النظام السياسي في تركيا

الدكتور أحمد نوري النعيمي
أستاذ السياسة الخارجية
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد



بسم اللـه الرحمن الرحيم

النظام
السياسي في تركيا

النظام السياسي في تركيا

تأليف الدكتور
أحمد نوري النعيمي
أستاذ السياسة الخارجية
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011 م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2011/5/1852)

320.953

النعيمي، أحمد نوري

النظام السياسي في تركيا/أحمد نوري النعيمي.- عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.

(   ) ص.

ر.أ. : (2011/5/1853)

الواصفات: / الأنظمة السياسية//الأحوال السياسية//تركيا/

- أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 - 6 - 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.darzahran.net

الفهرس

الفصل الرابع

النظام السياسي التركي والمؤسسة العسكرية

الفصل الخامس

الاسلام والعلمانية في تركيا بعد انقلاب 12 أيلول 1980

المقدمة

بدأت الجامعات الغربية اعطاء أهمية كبيرة لمادة تركيا، وعلى مستويين: مستوى السياسة الداخلية، والذي انصب على دراسة الحياة السياسية فيها والتي تضمنت: النظام السياسي، ابتداءً من نظام الحزب الواحد والذي تم تطبيقه منذ اعلان الجمهورية في عام 1923، واستمر حتى عام 1945، إذ تم الانتقال وبصورة سلمية الى ظاهرة التعدد الحزبي، وقد ساعد هذا الانتقال تركيا، على التقرب من المجتمعات الغربية، إذ اقتبست معالم كثيرة من الفكر الغربي، وكانت الغاية من ذلك الاندماج مع هذه المجتمعات، ولاسيما ان ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، دفعت دولاً كثيرة لتبني التعددية الحزبية بعد انهيار نظام الحزب الواحد في اوربا، وتركيا التي حاولت التقرب من الاسرة المسيحية الاوربية كانت لاتقبل فيها بنظام الحزب الواحد، ولاسيما ان تركيا اتهمت في هذه الحقبة بالاوليكارشية العسكرية، وعليه حاول عصمت اينونو بعد الحرب العالمية الثانية وبعد انهيار نظام موسوليني في ايطاليا والنظام النازي في المانيا، الاقرار بالتعددية الحزبية، والتي اصبحت الآن تعدّ من أهم مظاهر الحياة السياسية في الوقت الحاضر.أما المستوى الثاني، فانه يكمن في السياسة الخارجية التركية، والذي يتركز في اندماج تركيا في المجتمع الغربي ومن خلال عضويتها في حلف شمال الاطلسي، وبعض الاندية الاوربية.

ولكل هذه الاسباب، بدأت الجامعات العربية بصورة عامة والجامعات العراقية بصورة خاصة تدريس مادة تركيا والتركيز على النظام السياسي فيها. وعلى مستوى كليات العلوم السياسية في الوطن العربي، رأينا ان هناك اقبالاً شديداً من طلبة الدراسات العليا في اعداد رسائلهم عن تركيا. وعليه وجدنا

انه من الاوفق ان تكون في حوزة طلبة البكالوريوس وطلاب الدراسات العليا مادة تحت عنوان " النظام السياسي في تركيا" لتقدم العون في دراستهم المستقبلية.

وقد استخدمنا في كتابنا هذا، مناهج متعددة، ابتداءً من المناهج التقليدية والتي القت الضوء على دراسة تأريخ النظام السياسي في تركيا، وانتهاءً بالمناهج المعاصرة من حيث استخدام المنهج المقارن والمنهج التحليلي والمنهج النظمي. وقد قسمنا الدراسة الى فصل تمهيدي مع خمسة فصول، حيث خصصنا الفصل التمهيدي منها الحديث عن حركة التحديث في الدولة العثمانية، ومن خلال دراسة عهد التنظيمات والذي يعدّ مقدمة للانتقال الى دستور عام 1876 إذ عاد تطبيقه من جديد في 23 تموز 1908. وفي فصول لاحقة منه، تم التأكيد على العهد الجمهوري الاول والذي يبدأ في 29 تشرين اول 1923، تناولنا فيه النظام السياسي في تركيا بموجب دستور عام 1924 مع دراسة تجربة نظام الحزب الواحد في المدة الواقعة بين 1924ـ1938، وظاهرة التعدد الحزبي فيها والتي تبدأ في حقبتين تأريخيتين: 1945ـ1980، 1980ـ2005. وقد تضمنت الحقبتان: دراسة دستور عام 1982 وقانون الاحزاب السياسية في 24 نيسان 1983 وقانون الانتخابات في 13 حزيران 1983 مع دراسة الاحزاب السياسية التركية المعاصرة.

الفصل التمهيدي

المؤسسات الدستورية في الدولة العثمانية

المبحث الاول

الدولة العثمانية والحضارة الغربية

تعرضت ادوات العمل السياسي في النظام السياسي العثماني الى تغييرات متعددة منذ نشأة الدولة العثمانية، لان قادة الاخيرة مزجوا بين التقاليد الدينية والسلطة الزمنية، وهذا يعني ان النظام السياسي العثماني كان نظاماً اسلامياً. ان ظروف القرن التاسع عشر هي التي ادت الى تغييرات ملموسة في الحياة السياسية العثمانية ومن هذه التغييرات المحاولات التي جرت ادخال النظام الدستوري في اجهزة الدولة[1].

والحق، ان هذه المحاولات كانت لها علاقة عضوية بين الافكار السياسية التي ظهرت في الدولة العثمانية في هذه الحقبة وافكار الثورة الفرنسية التي بدأت بالانتشار في الدول الاخرى. ان تأثير الثورة الفرنسية التي قامت في عام 1789 في النظام السياسي قد حملت الثورة معها افكاراً جديدة في الحرية والاخاء والمساواة ومفهوم حقوق الانسان إذ ان الافكار الاخيرة كانت غريبة على الفقه العثماني. كما ان قادة الاصلاح العثماني لم يفهموا طبيعة الثورة الفرنسية وظروفها، إذ كانت ثورة على الكنيسة والاستبداد السياسي الى درجة

(1) الخربوطلي، اميرة محمد كامل، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1972، ص 68.

ان الثوار اقاموا حكماً يستند الى الافكار القومية، والرجوع الى الشعب في المفاهيم الدستورية[1].

في اعتقادنا، انه لا يمكن المقارنة بين طبيعة الحياة السياسية في الدولة العثمانية وطبيعة الحياة السياسية التي كانت سائدة في فرنسا قبل نشوب الثورة فيها. ذلك ان مقارنة من هذا النوع تؤدي الى المقارنة بين الفكر الاسلامي والفكر المسيحي، لان الاخير يقوم على الثيوقراطية وتحكم رجال الدين، وهذا يعني ان السلطة في فرنسا كانت بيد رجال الدين، بحيث كانت لهؤلاء صبغة دينية وسياسية على المجتمع، إذ كان الحاكم يستمد قوته من رجال الدين، على العكس مما كانت عليه هذه الحالة في الدولة العثمانية، لان التعاليم الاسلامية التي طبقت فيها كانت تنظم بين الحياة الدينية والسياسية على حد سواء، وبالتالي فان الدولة لم تكن تقوم على حكومة دينية كالحالة في اوربا في القرون الوسطى.

وفي هذه الحقبة بالذات اصبحت اللغة الفرنسية واضحة في الثقافة العثمانية ونرى هذا الوضوح والتأثير في مذكرات خالدة أديب، التي جاء فيها:(ان الدول الاوربية قد زودت تركيا بالافكار الحديثة، واوجدت الروح الجديدة في ادبيات الكتّاب الاتراك)[2].

(1) الصويص، سليم، اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، عمان، 1970، ص 14ـ15.

اصدر شيخ الاسلام فتوى بعزل السلطان سليم الثالث(1789ـ1807) بسبب ادخال الاساليب الاوربية في الجيش، فصدرت الفتوى تقول:(ان كل سلطان يدخل انظمة الفرنجة وعوائدهم ويجبر الرعية على اتباعها لا يكون صالحاً للملك)، وتم عزله وقتله. راجع: الشناوي، عبد العزيز محمد(دكتور)، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، الجزء الاول، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1980، ص 413.

(2) النعيمي، احمد نوري(دكتور)، تركيا وحلف شمال الاطلسي، عمان، 1980، ص33.

وقد وصلت مبادىء الثورة الفرنسية الى الدولة العثمانية عن طريق حملة نابليون على مصر، إذ ان نابليون حمل اساليب الحضارة الاوربية الى الشرق[1].

وتجدر الاشارة في هذا المجال ان سليم الثالث قد اتخذ قراراً منذ عام 1793 بارسال بعثات تعليمية عسكرية الى فرنسا، كما قام بتعيين سفراء الدولة العثمانية الى كل من لندن وباريس وفينا[2].

ان الدبلوماسيين الفرنسيين وبالذات في عهد السلطان سليم الثالث قد احتكوا بالموظفين ورجال الحكم في الدولة العثمانية، كل ذلك قد دفع السلطان المذكور ان يقوم بمحاولة تنسيق افكار التقرب من العالم الاوربي وذلك اعتباراً من عام 1792، فقد طلب من رجال الحكم البارزين في الدولة العثمانية كتابة تقارير حول حاجات الدولة في هذا المجال. وقد انصبت جلّ هذه التقاريرعلى وجوب ادخال الاصلاحات في الجيش العثماني، وذلك بمعاونة خبراء عسكريين في اوربا شريطة عدم تعارض ذلك مع الشريعة الاسلامية[3].

---

(1) Welsband, Edward. Turkish Foreign Policy 1943-1945, Small State Diplomacy and great power Politics, Univ Press, 1972, P. 13.

وكذلك: الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(2) الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(3) حوراني، البرت، الفكر العربي في عصر النهضة 1789_1939، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، ط3، 1977، ص 61.

ان محاولات الاصلاح العثماني بدأت مع بدايات القرن الثامن عشر_ وذلك في عهد السلطان احمد الثالث(1703_1730)، فقد قام بفتح باب الدولة العثمانية امام اوربا، بعد ان وجد ضعف العسكرية العثمانية امام التفوق الاوربي. ونتيجة لذلك فقد قام احمد الثالث ووزيره ابراهيم داماد في بناء القصور واقامة اول مطبعة من نوعها وانشاء مدرسة للمدفعية. وقد انتهت هذه المحاولة عام 1730 بعزل السلطان وقتل وزيره من قبل الانكشاريين. راجع: محمود رئيف افندي، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، ترجمة د. خالد زيادة، طرابلس، لبنان، 1985، ص 9.=

ان اتخاذ قرار ارسال بعثات عسكرية الى فرنسا قد اوجد بعد مدة من الزمن طبقة اجتماعية، استطاعت بعد ذلك التغلغل في الجيش، فقد اصبح لها نفوذ وقوة في داخل الجيش العثماني[1].

ان تأثير الثورة الفرنسية على الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كان واضحاً في هذا المجال. ان قيام الثورة الدستورية عام 1908 ونمو حركة القومية التركية ثم تأسيس الجمهورية التركية، كان ذلك بتأثير من الثورة الفرنسية[2].

وبامكاننا ان نقول ان حركة التحديث في تركيا العثمانية وبشكل ملموس دخلت الى حيز الوجود على عهد سليم الثالث، وتسمى هذه الحقبة مرحلة(الدفاع عن التمدن)، وبموجب ذلك تبنت الدولة العثمانية نظام التعليم الاوربي واللغة الاوربية والابجدية العسكرية.وفي هذه الحقبة وضع السلطان(وثيقة الاتفاقية) ـ Sende itti fack وذلك في عام 1808 والتي تتضمن تعهد الحكومة المركزية واقطاب المقاطعات بالاحترام المتبادل

=ومن ناحية أخرى، جاءت مجموعة من اللاجئين الاوربيين اثناء حقبة الثورات في اوربا، عام 1848 الى الدولة العثمانية، ورفضت الاخيرة تسليمهم على الرغم من ان النمسا وروسيا هددتا بالحرب في حالة تسليمهم. وكثير من هؤلاء تجنسوا بالجنسية العثمانية وخدموا كموظفين في الحكومة العثمانية. وكانت النتيجة ازدياد نقاط التماس والاحتكاك مع الغرب. راجع: زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية مع دراسة تأريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1979، ص 186.

(1) الصويص، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(2) Feroze, Muhamed Rashid, Islam and Seclairism in part – Kemalist Turkey, Islamic Research Institute Islamabad, Pakistan, 1976, P. 4, Halide Edib, Conflict of East and West in Turkey, Kashmiri Bazar,Lahore, 1963, P. 51.

للحقوق الثابتة. ان هذه الوثيقة تعدّ بمثابة نجاح لسلطة الوجهاء المحليين، وتشبه وثيقة ماكناكارتا[1].

وقد قام سليم الثالث بانشاء مجموعة من المدارس والمعاهد العسكرية ذات الطابع الغربي، وقد تم تبادل الخبراء وارسال البعثات العسكرية الى الدول الاوربية لمواكبة التطور الذي وصلت اليه الجيوش الاوربية، فضلاً عن طبع الكتب فيما يخص النواحي العسكرية، وترجمتها الى اللغة التركية العثمانية. وبالامكان ان نذهب بالقول الى ان هذا النوع من التبادل الثقافي بين تركيا العثمانية والدول الاوربية يعدّ نقطة البداية للاحتكاك العلمي والثقافي مع العالم الغربي، زد على ذلك ان المدارس العسكرية التي انشئت في هذه الحقبة وتزايدت في عهد السلطان محمود الثاني قدمت دراسة جيدة على النمط الغربي، اذا تذكرنا جيداً ان المدارس والمعاهد حتى في هذه الحقبة كانت تقوم اساساً على المدارس الدينية[2].

وقد تبنى السياسة نفسها السلطان محمد الثاني، وكان النجاح حليفه عندما استطاع عام 1826 الغاء التنظيم العسكري الذي كان بالياً، وذلك عند قيامه بالغاء الوحدات العسكرية المعروفة بوحدات الانكشارية[3].

(1) Abadom – Unat, Nermin, " patterns of Political Modornization and Turkish Democarcy ", Miltetleral Manasebetler. Turkey Yeligi; The Turkish Yearbook of International Relations, XIII, A.U.S.B.F.,Ve Basinyayin Yuksek Okulu Basimevi, Ankara, 1983, P. 4.

(2) النعيمي، احمد نوري(دكتور)، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص 28ـ29.

(3) المصدر نفسه، ص 29.

واعتباراً من عام 1734، قام الفرنسي دوبونفال الاشراف على مدرسة الهندسة، وفي الوقت نفسه، كان يقدم دروساً في التاريخ والسياسة في الجهاز الحكومي، كما قام السلطان مصطفى الثالث باستخدام البارون الفرنسي دوتوت للاشراف على انشاء جسم جديد من قوات المدفعية وتنظيم=

وبغية ادخال المدنية الغربية الى الدولة العثمانية فقد تبنى القادة العثمانيون القوانين الدنيوية(الوضعية) وذلك قبل بزوغ القرن الثامن عشر وتحت عنوان **Kanun**. والحق ان مثل هذه القوانين قد اعدها السلطان سليمان الذي عرف في التاريخ العثماني بالقانوني **Kanuni** أي صانع القوانين.

وبعبارة أدق ايجاد قوانين خارج حدود الشريعة الاسلامية. ان هذه القوانين في بداية الامر لم تلفت انظار السلطة الدينية، الا انها اثيرت من قبل الاخيرة عندما اشار السلطان في كون هذه القوانين بمثابة ادخال المدنية الغربية الى الدولة العثمانية[1].

=شؤون البحرية. وقد أدت هذه التطورات في عام 1784 الى قدوم وفد فرنسي الى استانبول والذي تكون من السفير الفرنسي الجديد وبعثة متكونة من خبراء عسكريين وعلميين وفنيين لاجراء اصلاحات في الادارة والجيش ومعاهد التعليم. راجع: محمود رئيف افندي، مصدر سبق ذكره ص9.

(1) Ferze, Muhamad Rashid , Op.Cit., P. 20; Halide Edib, conflict Between East and West , Op.Cit., P.50.

يشير مصطلح الاصلاحات في تلك المرحلة الزمنية الى(مجموع الامتيازات والحقوق والمؤسسات الضرورية لاقامة حكم ذاتي مستقل للاقليات المسيحية في الدولةالعثمانية. ونتيجة لذلك فان عبد الحميد الثاني لم يحاول تطبيق البند الخاص بالحكم الذاتي المستقل على الرغم من انه كان جانباً من معاهدة برلين. وفي هذا المجال يقول عبد الحميد:(انني افضل الموت على ان اقبل هذه الاصلاحات التي ستقود شرقي الاناضول الى الانفصال).

وفي هذا المجال بالامكان ان نؤكد على حقيقتين:

1. ان الاصلاحات في شرقي الاناضول لها معان قد تختلف عن الاصلاحات في بلغاريا او كريت، لان الاماكن الاخيرة كانت تسكنها غالبية مسيحية، وهي بعيدة من الناحية الجغرافية عن الدولة العثمانية، وعليه فان منح حكم ذاتي لا يكون خطراً كبيراً على الدولة العثمانية.=

وقد انتهج بعد ذلك السياسة نفسها السلطان محمد الثاني، حيث جرّب نظام فيالق الانكشارية وحل محله التدريب الاوربي. هذه السياسة أدت الى انتهاء سمو الشريعة في عملية صنع القرار في سياسة الدولة[1].

ان هذه السياسة من قبل السلطان محمد الثاني مهّدت الطريق امام استخدام البرامج الغربية من قبل خلفائه الذين جاءوا بعده، إذ قاموا باصدار المراسيم الامبراطورية في عام 1839 التي عرفت بمرحلة التنظيمات(1839ـ1876) حيث بدأت في نهاية حكم السلطان محمود[2].

---

1. أما بالنسبة للاناضول، فان الغالبية العظمى من سكانها مسلمون، وكانت مركزاً للدولة العثمانية، فانه من البديهي في مثل هذه الحالة اصرار عبد الحميد على عدم اعطاء الاقليات المسيحية في هذه الاماكن حكماً ذاتياً مستقلاً.

راجع: اورخان محمد علي،السلطان عبد الحميد الثاني، حياته واحداث عهده، الرمادي، 1987، ص 217ـ218.

(1) Feroze, Muhamad Rashid, Op.Cit., P. 20.

(2) Feroze , Muhamad Rashid, Op.Cit., P. 21.

كان هناك اربعة اسماء استخدمت مكتب الصدر الاعظم لتحقيق الاصلاحات وهؤلاء هم: رشيد باشا وهو معروف باصلاحاته عام 1939، وجاءت اصلاحاته لتؤكد على مساواة غير المسلمين معاملة جيدة، وقد أدت هذه الاصلاحات من وجهة نظر بعض الكتاب الى ظاهرة الاستقرار السياسي، حكومة فؤاد وعلي باشا، حيث سيطرا على الشؤون الخارجية في استنبول في المدة الواقعة بين 1856ـ1871 وقد عملا اصلاحات أساسية في ادارة المقاطعات وفي مجال القانون والتعليم وتقوية الوضع الخارجي للدولة، أما الاسم الثالث هو مدحت باشا، صاحب دستور 1876، واخيراً الاصلاحات الادارية الفعلية من قبل الشباب العثمانيين، ويطلق الكاتب شريف مردان على هؤلاء بالنخبة الديمقراطية. راجع في هذا الصدد:

Adminstrative Science Quarterly, December 1968, Published by the Graduate school of Business and Public Adminstrative Cornel University, New York. P. 434.

ان ادخال عهد التنظيمات الى حيز الوجود يرجع في حقيقة الامر الى ان الدبلوماسية الاوربية عن طريق بريطانيا وفرنسا مارست ضغطها على الدولة العثمانية بعد معاهدة **Adrianople** التي أبرمت في عام 1829، وكانت تنص على ادخال المدنية الغربية الى الدولة العثمانية. وفي الحقيقة ان مراسيم 1839 و1856 ودستور 1876، كانت نتيجة من نتائج هذه الضغوط[1].

وقد انتهجت الدول الغربية مجموعة من الاساليب لادخال المدنية الغربية الى تركيا العثمانية، ففي عام 1839 وصل الى عرش السلطنة عبد المجيد الاول حيث كان يشبه السلطان سليم الثالث من حيث الرغبة في الاصلاح[2]. وفي هذه المرحلة كان رشيد باشا سفيراً فوق العادة للدولة العثمانية في لندن، فما كان من عبد المجيد الا ان عينه وزيراً للخارجية[3].

---

(1) Feroze, Muhamad Rashid, Op.Cit., P. 21.

(2) Edib, Halide, Memoirs of Halide Edib, Arno Press, Anw York , Times Company, New York, P. 238.

وكذلك: النعيمي، احمد نوري(دكتور)، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص 29-30.

(3) ولد مصطفى رشيد باشا في استانبول عام 1800 وتعلم في مدارس دينية، ولم يكمل تعليمه، ولكنه انضم الى الخدمة الحكومية بوساطة احد اقاربه، وتدرج فيها الى ان اصبح وزير الديوان الملكي. راجع: بروكلمان، تأريخ الشعوب الاسلامية، جـ4، بيروت، 1961، ص 33، والغربوطلي، مصدر سبق ذكره، ص 35، وكذلك مفيزل، جوزيف، العروبة والعلمانية، دار النهار للنشر، بيروت، 1980، ص 153-154، وايضاً: مجموعة باحثين: الاستعمار الصهيوني في فلسطين 1882، 1948، جـ1، معهد البحوث والدراسات العربية، دار نافع للطباعة والنشر، 1975، ص 272.

كان رشيد باشا رئيساً للوزراء ووزيراً للعدل،واصبح سفيراً ولعدة مرات في باريس ولندن،وهو الذي ادخل الاصلاحات الى حيز الوجود. راجع:

Maurice, Harari, Government and Politics of the Middle East, Prentice –Hall , Englewood Cliffs, N.J., 1962,P. 18; Memoris of Halide Edib, =.

وجدير بالذكر ان رشيد باشا كان من المنادين بالنظام الدستوري البرلماني وعليه اعلن منذ البداية ان يرتفع بالدولة العثمانية الى مصاف الدول المتقدمة عن طريق دستور ينص على حقوق المواطنين. وقد استتطاع فعلاً اقناع السلطان عبد المجيد بخطبته هذه واعداد وثيقة الدستور بكتمان كلي[1].

وقد اصدر السلطان عبد المجيد هذا الدستور باسم(كلخانة) **Hattei sherif**[2] في 23 تشرين الثاني 1839 بمرسوم امبراطوري، وقرأ من قبل رشيد باشا[3]. وفي الحقيقة ان مشروع خط كلخانة يعكس بعض مبادىء الفكر الليبرالي للقرن الثامن عشر[4].

=Op.Cit., P. 238; Abadan- Unat, " Patterns of Political Modernization and Turkish Democracy ", Op.Cit., PP. 4-5

(1) النعيمي، احمد نوري(دكتور)، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص 30.

(2) يطلق على خط كلخانة اسم مرسوم الحجرة الوردية نسبة الى القاعة التي اعلن فيها الفرمان في القصر السلطاني. وفي الواقع ان خط كلخانة يرجع أساساً الى رشيد باشا حيث تأثر بالنظام البرلماني الانكليزي وذلك عندما كان سفيراً فوق العادة في لندن.

وقد ارتأى اصدار دستور يؤكد على الحقوق الاساسية للمواطنين ارضاء للسياسة الانكليزية والفرنسية، فضلاً عن ضرب سياسة محمد علي باشا الكبير في مصر الذي اعلن مفهوم حركة الاصلاح فيها. راجع:بروكلمان، المصدر السابق، ص 33، مفيزل، جوزيف، مصدر سبق ذكره، ص 153ـ154. وكذلك الخربوطلي، اميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، 35، وايضاً مجموعة باحثين، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1882ـ1948، مصدر سبق ذكره، ص 72.

(3) Lenczowski, G. Political Elite in the Middle East, American Institute for Public Research Washington , D.C, 1972, P. 26; Roderic Davison, Turkey, New Jersey, 1968,P. 106.

(4) Fisher, Sylncy Nettlet , The Middle East Ahistory k London, 1960,P. 316.

وكذلك النعيمي، احمد نوري(دكتور)، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص30.

ويوصف أيضاً مشروع كلخانة عموماً بلائحة الحقوق. وقد القت هذه اللائحة عقوبة الاعدام بدون محاكمة وضمنت العدالة للجميع، وفيما يخص الحياة والشرف والملكية، فان اللائحة اشارت الى تأسيس مجلس العدالة لصياغة قوانين جديدة من ضمنها قانوني عقابي والذي نص على عدم التسامح مع التجاوزات بسبب من الوظيفة او التأثير الشخصي. وقد انهى مشروع شريف كلخانة نظام الضريبة الزراعية، واوجد نظاماً جديداً للضريبة فضلاً عن ايجاد اجراءات رسمية للتجنيد من قبل القوات المسلحة والخدمة المدنية[1] وقد قصد من هذه الاجراءات البرهنة للقوى الاوربية ان الدولة العثمانية مصممة على اعادة تنظيم نفسها في مواجهة الضغوط الجارية من الجماعات غير التركية المطالبة بالاستقلال او بتكريس الامر الواقع[2].

---

(1) تمت الموافقة على خط شريف كلخانة من قبل الصدر الاعظم وشيخ الاسلام والسلطان. راجع:
Amin, Sayed Hassan, Middle East Legal Systems Glasgow, 1985, P. 379.

(2) Amin , Sayed Hassan, Op.Cit., P. 379.

اكد رشيد باشا عندما اعلن خط شريف كلخانة انه لا فرق بين الاديان على اختلافها والجنسيات على تباينها امام(القانون). راجع: محمد، سمير رجب(دكتور)، الداعية الاسلامي بديع الزمان سعيد النورسي، دار الهاني لطباعة الاوفسيت، القاهرة، 1986، ص 286.

والحرية الدينية بموجب مرسوم كلخانة تعني(حرية كل شخص في الاعتقاد بالدين او المذهب الذي يتقبله وحريته في ممارسة شعائر وعبادات ذلك الدين دون ان يتعرض لاي تدخل او اهانة او اكراه..).

وقد اصبحت هذه الامور جلية وواضحة للعيان في المرسوم الاصلاحي المشهور سنة 1856. راجع:باشكيل، علي فؤاد(دكتور)، موقف العلم من الدين، ترجمة اورخان محمد علي، ط3، بغداد، 1988، ص 21.

وكان مشروع كلخانة مقدمة لانشاء القانون التجاري الجديد وقانون العقوبات الجديد على أسس الانموذج الفرنسي.

ان حركة التنظيمات كانت نتيجة للضغوطات الداخلية، وتمت وبصورة خاصة نتيجة للزيادة الكبيرة في التجارة الدولية او التبادل الفكري الدولي[1].

ان الضغط الداخلي للاصلاح جاء أساساً من قبل عدد من الاتراك الذين تعلموا في الغرب او بطريقة أخرى عن طريق احتكاكهم مع الغرب[2].

والحق، يعدّ هذا الدستور أول محاولة من نوعها ليثني معالم النظام الدستوري في الداخل. الا ان هذا المرسوم لم يدخل الى حيز الوجود.

ومع ذلك فان الدول الغربية لم تيأس في الضغط على السلطان لاصدار وثيقة جديدة، إذ اصدر السلطان تحت ضغط هذه الدول منشور اصلاح عرف باسم(خط همايون)[3].

وفيما يخص الخط الهمايوني، نرى ان حرب القرم عام 1854، دفعت الباب العالي الى منح مزيد من التنازلات من قبل الحكومة العثمانية، حيث قامت باعلان هذا الخط في 18 شباط 1856[4].

(1) Amin , Seyed Hassan , Op.Cit., P. 379.

(2) Ibid.,P. 380.

(3) Fisher,Op.Cit., P. 316.

وكذلك النعيمي، احمد نوري(دكتور)، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص30.

(4) Bediuzzaman Said Nursi ve Devlet Felsefesi, Istanbul, 1976, ss 223-225; Cagimzda Bir Asr, Saadet Mulumani Bediuzzaman said Nursi Kuran Ahlakina, Dayti Yasyaman, Duzeni, Cemal Kutay, Ozal Matbassi, Istanbul, 1980, P. 71.

فضلاً عن ذلك، هناك اسباب داخلية دفعت الحكومة العثمانية الى اصدار الخط الهمايوني، بالامكان ايجازها في النقاط الآتية:

1. المفاهيم الغربية التي ظهرت في الدولة العثمانية التي أثرت في السلطة الحاكمة.
2. ظهور حركات ليبرالية في داخل الحكومة العثمانية[1].
3. اصبحت سياسة التقريب مستقرة في الدولة العثمانية عن طريق قراءة الكتب الاوربية والمراقبين الاجانب.
4. انتقلت سياسة التقريب الى الدولة العثمانية عن طريق الاشخاص الذين تركوا الدولة العثمانية بسبب النفي والاكراه، حيث عاشوا في العواصم الاوربية وتأثروا بمعالمها،وبعد عودتهم اليها قاموا بترجمة الثقافة الاوربية[2].

ان الدبلوماسية الاوربية التي مارست الضغط على الدولة العثمانية من اجل ادخال سياسة التقريب، كانت ترمي من ورائها تحقيق الاهداف الآتية[3]:

1. التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية عن طريق استخدام(المسألة الشرقية)[4].

---

(1) Derereux Robert, The Ottoman Constitutional Period: Astudy of Midhat Constitution and Parliament , Baltimors, The John Hopkins Press, 1963, P.30.

(2) Henry Fisha Allen, The Turkish Trans formation A study in Social and Religions Development, New York, 1968, P., 13.

(3) Reoz, Muhamad,Op.Cit, PP. 21-22.

(4) استخدم مصطلح المسألة الشرقية ولاول مرة اثناء مؤتمر فيرونا سنة 1882 ليشمل المشكلات الدولية التي كان ينطوي عليها انحلال الدولة العثمانية الوشيكة.وفي الحقيقة ان المسألة الشرقية اتخذت مراحل عديدة، بحيث يتعذر على الباحث حصرها في مفهوم واحد، إذ ان هذه المسألة=

2. الدفاع عن قضية حقوق الاقليات المسيحية في الدولة العثمانية، وقد أصبح هؤلاء تحت حماية بعض القوى الاوربية، وقد استخدمت الدبلوماسية الاوربية هذه القضية كي تشجع قيام الدولة القومية المستقلة.

3. تعزيز مصالحها التجارية والاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية.

وكان خط همايون اداة لاهداف الرعايا المسيحيين في الدولة، حيث اعطى لهم الحقوق والامتيازات المتساوية المعطاة دستورياً للمواطنين المسلمين. ان الطائفة المسيحية سمح لها السيطرة عن طريق الانتخاب في الجمعية المنتخبة، كما أشار هذا المرسوم الى الحرية الدينية مشيراً الى عدم الاكراه في تغيير الدين، واعطاء المساواة في تسلم الوظائف العامة في الجيش والوظائف المدنية والخدمات الاخرى مثل المدارس بغض النظر عن الاختلافات الدينية[1].

وبموجب هذا المرسوم هناك محاكم مختلطة قد تم تكوينها كالمحاكم المختصة في القضايا التجارية والجنائية بين المسلمين وغير المسلمين وبين غير المسلمين على اختلاف طوائفهم.وأشار المرسوم الى اصلاحات أخرى تضمنت الغاء العقوبة الجسدية والتعهد باصلاح القانون الجنائي والانظمة العقابية والسجون[2].

=أدت الى تضارب المصالح بين الاقطار الاوربية والشرق الادنى في الميادين السياسية والاقتصادية والدينية كافة. وفي هذا الصدد يقول البرت سورل(منذ ان ظهر الاتراك في اوربا نشأت مسألة شرقية)، راجع: زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان،دار النهار للنشر، بيروت، 1977، ص 22.

(1) Amin , Sayed Hassan, Op.Cit., P. 380.

(2) Ibid.,

والحق، ان الاوامر الدستورية لعام 1839 و1856 لم تحاول ايجاد اجهزة مؤثرة لضمان تطبيق نصوص هذه المراسيم. وقد احتوت هذه الاوامر جانباً احادياً لضمان حقوق الانسان[1].

اطلق كتّاب الغرب على عهد التنظيمات في الدولة العثمانية، مرحلة العلمانية[2] حيث بدا هؤلاء يتحدثون عن العلمانية المعيارية المضادة للتدين **Normative Secularization** عندما شعر العثمانيون بالحاجة الى

(1) Ibid.,

(2) اعتماداً على الاعراف السلطانية، كان يمكن للسلاطين العثمانيين اصدار التشريعات والقوانين ذات الصفة الدنيوية، الا ان السلاطين فقدوا هذه السلطة بعد القرن السابع عشر، حيث اصبحت من صلاحية الدولة، وفي مثل هذه الحالة كان بالامكان خلع السلاطين باسم الدولة.

والحق، لم تفهم العلمانية في الدولة العثمانية بصيغة الفصل بين الدين والدولة، وقد كانت الدولة تسيطر على الدين، وكان علماء الدين في مقدمة الدولة،ولم تكن لهم مواقف معارضة الى حد ما ـ سوى بعض الحوادث الطفيفة في التاريخ ـ وعليه فان الاوضاع التي ادت الى حركة العلمانية كانت مختلفة بالنسبة للعثمانيين عنها في الدول الغربية، بالنسبة للاخيرةكان الهيكل الهرمي للكنيسة من جهة، والصراع الطبقي بين البرجوازية والاقطاع من جهة أخرى هو الذي أدى الى فصل الكنيسة عن الدولة، وعلى النقيض من ذلك فان العثمانيين اشعروا بالحاجة الى تكوين مؤسسات علمانية ـ بسبب التطور الذي حصل في الجهاز الاداري العثماني. راجع:

Heper, Metin , " Islam Polity and Society in Turkey Amiddle Eastern Perspective", The Middle East Journal, Vol.: 32, No: 3, Summer, 1981, P. 80.

وعليه بالامكان القول في هذا المجال، ان الفصل بين القوانين والاعراف والاخلاق في تركيا العثمانية بدأ بمراحل، حيث كانت هذه الامور قبل بدء عهد التنظيمات مصدرها الشريعة، وتلتقي جميعها في تربية دينية. أما بعد عام 1839 ـ عهد التنظيمات، اخذ العثمانيون جانب الاقتباس من قوانين اوربا التجارية والجزائية والنظم الادارية، وبدأت هذه الرابطة والوحدة بين القوانين والدين في انفصال مرحلي وبطء، فقد كان الجانب الكبير من القوانين المدنية مستنداً على مصادر الشريعة الاسلامية. راجع:باشكيل، علي فؤاد(دكتور)، موقف الدين من العلم، مصدر سبق ذكره، ص 32ـ33.

اعادة ترتيب مؤسساتهم العسكرية والمدنية بموجب النظام الغربي، وكان هذا يعني من وجهة نظر كتّاب الغرب تغيير نظام التعليم ونظام النوعية والمناهج والملاكات. وقد ترتب على ذلك النتيجتان الآتيتان:

1. كان يجب على العثمانيين تدريب اجيال جديدة بموجب المفاهيم العلمانية غير الدينية. وقد اطلق على هذه الحالة كتّاب الغرب بالعلمانية المعيارية.

2. وكان من نتائج ذلك الصراع بين المجددين والتقدميين والعلمانيين والمحافظين. وفي الحقيقة منذ ان طبقت التعاليم العلمانية في الدولة العثمانية، فقد علماء الدين مركزهم الاجتماعي ونفوذهم السياسي وقربهم من عملية صنع القرار. كل ذلك قد أدى الى تكوين حركة طلابية في الدولة العثمانية، قادها طلاب في مدارس دينية، احتجاجاً على انشاء المدارس العلمانية[1].

ولكن يجب ان نؤكد في هذا المجال، ان ادخال وسائل المدنية الحديثة من تطوير العلم والمدارس، وادخال التقنية الحديثة في الجيش، وانشاء مدارس على النمط الغربي، لا يعني في الحقيقة، تبني العلمانية في الدولة العثمانية لان الاسلام لم يكن ليمنع هذه الامور جميعاً لان التسليم بذلك يعني ان الحضارة الغربية تشجع وتعزز هذه الامور، أما الاقطار الاسلامية فانها متخلفة بسبب الدين الاسلامي.

ومن ناحية اخرى، ان العلمانية بموجب الانموذج الغربي، تعني فصل الدين عن الدولة، على النقيض من ذلك، كانت هناك في الدولة العثمانية

(1) Ed. Metin & Rephael Israeli, Islam & Politics , in the Modern East, London, 1984, PP. 80-81.

علاقة بين الدين والدولة، فقد كان رجال الدين في خدمة الدولة،ولم يتخذوا موقف المعارضة منها، كما ان العلمانية في الغرب كانت لها هياكل متعددة، لان كلاً منهما يعمل في اطارمعين، فقد كان هناك الهيكل الهرمي للكنيسة من جهة، والصراع الطبقي بين البرجوازيين والاقطاع من جهة أخرى، وقد أدى هذا الى فصل الكنيسة عن الدولة، وعلى العكس من ذلك فان الدولة العثمانية[1] شعرت بالحاجة الى تأسيس مؤسسات حديثة، للتمييز فيما بينها فقط ليس غير. والحق ان الاصلاحات التي تمت في الدولة العثمانية كانت لها العلاقة كما رأينا بالقوى الغربية، وروسيا القيصرية، حيث كانت روسيا تهدد بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية لتحقيق الغرض نفسه، الامر الذي أدى الى قبول الحكومة العثمانية هذه الاصلاحات[2].

(1) Ibid., P. 60.

(2) ان معاهدة كجوك قينارجي Kucu; Kaynargy والتي ابرمت مع روسيا عام 1774، كانت لها علاقة بمثل هذه الاصلاحات، إذ انها قبل ابرام هذه المعاهدة، نرى ان روسيا القيصرية اعلنت الحرب على الدولة العثمانية لعدة مرات بغية امتداد نفوذها على شواطىء البحر الاسود وبحر ازوف. وبموجب هذه المعاهدة اعترفت الدولة العثمانية بحق الحكومة الروسية التدخل في شؤون السلطان الداخلية، واعتبار قيصر-روسيا كرئيس روحي للكنيسة الارذوكسية في الدولة العثمانية، كما عدت الخليفة العثماني زعيماً روحياً للمسلمين في روسيا القيصرية.وقد أدت هذه المعاهدة الى ان ينتاب القلق والخوف صفوف القوى وبخاصة فرنسا. راجع:زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، مصدر سبق ذكره، ص 27. و
Feroz, Op.Cit., P. 21.
كما ان معاهدة باريس، هي الاخرى لها العلاقة مع عهد الاصلاحات في الدولة العثمانية حيث ابرمت في 30 آذار 1856، إذ اعلن السلطان وقبل ختام هذه المعاهدة في شباط 1856 على اصدار مرسوم شريف كلخانة. راجع:
Harari, Maurice, Op.Cit., P. 14.

وقد ايدت العناصر غير المسلمة عهد التنظيمات وذلك عن طريق اعلان التعاليم العثمانية وهو مخطط يهدف ربط جميع القوميات عن طريق الشعور بالانتماء الى الدولة العثمانية ويدعو هذا الشعور الى المساواة القانونية والاسهام في حقوق المواطنة لجميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة العثمانية[1].

وقد اتجه المسيحيون الى حماية الاوربيين من الخارج، وفي الحقيقة استطاعت القوى الاوربية وعن طريق الاقلية المسيحية التغلغل في الدولة العثمانية. ونتيجة لذلك فقد اعلنت معظم القوى الاوربية الرئيسة مسؤوليتها الكاملة للدفاع عن حقوق الاقلية المسيحية عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية وقد اقترن ذلك استخدام القوة او التهديد باستخدامها. كل ذلك قد

(1) Ed. By Michael Cirits Religion and Politics in the Middle East, Westiew Press Boulder Colordo Printed and bound in the United states of America, 1981, P. 327.

قام السلطان محمود الثاني على تنظيم القضاء لغير المسلمين.وقد تم ذلك عن طريق ابرام مجموعة من الاتفاقيات مع رؤساء الطوائف المختلفة.وبموجبها تم منح حرية العبادة والمعتقد لهم. أما على مستوى العاصمة القسطنطينية فقد تم منح بطريك الروم ارثوذكس الصلاحيات المطلقة بالنسبة لطائفته. ناهيك عن الامتيازات التي منحت للارمن.

ويجب ان نؤكد في هذا المجال، ان السلاطين العثمانيين اقروا بهذه الحقوق للاقليات المسيحية، وعلى رأس هؤلاء، السلطان محمد الفاتح حيث دعا اكليروس الكنيسة الارثوذكسية لتنتخب بطريكاً سكونياً. وعندما قدموا للسلطان جورج سكولاريس كمرشح وقع الخيار عليه، حرص السلطان على ان يصدق على انتخابه بالطريقة ذاتها وبالمراسم ذاتها التي كانت تتبعها الامبرطورية الرومانية الشرقية. راجع:زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية مع دراسة تأريخية في العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص180ـ181.

وقد حرص العثمانيون، الابقاء على المؤسسات القديمة القائمة في الولايات الجديدة التي دخلت ضمن الدولة العثمانية حرصاً منهم على تجنب أي تدبير من شأنه ان يقوض المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد ما دامت سيطرتهم العسكرية والسياسية مضمونة. راجع:

المصدر نفسه، ص 182.

ادى الى ان تقدم الدولة العثمانية التنازلات للقوى الغربية، إذ حصلت بموجبها على حقوق تجارية في الدولة العثمانية، فضلاً عن حصولها على مركز خاص غيرمشمول بالقوانين التشريعية لرعاياها العاملين هناك[1].

فضلاً عن الضغوط الخارجية على الدولة العثمانية، كانت هناك الاسباب الداخلية والتي اسهمت على تنفيذ عهد التنظيمات، وتتركز هذه الاسباب حول دور الطبقة المثقفة لترجمة الافكار الغربية في داخل الدولة العثمانية، وفي هذا المجال تقول خالدة أديب:(ان صراع الغرب والشرق يعود بالدرجة الاولى الى حقبة(1774ـ1876)، ان الغرب دخل الى الدولة العثمانية عن طريق الفكر،ونتيجة لذلك فقد تغيرت المؤسسات، ولكنها سايرت روح التقليد القديم، حيث ان حقوق الانسان التي اكدها الغرب تماشت مع الافكار الاسلامية)[2].

الى جانب عهد الاصلاحات، كان هناك سلاطين اهتموا بايجاد مدارس حديثة، وكليات ومعاهد عليا، ويكفي في هذا المجال، ان نتحدث وبشيء من الايجاز عن التعليم على عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

كان للسلطان عبد الحميد الثاني منهجه الخاص في تبني مفهوم المدنية، فهو لا يريد من الغرب الحضارة التي تساوي الثقافة والتراث، لانه كان يعتقد ان للشرق الحضارة التي تقوم على الشريعة الاسلامية وهي متكاملة تفوق على الحضارة الغربية.وكان يؤمن ايضاً الاستفادة من الغرب في مجال العلوم الحديثة وبصورة تدريجية[3].

(1) Michael, Cirits, Op.Cit.,P. 327.
(2) Halide Edib, Conflict Between East and West, Op.Cit., P. 54.
(3) مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة محمد حرب عبد الحميد، دار الانصار، القاهرة، 1978، ص 9ـ10.

ونتيجة لهذه المفاهيم، ازدادت عدد المدارس منذ وصول عبد الحميد الى الحكم الى عشرة اضعاف ما كانت عليه، حيث وصل عددها الى 200,000 مدرسة. ومع ذلك فان عبد الحميد كان يعتقد ان هذه المدارس لا تفي بالغرض المطلوب، وعليه فقد اكد فتح مدارس اعدادية بغية تهيئة الطلاب الى مراحل جديدة من التعليم[1].

فضلاً عن ذلك، فان عبد الحميد استفاد من الغرب في شتى المجالات التي رأى انها بحاجة الى خبرة اجنبية، ونتيجة لذلك فقد أسس كلية العلوم والآداب والحقوق(مكتب حقوق شاهانة) كما اوجد كلية العلوم السياسية(مكتب ملكية شاهانة) واكاديمية الفنون الجميلة (مكتب شاهانة صنايع نفسية)[2].

الى جانب اهتمام عبد الحميد الثاني بالتعليم، فانه اولى عناية مركزة الى تقديم الخدمات الادارية للدولة العثمانية، فقد اقام مؤسسة حديثة للمياه وغرفاً للصناعة والزراعة والتجارة وتأسيس البلديات وبناء الغواصة، واوجد خطوط البرق وادارة البريد ومد السكك الحديد، وادخال الترامواياك[3].

وقد قوّم السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته السياسية عهد الاصلاحات قائلاً:(اذا اردنا ان نتبنى بعض الاصلاحات، فعلينا ان نأخذ في

(1) السلطان عبد الحميد الثاني مذكراتي السياسية 1891-1908، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982، ص 187.
(2) مذكرات السلطان عبد الحميد،مصدر سبق ذكره، ص 10.
(3) المصدر نفسه، ص 10.
طلب السلطان عبد الحميد من المخترع اديسون الحضور الى القسطنطينية للاستفادة منه في مجال بحوثه واختراعاته، الى جانب اعطائه اربعة اضعاف راتبه، الا ان اديسون اعتذر عن ذلك. راجع: اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده، مصدر سبق ذكره، ص 168.

الحسبان الظروف السائدة في البلاد، والا نقيس الاوضاع على اساس المستوى الفكري بحفنة قليلة من الموظفين. ويجب ان يكون في الحسبان شكوك طبقة العلماء في كل ما هو اوربي. انهم يمزقون الاوامر فور تلقيها وان كانت اوامر سلطانية. اني على يقين من صحة تصرفاتي في تلمس الظروف المواتية قبل اتخاذ أية خطوة في تنفيذ الاصلاحات، والتقدم البطيء في هذا المجال.وستأتي الاجيال القادمة بعدنا، فتأخذ الجانب الحسن من الحضارة الغربية فتصقله بمفاهيم شرقية وتصنع منهما حضارة جديدة متكاملة)[1].

ويردف عبد الحميد قائلاً:(والاوربيون يتوهمون ان السبيل الوحيد في الخلاص هو الاخذ بحضارتهم جملة وتفصيلا. مع ان اكثر رجال العلم يعترفون في ان الثقافة العثمانية الاسلامية جديرة بالهيمنة، كالثقافة الغربية على اقل تقدير، ولا شك ان طراز التطور عندنا هو غير ما عند الاوربيين. علينا ان نتطور تحت ظروف طبيعية ومن تلقاء انفسنا، وان نستفيد من الظروف الخارجية في حالات خاصة، من الظلم الفادح ان نتهم بمعاداة كل شيء جديد يأتي من الغرب. يجب الا ننسى ان في التأني السلامة والنجاة، وفي العجلة الندامة)[2].

---

(1) السلطان عبد الحميد الثاني مذكراتي السياسية 1891ـ1908، مصدر سبق ذكره، ص 194.

(2) المصدر نفسه، ص 194ـ195.

كتب ميشومن بيرا في القسطنطينية عن موضوع الاصلاح في الدولة العثمانية قائلاً:(لاقامة حضارة ما على المرء ان يدرك اولاً ما هي الحضارة ؟ هنا شيء مجهول لا يعرف المرء كنهه انها عالم جديد مجهول. وانه من العسير ان يتجه في سيره نحو هدف يجهله، واعسر من هذا ان يسرع المرء في خطاه نحو هدف وهو لا يعرف على وجه اليقين في أي اتجاه يسير. والواقع انه ليس هناك من هدف معين لانه ليس هناك من ايمان بهؤلاء اقتناع بخطورة شأنه. فان السلطان نفسه لا يؤمن بثورته. ومن هنا كان هذا التردد الذي يثبط كل عزم وتصميم. ومن هنا كان التخلي عن مشاريع الاصلاح).=

يتضح مما تقدم، ان هناك مجموعة من الخصائص تميزت بها الدولة العثمانية في عصر التنظيمات، بالامكان ايجازها في النقاط الآتية:

1. وضع قيود على الصلاحيات المعطاة للولاة في الولايات التابعة للدولة العثمانية، عن طريق تركيز السلطة بيد السلطان،وكان هذا يعني اعطاء صفة الموظف للوالي في الدولة العثمانية.
2. تقنين مجموعة من الانظمة والقوانين في الدولة العثمانية، كانت الغاية منها تنظيم الجهاز الاداري والاقتصادي والقضائي للدولة.
3. قامت الدولة العثمانية الاستدانة من الدول الغربية، وكان من نتيجة ذلك ظهور مشكلة الدائنين والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية، وايجاد مجلس الدين، الذي قام بتوزيع الديون بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى على الممتلكات العثمانية التابعة لها[1].
4. تأثرت الدولة العثمانية في هذه الحقبة بمعالم الفكر الغربي، وكان هذا التأثير واضحاً في الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية، فقد اخذ المواطن العثماني ترجمة الحياة الغربية في جميع صورها، كان من نتائج ذلك الصراع الذي احتدم بين المتجددين والمحافظين وقيام انقلاب نيسان 1909 ضد السلطان عبد الحميد الثاني، وتحديد سلطة العلماء في عملية صنع القرار على مستوى السلوك السياسي الداخلي، كل هذا يعني بروز دور السلطة المدنية

* راجع: زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية مع دراسة تأريخية في العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره،ص 187.

(1) عبد الرحيم، فيصل محمد، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، 1908-1914، الموصل، 1975، ص 24-25.

واضمحلال دور سلطة العلماء في هذه الحقبة، فقد برزت الى الوجود مجموعة من الاحزاب الليبرالية بعد خلع السلطان عبد الحميد، وهي تطالب بتبني العلمانية والتقرب من المدنية الغربية.

وقد انعكست هذه الظروف جميعاً على قادة حرب الاناضول بعد الحرب العالمية الاولى، ولاسيما ان قسماً من هؤلاء كانوا اعضاء في جمعية الاتحاد والترقي، وقد ترجموا فيما بعد الحياة السياسية الغربية في تركيا في العشرينات من هذا القرن.

المبحث الثاني

دستور عام 1876

شهدت تركيا العثمانية حوادث متعددة منذ بداية حزيران الى اواخر كانون الاول 1876 لفهم التجربة الدستورية الاولى في التاريخ الاسلامي، حيث لم يوجد في أي قطر اسلامي اعداد دستور مكتوب، ويجب ان نؤكد في هذا المجال انه عندما وضع الدستور العثماني لم يكن في اوربا دستور مدون، إذ ان اوربا كانت حديثة العهد في السياسة، حتى لو حاولنا ان نرجع الى دساتير بعض البلدان الاوربية في تلك الحقبة رأينا ان دساتيرها كانت بعيدة عن المفاهيم الصحيحة. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان الدولة الكبيرة المنافسة للعثمانيين كانت روسيا القيصرية لم يكن لها دستور أو برلمان في هذا المجال[1].

ان دستور عام 1876 جاء نتيجة للضغوط السياسية الدولية، وقد وصلت هذه الضغوط الى قمتها في المدة الواقعة بين 1876ـ1878، وسميت سنوات هذه الازمات بالمسألة الشرقية 00 وفي حقيقة الامر، ان صراع الدول الاوربية وروسيا كان هو السبب الرئيس في قرار فشل الاصلاحات في الدولة العثمانية[2] وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ ظهرت روسيا القيصرية كدولة منافسة للعثمانيين ولاسيما اذا عرفنا ان غالبية الشعوب المسيحية التي وقعت تحت الحكم العثماني كانت من السلاف ومسحيي الارثوذكس أو كليهما، وفي هذا المجال استخدمت روسيا القيصرية الدين في دعايتها ودبلوماسيتها في مرحلة التجربة الدستورية في تركيا العثمانية عاملاً قوياً لتقوية

(1) Berkes, Niyazi,The Development of Secularism In Turkey Monteral Me Gill Univrsity Press, Canada, 1964, PP. 223-234.

(2) Ibid., P. 224.

الموقف الروسي من ذلك، بينما نرى ان الدبلوماسية الغربية ساندت الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية قبل وبعد حرب القرم[1].

ان الافكار الليبرالية والدستورية جاءت ايضاً كما رأينا في الصفحات السابقة نتيجة من نتائج المعارضة السياسية في السياسة الداخلية العثمانية. وقد جاءت هذه الافكار من قبل الشبان العثمانيين الذين اكدوا الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة العثمانية وابعادها من التدخل الاجنبي. وقد اعتقد الشبان العثمانيون بان ذلك سيتم عن طريق الثورة الدستورية ضد الاوتقراطية وتحت حكم ممثلي الشعب[2].

وتحت ضغط الهجوم الروسي على الدولة العثمانية، وتأثير الدبلوماسية الغربية ولاسيما عن طريق هنري ايليوت Henry Elliot السفير البريطاني في القسطنطينية، ومجموعة من السياسيين الاتراك وعلى رأسهم مدحت باشا[3]،دخلت المناقشات

(1) نشبت حرب القرم في عام 1853. إذ اعلنت روسيا القيصرية الحرب على تركيا العثمانية، وقد استمرت الحرب سنتين من دون التوصل الى نتائج حاسمة للحرب من قبل كلا الطرفين. وقد أدت هذه الحرب الى ويلات جسام، وقدمت تضحيات كبيرة من الطرفين. وفي نهاية الامرانهت معاهدة باريس عام 1856 حرب القرم بين الدولتين. راجع: زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، مصدر سبق ذكره، ص 30.

(2) Borkes, Op.Cit., P. 225.

(3) ولد مدحت باشا في القسطنطينية سنة 1882 لاب جاء من بلغاريا ـ كانت ولاية من الولايات العثمانية ـ وشغل منصب قاض ديني ـ التحق مدحت بالخدمة المدنية.راجع: الدملوجي، صديق، مدحت باشا، مطبعة الزمان، 1953، ص 123.

وتولى مناصب ادارية مختلفة الى ان أصبح وهو في الاربعين من عمره والياً على ولاية بلغاريا ثم والياً على الدانوب، وعين في سنة 1868 والياً على بغداد. كان متأثراً بالافكار الغربية وكان حينئذ وزيراً للعدل في وزارة محمد رشدي باشا في عهد السلطان عبد العزيز. راجع: النعيمي، احمد =

الدستورية الى حيز الوجود كأداة استخدمت ضد مطاليب روسيا القيصرية[1].

=نوري، أثرالاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1982، ص 74.
وكذلك:

Gulek, Kasim, Democracy Takes Root in Turkey, Foreign Affairs, Vol.: 30, No: 1, October 1951, P. 136.

اعجب السلطان عبد العزيز مدة قصيرة بنجاح مدحت باشا فعينه صدراً اعظم في سنة 1871 لمدة ثلاثة اشهر، ونتيجة لاستقلالية مدحت في الادارة احاله على التقاعد وارسله الى سلانيك. قام مدحت بدور مهم في عزل عبد العزيز وتنصيب ابن اخيه مراد سلطاناً بدله، فقد وجد السلطان المخلوع ميتاً في حجرته، اكتفى مدحت بنشر تقرير طبي وقعه عدد من الاطباء الاجانب يقول: ان جروح عبد العزيز تشير الى ان الموت نتج عن الانتحار. وعندما اعتلى عبد الحميد العرش استخدم المادة 113 من دستور عام 1876 والتي تنص على:(اذا ظهرت علائم وامارات تنذر بوقوع اختلال ما في احدى جهات المملكة، فيحق للحكومة السنّية حينئذ ان تعلن الادارة العرفية مؤقتاً في ذلك المحل فقط، والادارة العراقية انما هي ابطال للقوانين والانظمة الملكية بصورة مؤقتة، وسيترتب نظام مخصوص لكيفية ادارة المحل الموضوع تحت الادارة العرفية، أما الذين يثبت بوساطة تحقيقات الادارة الصحيحة انهم سبب في اختلال امنية الحكومة، فللحضرة السلطانية وحدها الحق ان تخرجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها). راجع:

القانون الاساسي لعام 1876، ص 26.

لابعاد مدحت باشا الى اوربا،وبعد بضع سنوات لرجعه الى القسطنطينية، وجعله تجم الدفاع في قضية عمه السلطان عبدالعزيز التي أعيد النظر فيها، وقد غيّر أثنان من الاطباء الذين وقعوا التقرير الطبي رأيهما، واعلنا ان السلطان مات قتيلاً، واصدرت المحكمة المؤلفة من ثلاثة قضاة مسلمين وقاضيين مسيحيين حكمهما بالاعدام على ثمانية من المتهمين ولكن السلطان خفف الحكم على مدحت بالنفي، راجع: الدملوجي، مصدر سبق ذكره، ص 135.

وتوفي مدحت باشا في الطائف عندما كان منفياً في الجزيرة العربية. راجع: النعيمي، احمد نوري، تأثير الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص 75.

اتهم والي عبد الحميد في الحجاز(طوبال عثمان باشا) باغتيال مدحت. راجع:

الدملوجي، مصدر سبق ذكره، ص 224-229.

(1) Berkes, Op.Cit., P. 226.

والحق، ان المحاولات الدستورية في الدولة العثمانية ترجع الى بداية عام 1875، لان مدحت باشا حاول ايجاد نظام برلماني يقوم على دستور مكتوب، وعندما بدأت الحكومة العثمانية القيام بالاصلاحات في نهاية عام 1875 وكان مدحت باشا وزيراً للعدل، حيث حاول ان يدون دستوراً في هذا الشأن[1] ولتعزيز هذا الرأي يقول سير هنري ايليوت:(ان مدحت باشا اخبرني بنيته في ايجاد دستور)، حيث قال لي:(ان الامبراطورية على وشك الانهيار، وعلى هذا الاساس وجب على ان افكر بهذا الدستور بغية انقاذ الامبراطورية من الدمار والانهيار)[2]. ويؤكد لنا سير هنري ايليوت:(ان المؤتمر الذي عقد في استانبول لمناقشة الدستور قد اخفق، وان الحركة الدستورية في الدولة العثمانية ترجع الى بداية عام 1875م[3]).

وقد استطاع مدحت باشا دعوة البرلمان الى الانعقاد عندما قبل مراد باشا الخامس[4] مناقشة النظام الدستوري المقترح، حيث قدم مدحت باشا مسودة الدستور[5] التي قامت اساساً على مشروع نامق كمال[1].

---

(1) Dereyeux, Robert, The First Ottoman Constitution: Astudy of Midhat Constitution and Parliament Balhimors.The John Hopkins Press, 1963, P. 31.

(2) Dereyeux, Robert, Op.Cit., P. 31.

(3) Berkes, Op.Cit., P. 229.

(4) خلع السلطان مراد الخامس عن عرش السلطنة في(1) أيلول 1876 بفتوى من شيخ الاسلام، وجلس على العرش السلطان عبد الحميد الثاني. راجع:

Berkes, op.Cit., P. 229.

(5) تكونت لجنة اعداد مسودة الدستور من مدحت باشا(الصدر الاعظم) واحمد جودت باشا(وزير العدل) وشارور باشا وزير الاعمال العامة) وكفا باشا(وزير الضرائب غير المباشر)، ونامق كمال (وزير بلا وزارة)، وقدري باشا وضياء باشا واوديان افندي وعابدين باشا ونامق كمال باشا وسميح باشا وعزيز باشا واسماعيل باشا وعصام يعقوب افندي ومحمد صاحب باشا واحمد اسد افندي واحمد حلمي باشا ومصطفى خير الله افندي وعمر حلمي افندي=

= وجامع افندي وبانكو افندي. ويجب ان نؤكد في هذا المجال ان دور نامق كمال وضياء بك كان مهماً في اعداد مسودة دستور عام 1876. وقد دعا مدحت باشا المجلس لمناقشة المقترح، وبعد مرور ستة أشهر من عمل المجلس، اعدت المسودة، حيث اعلن مدحت باشا الدستور بمرسوم ملكي من قبل عبد الحميد. راجع:

Devereux, Op.Cit., PP. 259., 63, 79; Edib, Halide, Menoris of Halide Edib, Op.Cit., P. 247.

وتجدر الاشارة في هذا الشأن، انه قدم زهاء عشرين مشروعاً حول الدستور. كان مشروع مدحت باشا احدها، ويتضمن المشروع الاخير ايجاد مجلس نيابي ينتخب ثلثا اعضائه من قبل الرأي العام العثماني، أما الثلث الاخير فيتم تعيينه من قبل الحكومة، ويعدُّ الوزراء والمستشارون اعضاء طبيعيين في هذا المجلس.

عبد الحميد الثاني، المقترحات الدستورية قائلاً:(00 وعندما امر مدحت باشا انه يجب اعلان المشروطية باي حال من الاحوال، فانه لم يكن قد درس القانون الاساسي لاي دولة، ولم تكن لديه فكرة كافية حوله. كان مرشده هو(اوديان افندي) ولم يكن اوديان افندي المعي قانوني في ذلك الوقت،فضلاً عن ذلك فانه لم يكن يعرف وضع المملكة على الاطلاق، واعتقد ان عدم معرفة هذا صاحبه حتى منفاه في قلعة الطائف).

أما فيما يخص سعيد باشا وسليمان باشا فانهما تبنيا الدستور الفرنسي، وقد شكل عبد الحميد لجنة ثلاثية لدراسة مسودة الدستور، وتكونت هذه اللجنة من مستشاريه وهم الفريق سعيد باشا وسليمان باشا وسعيد بك.راجع:

اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده، مصدر سبق ذكره، ص 96.95.

(1) ولد نامق كمال في Rhobosto في عام 1840 من اب تركي من مدينة بكيشر وام ارناووطية من مدينة قونيجة. راجع: الدملوجي، مصدر سبق ذكره، ص 247.

وكان ينتمي الى اسرة ثرية. انظر: النعيمي، احمد نوري(دكتور)، اثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص 107.

وقد درس في شبابه ولبضعة اشهر في مدرسة بايزيد الرشيدية و Valide، هذه المدارس اتبعت في حينها للمنهج الغربي في التدريس والتي اسست في حقبة التنظيمات، وقد رافق جده عبد اللطيف لمدينة اخيه في قارص حيث اخذه الاخير الى صوفياوقد عاد نامق كمال مع جده(عبد اللطيف باشا) الى القسطنطينية وكان عبد اللطيف باشا حاكماً في صوفيا. راجع: =

=Menemencioglu,Nermin,"Namik Kemal Albroad: Acentenary",Middle Eastern Studies, No:1, Vol: 4, 1976, P. 26.

وقد كان والد نامق كمال فلكيا في قصر مصطفى قاسم بك إذ كان الاخير المنجم للقصر، وقد كان سلاطين آل عثمان يؤكدون على التنجيم مع التحفظ.وكانت وظيفة التنجيم تحدد في حينها لتقرير الوقت المناسب لاي عمل من اعمال السلطان. وفي عام 1861 وبمناسبة جلوس عبد العزيز على العرش اصبح مصطفى قاسم(تشريفاتي في القصر) هذه الحادثة الرمزية كان لها الاثر إذ احاطت الفكر السياسي لنامق كمال خلال ايام الصبا، ومن جانب آخر ان عائلة نامق كمال قد سارت على منهاج التقاليد القديمة، والتي ميزت نفسها عن طريق تقديم خدماتها للدولة.

ان جده من جهة الاب شمس الدين بك كان الياور الاول(الحاجب الاول) للسلطان سليم الثالث، ويرجع نسبه الى عائلة توبل عثمان باشا الذي انتصر على نادر شاه ملك فارس في المدة الواقعة بين 1743ـ1746، ومن جانب آخر فان عائلته بدأت تفقد اهميتها في الوصول الى وظائف الطبقة العثمانية الجديدة. وقد وصل نامق كمال الى القسطنطينية في المدة الواقعة بين 1758ـ1857 حيث بلغ من العمر السابعة عشرة ودخل مكتب الكمارك، وبعدها التحق بالباب العالي.

وقد كان والد نامق كمال عند وصوله العاصمة مرت ما يقارب ثماني عشرة سنة على اعلان مرسوم عام 1839.وفي الوقت الذي انتهجت الدولة سياسة التقريب عن طريق تطبيق التنظيمات والتي بدأت تؤثر على الحياة الثقافية للدولة. وفي هذه الحقبة بالذات طبع مناف باشا ترجمته عن فلاسفة فرنسا والادب المتعلق بسياسة التقريب في تركيا العثمانية. كل هذه الامور تكون قد أثرت على نامق كمال فضلاً عن ذلك فقد تأثر نامق كمال بالاديب الكلاسيكي Leskof Gall Galib عن طريق جده لطيف باشا. وفي السنوات الاولى من وجوده في القسطنطينية قارن نامق كمال الحياة السياسية الانكليزية مع طبيعة الفكر السياسي الاسلامي التقليدي. راجع:

Serif Mardin. The Genesis of Young Ottoman Thought Astudy in Moderization of Turkish Political Ideas, Princeton University Press, 1962, PP. 284-288.

اقدم نامق كمال على دراسة اللغة العربية والفارسية والفرنسية، وتولى وظيفة رسمية في السابعة عشرة من عمره، وقد اعجب في شبابه بالمفكر التركي ابراهيم شناسي(1826ـ1871)، واصبح عضواً في الجامعة الادبية التي اطلق عليها(مجلس الادباء) إذ كان الشناسي و Glib عضوين في المجلس المذكور. وانضم الى رئاسة تحرير مجلته الشهيرة(تصوير افكار) ولما التجأ شناسي الى فرنسا عام 1865 أصبح مسؤولاً عن تحرير المجلة، ونتيجة لمقالاته الانتقادية للحكومة نفي الى الخارج=

وقد اقتنع عبد الحميد بقبول فكرة الدستور، حيث طلب الى مدحت ان يقدم له مسودته ليطلع عليه، وبعد تقديم المسودة لعبد الحميد، رفض الاخير المسودة، اذ كتب الى مدحت ما يأتي: (اطلعنا على لائحة القانون الاساسي

=ولكنه عاد الى القسطنطينية في عام 1876 بعد خلع السلطان عبد المجيد، راجع: احمد نوري (دكتور)، تأثير الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مصدر سبق ذكره، 107.

وحرر صحيفة Ibret إذ عبّرت هذه الصحيفة عن الليبرالية والتقدم. راجع:

Memories of Halide Edib, Op.Cit.,P. 247.

ويعدّ نامق كمال من المفكرين الذين عبّروا عن المفاهيم القومية في تركيا العثمانية، وقد استخدم في ادبياته كلمة الوطن والحرية والحكومة الدستورية وقد انكب في منفاه على دراسة القانون والاقتصاد. راجع:الندوي، ابو الحسن علي الحسني، الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية في الاقطار الاسلامية، دار القلم، الكويت، 1985، ص 55، وايضاً:

Super Westernization in Urban life in the Ottoman Empire in The East Quarter of the Ninetecth Century, Serif mardin.

E.J. Brill, Turkey Geographic and Social Perpectives telgium, 1974, PP. 425-428; William R. Dolkand Richard L. Chammer Beginnings of Modernization in the Middle East, London, 1968, P.110; Robinson, Ricahrd , The First Turkish Republic, Harvard Univ. Press, 1969,P.6.

وبعد رجوعه الى الدولة العثمانية عينه عبد الحميد والياً على ساقز ثم نقل الى جزيرة رودس، حيث توفي هناك عام 1887. وقد عبّر السلطان عبد الحميد عن أسفه بوفاة نامق كمال، وامر ببناء جامع على قبره من جيبه الخاص. راجع: الدملوجي، مصدر سبق ذكره، ص 248.

ان حركة نامق كمال قد تلاشت عند وفاته،ولكن شعره وادبه اخذ في التأثير في حركة تركيا الفتاة. راجع:

Spencer William, Political Evolution in the Middle East, U.S.A. 1962, P. 35.

وفي هذا المجال، تقول خالدة أديب:(كان نامق كمال يتمتع باكبر اعجاب واجلال في تركيا، انه لم يتغن باحد من تأريخ الافكار السياسية التركية مثل ما تغنى به، ولم يهم الهائمون باحد مثل ما هاموا به. راجع: الندوي، ابو الحسن على الحسني، الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية في الاقطار الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص 57-58.

ان الفكر السياسي لنامق كمال لم يكن له الاثر في تكوين تركيا الحديثة مثل ما قام به الفكر السياسي لضياء كوك الب. راجع: المصدر نفسه، ص 58.

التي قدمتموها الينا بصورة خاصة، ولاحظنا وجود اشياء فيها لا تتفق واستعداد المملكة وقابليتها، ولما كانت افكارنا متوجهة الى وضع ادارة صحيحة تكفل للمملكة المستقبل الحسن، فاننا سنتلقى المساعدة التي تبذلونها في هذا الشأن بمزيد من التقدير والعطف. وغاية ما نرجوه من التنظيمات الجديدة المنوى اعلانها، التوفيق بين حاجات الامة وحقوق الدولة، وعليه اطلب اليكم ان تبينوا للصدر الاعظم بعد سلامي عليه وجوب طرح مشروع مسودة الدستور على بساط البحث والمذاكرة. ولي وطيد الامل بان حميتكم الاسلامية ستحمّلكم على اظهار رؤيتكم ضمان نطاق مقاصدنا، واحبذ ان تبقى هذا السر مكتوماً بينكم وبين الصدر الاعظم[1].

واجاب مدحت باشا على رسالة عبد الحميد قائلاً:(اننا لا نجد وسيلة للخلاص من موقفنا العصيب الحاضر، الا بسلوك احد الطريقين: أما ان نعمل على اصلاح امورنا الداخلية وفقاً للوعود التي قطعناها لدول اوربا قبل ارفضاض مؤتمر الدول الست المنعقد الآن في الاستانة وسيتم ارفضاضه بعد ثلاثة ايام. واما ان نقبل بما ستقرره دول اوربا بحقنا،، ونرضي بحكم الوصاية الذي سيفرضونه علينا مدى حياتنا، فان لم نتبع الطريق الاول قبل ارفضاض المؤتمر، فالطريق الثاني مهيأ لنا لا محالة)[2].

كان الدستور بالشكل الذي قدمه مدحت باشا يتألف من 140 مادة، وبعد مناقشات طويلة مرهقة حذف منه 21 مادة فبقي 119 مادة، ولما عرض على السلطان اجرى فيه تعديلاً في المادة 113، حيث تقرأ بالشكل الآتي:

(1) الدملوجي، صديق، مصدر سبق ذكره، ص 116ـ117.
(2) المصدر نفسه، ص 117.

(للسلطان الحق بطرد ونفي من يجد فيه خطراً على سلامة الدولة الى خارج حدود المملكة العثمانية[1] وحفظ لنفسه بموجب المادة السابعة[2] حق غلق المجلس متى ما اراد، كما انه اجبر مدحت باشا على جعل الذات الملكية مصونة وغير مسؤولة بموجب المادة الخامسة منه[3].

ان الصدر الاعظم رشدي باشا لم يوافق في بداية الاجتماع اساساً على مناقشة هذا الموضوع، مشيراً على معارضة الشعوب الاوربية للنظام الديمقراطي، مؤكداً عدم ملاءمة النظام الدستوري للدولة العثمانية[4]، أما فيما يخص شيخ الاسلام،فانه اصدر فتوى جاء فيها:(ان الدولة تعهد بكم ـ وهو يخاطب الصدر الاعظم ـ كيف يمكن جمع الاتراك من الاناضول وروميليا لاستشارتهم في شؤون الدولة ؟ انه من الضروري الرجوع الى الشريعة في

---

(1) المصدر نفسه ص 118.

(2) تنص المادة السابعة من دستور عام 1876 على ما يلي:(ان عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه للمناصب والرتب واعطاء النياشين واجراء التوجيهات في الولايات الممتازة وفقاً لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم في الخطب وعقدالمعاهدات مع الدول الاجنبية واعلان الحرب والصلح وقيادة القوة البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية وسن الانظمة المتعلقة بدوائر الادارة وتخفيف للمجازات القانونية او العفو عنها وعقد المجلس العمومي وفضه وفسخ هيئة المبعوثين عند الاقتضاء بشرط انتخاب اعضاء جدد لها. جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدسة).راجع: القانون الاساسي لعام 1876، مصدر سبق ذكره، ص8، والدملوجي، صديق، مصدر سبق ذكره، ص 118.

(3) جاء في المادة الخامسة على ما يلي:(ان ذات حضرة السلطان هو مقدس وغير مسؤول)، راجع: القانون الاساسي لعام 1876، مصدر سبق ذكره، ص6.

(4) راجع القانون الاساسي لعام 1876، مصدر سبق ذكره، ص 6، و

Berkes, Op.Cit., PP. 226-227.

مسائل الشؤون الخارجية، ومن الممكن ان تستعين بالفتوى المقدس عندما تقع في شك في مسألة من المسائل)[1].

ان الصدر الاعظم وشيخ الاسلام،عارضا اساساً الاصلاحات الدستورية،[2] لان مفهوم السيادة عندهما لا بد ان يقوم على النظرية السياسية الاسلامية والتقاليد العثمانية. وعلى هذا الاساس فقد اتهم الصدر الاعظم رجال الحركة الدستورية بتقليدهم للراديكالية الاوربية، حيث اطلق عليهم مصطلح(الحمر)[3].

(1) Ibid., P. 227.

(2) يقول الامير شكيب أرسلان في كتابه الدولة العثمانية: " بأن الذي أثر في السلطان بالدرجة الأولى حتى أعلن الدستور هو جمال الدين أفندي شيخ الإسلام ". أما الصدر الأعظم فريد باشا الأرناؤوطي، فأشار إليه بإعلان الدستور، وذلك تسكينا للفتنة. أما أحمد عزت باشا الدمشقي الذي كان مستشارا للسلطان عبد الحميد الثاني، قد عارض في إعلان الدستور بكل قوته، ولكن الوزراء خالفوه. في حين أن كوجك سعيد باشا، ففي أول الأمر نصح للسلطان بالثبات، وبقمع هذه الحركة بالقوة، إلاّ أنه بعد ذلك جاءت الأخبار بأن الفيلق الثاني الذي مركزه أدرنة، انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي، فوقع الرعب في قلوب الوزراء، وعادوا فأشاروا على السلطان بإعلان الدستور اتقاء لشر أعظم. والخلاصة أن السلطان عبد الحميد الثاني أعلن القانون الأساسي، وأمر بإنتخاب المبعوثين، وتعيين سعيد باشا رئيسا للوزارة الجديدة. فأراد سعيد باشا إعطاء السلطان بعض حقوق في تعيين الوزراء خلافا للقانون الأساسي، فوقع بسبب ذلك خلاف بين الوزراء، أدى إلى استعفاء الوزارة. فانتدب السلطان للصدارة كامل باشا، وتألفت وزارة جديدة، فيها رجال مثل رجب باشا الأرناؤوطي ناظر الحربية، وحسن فهمي باشا ناظر العدلية، وغيرهما. ولكن وزارة كامل باشا هذه شاهدت حوادث ذات بال، مثل إعلان بلغاريا استقلالها التام، ومثل أن دولة النمسا أعلنت الحاق ولايتي البوسنة والهرسك، ومثل أن الأروام أعلنوا إلحاق جزيرة كريت باليونان. راجع: الأمير شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، جمع أصوله وحققه وعلق عليه حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، دمشق، 2001، ص 328 – 329.

(3) Ibid.,

وفي نهاية الامر اعلن مدحت باشا الدستور بمرسوم ملكي من قبل السلطان عبد الحميد[1] وذلك في 23 كانون الاول عام 1876 وقد أكد هذا الدستور نقاطاً سبعاً هي:

1- السلطان 2- الوزراء 3- البرلمان 4- القضاء 5- حقوق الافراد 6- ادارة المقاطعات 7- مواد متفرقة[2].

وبموجب دستور عام 1876، تم تشكيل مجلس نيابي على غرار المجالس النيابية في بعض البلدان الاوربية مثل فرنسا وبلجيكا، وقد جاء في هذا الدستور ان الاسلام هو دين الدولة، ولكنه ضمن للناس في الوقت ذاته حرية الفكر والمعتقد ضامناً حقوق جميع الرعايا من المذاهب المختلفة ضمن اطار القانون والنظام[3].

فضلاً عن منحه الحريات لجميع الملل الاخرى في الدولة، كما نص هذا الدستور على تكوين المجلس العمومي الذي يتكون من مجلسين، ويسمى مجلس(المبعوثان) ويضم 150 عضواً، ويسمى الثاني مجلس الاعيان، حيث

(1) عندما طلب عبد الحميد من مدحت باشا اعلان الدستور، كانت هناك مفاوضات مع القوى الاوربية ضد روسيا، لان الاخيرة استعدت للحرب ضد الدولة العثمانية وذلك في خريف 1876 في بوسنا وصربيا وبلغاريا. وقد تم اعلان الدستور بعد اسبوعين من ذلك، وذلك في 23 كانون الاول 1876، وبينما كان المؤتمر منعقداً وهو في حالة التقدم، وبعد فشل المؤتمر بعد اربعة اسابيع من انعقاده، كان عبد الحميد قد انتظر اكثر من اسبوعين لابعاد مدحت باشا. راجع:

Welsband, Edward, Op.Cit., PP. 15-16.

(2) Devereux, Op.Cit., PP. 63-74.

(3) حتي، فيليب، موجز تأريخ الشرق الادنى، ترجمة الدكتور امين فريحة، دار الثقافة، بيروت، 1965، ص 243.

تقوم الدولة بتعيين اعضائه[1]. واكد هذا الدستور حرية المطبوعات والغاء مصادرة الاموال واستخدام التعذيب في التحقيقات والسخرة وعزل القضاة دون سبب شرعي[2].كما ذهب هذا الدستور الى افساح المجال امام العثمانيين جميعاً لتسلّم المناصب الرسمية وبصورة من المساواة، كما اكد هذا الدستور مبدأ التمثيل الشعبي عن طريق الرجوع الى مجلس(المبعوثان) واشار الدستور الى ميزانية الدولة التي يشرف على وضعها المجلس[3]. كما نص هذا الدستور على تأسيس مجلس وزراء يتولاه رئيس الوزراء الذي يقوم على ادارة السياسة الداخلية والخارجية. ولكن السلطان كان يقوم على تعيين رئيس الوزراء وشيخ الاسلام، أما بالنسبة للوزراء فيتم تعيينهم بأوامر سنية[4].

وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان الانتخابات سارت في الحقبة الواقعة بين 1876ـ1877 بموجب دستور عام 1876، حيث تم وضع قانون للانتخاب في عام 1877، ولكنه لم يصبح قانوناً حتى بعد عودة دستور عام 1876 في عام 1908. إذ كانت الانتخابات تجري بموجب نظام المقاطعات[5].

(1) Geoffery Lewis, Turkey, Ernest Benn Ltd.London, 1969,P.40; B. Lewis, The Emergence of Modern Turkey,U.K. U.S.A, 1968,P. 379.

(2) الخربوطلي، اميرة محمد كامل، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 213.

(3) البستاني، سليمان، عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص 30.

(4) الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 247.

(5) عقد مجلس المبعوثان اجتماعاته من 19 آذار الى 28 حزيران، أما الاجتماع الثاني فانه بدأ في 13 كانون الاول 1877 الى 14 شباط 1878. راجع:

Deverux, Op.Cit.,P.16.

وقد انتخب مجلس للنواب وجرت الانتخابات تحت اشراف الموظفين المحليين، وحريّ بالذكر في هذا المجال ان النواب لم تكن لهم خبرة في ادارة المناقشات البرلمانية، ومع ان رئيس المجلس كان احمد وفيق باشا والذي لم تغير الشيخوخة رأيه في ضرورة تجنب كل ما من شأنه اضعاف القوى التي توحد الدولة[1].

ان المناقشات البرلمانية لم تكن لم تكن مصطنعة بل حقيقة عرضت فيها الآراء السياسية، وانتقد الوزراء وموظفو البلاط، لا بل ظهرت خلالها الى الوجود فئة معارضة[2].

وقبل اجتماع مجلس(المبعوثان) تم اعتقال مدحت باشا وارساله الى الخارج[3] وتم في الوقت نفسه حل البرلمان وذلك في عام 1877[4]. ويعزى السبب في اعتقال مدحت باشا الى تذمره من الحرب الروسية والصعوبات الداخلية التي واجهتها الدولة العثمانية في تلك الحقبة[5].

---

(1) حوراني، البرت، مصدر سبق ذكره، ص 133.

(2) المصدر نفسه، ص 133.

(3) فيما يخص نامق كمال، نفي الى جزيرة بحر ايجة، حيث لم يسمح له بالرجوع الى الدولة العثمانية، وقد توفي في منفاه عام 1882، أما سليمان باشا فانه عوقب في عام 1878 وتوفي في بغداد وهو في منفاه عام 1892. راجع: Berkes, Op.Cit.,P. 250.

(4) رامزو، ارنست، تركيا الفتاة وثورة 1908، ترجمة الدكتور صالح احمد العلي، منشورات دارمكتبة الحياة، بيروت، 1960، ص 10. وكذلك: محمد فريد بك، تأريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجليل، بيروت،(بلا)، ص 287.

(5) د. احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية، دار الحرية للطباعة، بغداد 1990، ص45.

ولا بد تكون هناك اسباب عديدة لتعليق دستور عام 1876، بالامكان ايجازها في الآتي:

1. كان هناك مناوئون للدستور في داخل الدولة العثمانية(العلماء والمحافظون والسلطان)[1]، والاخير نفسه لم يكن ليؤمن به عندما وافق على اعلان الدستور[2] اراد في الحقيقة تحقيق بعض الاهداف على المستويين الداخلي والخارجي، اذ ارتأى اسكات المعارضة السياسية في الداخل والحصول على تأييد الدول الاوربية له في الخارج[3]. والسلطان نفسه الذي لم يكن مستعداً بالرغم من بعض اتصالاته مع جماعة (الاتحاد والترقي) قبل اعتلائه العرش، التنازل عن سلطته الشخصية. كان السلطان قد سلم بالدستور لكن بضغط من الدول، ولما خف الضغط شعر بقدرته التخلص منه. وهكذا فعندما تمادت المعارضة من جرائها، واخذت تسمي الوزراء الذين لم تثق بهم باسمائهم وتطالب بمحاكمة الوزراء وكبار القواد الذين اثبتوا عجزهم

---

(1) حوراني، البرت، مصدر سبق ذكره، ص 133.

(2) يعلق السلطان عبد الحميد الثاني على دستور عام 1876 قائلاً:(كيف يمكن ان اعتمد على رجال امثال مدحت ورشدي ونوري ؟ ثم ان هذين الاخيرين هما صهرا عمي عبد العزيز. هؤلاء يصرون على تسميتي بصاحب الشوكة من جهة، ويدعون انهم بهذا الدستور سيكسبون الامبراطورية العثمانية منجزات حضارية ! اليس ذلك بالامر المضحك ؟ وبغض النظر عن المحاسن والمساوئ، يجب ان افتتح مجلس المبعوثان واعلن الدستور لكي اظهر انني اقوم بامر هام). راجع:
السلطان عبد الحميد الثاني مذكراتي السياسية 1891ـ1908، مصدر سبق ذكره، ص 31ـ32.

(3) النعيمي، احمد نوري(دكتور)، أثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مصدر سبق ذكره،ص 75.

في اثناء الحرب الاخيرة مع روسيا، حل مجلس(المبعوثان) لاجل غير مسمى، وعلق الدستور[1].

2. ان المادة 113 من دستور 1876، كانت قد اكدت خدمة الصدر الاعظم للسلطان، وقد ادت ذلك الى وقوع خلافات بين الصدر الاعظم والسلطان[2].

3. كانت هناك اتجاهات في داخل الحكومة العثمانية وقصر ييلدز ضد مدحت باشا وقد تبنى هذه الاتجاهات ضياء باشا ونامق كمال[3] واسماعيل كمال وآخرون. ان ردود فعل السلطان من تنظيمات الشبان العثمانيين قد دفع عبد الحميد الى ان يعطي الاوامر لمدحت باشا بمعاقبة هؤلاء وبصورة خاصة نامق كمال وضياء باشا، واخراجهما من القسطنطينية الى مكان آخر، الا ان مدحت باشا رفض ذلك، أما بالنسبة لضياء باشا فقد تم تعيينه سفيراً في برلين وبأمر من عبد الحميد، علماً ان هذا التعيين كان يدخل في اختصاص مدحت باشا. وفي هذا المجال فقد بعث مدحت برسالة الى كجوك

(1) حوراني، البرت، مصدر سبق ذكره، ص 134.133.

(2) Berkes, Op.Cit., P. 101.

(3) بالامكان ان نقارن في هذا المجال بين سياسة مدحت باشا، والفكر السياسي لنامق كمال، حيث يعتقد مدحت باشا بعدم جدوى الثورة ـ او الاصلاح السياسي عن طريق القوة ـ وكان يؤمن بالتدرجية في الوصول الى الاصلاح، بينماكان نامق كمال ثورياً في افكاره. ويشبه كتاب الغرب مدحت باشا في لوجه عديدة(بنيامين روزفلت) في كونه رجلاً عملياً يتصف بالجدية ومبرمجاً من الناحية الدستورية. راجع:

Berkes, Op.Cit., P. 282.

سعيد باشا السكرتير الاول لعبد الحميد اكد فيها تدخل السلطان في شؤونه وصلاحياته[1].

4. ان مرحلة وجود مدحت باشا في الحكم كصدر اعظم كانت مرحلة قصيرة، ولم تكن تتجاوز شهراً واحداً وسبعة عشر يوماً[2].

5. ان الثورة التي نشبت في بوسنة Herzegovina التي قادت الى الحرب مع صربيا و Montenegro، وخلع سلطانين في هذه الحقبة في آن واحد، ومذبحة بلغاريا ومذكرة Andrassy ومذكرات برلين ومؤتمر قسطنطينية والحرب الروسية التركية عام 1877، كل ذلك قد اسهم في تعليق دستور عام 1876[3].

6. اشيعت في هذه المرحلة من قبل الدوائر الغربية دعاية مفادها: ان روسيا القيصرية كانت تحاول عرقلة الجهود في الدولة العثمانية بغية ايقاف المحاولات الاصلاحية كي تبقى الدولة في حالة ضعف[4].

ومن وجهة نظر كتّاب الغرب يعدّ دستور عام 1876 حادثاً مهماً، إذ نقل هذا الدستور وبصورة نظرية الدولة العثمانية من الحكم الاوتوقراطي الى حكم الملكية الدستورية[5]، إذ انه ولاول مرة بعد ستمائة سنة من وجود الدولة

(1) Berkes, Op.Cit., PP. 104-105.
(2) Ibid., P. 102.
(3) Ibid.,
(4) Ibid., P. 101.
(5) انتشرت على عهد عبد الحميد المدارس التعليمية الحديثة، إذ كرس الكتاب في هذه المرحلة جهودهم لمناقشة المعرفة والفنون الحديثة والعلوم. كما انتشرت المدارس الملكية لتدريب الخدمات للموظفين الحكوميين المدنيين، وتوسعت الكلية العسكرية وطورت المدارس الطبية وانشئت جامعة تركية اطلق عليها Darulunun والتي أسست عام 1900 وتعرف الآن بجامعة استنبول. راجع:=

العثمانية يصبح السلطان العثماني اقل صلاحية من الناحية الدستورية، ويشبه Robert Devereux هذه الحالة بالوضع السياسي للولايات المتحدة بعد اعلان الاستقلال فيها[1].

ولكن من ناحية أخرى اعلن عبد الحميد في الصحف ان سبب عزله لمدحت باشا يرجع مباشرة الى ان الاخير حاول قلب نظام الحكم في الدولة، واقامة حكومة جمهورية يقوم هو على رأسها. وانه عثر على اوراق تثبت تآمره، كما اتهم بالخيانة وسياسة التقرب من الانكليز وبيع البلاد لهم[2].

وقد صدر العفو العام عن مدحت باشا في عام 1878، إذ أختير الحاكم الاول لمقاطعات الروميلي ودمشق وسوريا، وعندما كان مدحت باشا حاكماً في Smyrna استدعي من قبل قصر يبلدز، ووجهت له تهمة قتل السلطان عبد العزيز[3] إذ تشكلت محكمة بهذا الخصوص، واصدرت حكمها باعدام مدحت باشا وثمانية آخرين[4].

وقد كان هناك رد فعل في اوربا،وعليه منذ ان قابل اللورد دوفرين في القسطنطينية عبد الحميد اكثر من مرة، ونصحه بالاقلاع عن تنفيذ حكم الاعدام في مدحت باشا والغائه، وافهمه النتائج الوخيمة التي ستلحق بسمعة

Devereux, Op.Cit., P. 15.

(1) كان مدحت باشا برر أنه من الاصلح لتركيا العثمانية ان تبقى على صداقتها مع انكلترا ان لم يكن الى الابد، فعلى الاقل في الوقت الذي كان فيه. أما عبد الحميد فالظاهر انه كان يميل الى صداقة روسيا القيصرية. راجع: الدملوجي، صديق، مصدر سبق ذكره، ص 134ـ29ـ135.

(2) المصدر نفسه، ص 135.

(3) Pear, Sir Edwin, Life of Abdul Hamid, PP. 53-55.

(4) لمزيد من التفاصيل راجع:
Joan Haslip, The Sultan. The life of Abdul Hamid , Gassell. London, 1958.

دولته من الخارج ثم اجتمع سفراء الدول عند الكونت كورتي سفير بريطانيا وقرروا العمل على انقاذ المحكومين باتباع كل الطرق الدبلوماسية[1].

ثم اجتمعوا مرة اخرى عند سفير ايران(محسن خان) وكتبوا الى السلطان رسالة وقعوا عليها جميعاً. قدمها اليه محسن خان عميد السفراء في القسطنطينية جاء في قسم منها[2]:(ان الاجانب الذين تتبعوا سير المحاكمة، تبينوا بانفسهم اعمال العنف والشدة التي استعملت بحق المتهمين، كما ان الحكم الصادر بحقهم لا يستند الى ادلة كافية واسباب معقولة، فالموقعون: سفراء الدول الاجنبية يلتمسون شفقة السلطان بحق المتهمين، وفي حالة عفوه عنهم، يكون قد ادى الى دولته خدمة سياسية كبيرة).

وقد جاء في تقرير ارسله السرـ مكتنوي وولسل مراسل صحيفة التايمز اللندنية ومن الخبراء السياسيين البارزين في ذلك العهد:(اذا نفذ قرار الاعدام الصادر بحق مدحت باشا، فسيعدّه التأريخ جرماً سياسياً ارتكبه السلطان لغرض الانتقام السياسي. وستذكر الانسانية هذه المحاكمة باللعنة الى الابد. أما الجرائم التي اسندت الى بقية المتهمين،وان لا يسعني الآن البت في امر صحتها وعدمه، ولكنني اصرح بدون تردد، بانه لم يتوافر الدليل الكافي لاتهامهم)[3].

(1) الدملوجي، صديق، مصدر سبق ذكره، ص 197.
(2) المصدر نفسه، ص 197-198.
(3) المصدر نفسه، ص 198.

يقول عبد الحميد:(واني لواثق ان لو كان مدحت باشا صدراً اعظماً حكيماً ومحنكاً لكان ولا شك قد استمر في الصدارة حتى ختام الحرب الروسية. وجدته ينصب من نفسه ومنذ اليوم الاول امراً علي ووصياً، وكان في معاملته بعيداً من المشروطية، وأقرب الى الاستبداد). راجع: مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 26.

ان جهود المعارضة السياسية كانت مستمرة لاحياء دستور عام 1876، وفي هذا الصدد جاء في المذكرات السبع لاحمد رضا التي طبعت في لندن عام 1894، دعا فيها عبد الحميد لتغيير سياسته والبحث بصورة مباشرة عن طريق العدل والجدل لتفادي الثورة، وجاء في مذكراته:(ان الشعب لا يريد الدستور او الجمهورية او حتى الاحزاب، ولكنهم يريدون ادارة لا تضحي بحقوقها العامة لشؤون الحياة والموت للطمع او الجشع)[1].

وقد استطاعت المعارضة السياسية دفع الاهالي الى مظاهرات صاخبة في سلانيك ومناستر واسكوب وسوس، مطالبين باعادة الدستور، فضلاً عن المتظاهرين هددوا بالزحف الى القسطنطينية. الامر الذي ادى بالسلطان الى الرضوخ، فقد قام باعلان الدستور واحياء البرلمان وذلك في 24 تموز 1908[2].

ولا بد ان تكون هناك بعض الاسباب التي اسهمت في قيام الثورة الدستورية في الدولة العثمانية، إذ تم الاتفاق بين القيصر نيكولاس والملك

---

(1) Berkes, Op.Cit., P. 306.

(2) النعيمي، احمد نوري(دكتور)، أثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص135ـ136.

نجحت جمعية الاتحاد والترقي وبوسائل مختلفة في اثارة حماس الرأي العام، حيث استطاعت استغلال الظروف لصالحها، تمكنت من ضم الجيش الثالث كله الى جانبها في 23 تموز 1908، كما طالبت السلطان بعودة الدستور في خلال اربع وعشرين ساعة، والا تحرك الجيشان الثاني والثالث لاحتلال العاصمة. راجع:

محمد سمير رجب(دكتور)، الداعية الاسلامية بديع الزمان سعيد النورسي، مصدر سبق ذكره، ص 6.

ادوارد في عام 1907على خطة تقسيم الدولة العثمانية، ونتيجة لذلك فقد اعلن الاتحاد والترقي الدستور في مقدونيا، واجبروا السلطان على قبوله[1].

وبعودة دستور عام 1908، اعطيت صلاحيات دستورية واسعة لرئيس الوزراء، إذ كان من حقه اختيار الوزراء باستثناء شيخ الاسلام، فقد اصبح تعيينه بيد السلطان[2].

وقد اعيد تشكيل مجلس(المبعوثان) في عام 1908، إذ تم تأسيس مجلس جديد برئاسة احمد رضا أحد قادة لجنة الاتحاد والترقي، ولكنه ظل بدوره مجالاً للصراع بين السلطان ولجنة الاتحاد والترقي، وكان بعيداً عن مفهوم الجهاز التمثيلي ذي الحصانة القانونية، ساعد على ذلك اتساع رقعة الدولة العثمانية مع تباين العناصر القومية والدينية[3].

ان التحول في النظام السياسي العثماني اصبح واضحاً بعد دستور عام 1908 واقسم البرلمان بموالاته في عام 1908،واقسم هو من جانبه بالولاء للبرلمان[4].

وعلى هذا الاساس عاد الدستور من جديد بعد انقضاء واحد وثلاثين عاماً، حيث تم افتتاح مجلس(المبعوثان) في 17 كانون الاول 1908، وافتتح

(1) Ibid., Tunaya, ss 75-79; Basgil, Ali Faud Din Ve Laiklik Dineoliv ? Din Hurriyeti Ve laiklij ne demeklin? Ikinci Bask, Istanbuln 1962, s.

(2) B. Lewis, Op.Cit., P. 363.

وكذلك: الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 247.

(3) الغربوطلي، أميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص 91.

(4) Eren, Nari, Turkey Today and Tomorrow, Frederich Praeger Publisher.N. Y., London,1963,P.18.

السلطان البرلمان بخطبة العرش، وقد حضر رجال الدولة وعلماء الدين هذا الافتتاح[1].

ونتيجة لذلك فقد اجريت الانتخابات لاول مجلس للنواب في ظل الدستور الجديد، وقد كان مجموع اعضاء مجلس المبعوثان الذي اجتمع في كانون الاول 245 عضواً منتخباً، من بينهم 150 من الترك و60 من العرب، وأما مجلس الاعيان كان عدد اعضائه اربعين عضواً يعينهم السلطان[2]. وعندما قام انقلاب 1909[3] اجريت بعض التعديلات على دستور عام 1908 وقد تم بموجب هذه التعديلات، اعطاء الصلاحيات لرئيس الوزراء لاختيار وزارته، والمسؤولية الجماعية للوزارة تجاه تصريف شؤون الدولة وتسيير سياستها.أما فيما يخص علاقة الوزارة مع البرلمان فان ذلك أصبح مثار جدل دستوري، ولاسيما في المسائل التي تخص العزل والتعيين والتعديل[4].

وقامت الجمعية بعدئذ باستحداث انظمة جديدة في الجهاز الاداري على مستوى العاصمة او الولايات، فقد اعادت تنظيم المجالس البلدية والتأكيد على المركزية في نظام الحكم، وكيفية التنسيق بين الولايات والعاصمة وبطرق حديثة

(1) Ibid.,Tunaya, ss. 75-78; Bagil Ali Faud, Din ve Laiklik Din.nedir? Din Hurriyeti ve laiklik ne demeklin? Op.Cit.,ss 183-184.

(2) انطونيوس، جورج، يقظة العرب: تأريخ حركة القومية العربية، ترجمة ناصر الدين الاسدي ود. إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، 1974، ص 179.

(3) تفاصيل انقلاب عام 1909. راجع: النعيمي، احمد نوري(دكتور)، أثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص 139ـ124. وكذلك:
C.H.Dodd, Democracy and Development In Turkeyk University of Hill, 1979, P. 135; Robinson, Op.Cit., PP. 8-11.

(4) ضم مجلس المبعوثان 142عضواً من الاتراك، و60 عربياً و25 البانياً و23 يونانياً و12 من الازد، و5 يهود و4 بلغاريين و3 صربيين و1 عن اقليم والاشيا. راجع: Fisher, S.N, The Middle East ,Op.Cit., P. 341.

وتبني نظام الشرطة والاطفاء الحديث، ومد ذلك الى جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية[1].

تحت هذه الظروف، طالبت المعارضة السياسية على اختلاف آرائها باللامركزية الادارية والعودة الى مبادىء الشريعة الاسلامية. الى جانب ذلك، قام حزب الاحرار على مهاجمة سياسة التتريك، ومتهماً جميعة الاتحاد والترقي بتزوير الانتخابات، التي قامت بتقسيم المناطق الانتخابية الى دوائر تعمل لصالحها[2].

(1) محمد، سمير رجب(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 6ـ7.
(2) المصدر نفسه، ص 7.

الفصل الأول

الخلافة العثمانية وأتاتورك

الفصل الأول

الخلافة العثمانية وأتاتورك

المبحث الاول

القوى الأجنبية والخلافة العثمانية

هيمن السلاطين العثمانيون على السلطتين الزمنية والدينية لمدة ستمئة سنة، وكان الحكام العثمانيون سلاطين وخلفاء في آن واحد، كانوا سلاطين إذ كان لهم السلطان المطلق على أراضي الدولة العثمانية، وكانوا ايضاً خلفاء، كونهم يمثلون الشريعة الاسلامية[1].

فيما يخص مصطلح الخلافة، واستخداماتها في الدولة العثمانية، نرى ان جلال الدين الدواني[2] استخدم نظرية الخلافة في الدولة العثمانية، وقد اسبغ تعبيراً نهائياً لقي قبولاً عند الناس ولاسيما اذا عرفنا ما كان يتمتع به الدواني من سمعة شخصية في الدولة العثمانية[3]. وقد أستخدم مصطلح الخلافة بشكل أو بآخر عند عدد من حكام المسلمين، ومن المحتمل ان ذلك كان يتضمن بعد التعويض بالمغول الوثنيين واولئك الحكام الذين احتفظوا بشريعة المغول. ومنذ ذلك الوقت أصبح اصطلاح الخلافة والسلطنة مترادفين معنى ومبنى[4].

---

(1) Nuksboy C. Vhatterj, Muddle of the Middle East. Vol.11, Abhinav Publication, India, 1973, P.53.

(2) ينتسب الدواني الى أسرة مثقفة من المذهب الشافعي، وكان هو ذاته قاضياً في ولاية فارس.

(3) توفي الدواني عام 1502. راجع: هاملتون جب وهارولد بودن، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة د. احمد عبد الرحيم مصطفى، ج1، دار المعارف بمصر، 1971، ص 51.

(4) المصدر نفسه، ص 51.

والحق، فان المفكرين والفقهاء الاسلاميين قد صاغوا نظام الخلافة وفق حاجة المجتمع الاسلامي وتطور التاريخ الاسلامي، وفي مجال مفهوم أساسي للاجتهاد في الاسلام ـ وكانت الغاية من ذلك هي المحافظة على وحدة العالم الاسلامي، وابعاده عن الانقسام والتفكك، وعليه فقد حلت السلطة محل الخلافة في مختلف اعمالها والتزاماتها، وصاغ هذه النظرية كما رأينا الدواني، وقد وصل ابن خلدون الى النتيجة نفسها، وكانت عندهما تطبيقاً لنظرية الغزالي التي كانت تهدف الى توحيد المجتمع الاسلامي، وتحت قيادة خليفة او سلطان أو حاكم يقود الناس الى الكمال ويحقق لهم نظاماً صالحاً[1]. وعلى هذا الاساس فأن نظام الخلافة قد أصبح ضرورة سياسية لا مفر منها بالنسبة للدولة العثمانية، كما كان ضرورياً من قبل بالنسبة للمماليك، لان ذلك يعطي القوة المرتبطة في نظام الاسلام بالقوة السياسية[2].

تؤكد بعض المصادر ان الخليفة المتوكل[3] آخر الخلفاء العباسيين[4] قد تنازل للسلطان سليم عن الخلافة اثناء الفتح

(1) الجندي، انور، الاسلام وحركة التاريخ رؤيا جديدة في فلسفة تأريخ الاسلام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980، ص 305.
(2) المصدر نفسه، ص 305.
(3) يعدّ محمد المتوكل آخر ذرية الدولة العباسية الذي حضر أجداده الى مصر بعد سقوط بغداد مركز خلافة الدولة العباسية في قبضة هولاكو سنة 656هـ(1258م). راجع: فريد بك، محمد، مصدر سبق ذكره، ص 76.
(4) دخل السلطان سليم القاهرة في 26 كانون الثاني 1517 بعد ان انتصر على السلطان طومان باي آخر سلاطين دولة المماليك الشراكسة في معركة الريدانية. وتم له بعد حين القبض على طومان باي واقتيد الى المشنقة. راجع: الشناوي، عبد العزيز محمد(د)، مصدر سبق ذكره، ص 20. قارن مع البستاني، سليمان، عبرة وذكرى او الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت، 1978، ص 13. واليوم التالي من دخول سليم=

=القاهرة قرئت الخطبة باسم السلطان سليم في جوامع القاهرة: اللهم انصر السلطان ابن السلطان ملك البحرين والبرين قاهر الجيشين سلطان العراقين خادم الحرمين الشريفين الملك المظفر السلطان سليم شاه. راجع: ارنولد، السير توماس، الخلافة، ترجمة جميل معلى، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1946، ص 85.وكذلك شاخت وبوزورث، مصدر سبق ذكره، ص 299. يذهب بعض المؤرخين ومنهم على سبيل المثال المؤرخ الروحاني دوسون والذي كتب كتاباً باللغة الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر، ان التنازل عن الخلافة تم في مسجد ايا صوفيا في القسطنطينية. والحق لا يوجد أي دليل تأريخي على ان الخليفة العباسي المتوكل كان قد تنازل لسليم عن الخلافة، ولم يذكر أي من المؤرخين العرب او الاتراك، مع ان بعضهم كأبن اياس كان يورد في تأريخه ادق التفاصيل عما كان يحدث بين سليم والمتوكل. فضلاً عن ذلك فان السلطان سليم لم يذكر في رسالته لابنه سليمان الذي كان يخبره بكل اعماله شيئاً من هذا القبيل. راجع: سلطان علي(دكتور)، تاريخ الدولة العثمانية ،منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا ص90. والحق ان المؤرخ ابن اياس كان معاصراً عندما فتح العثمانيون مصر، فقد سجل في كتابه " بدائع الزهور " حقائق كثيرة من دون الاشارة الى موضوع الخلافة، تحدث في هذا الكتاب عن سفر السلطان الى القسطنطينية، مشيراً الى اخباره وفي مناسبات عدة، فضلاً عن اخبار وفاته، وتسلم السلطان سليمان العرش من بعده. " وفي كل مرة يسمى المتوكل" بالخليفة، ويسمى " سليم وسليمان" باسم السلطان، ولا يشير ولو اشارة عابرة الى تبدل امر من امور الخلافة ". ولو حاولنا ان نرجع الى منشآت فريدون بك، التي تذكر الخليفة، وبحضور قضاة المذاهب الاربعة تصفه بالعبارات الآتية: " الخليفة المتوكل على الله مولانا محي الدين من آل العباس، الذي هو بقية الخلافة العباسية في المحروسة المصرية ". ان اقرب التواريخ العثمانية الى عهد السلطان سليم هو المعروف باسم " تاج التواريخ "، يشير الاخير في دراسة مفصلة عن السلطان سليم دون ذكر أي شيء عن الخلافة. وحري بالاشارة الى ان صاحب كتاب " تاج التواريخ" كان ابن شيخ الاسلام الذي رافق السلطان سليم الاول اثناء دخوله مصر، وقد دوّن وقائع كثيرة نقلاً عن والده من دون الاشارة الى مسألة الخلافة. راجع: الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، دارالعلم للملايين، بيروت، 1960، ص 43-44.

وفيما يخص السلطان سليم الاول، يذكر المؤرخون انه اتصف بالحيوية الذهنية والجسدية وحبه لدراسة التاريخ والشعر الفارسي، وكان يميل الى صحبة العلماء ويوليهم المناصب، وقد لقب " ياووز سلطان" بمعنى الجبار او القوي وذلك بسبب ميوله العسكرية، وبسبب هذه الميول العسكرية انحاز =

العثماني لمصر[1] وقدم له رمزاً لهذا التناول الآثار المقدسة كالبردة التي كان يلبسها العباسيون في بغداد في مناسبات الاحتفال الرسمي وبعض شعرات من لحية الرسول صلى الله عليه وسلم وسيف الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه [2]، وقد اخذ

=الى جانبه الانكشارية ضد ابيه واخوته.وقد اصدر امبراطور الانيا سنة 1904 أمراً بطبع ديوان سليم بالفارسية، اهداه الى السلطان عبد الحميد الثاني، فضلاً عن ذلك ان رجال الاتحاد والترقي اطلقوا سنة 1914 اسم ياووز سلطان سليم على الطراد الالماني، كتبت خالدة اديب عن السلطان سليم قائلة: " انه كان اسلامياً جداً، واراد ان يجعل اللغة العربية لغة الاتراك، وان يدخل في الاسلام المسيحيين في دولته، او قتلهم في حالة الرفض، مثلما حدث في اسبانيا، وعندما طلب موافقة شيخ الاسلام علي الجمالي افندي، لم يوافق، ولذا لم ينفذ سليم الامر، مع انه كان يقطع رؤوس الوزراء بسهولة، لكنه كان مؤمناً بالاسلام فخضع لقرار شيخ الاسلام، وكان الاولى ان تعمل الكنائس تمثالاً لشيخ الاسلام هذا". راجع: سلطان علي، مصدر سبق ذكره، ص 77-78، والحصري، مصدر سبق ذكره،ص 38.

(1) قام السلطان سليم بنفي الخليفة المتوكل الى القسطنطينية، ولم يتقابلا الا بعد سنة عندما عاد السلطان الى القسطنطينية في تموز 1518 وحسب ما يرويه المؤرخ قطب الدين من ان المتوكل رجع الى القاهرة وتوفي فيها سنة 1543. راجع: ارنولد، السير توماس، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(2) المصدر نفسه ص86، والبستاني، سليمان، مصدر سبق ذكره، 14.

يشير بعض الكتاب، الى ان الشريف بركات امير مكة المكرمة بعث وفداً الى القاهرة وبرئاسةابنه ابو نمي وحمل معه رسالة من والده اعلن فيها الشريف بركات قبوله دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية. وارسل مع ابنه مفاتيح الكعبة الشريفة وبعض مخلفات الرسول ﷺ. وكانت هذه الآثار تضم بردته وسجادة صلاة والعلم النبوي وقوساً وسهماً وحدوة فرس وسناً من اسنانه وشعيرات من لحيته وحجراً يحمل أثر قدمه ومفاتيح الكعبة، ونسختين من القرآن الكريم يقال انهما كانتا للخليفة عثمان وعلي رضي الله عنهما. وضمت هذه المجموعة اسلحة وادوات وثياب يقال انها كانت للانبياء السابقين والخلفاء والصحابة. وقد حمل السلطان سليم هذه الهدية معه الى القسطنطينية إذ حفظت في خزانة طوب قابي واطلقت عليها" امانات مقدسة". وخصصت الدولة قوة عسكرية تتكون من اربعين فرداً لحراسة هذه الامانات. راجع: الشناوي، مصدر سبق ذكره، ص 23،20.=

معنى الخلافة في هذه الحقبة معنى جديداً، فلم يتطلب الانحدار من آل العباس ولا الادعاء بالنسب لقريش، إذ أصبح العاهل المسلم حينئذ يستمد سلطته من الله مباشرة لا من كونه خليفة لرسول الله. وهكذا ادعى مراد الاول بالخلافة، ووصف محمد الاول عاصمته بدار الخلافة، والحال ينطبق على مراد الثاني. ورغم ان محمد الفاتح لم يستعمل لقب الخليفة في رسائله الخاصة سواء للملوك او رعاياه، باستثناء اولاده، إذ وصف ابنه سنة 1482 بنور انسان عين السلطة ونور روضة الخلافة، واستعمل نوعاً ثانياً من العبارة نفسها لابنه جم عندما كان حاكم قسطمون فيناديه بنور روضة السلطنة ونور انسان عين الخلافة، إن سليم الاول اطلق على نفسه لقب " خليفة الله في طول الارض وعرضها منذ عام 1514، أي قبل فتحه للشام ومصر واعلان الحجاز خضوعه لآل عثمان[1]. لم يهتم العثمانيون الذين جاءوا بعد السلطان سليم بالقاب الخليفة والامام وامير المؤمنين، إذ لا نجد ذكراً لهذه المصطلحات في المكاتبات الرسمية، فقد كان السلاطين العثمانيون متأثرين بالمذهب الحنفي، وهو مذهب الدولة الرسمي، الذي يذهب الى ان الخلافة لم تدم اكثر من ثلاثين سنة، أي الى ان قتل علي بن ابي طالب رضي الله عنه . فضلاً عن ذلك، لا نجد هذه المصطلحات في كتاب "

=يذكر الماوردي انه من بين شروط الامامة او الخلافة ان ينتمي الامام او الخليفة الى النسب القريشي لورود النص فيه واعقاد الاجماع عليه. راجع: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 6.

(1) ارنولد، السير توماس، مصدر سبق ذكره، ص 81.

ورغم ان الخلافة العثمانية لم تنشأ في الاصل نتيجة المبايعة الحرة العامة، ولم تكن مستوفية الشروط العامة في الاسلام ـ حسب اعتقاد بعض الفقهاء المسلمين ـ وقيامها على الوراثة الا انها ظلت تمثل قوة الاسلام، وكانت رمزاً لوحدة المسلمين، قامت بالدفاع عن العالم الاسلامي، وعليه فان الخلافة عدت شرعية ـ ما دامت المبايعة العامة قد صارت غير ممكنة التحقيق ـ ونتيجة لذلك اعترف الجزء الاكبر من العالم الاسلامي بالدولة العثمانية وسلطتها خليفة للمسلمين. راجع: الريس، محمد ضياء الدين(د) النظريات السياسية الاسلامية، ط6، القاهرة، 1976، ص 207.

ملتقى الابحر" الذي الفه الفقيه التركي إبراهيم الحلبي، ويعدّ مرجعاً لتأريخ الدولة العثمانية، ولا نجدها ايضاً في منشآت احمد فريدون بك سكرتير الصدر الاعظم " محمد صقلي " والتي قدمها للسلطان مراد الثالث في عيد الفطر سنة 1575، احتوت على كثير من المراسيم السلطانية، وتصف السلطان بكثير من الالقاب بلغت ستة عشر لقباً، لا نجد بينها ما يدل على الخلافة سوى اربعة ذكرت الخلافة عرضاً دون تلقيب السلطان بلقب خليفة صراحة مثل " جناب خلافت، خلافت مرتبت، روضتي خلافت"[1].

ظهرت بعض الآراء التي تشبه السلطان ـ باعتباره خليفة الاسلام ـ بالبابا كونه الرئيس الروحي للمسيحيين الكاثوليك، وقد ذكر هذا دوسون في كتابه الموسوم: سلسلة عامة لنسب آل عثمان الذي نشره باللغة الفرنسية في عام 1787، متحدثاً عن سلطة الكهنوتية، واصفاً السلطان بانه " بابا المسلمين ". وهذه الحالة شبيهة بما ذكره الجغرافي ياقوت الذي ذكر روما انها مدينة البابا، وهو لهم بمنزلة الامام متي، وما قاله ابن الجوزي(1186ـ1257) البابا " خليفة الفرنجية"، ووصف ابن خلدون(1332ـ1406) للبابا بانه" خليفة المسيح". والحق ان العثمانيين لم يهتموا بلقب الخلافة اهتماماً جدياً، الا بعد ان اصاب دولتهم الضعف الواضح منذ اوائل القرن الثامن عشر، ولاسيما بعد ابرام معاهدة كوجوك قينارجة التي بموجبها تم السماح للسلطان العثماني من قبل روسيا

(1) الخربوطلي، علي حسين(دكتور)، الاسلام والخلافة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1969، ص 265ـ266.

يقول الطبيب باولو جيو فيو معلق الاخبار المفصل لدى ليو: " وبعد ان تأكد البابا ليو من وفاة سليم أمر باقامة الصلاة في انحاء روما كافة، وان يذهب الرجال حفاة للصلاة". راجع: لامب، هارولد، مصدر سبق ذكره، ص 20.

بالابقاء على بعض الصلاحيات الدينية في شبه جزيرة القرم التي احتلتها روسيا كونه خليفة المسلمين، وهو ادعاء اقره الروس، وان لم يقره علماء الاسلام[1].

وحري بالاشارة الى ان السلطان لم يخاطب على الاطلاق في يوم على انه الامام او الخليفة سواء الاستعمال العادي ام الرسمي، وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان بعض الكتّاب المعاصرين يصفون القسطنطينية بانها" دار الخلافة او دار السلطنة" على حد سواء، وكان السلطان يشار اليه بهذا الوصف او باللقب الفارسي " بادشاه الاسلام"[2].

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى انه حتى سنة 1813، حين استرجع محمد علي مكة والمدينة الى حوزة السلطان العثماني، كان النص الواجب نطقه في الخطبة كالآتي: " السلطان بن السلطان محمود خان ابن السلطان عبد الحميد خان ابن السلطان احمد خان: الغازي وخادم الحرمين الشريفين "[3].

(1) مصطفى، احمد عبد الرحيم(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 86ـ87.

(2) المصدر نفسه، ص 51، وحوراني، مصدر سبق ذكره، ص 142.

(3) هاملتون جب، مصدر سبق ذكره، ص 51ـ52.

تبدأ الفتوى الذي اصدره شيخ الاسلام عبد الرحيم افندي في عهد السلطان احمد الثالث(1703ـ1730) هكذا:" بادشاه اسلام الذي ستبقى خلافته الى يوم الدينونة". أما فيما يخص استخدام لقب السلطان العثماني بامير المؤمنين، فان جب يذكر: " انها ترد للمرة الاولى في " وقف نامة" التي نشرت مؤخراً في القسطنطينية، وفيها يلقب السلطان بامير المؤمنين وامام المسلمين، سيد الغزاة والمجاهدين المؤيد بتأييد رب العالمين. شمس سماء السلطنة والخلافة والدولة والدنيا والدين،ابو الفتح والنصر السلطان محمد خان ". عندما كان يتسنم سلطان عرش الدولة العثمانية كان يقلد سيف عثمان، الجد الاعلى لآل عثمان وكانت الحفلة التي يماثلها في لغرب تنصيب الملوك المسيحيين في اوربا تقام في مسجد ايوب القائم عند طرف القرن الذهبي خارج اسوار القسطنطينية.وكان رئيس الدراويش المولويين، ويسمى جلبي افندي، هو الذي يقوم بمراسم الخليفة. راجع:زين، زين نور الوالدين، نشوء القومية العربية مع دراسة تأريخية في العلاقات العربية التركية، ط3، دار النهار للنشر، بيروت، 1979، ص 178.

ولا بد من التأكيد في هذا المجال، ان تسمية السلطان بالخليفة بصفة رسمية ظهرت في دستور عام 1876، إذ نصت المادة الثالثة منه: " ان السلطان السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلامية الكبرى، وهي عادة بمقتضى الاصول القديمة الى اكبر الاولاد من سلالة آل عثمان ". أما المادة الرابعة فقد نصت: " ان حضرة السلطان هو حامي الدين الاسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع البقعة العثمانية وسلطانها "[1].

وعليه نرى ان السلطان عبد الحميد نادى بان سلطته الزمنية تستند الى سلطته الدينية، فهو خليفة النبي وخادم الحرمين الشريفين وامير المؤمنين وظل الله على الارض. ونتيجة لذلك فقد اكتسب السلطان عبد الحميد احترام رعايا المسلمين، واجلال الملايين من المسلمين المقيمين في خارج الدولة العثمانية، والتابعين لبريطانيا وفرنسا وروسيا[2].

---

(1) حوراني، البرت، الفكر العربي في عصر النهضة 1798ـ1939، ط3، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، 1977، ص 134ـ135.

(2) المصدر نفسه، ص 272.

ظهرت الدعوة الى قيام خلافة عربية في كتاب " ام القرى" لمؤلفه عبد الرحمن الكواكبي الذي صدر في سنة 1316هـ ونادى نجيب عازوري في كتابه" نهضة الامة العربية " الذي صدر باللغة الفرنسية في عام 1905م. وقد دعا الكواكبي الى اقامة خلافة عربية في مكة المكرمة، مشيراً " بان العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية بل الكلمة الشرقية "،واضاف قائلاً: " من اهم الضروريات ان يحصل كل قوم من اهالي الدولة العثمانية على استقلال نوعي واداري يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم ".أما فيما يخص نجيب عازوري(ولد في عام 1881 في بيروت، عمل في الدولة العثمانية في متصرفية القدس كنائب لحاكمها)، وهو عربي مسيحي، دعا الى توحيد الكنائس الكاثوليكية العثمانية، على ان تكون الحجاز مقراً لخلافة اسلامية عربية، وتكون الولايات العربية دولة عربية موحدة. ويعدّ عازوري اول من دعاالى تأسيس حزب قومي عربي اطلق عليه اسم رابطة الوطن العربي 1904. راجع: المصدر نفسه، ص 276ـ277. وللمؤمن، مكي حبيب، ومنهل، علي عجيل، من طلائع يقظة الامة العربية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981، ص 48. والحق، كان للعرب=

والحق ان الغاء السلطنة والخلافة، لم يكن ليتعلق بالسياسة الداخلية العثمانية، بل كانت له علاقة بالسياسة الدولية، إذ دعا الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى السلطان الى بلورة المفاهيم القومية،وهذه النقطة كانت واضحة في مؤتمر لوزان، كما سيرد ذكرها بعد ذلك[1].

أما فيما يخص موقف القوى الاجنبية من السلطنة والخلافة[2]، فان الامر كان واضحاً، إذ ان القوى الغربية ولاسيما بريطانيا لم تكن لتهتم بالسلطنة، لان جلّ اهتماماتها انصبت حول مسألة الخلافة في داخل الدولة العثمانية، ولاسيما

=المسيحيين، دور كبير في انشاء المحافل القومية والماسونية، وكان يبغون من وراء ذلك تثبيت حقوق الرعايا المسيحيين من جانب، والانقضاض على مركز الخلافة في القسطنطينية من جانب آخر.

(1) Nikshoy G. Chattarji, Op.Cit., P. 23.

(2) تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان رؤوف بك وكاظم قرة بكر وعلي فؤاد باشا ورفعت باشا قد عارضوا مصطفى كمال في الغاء السلطنة وتأسيس الجمهورية.(أما علي فؤاد جبسوي فقد ولد في القسطنطينية في 24 أيلول 1882 دخل الى المدرسة في Erzincan وتخرج منها عام 1893، دخل الى الكلية العسكرية في القسطنطينية عام 1898، واكمل دراسته في عام 1902). راجع:

Matin Tamkoc, The Warrior Diplomacy Guaradians of the National Security and Modernization of Turkey, Univ of press Salt City, 1976, P. 318.

استقبلت جرائد القسطنطينية طنن وفوهد افكار ووطن اعلان الجمهورية استبلافاترا، وتقول ان العمل المجدي لا يتاح بتغيير الاسماء واستعارة كلمة جمهورية من قواميس الدساتير. راجع: محمد محمد توفيق، ص 137، وفي هذا المجال هاجم عصمت رؤوف ويقول: " ان الخليفة اذا قامت في ذهنه فكرة التدخل في شؤون البلاد، فأن صاحب تلك الفكرة لا شك مقضي عليه وان كل من يفكر في احداث انقلاب قد يؤدي الى عودة السلطنة، يعدّ خائناً فقد كفى ما لقيته البلاد من وحيد الدين". راجع: محمد محمد توفيق، ص 137ـ138.

ان الخلافة كان لها التأثير الروحي والمعنوي على المسلمين الذين كانوا يمثلون الاكثرية في المستعمرات البريطانية[1].

وفي هذه الحقبة بالذات، اتبع مصطفى كمال سياسة متوازنة مع القوى الثلاث[2]:

1. ان سياسة مصطفى كمال مع السراي ـ القصر ـ حتى وصوله الى مركز القوة كانت على اساس انه يكافح القوات الاجنبية الغربية بغية انقاذ الدولة من احتلالها.
2. قامت سياسة مصطفى كمال مع البلاشفة على أساس انه يحاول اقامة سد يستر الاتحاد السوفيتي ضد الامبريالية الغربية.

(1) ضابط تركي، الرجل الصنم كمال اتاتورك، ترجمة عبد الله عبد الرحمن، بيروت، 1978، ص 263ـ264.

(2) ولد مصطفى كمال في سلانيك وذلك في عام 1881، الآن هناك من الكتّاب من يعترض على سنة ولادته. ويذكر في هذا الصدد عاصم ارار الذي كان رفيق طفولة كمال ومرافقه فيما بعد، ان اتاتورك ولد بعد سنة 1881 بسنتين او ثلاثة. راجع:

Yikin Tarih. Ansiklopedisi, Cilt.4, Yeni Nesil, Istanbul, 1988, S. 83.

ومن ناحية اخرى، اختلف النسابون في نسب مصطفى كمال، إذ ان هناك من يقول ان اهل اسرته من مدينة " لاريسا" في اليونان. راجع: امين محمد سعيد وكريم خليل ثابت، سيرة مصطفى كمال باشا وتأريخ الحركة الوطنية في الاناضول، القاهرة، 1922، ص 5. أما باسيل دقاق فيقول انه من عائلة البانية الاصل، استقرت في ولاية سلانيك، راجع: النعيمي، احمد نوري(دكتور)، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919ـ1938، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1990،ص14. دخل مصطفى كمال المدرسة الاعدادية العسكرية في سلانيك، اعطي اسم اضافي له بأسم كمال. بعد انتصاره على اليونان في سكاريا عام 1921، منح له المجلس الوطني التركي الكبير في انقرة لقب Ghazi وفي عام 1934 منحه المجلس نفسه لقب اتاتورك، راجع:

Bill James A., Spring borg, Robert, Politiccs of Middle East, Fourth Edition, Harper Collins College Publishers, 1994, PP. 181-185; Kedourie Elie, Politics in the Middle Weast, Oxford, New York, Oxford University Press, 1992, P.95.

3. أما سياسته مع الانكليز فكانت قائمة على أساس انه صديق لهـم، وانـه شـخص يتوقـع منه على الدوام بوادر طيبة[1].

-1 موقف الانكليز من الخلافة:

والحق، ان الانكليز كانوا يرومـون تحقيـق بعـض المكاسـب في داخـل الدولـة العثمانيـة، يمكننا ايجازها في نقطتين رئيستين هما[2]:

أ. الغاء الخلافة، وذلك لانها سلطة الخليفة (سواء كانت موجـودة آنـذاك ام لم توجـد، ولكنها تحمل على الدوام، احتمال الظهور والوجـود) عـلى المسـلمين الموجـودين في المستعمرات البريطانية.

(1) يرى بعض الكتّاب، ان هناك اتفاقاً بين مصطفى كمال والانكليز حول مسـألة الخلافة، وقـد بـدا هـذا الاتفـاق في اعتقاد هؤلاء منذ ان سلم مصطفى كمال الممر الى الجنرال " اللنبي " مما مكنه مـن ضرب الجـيش العـثماني في سوريا. راجع: ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 264. ويتحدث بعض الكتّاب عن سياسة الانكليـز ازاء مصـطفى كمال وتعزيز مكانته في داخل الدولة العثمانية، وقد تمثلت هـذه السياسـة في محاولة الانكليـز احـتلال مدينـة سامسون ثم خروجهم منها بغية جمع الناس حول مصطفى كمال، لان الانكليز لم يكونوا عـاجزين في حينهـا عـن احتلال سامسـون، وهناك تساؤلات حول هذه الحادثة: فمن الذي اخبر مصطفى كـمال بنيـة الانكليـز في احـتلال سامسون حتى يبعث رفعت بك ليمنعهم من احتلالها؟ ثم هل كانت المائة رجل الذين قادهم رفعت كافية لمنع الانكليز من احتلال سامسون اذا كان الانكليز مصممين فعلاً على احتلالها؟ لمزيد من التفاصيل راجع: زلـوم، عبـد القديم، كيف هدمت الخلافة،(بلا)، ص 136، 140. فضلاً عن ذلـك، ان الانكليـز كـانوا قـادرين عـلى ارسـال لـواء واحد او لوائين الى الاناضول من جنود الاحتلال اثناء معركة " صقاريا" لينهي كل شيء دفعة واحدة. راجع: ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 265ـ266. تجدر الاشارة في هذا المجـال الى ان الولايـات المتحـدة الامريكيـة اوفـدت مندوباً عنها الى مؤتمر سيواس، لمعرفة مجريـات الامـور في الاناضـول فضـلاً عـن ذلـك تعاطفـت كـل مـن فرنسـا وايطاليا مع حركة الاناضول. راجع: محمد محمد توفيق، كمال اتاتورك، دار الهلال بمصر، 1936، ص 74.

(2) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 265ـ266.

ب. كانت السياسة البريطانية تروم السيطرة على لواء الموصل بعد ظهور منابع النفط فيها، ولاسيما ان الاقطار العربية تكون قد استقلت وانفصلت عن الدولة العثمانية. وقد بدأت الدبلوماسية البريطانية تركز على نقطتين هما[1]:

1. الغاء الخلافة العثمانية.

2. ابعاد الحلفاء " فرنسا وايطاليا واليونان" عن الدولة العثمانية.

فيما يخص الغاء الخلافة، فقد قامت الحكومة البريطانية باعمال مباشرة في الدولة العثمانية نفسها بوساطة الجنرالان الانكليزيان هارنجتون وولسن، الى جانب الاساليب السياسية والمناورات الدولية. أما عملية ابعاد الحلفاء، فقامت بريطانيا بالاشراف عليها عن طريق الاساليب السياسية والدبلوماسية والمناورات الدولية واثارة الحرب المحلية. بعد شهر من انتصار مصطفى كمال على قوات الانكليز واليونان الغيت السلطنة وذلك في تشرين الثاني 1922، وبعد عشرين يوماً من ذلك عقد مؤتمر الصلح في لوزان في سويسرا[2]. وفي تشرين الاول عام 1923 تم الاعلان عن الجمهورية[3].

(1) زلوم، عبد القديم، مصدر سبق ذكره، 174-175.

(2) تم اخراج اليونان من الاناضول من قبل القوات التركية في تشرين الاول عام 1922. راجع:

Ed. Peter Stuglett and Marion Furouk- Stuglett, the Middle East The Arab World and it's Neighbours, Second Edition, 1993, P. 272.

(3) افتتح مؤتمر لوزان في 21 تشرين الثاني عام 1922، وقد شارك في المؤتمر كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا ورومانيا، ووقع المؤتمرون في نهاية الامر معاهدة لوزان في 24 تموز 1923=. =واعترفت هذه المعاهدة باستقلال تركيا، وأقرت بحقوق وامتيازات تركيا، وكان من نتيجتها انسحاب جيوش الاحتلال من الاراضي التركية، وتبادل السكان بين الاتراك واليونانيين. راجع:

Mango, Andrew, Turkey, Thames and Hudson ltd 1, London, 1968, P.52.=

وقد مثل تركيا الى مؤتمر لوزان كل من: عصمت باشا رئيس الوفد[1] والدكتور رضا نور وزير الصحة[2] وحسن سقا الخبير

=وبموجب هذه المعاهدة، فأن حدود تركيا مع اليونان تعينت ابتداء من نهر Maritsa راجع:

Geoffrey Lewis. Turkey, Ernest Bennlitd, London , 1969, P. 70, Bill Games ,A., Op.Cit.,P. 183.

(1) ولد عصمت باشا في مدينة ازمير عام 1884، من ابوين اشتهرا بالعفة والتقوى والصلاح، وكان والده معروفاً بين اقرانه بالتضلع في التشريع والقوانين وكان عند ولادة عصمت قاضياً للتحقيق في بلدة " قوجة " ثم نقل منها الى ازمير بالترقية وعندما انتقل والده الى سيواس وهو في العاشرة عشرة انتقل الى القسطنطينية واقام في حي آق سراي إذ التحق بمدرسة الهندسة، وبعد تخرجه منها التحق بقسم المدفعية في المدرسة الحربية فتخرج منها يوزباشي لركان الحرب. راجع: عصمت باشا خطبه واقواله السياسية والاجتماعية 1920ـ1933، ترجمة عبد العزيز امين الخالجي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1934، ص 4ـ5. وتعلم في المدرسة العسكرية التركية وعمل في الجيش التركي ونشط في جمعية الاتحاد والترقي في عام 1908، واشترك في عدة عمليات عسكرية وبعثات الى اليمن والبلقان في الحرب العالمية الاولى، وعين رئيساً لاركان حرب الجيش التركي في الحرب العالمية الاولى،كما عين رئيساً لاركان حرب الجيش التركي في بداية حركة مصطفى كمال، وقد وقع اينونو هدنة " مودانية" مع الحلفاء في 1922،واصبح في الوقت نفسه وزيراً لخارجية بلاده، وقام على ابرام معاهدة الصلح في لوزان عام 1923، واصبح رئيساً للوزراء مرتين(من تشرين اول 1923 الى تشرين الثاني 1924 ومن شهر آذار 1925 الى تشرين اول 1927). وانتخب اينونو في عام 1938 بالاجماع خليفة لاتاتورك كرئيس للجمهورية واستمر في هذا المنصب حتى عام 1950، وفي عام 1950 اصبح زعيماً للمعارضة، وانتخب نائباً عن منطقة " ملاتيا". راجع: مجموعة من المقالات لبعض رجال السياسة في العالم، نظرات في السلام، الدار القومية للطباعة والنشر، 1961، ص 49 و

Nur,Riza,Hatet Hatriatin III.Cild,Istanbul, 1968,SS.961-962,Ference A. Vali,Op.Cit.,P.83.

(2) ولد رضا نور عام 1879، تخرج من الكلية الطبية، تدرب كطبيب وجراح عسكري ثم اصبح استاذاً في الكلية الطبية. دخل معترك السياسة سنة 1908، توجه الى الاناضول مشتركاً في حرب الاستقلال. كان رئيساً للوفد التركي الذي عقد معاهدة الصداقة مع روسيا عام 1921، ونائباً لرئيس الوفد التركي المفاوض في محادثات لوزان. راجع:(ضابط تركي، مصدر سبق=

المالي[1] عندما ارسل عصمت باشا الى مؤتمر لوزان وقد خوله مصطفى كمال لمحادثات هدنة " مودانية" ولم يسأل المجلس اطلاقاً، بينماكان هناك الكثيرون في المجلس الوطني التركي الكبير من مدنيين وعسكريين يستطيعون ادارة مباحثات الهدنة ومباحثات لوزان بكفاءة وقابلية من ناحية مهنتهم. ولكن ارسال هؤلاء لم يكن يلائم هدف مصطفى كمال ذلك لان " هارينجتون " كان موجوداً في مودانية وكان هو قد ارسل الى الاناضول بسعي منه، لذلك كان من الضروري ارضاؤه وكان زمن القفز من سياسة التقارب الروسي الى سياسي التقارب الانكليزي قد حان وقته. وفي لوزان كان عليه ان ينحني للسياسة الانكليزية[2].

=ذكره، ص 46) انتخب نائباً عن سينوب في اول برلمان بعد اقامة الجمهورية التركية كانت له اتجاهات سياسية ليبرالية، توفي عام 1934، راجع:

Feroze Ahmed, The Committee of Union Progress in Yurkish Politics 1908-1914, Oxford at the Clarendar Press, 1906,P. 181.

شغل منصب وزير الصحة ومنصب نائب وزير الصحة ومنصب نائب وزير الخارجية في عهد مصطفى كمال. كتب مذكراته تحت اسم " حياتي وذكرياتي " فيما يقارب من 2000 صفحة سرد فيها الكثير من اسرار تلك الحقبة من التاريخ التركي، وقد اودع نسخة من هذه المذكرات في فرنسا Bibliotheque Nationate وبنسخة منها في المتحف البريطاني British Museum وقد اشترط عدم فتح هذه المذكرات قبل عام 1960، ونشرت هذه المذكرات في تركيا عام 1968 واحدثت ضجة كبيرة فيها لكونها تسرد الفضائح التي ارتبكها مصطفى كمال آنذاك وقد صودرت هذه المذكرات في تركيا بأمر المحكمة. له عدة مؤلفات طبية وتأريخية اشهرها: " التأريخ التركي المفصل والمصور "، " تورك تاريخي ورسملي وخريطالي" نشره في استنبول عام 1925 في 14 جزءاً. وقد كان في كثير من الامور مع مصطفى كمال مثلاً في الغاء الخلافة، إذ أنه أيد الغاء السلطنة لكنه يعود بعد ذلك الى تأييد فكرة الابقاء على مقام الخلافة ! راجع: ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 46ـ47، 267ـ268.

(1) Salahi Ramsdom Sanyet, Op.Cit., P. 187.

(2) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 488، وكذلك:

Nure Riza, Haget, Hatiratim ,Op.Cit., ss. 964-965.

2- الخلافة ومؤتمر لوزان:

وقد ذكر رؤوف بك[1] في مذكراته ان اسمه كان على رئاسة المفاوضات في مؤتمر لوزان ولكنه رفض قبول هذه المهمة، مؤكداً ان الجو السياسي لم يكن ملائماً ان يقوم بهذا الدور ولاسيما كونه رئيساً للوزراء، بينما مثلت دول اخرى في هذا المؤتمر من قبل وزراء الخارجية، ويؤكد رؤوف بك في

(1) هو حسن رؤوف باي، كان يلقب برؤوف بك، ولد في القسطنطينية عام 1881 هو ابن Voice Admeral محمود مظفر، اختير في مجلس الشيوخ من قبل السلطان، دخل المدرسة الثانوية Tripoli ثم ذهب الى المدرسة البحرية في عام 1905، كان صديقاً لمصطفى كمال منذ عام 1909، انتخب نائباً عن سيواس، وشارك البرلمان العثماني في حقبة الدفاع عن حقوق الاناضول والروميلي في 12 كانون الثاني 1920، تبنى الاتفاق الوطني من قبل البرلمان العثماني في 28 كانون الثاني 1920، نفي الى مالطا من قبل سلطات الاحتلال البريطاني، وقد قام مع كاظم قرة بكر وعلي فؤاد باشا ورفعت باشا والدكتور عدنان بك تأسيس الحزب التقدمي في 17 تشرين الثاني 1924، وحل هذا الحزب في 3 حزيران في عام 1925، اختير سفيراً في لندن في 23 آذار 1942، وبقي هناك الى 9 آذار عام 1944، تخلى عن الحياة السياسية بعد رجوعه الى تركيا، وتوفي في استانبول في 16 تموز عام 1964 وكان امل رؤوف بك في ادارة السلطة للسلطان وذلك بمساعدة القوى الاجنبية، وقد وصف مندوب الولايات المتحدة Robert Wimbrice رؤوف بك في 16 تموز 1922 قائلاً: " تعلم في لندن وتنقل الى الولايات المتحدة يتحدث بالانكليزية بشكل جيد، يعتقد انه صديق لروسيا، ولكن ليس على الطريقة البلشفية، وهو صديق للولايات المتحدةولم تكن له شخصية ساحرة، وقدرة غير عادية" ومن جانب آخر ذكر S.I.Aralove اول سفير لموسكو في انقرة: " انه أي رؤوف بك ـ عدو لروسيا السوفيتية وهو الرجل الذي حرض على احراق بناية السفارة السوفيتية في انقرة ". راجع:

Metin Tamkoe, The Warrior Diplomacy, Op.Cit.,.P. 12, 249.

وقد نفي رؤوف بك الى اوربا، حيث مكث هناك مدة عشر سنوات. راجع:

Ibid.,P. 20-21,24-26. وكذلك: Nur,Riza ,Op.Cit., SS. 1192-1250.

مذكراته انه اقترح اسم يوسف كمال بك للقيام بهذا الدور[1]. كونه وزيراً للخارجية إلا ان يوسف كمال بك[2] رفض القيام بذلك، ويؤكد رؤوف بك انه اقترح على مصطفى كمال ان يقوم اينونو بهذه المهمة، أما من الجانب البريطاني، فقد حضر كرزون وزير خارجية انكلترا، إذ كانت وزارة لويد جورج قد استقالت في 19 تشرين الاول عام 1922[3]، وأثناء انعقاد المؤتمر

(1) Nutuk. Kemal Ataturk. Cilt: 11, 1920-1927. Turk Devrim Tarihi, Enstitusu, Istambul, Millieğitim Basimevi, SS. 646-647, 682-786.

كان من المقرر ايفاد رؤوف الى مؤتمر لوزان كرئيس للوفد، الا ان مصطفى كمال كان يعتقد بعدم نجاح رؤوف لانه لا يكاد يفرق بين مشاعره وواجباته. والحق كان يدرك مصطفى كمال عدم رضوخ رؤوف بضغط المؤتمر عليه في مسألة الخلافة. راجع: محمد محمد توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 130.

(2) ولد يوسف كمال بك في Biyabof، كان والده حسن رش الندي قاضياً، تخرج في 1892، دخل الدرسة الطبية العسكرية، كان يأمل ان يكون طبيباً عسكرياً، إلا انه لم يستمر في هذه المدرسة، دخل كلية الحقوق في القسطنطينية وتخرج منها عام 1904 اذ نال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس عام 1913، وتوفي في القسطنطينية في 31 نيسان عام 1969. راجع:

Metin Tamkoc, Op.Cit., PP. 358-359, Nur, Riza,Op.Cit., PP> 961-962, 964-965. Rauf Orbay" Rauf orbin Hatiratari, Yakin Tarihiniz 4. No..41, Arilik, 6, 1962,P.52; Nur, Riza,Op.Cit., SS. 1251-1260.

ابرق مصطفى كمال الى يوسف كمال وزير الخارجية راجياً منه ان يستقيل ليعين عصمت بدله تمهيداً لايفاده رئيساً للوفد فيستقيل الوزير. راجع: محمد محمد توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 131.

(3) زلوم، عبد القديم، مصدر سبق ذكره، ص 181.

وضع كرزون رئيس الوفد الانكليزي شروطاً اربعة للاعتراف باستقلال تركيا وتركزت هذه الشروط في النقاط الآتية[1]:

1. الغاء الخلافة الغاءاً تاماً.
2. طرد الخليفة خارج الحدود.
3. مصادرة اموال الخليفة.
4. اعلان علمانية الدولة.

وعلق نجاح المؤتمر على هذه الشروط الاربعة، ولذلك انتهى المؤتمر في 4 شباط سنة 1923 دون ان يسفر عن نتيجة، وعاد عصمت اينونو الى تركيا[2]

---

(1) المصدر نفسه، ص 181، ومحمد، سمير رجب، الداعية الاسلامي بديع الزمان سعيد النورسي، القاهرة، 1986، ص 13ـ2، والجندي، انور، السلطان عبد الحميد والخلافة العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص 119.

(2) عند عودة عصمت الى انقرة، استقبله مصطفى كمال في اسكي شهر، وعاد معه الى انقرة، وفي محطة انقرة فوجيء الاثنان بتخلف رؤوف بك رئيس الوزراء ونواب المدينة عن استقبالهما فثارت ثائرة مصطفى كمال واستدعى رؤوف اليه وطلب منه ايضاحاً لمسلكه، فأجابه رؤوف محتجاً على ارساله عصمت الى المؤتمر بغير استشارة الوزارة، وعلى اسراعه لمقابلته في اسكي شهر بغير استشارته ايضاً، الامر الذي يعدّ عملاً غير دستوري، احتجاجه بالاستقالة من رئاسة الوزارة.واجتمعت الجمعية الوطنية لتناقش مؤتمر الصلح، ووقفت بجانب رؤوف، وكانت اكثريتها ضد مصطفى كمال. واثناء المناقشة ندد النواب بقبول مصطفى كمال الهدنة مع الحلفاء في مودانية، ووصفوا الهدنة بأنها خدعة انطلت عليه، في حين كان ينبغي ان يتابع زحفه الى القسطنطينية ثم الى اثينا اذا اقتضى الامر. ثم حمل النواب على عصمت حملة شعواء اتهموه فيها بالخرق والغباء في مفاوضات كرزون.وانتقدوا ارساله دون موافقتهم، ثم قرروا التصويت على تنحيته وارساله خلفاً ليستأنف المفاوضات في لوزان.وبدا كثير من زملائه يخططون ضده بزعامة رؤوف ورحمي عدنان وكاظم قرة بكر وعلي فؤاد ونور الدين وغيرهم. راجع: زلوم، عبد القديم، مصدر سبق ذكره، ص 181ـ183، ومحمد محمد توفيق، مصدر سبق ذكره، =

افتتح مصطفى كمال المجلس الوطني التركي الكبير في 23 نيسان، إذ قام المجلس بانتخاب شريف بك رئيساً للمجلس، وقد اعلن الاخير افتتاح المجلس معلناً الاستقلال عن السلطنة والخلافة والعاصمة الجديدة، كما اكد رئيس المجلس رفض القومية التركية، قبول العبودية الاجنبية التي فرضتها على تركيا القوى التي تنتقص السيادة الوطنية[1]، والحق ان مصطفى كمال قد اكد منصب السلطان والخليفة في الكلمة التي القاها في مجلس الامة التركي، جاء فيها " لكون مقام السلطنة مقام الخلافة في الوقت نفسه، فان سلطاننا هو رئيس لجمهور المسلمين، ان الغاية الاولى لجهادنا لا تستهدف الفصل بين مقام السلطنة ومقام

=ص 134. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان اللورد كرزون قد اغلق الباب بقوة في لوزان حين رفض اينونو جميع شروط كرزون الموضوعة للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من النظام القديم لانه قال لعصمت:" ان هذه الشروط التي رفضتها اضعها جميعاً في جيبي وغدا ستأتينا طالباً الاموال،وانا والممثل الفرنسي، بومبارد نمتلك جميع الاموال، وفي كل مرة تطلب مالاً سأقدم لك واحداً من هذه الشروط التي رفضتها ". راجع: جيرمزي لويس، اتاتورك وجمهوريته، ترجمة م.ب.م، مجلس قيادة الثورة، بغداد، 1985، ص 28. جرد المجلس الوطني التركي الكبير السلطان وحيد الدين من السلطنة في 10 تشرين الاول 1922، وعند لجوله الى بعض السفن الانكليزية، اختار المجلس عبد المجيد بن السلطان عبد العزيز ولي العهد لمنصب الخلافة. راجع: شاخت وبوزورث، مصدر سبق ذكره، ص 299. تجدر الاشارة في هذا المجال، ان السلطان عبد المجيد آخر سلاطين الدولة العثمانية ساند الحركة الوطنية اثناء حرب الاستقلال، وعليه كان يعتقد انه لا خطر على مركز الخلافة في القسطنطينية، نتيجة لذلك فقد تحدى مصطفى كمال من توقيع البيانات باعتباره خليفة رسول الله وخادم الحرمين الشريفين، واقترح ان يؤدي صلاة الجمعة مرتدياً الملابس نفسها التي كان يرتديها جده محمد الفاتح،وحتى اعلان الجمهورية كان كثيراً من النواب يميلون الى ان يكون عبد المجيد رئيساً رسمياً للدولة وبذلك تحتفظ تركيا بالميزة التي اضفاها عليها كونها مقر الخلافة وكان كثير من الاتراك لا يرغبون الغاء الخلافة. راجع: مصطفى، احمد عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص 313.

(1) Sonyel, Salahi Ramsdan, Op.Cit., P. 35.

الخلافة، بل تستهدف تخليص هذه المقامات المقدسة من الاسر الاجنبي لانقاذ صلاحيات اولي الامر من ضغط الاعداء "[1].

ان مصطفى كمال كان يقصد من وراء ذلك، إرضاء اهل الاناضول عن طريق تأكيده مقام السلطنة والخلافة، واكثر من ذلك امر مصطفى كمال الائمة على ختم القرآن الكريم في المساجد، وان يقرأ البخاري وان تقام الصلوات ليحفظ الله الخليفة وليحقق الاستقلال لرعاياه، واقام بهذه المناسبة الحفلات الدينية في مسجد الحاج بيرام في انقرة، والذبائح التي قدمت بأمر مصطفى كمال عند افتتاح المجلس الوطني التركي الكبير[2]. وبعد ان استتبت الامور بعد الميثاق القومي الذي عقد في انقرة، ونجاح مصطفى كمال في القضاء على القوات الاجنبية في تركيا، قام مصطفى كمال بدراسة السياسة الداخلية[3]. ومن اولى الخطوات التي قام بها مصطفى كمال، هي دعوة المجلس الوطني التركي الجديد الى الاجتماع وذلك في 11 آب 1923، إذ استبدل فتحي اوكيار بك كرئيس للوزراء بدلاً من رؤوف اورباي. إذ كان من مؤيدي الخليفة، وفي الوقت نفسه قدم عصمت اينونو مشروع قانون للمجلس في 23 تشرين اول 1923، ينص على نقل مقر العاصمة من القسطنطينية الى انقرة[4]. إذ استبدلت العاصمة القديمة بالاسم الجديد استانبول.وبموجب هذه التغييرات عدل الدستور إذ اصبح ينص على اختيار رئيس الدولة لرئيس الوزراء، كما يترأس رئيس الدولة جلسات المجلس الوطني ومجلس الوزراء اذا اراد ذلك،

---

(1) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 166.

(2) سليمان، احمد السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(3) الجمال، احمد عبد القادر، من مشكلات الشرق الاوسط، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1955، ص 487.

(4) Karpat, Op.Cit., P.4.

ويوافق المجلس على تعيين رئيس الوزراء ووزرائه[1] ووافق المجلس على اجراء تعديل آخر على الدستور، وبموجب هذا التعديل اعلن مصطفى كمال الجمهورية في 29 تشرين الاول عام 1923، واصبح رئيساً للجمهورية[2]. إذ صوت الى جانبه في المجلس الوطني 158 صوتاً من مجموع 278،وقد غاب عن الاجتماع اكثر من 100 عضو[3]. وشارك في المعارضة ثلاثة من القادة ضد مصطفى كمال، والذين لعبوا دوراً مهماً في الحركة الوطنية في الاناضول[4]. بينما أصبح اينونو رئيساً للوزراء[5] وفتحي اوكيار بك رئيساً للمجلس الوطني التركي الكبير[6]. بعد الغاء السلطنة، لم يحاول مصطفى كمال التعبير عن آرائه

(1) Nikshoy C. chtterjis, Op.Cit., P.52; unsal, Artun, " Atturks Referorm: Realization of utopia by Arealist" ,Op.Cit., P.27.

(2) Karpat, Op.Cit., P.43.

(3) يروي مصطفى كمال في مذكراته كيف اختمرت في ذهنه فكرة الجمهورية قائلاً: تركت مركز قيادة الحزب وعدت شنكاياً، وقابلت كمال الدين باشا وخالد باشا اللذين كانا في انتظاري وطلبت اليهما تناول طعام الغداء معي في اليوم التالي. ودعوت معهما عصمت باشا وقلت لهم " غداً ستعلن الجمهورية". راجع: Ibid والصويص سليم، اتاتورك منقذ تركيا الحديثة، عمان، 1970، ص 229، امتنع عن التصويت مائة واثنان وثلاثون عضواً. راجع: جيزمزي لويس، مصدر سبق ذكره، ص 16ـ17.

(4) Lewis, Op.Cit., P. 80 ;Karpat, Op.Cit., P.43.

ونتيجة لذلك، تم عزل السلطان وحيد الدين، وانتخاب ابن عمه السلطان عبد المجيد الثاني خليفة للمسلمين. وجرد الخليفة الجديد من الوظائف السياسية والادارية وخلعت عليه بردة الرسول كما كان لاجداده ولكن حرم من قوة السيف وخلافاً بهم فلم يذهب الى جامع ايوب ليتمنطق بسيف مؤسس البيت العثماني، واقتصرت مسؤولياته على الزينة فقط، فكان يحضر في السلاملك(الاحتفال) الاسبوعي ويعامل بمنتهى شكليات الاحترام. راجع: ارنولد، السير توماس، مصدر سبق ذكره، ص 111، قارن مع الخربوطلي، علي حسين(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 283.

(5) Ibid.

(6) Lewis, Op.Cit., P. 80 ; Karpat, Op.Cit., P. 43.

حول الغاء الخلافة، والانتقال الى نظام سياسي جديد، ولاسيما ان القوات الاجنبية كانت مرابطة في الاراضي التركية، وعليه فقد بعث ببرقية الى المجلس الوطني الكبير في 1920، اكد فيها النقاط الآتية[1]:

1. يعقد المجلس الوطني التركي الكبير اجتماعه منذ شهر أيار الجاري وبعد صلاة الجمعة في انقرة.

2. بما ان افتتاح المجلس الوطني التركي الكبير يصادف يوم الجمعة، فعلى جميع النواب والشخصيات الوطنية ان تحضر الى المسجد الكبير في انقرة إذ ستتلى آيات القرآن الكريم، وتقام الصلاة في هذا اليوم المقدس وبعد الصلاة يقوم النواب الى مبنى المجلس الوطني التركي الكبير، إذ يرفع العلم فوق ساريته وتذبح الخراف وفقاً لتقاليد عيد الاضحى الاسلامية.

3. تاكيداً لعظمة هذا اليوم المقدس يتوجب على جميع حكام الاقضية ان يدعوا الناس الى الصلاة في المساجد، إذ تتلى السيرة النبوية وتتلى آيات الذكر الحكيم.

4. على جميع ائمة المساجد، ان يضمنوا خطبة الجمعة دعوة المواطنين الى حمل السلاح لتحرير الوطن من الاعداء الغاصبين وقواتهم المحتلة، والتقيد باوامر المجلس الوطني التركي الكبير عندما تدعوهم الى تلبية نداء الواجب، بعد انتهاء الصلاة تتلى سير المولد النبوي. وفي اعتقادنا ان تأكيد مصطفى كمال على المفاهيم الاسلامية في برقيته هذه، مردها ان التنظيمات الاسلامية في تركيا كانت قوية في هذه الحقبة فضلاً عن

---

(1) Ibid., P. 80.

قوة الانعطاف الديني عند المواطن التركي، وعلى هذا الاساس لم يحاول مصطفى كمال التعبير عن آرائه بصورة صريحة خشية إثارة الشعب.

المبحث الثاني

الغاء الخلافة

لم يعلن مصطفى كمال عن رأيه صراحة بالخلافة في بداية الامر، إذ اخذ يخطب خطبة الجمعة في مساجد المدن والقرى، ويأخذ الصور الفوتوغرافية بين العلماء[1] هؤلاء القادة الجدد لم تكن في ايديهم وسائل ايجابية لمعارضة الدين وعلى هذا الاساس فان مصطفى كمال قام بتوجيه رسالة الى مواطني **Balikesir** من على منبر جامع احمد باشا، اكد لهم مناقشة الشؤون الوطنية والمشاكل الاجتماعية في خطب الجمعة[2]. وقد تحدث مصطفى كمال عن الاسلام في المجلس الوطني قائلاً: " ان البشرية مرت بطورين: طور الطفولة والشباب وطور الرجولة واكتمال القوى الروحية والعقلية وان الطور الاول هو العهد الذي بدأ بآدم وتخلله الانبياء الذين جاءوا قبل محمد حتى اذا ما بعث نبينا الكريم بدأ الطور الثاني.. ان مولد الرسول كان في مثل هذا اليوم الذي نخطب فيه فما اجمل المصادفة السعيدة. ان الرسول له وجه نوراني وكلام روحاني ورشد لا رشد بعده وصدق وحلم ومروءة وامانة لا حد لها وفخر للعالم أي فخر.. ان محمداً انتقل الى الدار الآخرة بعد ان ترك لدينا ديناً هو خاتمة الاديان واصبح برسالته العظمى خاتم النبيين والمرسلين صلى الله عليه وسلم ويصف لنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالتقي الورع الذي يخشى ان تؤثر الفتوحات على روح المسلمين فيسأل حذيفة بن اليمان عن الباب الذي سيؤدي الى الفتوحات،

---

(1) غنيمة، ابو زياد، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الاتراك، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(2) Religion in The Middle East, The Religion in Concord and Conflict, Subsect Editors, E.L.J. Arberry Reabnthal(Sudaism) M.A.C. Warren(chnistiannity) C.E. Camridge At The Camridge At the University Press, P. 68.

هل سيفتح ام يتحطم فيقول حذيفة: بل سيتحطم .. فيقول عمر انه اذا لن يغلق بعد ذلك ..[1]. وفي هذه المرحلة بالذات استطاع مصطفى كمال استقطاب بعض علماء الدين الى جانبه اذ ضم الى عضوية المجلس الوطني التركي الكبير نحو ثلاثة وتسعين من قادة علماء الدين ايدوا سياسته في هذا المجال[2] وقد كشف احمد امين يلمان الصديق الحكيم لمصطفى كمال نية الاخير حول الغاء الخلافة وذلك قبل 3 آذار 1924، إذ يقول يلمان في هذا الصدد: "ان مصطفى كمال يعدّ شخصاً ذا مقام عال، ولكنه لم يأت بآرائه بصورة فجائية وبجنون "[3]. ويؤكد مصطفى كمال قول يلمان قائلاً:(ان الغاء الخلافة هو جزء

---

(1) محمد محمد توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 124،123.

(2) Religion in the Middle East.. Op.Cit.,P.68.

بلغ نفوس تركيا في الحقب الزمنية كالآتي:

1927: 13.7 مليون

1940: 17.8 مليون

1950: 20.9 مليون

1960: 27.7 مليون

1970: 35.6 مليون

1975: 40.1 مليون

1987: 52 مليون

1990: 57مليون

1993: 59.6مليون وذلك بموجب احصائية صندوق النقد الدولي.

1994: 60.8 مليون

1997: 62.6 مليون

وحسب تقدير البنك الدولي فأن نفوس تركيا سيبلغ في عام 2000: 68 مليوناً، وتقديره لسنة 2025: 91 مليوناً، وهذا يعني ان هناك زيادة سكانية بنسبة 64%. راجع:

Turkey AL-Amanac 1998, Intermedia, Satnbul, Turkey, 1998, P.14.

(3) Ibid., P. 70.

من الخطة العامة بغية انهاء أي اثر للثيوقراطية في شؤوننا العامة)[1]. وقد بدأ التفكير منذ المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في ازمير عام 1923، إذ اراد مصطفى كمال تطوير الدولة على خطوط الحضارة الغربية، وان هذه الفكرة راودته وهو يصارع السلاطين، اذ قال امام المؤتمر(الحرب فوق انتصاراتنا الذاتية، ولكن الصراع الحقيقي للانتصار هو تحقيق الحضارة الغربية في تركيا)[2]. ان حديثه في عام 1924 كان التصميم المطلق لتحقيق الانتقال غير المشروط الى الحضارة الغربية، وفي حديثه بمناسبة احياء الذكرى السنوية لحرب الاستقلال، قال مصطفى كمال:(ان بقاء العالم المتمدن الحضاري يعتمد على تغيير انفسنا، ويعدّ هذا القانون الوحيد لاي تقدم في المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية للحياة)[3]. وقد اصدر شيخ الاسلام فتوى شجب فيها تصريحات مصطفى كمال، جاء فيها " ان هؤلاء عصابة متمردة مألوفة، واجبهم الاساس هو قتل أي مسلم مخلص"[4].

---

(1) Ibid., P.68.

(2) Berkes, Op.Cit., PP. 463-464.

(3) Berkes, Op.Cit., P. 464.

(4) A. J. Arberry Resbnthat(Sudaism), Op.Cit., P.68.

ابدت الدولة العثمانية احتراماً كبيراً لشيخ الاسلام، إذ اباحت له التقدم حتى على الصدر الاعظم في الاجتماعات واللقاءات، وكان الفاتح نفسه يرى ذلك، مع انه لم يدخله في الديوان الهمايوني، وان كان يحضر جلساته. وعندما عين سعد الدين افندي عام 1597 شيخاً للاسلام، اصبح رئيساً لكل العلماء ومتقدماً على الوزير الثاني. وقد تمتع شيخ الاسلام، وحتى اصغر موظف في هيئته العلمية بحصانة مقدسة، ونادراً ما يجرؤ أحد على المساس به حتى لو كان السلطان نفسه إلا في ظروف خاصة واحوال نادرة.وكان هذا التمييز الروحي يعطي شيخ الاسلام تفوقاً على الصدر الاعظم. وكان بقية الوزراء ـ غير الصدر الاعظم ـ يلون شيخ الاسلام، ثم يأتي بعده قاضي العسكر. راجع: سلطان، علي، مصدر سبق ذكره، ص 151ـ152. وقد كان منصب شيخ الاسلام في الدولة العثمانية كرمز على تطبيق الشريعة الاسلامية، وكان نظاماً مقدوراً من الخلفاء الذين لم يكونوا يتصرفون في امر من الامور الدينية او المدنية إلا بعد صدور فتوى المرجع الاكبر للشريعة=

=الاسلامية، وفي هذا المجال يقول دوش: " سواء للسلم او للحرب او لنظام سياسي ام لقانون عسكري كانت الدولة العثمانية ترجع الى شيخ الاسلام طالباً فتواه". ويقول جونين وفوتجيفر مؤلف كتاب تأريخ العالم: " كان كل شيء في المملكة نفوذ مفتي الاسلام وحركة السلطان المطلق في الامور الشرعية والمدنية سواء". راجع: الجندي، انور، الاسلام وحركة التاريخ رواية جديدة في فلسفة تاريخ الاسلام، مصدر سبق ذكره ص 305-307. كان يطلق على شيخ الاسلام في بداية الدولة العثمانية مفتي العاصمة، واحياناً المفتي الاكبر، ويرى عدد من المؤرخين وعلى رأسهم دوسون الفرنسي، و لير الامريكي ان السلطان محمد الثاني هو الذي اطلق لقب شيخ الاسلام على مفتي القسطنطينية بعد ان فتحها، ويرى فريق ثالث منهم جب وبودن الانجليزيان ان السلطان سليمان القانوني(1520-1566) هو صاحب التسمية، وهو رأي يقول الى ان اطلاق هذا اللقب قد حدث في وقت متأخر يرجع الى منتصف القرن الثامن عشر مؤكداً ان السلطان محمود الاول 1730-1745 هو الذي اطلق هذا اللقب على مفتي القسطنطينية وكان ذلك في سنة 1741م، وهو رأي ضعيف لا تؤيده الشواهد التاريخية. وهناك رأي آخر يقول بأن السلطان مراد الثاني هو اول من اطلق ذلك اللقب على مفتي العاصمة. والرأي القريب الى الحقيقة هو ان السلطان محمد الثاني هو الذي استحدث لقب شيخ الاسلام في تأريخ الدولة العثمانية بعد فتح القسطنطينية ونقل العاصمة اليها وتحويل كاتدرائية القديسة صوفيا في القسطنطينية الى مسجد، واطلق على العاصمة الجديدة اسماً عثمانياً جديداً استانبول هو دار الاسلام. والحق ان الباحثين الاوربيين والامريكيين لا يلتزمون بالفاصل التأريخي الخاصة بهذا اللقب بين المفتي وشيخ الاسلام ويخلطون بين اللقبين، فيذكرون في بحوثهم كلمة المفتي في الوقت الذي غدا لقبه الرسمي شيخ الاسلام. وكان يحدث هذا الخلط عادة عند كلامهم عن الفتاوي التي كان يستصدرها السلاطين من شيخ الاسلام، فكانوا يربطون بين كلمة المفتي والفتوى لتشابه كل منهما لغوياً ولفظياً. وهناك سببان لاطلاق لقب شيخ الاسلام على المفتي، وهذان السببان هما: رغبة الدولة في اضفاء مزيد من الاهمية والتبجيل على مفتي العاصمة في مواجهة رؤساء الطوائف الدينية غير الاسلامية، أما السبب الثاني فيرجع الى رغبتها في ايجاد نوع من التوازن بين الوظائف القيادية في تلك الهيئتين الحاكمتين الرئيستين من الدولة وهما طبقة القولار الحاكمة والهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة. فأذا كان الصدر الاعظم بأختصاصاته العديدة وسلطاته الواسعة يعدّ أكبر موظف في طبقة القولار الحاكمة، فقد رأت الدولة ان تطلق على شخصية اسلامية لقباً دينياً وادبياً يجعل هذه الشخصية نداً للصدر الاعظم. راجع: الشناوي، عبد العزيز محمد(دكتور)، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص 390، 403 - 404.

ففي خطاب لمصطفى كمال في 29 تشرين الثاني 1923 تحدث عن مسألة الخلافة جاء فيه: " علينا ان نتذكر منشأنا إذ عشنا اسعد لحظاتنا التأريخية، حينما لم يكن حكامنا فيها خلفاء "[1].

كان مصطفى كمال، يربط الخلافة بعلاقة الاتراك مع العرب، وفي هذا الصدد ينقل كونت سفورزا في كتابه **Makers of Modern Europe** عن مصطفى كمال قوله:" ان اخضاعنا العرب للنفوذ التركي، كان من اهم الاسباب المباشرة في تخلفنا "[2]. ويؤكد كلام سفورزا كونت الحديث المشهور لمصطفى كمال في انقرة عام 1929، اكد فيه: " أيها السادة سأكون صريحاً، واعلن بصراحة، اننا شغلنا انفسنا اكثر من اللازم مع خرافة الاخلاق، اذ رفعنا العالم الاسلامي الى الضلال، الامر الذي أدى الى عداء العالم الاسلامي لتركيا"[3]. وقد ذكر نائب في عهد اتاتورك في خطاب له في مجلس النواب التركي عام 1937 جاء فيه: " كانت الترك سيتقدمون بخمسمئة عام على الاقل تقديراً على ما هم عليه الآن، لو لم يقيموا العلاقات مع العرب "[4].

وبخصوص هذا، يقول مصطفى كمال: " لقرون عديدة اجبر شعبنا للعمل بموجب هذا الشيء المضحك، ولكن ماذا حدث؟ ملايين من شعبنا ماتوا في أي مكان ذهبوا اليه، هل تعرف ان عدداً من شباب الاناضول قد هلكوا وماتوا في الحر الشديد في صحارى اليمن؟ كم هو عدد الرجال الذين ماتوا للاحتفاظ بسوريا والعراق وللبقاء في مصر وعلى مقربة من افريقيا، هل تعرف ذلك، هل ترى ذلك كان شيئاً جديداً"[5].

(1) Arsel, Ilhan, Op.Cit., P. 176.

(2) Ibid.,

(3) Henry Elisha Aller, Op.Cit., P. 61.

(4) Arsel, Ilhan , Op.Cit., P. 470.

(5) Geoffery Lewis, Op.Cit., PP. 82-83.

وقد ذهب مصطفى كمال الى اكثر من ذلك عندما قال:" ان اسوأ حدث في تأريخ تركيا لم يكن هزيمة السلطان بايزيد امام جيوش تيمورلنك(1402م) او تدمير الاسطول العثماني في معركة ليبانت البحرية(1571)او مذبحة الانكشارية(1826)، بل انه ذلك اليوم الذي تسلم فيه السلطان سليم الاول لقب امير المؤمنين من شبح الخليفة العباسي في القاهرة(1571م)"[1].

لا نتفق مع مصطفى كمال في هذا المجال، لان الاتراك لم يكن باستطاعتهم اقامة الدولة العثمانية بدون شعار الاسلام، وقد قبل العرب نفوذ الدولة العثمانية لاعتبارات دينية،ولولا الاسلام لما تبوأ الاتراك هذا المركز في العالم الاسلامي، والحق، كما رأينا ان مصطفى كمال في بداية الامر لم يعلن رأيه حول مسألة الخلافة إذ قال مصطفى كمال في الاجتماع السري للمجلس الوطني الذي عقد في 25 أيلول 1920:" ليس من الضروري ان تنشغل الامة التركية والجمعية الوطنية بامر الخلافة او السلطنة في الوقت الذي نناضل فيه في سبيل ضمان استقلال بلادنا، ان مصالحنا العليا تتطلب ان لا نبحث هذا الموضوع اطلاقاً في الوقت الحاضر "[2].

وبعد تقوية حركة مصطفى كمال، حاولت حكومة انقرة وبصورة جدية بحث موضوع الخلافة، وتبني نظام سياسي جديد لا يمت بصلة بالنظام السياسي العثماني، وعلى هذا الاساس فقد بحث هذا الموضوع في المجلس الوطني التركي الكبير، وذلك في تموز 1922، الا ان ذلك قد ادى الى مناقشات حادة،

---

(1) النيفر، مصطفى " تركيا الدور الموسوم والدور الطبيعي "، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(2) الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 57 و Kedourie, Op.Cit., P.96.

إذ كان هناك اتجاه بعدم الغاء الخلافة، وقد تزعم المعارضة رؤوف باشا[1] الذي عارض الغاء الخلافة، بالمؤسسات الدستورية الاسلامية، حيث قال في الاجتماع: ": اعلن ارتباطي وولائي للسلطان والخليفة، ان واجبي ان ابقى مخلصاً للسيادة، وان اخلاصي للخليفة مرده تربيتي العائلية.بجانب ذلك لديّ ملاحظات اخرى حول ذلك، لانه من الصعوبة بمكان السيطرة على الموضوع العام عن طريق الغاء الخلافة، لان ذلك يتوجب اقامة سلطةقوية، مثل هذه السيطرة نجدها عند السلطان والخليفة، ويجب ان اؤكد في هذا المجال ان الغاء منصب الخليفة سوف يؤدي الى الفشل، وان اتخاذ قرار بشأن ذلك غير مقبول تماماً[2]. " كما تحدث بعض النواب، إذ قال احدهم: " ان الخلافة مسألة روحية " الا ان بعض النواب عارضوا هذا القول رافعين شعار: لا كهنوت في الاسلام، وقال احدهم: " ان السلطنة تتضمن الارض التي يحكم عليها أما الخلافة فتتضمن الاسلام الموجود في كل انحاء العالم "[3] وقال بعض النواب:" الخليفة والسلطان موجودان وسيظلان. وطالما ظل هناك خليفة وسلطان فان النظام

(1) تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان رؤوف بك قام بزيارة السلطان في مقره، وقدقام عصمت اينونو بتوبيخ رؤوف بك على هذه الزيارة، وذكر في اجتماع الحزب عندما قال له " ان مسألة زيارة الخليفة هي قضية الخلافة نفسها. ويجب الا يغيب عن ذهننا كسياسيين ان جيوش الخليفة القت بالبلاد الى الدمار، وان هناك امكانية لخلق اسلحة خليفية"واردف اينونو قائلاً:" لن ننسى ان فتوى من الخليفة هي التي دفعت البلاد الى دخول الحرب العالمية الاولى، وان فتوى من الخليفة ضد النضال الوطني كان لها تأثير اعمق واقوى من كل اسلحة العدو". راجع: الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 233.

(2) B.Lweis,Op.Cit., P.257; Kemal Ataturk, Nutuk, Ciu, 1920-1927 Istanbul, 1952,PP. 684-685.

ومحمد محمد توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 143.

(3) الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 156.

الحالي مؤقت، وحين تستعيد السلطة ممارسة وظيفتها فان الدستور والمنظمة السياسية يتخذان شكلها النظامي "[1].

جاء في مذكرات مصطفى كمال: " ان اجتماعاً عقد في بيت رفعت باشا حضره رؤوف بك وفؤاد باشا ومصطفى كمال لبحث مسألة الخلافة وقد اكد هؤلاء الثلاثة ان الدولة لا يمكن ان تعيش بدون خليفة او سلطان وعلى هذا وجب الحفاظ على الخليفة والسلطان، وفي هذا الصدد يقول رؤوف بك:" اكن كل المودة والاحترام الى الخليفة والسلطان واني مرتبط حساً ووجداناً بمقام السلطنةوالخلافة، لان السلطان انفق على والدي الشيء الكثير لان والدي نشأ في ظلال نعمة السلطان واصبح من اركان الدولة العثمانية وان ذرات من تلك النعمة تجول في عروقي، ولن اكون كافراً بهذه النعمة. وان ذلك يدفعني العرفان بالخليفة، وان هذا العرفان يجري مثل الدم في شراييني. ان هذا هو السبب الذي يدفعني الميل لتأكيد السلطان، علاوة على ذلك فان الدولة بحاجة الى شخص قوي يحفظ أمنها وكرامتها، وان الغاء الخلافة سيؤدي بكارثة حقيقية ". وقال رفعت باشا: " ان من غير المناسب ان نبحث عن نظام حكم يناسبنا غير نظام الخلافة والسلطنة ". فيسأل رأفت عن رأيه، فيقول انه يشترك في الرأي مع رؤوف وانه لا يمكن التفكير في أي شكل للادارة غير السلطنة والخلافة.

أما فؤاد باشا فقال: " رجعت حديثاً من موسكو فلا توجد في حوزتي معلومات حول السياسة الداخلية، وانه من غير المنطقي ان ابدي رأياً في هذا

(1) المصدر نفسه، ص 156ـ157.

المجال ". ورد مصطفى كمال عليهما قائلاً: " لا اخشى من سيطرة بعض الخوف الذي يعمّ اعضاء الجمعية الوطنية عند بحث مسألة الخلافة "[1].

ويضيف مصطفى كمال قائلاً:: بعد انقضاء حقبة زمنية على هذا الحديث، استدعيت رؤوف بك الى مكتبي، وتظاهرت اني لا اعرف الذي عبّر عنه في بيت رؤوف باشا، وقلت له: " سنقوم على فصل الخلافة عن السلطنة ونلغي الاخيرة، وسوف تقوم انت باعلان ذلك في منبر الجمعية الوطنية، ثم استدعيت كاظم قره بكر وطلبت اليه تأييد ذلك "[2]. يقول مصطفى كمال في هذا الصدد:" وعندما حان الوقت لم اتردد في تنفيذ النقطة الاساسية التي كان واجبي العام يحتمه عليّ، وعندها قررت الفصل بين السلطنة والخلافة والقيام بالغاء السلطنة كخطوة أولى 00"[3].

ويردف مصطفى كمال قائلاً: " 000 ولقد أوضحت للامة كيف ان دولة تركيا وشعبها القليل النفوس لا تستطيع ان تكون رهن اشارة خليفة يفترض فيه انه مكلف بتأسيس دولة اسلامية شاملة، وان الامة لا يمكن ان ترضى بهذا"[4] وقد ناقش مصطفى كمال مع كل من عصمت اينونو، وكاظم باشا وزير الحربية وفيزي باشا رئيس اركان الجيش، اذ ترأس مصطفى كمال الجيش هناك بغية بحث مسألة الخلافة. وقد قرر هؤلاء في نهاية اجتماعهم تقديم

---

(1) المصدر نفسه، ص 199. ومحمد محمد توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 121.

(2) المصدر نفسه، ص 200.

(3) قبل ان يقدم مصطفى كمال على الغاء الخلافة بشهرين صرح لمحرر مجلة العالمين قائلاً:" ان الخلافة تعني الحكومة والارادة، وانه بعد الادارة الجديدة لم يعدّ للخلافة معنى". راجع: المصدر نفسه، ص 233، و Ataturk, Nutuke, Op.Cit., ss. 418-419.

(4) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص285ـ286.

اقتراح لسكرتارية حزب الشعب الجمهوري ينص على الغاء الخلافة وحل وزارة الشريعة والاوقاف[1] وقال لهم مصطفى كمال: " ان الفرصة سانحة لالغاء الخلافة، والغاء وزارة الاوقاف والشريعة، وسوف نقوم على ربط المدارس الدينية بالحكومة، بغية توحيد التعليم، وسيتم الغا المدارس الدينية"[2]ونوقشت هذه الاقتراحات في اجتماع الحزب، ونتيجة لذلك فقد قرر الحزب اتخاذ التدابير اللازمة كافة بغية عرض الموضوع على المجلس الوطني التركي الكبير[3]. ونتيجة لهذه التطورات، عرضت مسألة الخلافة على المجلس الوطني التركي الكبير في 3 آذار 1924[4] وقد تحدث مصطفى كمال في الاجتماع قائلاً:" ان الدولة العثمانية قامت على أساس الاسلام، ان الاسلام بطبيعته وضعه عربي وتصوراته عربية، وهو ينظم الحياة من ولادة الانسان الى وفاته وصياغة خاصة، ويخفق الطموح في نفوس اتباعه، وتعيد فيهم روح المغامرة والدولة لا تزال في خطر ما دام الاسلام دينها الرسمي "[5] واضاف قائلاً: " ان تأريخ الاسلام، وتأريخ تركيا يؤكدان انه من الممكن الفصل بين السلطنة والخلافة، وان ذلك ضروري، يجب ان تنقل السيادة القومية الى

---

(1) Girtli Ismet, Fifty Years of Turkish Political Development 1919-1960. Fakulteler Matbasi, Istanbul, 1969,P. 25.

(2) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 296.

(3) الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 220.

(4) Karpat, Op.Cit., P. 43.

(5) الندوي، ابو الحسن علي الحسني، الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص 70.
Mango Andrew,Op.Cit., P.54; Nutuke, Kemal Ataturk,Op.Cit., PP. 566-567; Unsal Artun, " Staturk Reforms: Realization an Utopia by Realist", Op.Cit., PP. 31-32.

الجمعية الوطنية، ان هولاكو المغولي انهى الخلافة، وحين احتل القائد التركي(ياووز) مصر سنة 1517 لم يأبه من ان يحمل لقب خليفة "[1].

واردف قائلاً:" من الناحية الدينية فلا مبرر لفزع الشيوخ وذعرهم "[2]. ويردف مصطفى كمال قائلاً:" لقد ظلت امتنا خلال القرون الماضية تنقاد وراء هذه الافكار الخطأ. فماذا كانت النتيجة؟ وكم من الاتراك قتلوا في صحارى اليمن كم فقدت الاناضول من ابنائها في سوريا والعراق ومصر وافريقيا الشمالية؟ وماذا افدنا من ذلك؟ ان تركيا الجديدة وشعب تركيا الجديد لا يفكرون الا بوجودهم الذاتي ومصلحتهم الخاصة وليس لديها ما تعطيه للغير[3].

ويضيف مصطفى كمال قائلاً:" الامة التركية شقيت جداً لانها تجاهلت قوميتها الخاصة. لقد نالت الشعوب التابعة للامبراطورية العثمانية حريتها بفضل شعورها القومي. ولقد ادركنا باننا امة مختلفة عن هذه الامم حين طردنا وأهنا. يومئذ ادركنا ان خطأنا يكمن في نسياننا لقوميتنا ان الخلافة اسطورة من اساطير الماضي، ولا مكان لها في العالم المعاصر[4]. وازاء معارضة بعض النواب لالغاء الخلافة، اجاب مصطفى كمال قائلاً:" ان السلطة لا يمكن ان تعطى لمن ليسوا أهلاً لها. انها تؤخذ عنوة وبالقوة فهل سنعود من جديد الى قصة علي ومعاوية؟ ان آل عثمان قد تربعوا على عرش السلطنة بهذه الوسيلة.

---

(1) الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 201.

(2) المصدر نفسه، ص 201. يقول مصطفى كمال في هذا الشأن:" ان الخليفة ومنصب الخليفة من الممكن بقاؤهما وحراستهما،والحق لا يوجد سبب لوجودهما او تبريرهما. الخلافة تعدّ مهمة فقط كالذكريات التأريخية". راجع: Berks, Op.Cit., P. 457.

(3) الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 220.

(4) النيفر، مصطفى،" تركيا الدور المرسوم والدور الطبيعي "مصدر سبق ذكره، ص 76.

لذلك حكموا العالم طيلة ستة قرون. والآن جاء دور الشعب ليسترد حقه من الغاصبين ويمارس حريته وسيادته، ان هذا امر لا مفر منه، وسينفذ ان شئتم أم ابيتم، ولكن حذار.. فاذا ما تماديتم في معارضتكم فان رؤوسكم ستسقط"[1]. وخاطب مصطفى كمال النواب المنفعلين قائلاً:" باي ثمن يجب صون الجمهورية المهددة وجعلها تقوم على أسس علمية متينة. فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب ان يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب ان تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب ان تخلي مكانها لمدارس حكومية غير دينية "[2].

امام تهديد مصطفى كمال لاعضاء المجلس الوطني التركي الكبير،وقف رئيس المجلس قائلاً:" أيها السادة اوضح لنا الغازي اتاتورك المسألة بصورة لم نكن ندركها من قبل، لذلك فانني ارجو منكم جميعاً الموافقة على الاقتراح"[3].وازاء ذلك، فقد قرر المجلس الوطني التركي الكبير ألغاء الخلافة بناء على التقرير المقدم من خمسين نائباً[4]

(1) الزين، مصطفى، اتاتورك امة رجل، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص 142.

(2) زلوم، عبد القديم، مصدر سبق ذكره، ص 189.

(3) الزين، مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 142.

(4) وقد جاء في هذا المقترح ما يأتي:

1. خلع الخليفة والغاء الخلافة.
2. حرمان الخليفة المخلوع وافراد العائلة العثمانية ذكوراً واناثاً واصهارهم من الاقامة داخل حدود الجمهورية الى الابد.
3. اجبار الجميع على مغادرة البلاد في ظروف عشرة أيام.=

وذلك في 3 آذار 1924 بموجب القوانين المرقمة 429، 430، 431[1].

وبموجب ذلك قدمت حكومة توفيق باشا استقالتها ثم اتخذ قرار باخراج السلطان وابعد مع عائلته من الاراضي التركية، إذ استقروا في سان ريمو[2].

والغريب ان بعض اعضاء مجلس الامة التركي، وبعد الغاء منصب الخلافة، أصروا على ان ينتخب مصطفى كمال نفسه خليفة للمسلمين، وفي هذا الصدد يقول مصطفى كمال في مذكراته: " عندما الغى مجلس الامة الاعلى الخلافة ذهب نائب انطاكيا " راسخ افندي " الذي كان من العلماء الى مصر ثم عاد الى انقرة وطلب مقابلتي إذ بلغني بان المسلمين في البلاد التي زارها[3]

---

4. وجوب تصفية جميع اموالهم غير المنقولة خلال سنة واحدة وبعلم الحكومة واذنها ". راجع: دروزة، محمد عزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946، ص 68وكذلك: عبد القادر، صبيح، كمال اتاتورك، القاهرة، 1937، ص 135.

Berkes, Op.Cit., P. 457. Rderic H. Davison, Turkey , Op.Cit., P. 129; Guveny, Bockurt" Secular trends and Turkish Identity " , Perceptions ,Vol. 11,No.4, 1998,P. 57.

قرأ والي القسطنطينية ورجال الشرطة للخليفة عبد المجيد قرار للمجلس الوطني التركي الكبير بالغاء الخلافة وابعاده هو واسرته الى سويسرا، فأجاب السلطان قائلاً:" لست خائفاً00 انا وطني واحب بلادي00" راجع: محمد محمد توفيق.

(1) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 296 و Haddad,Op.Cit., P. 108.

(2) Geofrey Lewis ,Op.Cit., P.83; B. Lewels , Op.Cit., P.26; Henry Elisha Allen, The Turkish Transformation a study in Social and Religions Development , New York, 1968,P. 61.

(3) بعث اثنان من مسلمي الهندوهما امير علي واغا خان في رسالة اينونو في 24 تشرين الثاني 1923 يحثانه على بقاء الخلافة كنظام سياسي في تركيا. راجع: Robinson, Op.Cit., P. 29.

كان هناك بعض الالتزامات حول الخلافة، وفي هذا الصدد يقول مصطفى كمال في حديث له في تشرين اول 1927: كان هناك اعتقاد مغلوط من اشخاص محددين انه من الضروري ولاسباب= =دقيقة الحفاظ على منصب الخلافة لمدة معينة، ولكن عند اتخاذ مثل هذا القرار فأن ذلك يعني ان اجعل نفسي موظفاً عند الخليفة، ولكني رفضت هذا الاقتراح، عندما اعطيت جواباً سلبياً لمثل هؤلاء الاشخاص". راجع:

Ataturk, Nutuke, Op.Cit., s.515; Robinson, Op.Cit., P. 79.

يريدون ان اكون خليفة، وان الهيئات الاسلامية ذات الصلاحية وكلوا راسخ افندي بمهمة تبليغي في هذا الخصوص، وقد قلت في جوابي لراسخ افندي بعد ان ابديت امتناني وشكري للمسلين للحب والتقدير الذي وجهوه لي: " ان حضرتكم من علماء الدين تعلمون ان الخليفة هو في الوقت نفسه رئيس دولة فكيف اذن استطيع قبول الاقتراح والرغبة التي بلغتموني بها من رعية يوجد على رأسها ملوك واباطرة، وعلى فرض انني قبلت فهل يقبل بهذا مسؤولو هذه الرعية ومتبوعيها؟.

ونتيجة لقيام مصطفى كمال بتنفيذ الشروط الاربعة التي طلبها كرزون وزير خارجية انكلترا، فلم يعد ما يمنع انعقاد مؤتمر الصلح ونجاحه. وفي 8 آذار 1924 أرسل اينونو رسالة الى عقد المؤتمر، فوافق الخلفاء على ذلك، وفي 23 نيسان اعيد فتح مؤتمر لوزان في 24 تموز سنة 1924[1].(اعترفت الدول باستقلال تركيا وسيادتها على جميع الاراضي والممتلكات بما فيها منطقتي تراقيا وكليكيا، كما عدت جميع الامتيازات التي كان الحلفاء يتمتعون بها في الدولة العثمانية ملغاة[2]. على أثر الانتهاء من ابرام معاهدة لوزان، احتج أحد النواب الانكليز مع كرزون في مجلس العموم البريطاني لاعترافه باستقلال

(1) زلوم، عبد القديم، مصدر سبق ذكره، ص 190.

(2) الزين، مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 147.

تركيا، فأجاباه كرزون قائلاً: " القضية ان تركيا قد قضي عليها، ولن تقوم لها قائمة، لاننا قد قضينا على القوة المعنوية فيها، الخلافة والاسلام"[1].

والحق ان مصطفى كمال فكر بالغاء السلطنة والخلافة منذ عام 1922، وقد اصبحت هذه المسألة واضحة منذ ان اصدر المجلس الوطني التركي الكبير القرار الخاص بالفصل بين الخلافة والسلطنة، وقد اقترن هذا القرار ببيان اعده مجموعة من علماء الدين، اطلق عليه " الخلافة وسلطة الامة" وتم نشره باللغتين التركية والعربية. اعترف البيان بالاصل الشرعي لمبدأ الخلافة، الا انه أشار من ناحية أخرى ان شروطها الفعلية لم تتوافر الا بالخلفاء الراشدين، أما الخلفاء الذين جاءوا بعدهم فلم يكونوا سوى " رؤساء جمهور المسلمين " ولايتهم ادارية لا علاقة لها مع الجانب الروحي. وميز البيان بين الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية. تعدّ الاولى الكاملة الجامعة لجملة الشروط والصفات التي لا تنعقد البيعة الا بها او تمت من خلال انتخاب الامة للخليفة، في حين تعدّ الثانية بانها عارية من هذه الشروط، تمت السيطرة عليها بالقوة، فهي ملك لا خلافة وهذا حال الامويين ـ عدا خلافة عمر بن عبد العزيز ـ والعباسيين كافة وقد استشهدوا نصاً للارجي الاشعري مؤلف كتاب" المواقف" الذي جاء فيه "وجوب نصب الامام على المسلمين اذا وجد شخص مستجمع شروط الامامة والا فلا يجب فيقررون ان ذلك يعني نصب شخص وتأسيس حكومة، ولكن لا يقال لهذا خلافة ولا لرئيسها خليفة بمعنى الامام، ولا اثم على الامة الاسلامية لهذا " ويختتم البيان قائلاً: " لا يجوز تقييد الخلافة الحقيقية، لانها خلافة نبوة، لكن يجوز تقييد الخلافة الصورية. ولان الخلافة اصبحت مرادفة للسلطة والملك اصبحت من المسائل السياسية الخالصة والتصرفات الاستبدادية، فان الواجب

(1) زلوم، مصدر سبق ذكره، ص 190.

يقف في هذه الازمنة الاخيرة تقييدها بحيث توضع السلطة في يد الامة التي هي صاحبتها الحقيقية "[1].

والحق، يعدّ هذا البيان بمثابة التمهيد للانتقال الى الغاء الخلافة الذي صدر في آذار 1924 ـ كما أتضح لنا ـ وقد ادى قرار الغاء الخلافة في تركيا ردود فعل كبيرة في الاقطار الاسلامية ولاسيما مصر، إذ كان هناك استنكار شديد للقرار سالف الذكر.

ولكن من جانب آخر، تأثر به بعض علماء الازهر ولعل من بينهم الشيخ علي عبد الرازق[2] من خلال كتاب اصدره عام 1925 الموسوم بـ " الاسلام واصول الحكم "، الذي أشار فيه ان الخلافة ليست جزءاً ضرورياً من الدين الاسلامي، مدعياً ان القرآن لم ينص عليها، والحديث هو الآخر لم ينص عليها،

(1) F.Jaddane, The Nations of the State in Contemporary Arab- Islamic Writings.

(2) Kedourie, Op.Cit., PP. 102-103.

الشيخ علي عبد الرازق ينتمي الى اسرة معروفة بصعيد مصر بمحافظة منيا ذات نفوذ واملاك واسعة، كان والده حسن عبدالرازق باشا الكبير من كبار اعيان الريف وكان نائباً لرئيس حزب الامة في عام 1907 ـ وهذا الحزب كان له صلة وثيقة بالانكليز. درس علي عبد الرازق في الازهر، إذ حصل علىالشهادة العالمية في عام 1911، سافر الى انكلترا لدراسة السياسة والاقتصاد، لكن لم يدرس، وعاد الى مصر اثناء نشوب الحرب العالمية الاولى 1914، فعين في عام 1915 قاضياً بمحكمة للمنصورة الشرعية. وقد أسهم حسن باشا عبد الرازق صغير اخو الشيخ علي عبد الرازق في تأسيس حزب الاحرار الدستوريين وكان الاخير امتداداً لحزب الامة وقد دخل هذا الحزب في علاقات صميمية مع الانكليز.وقد قتل حسن باشا في تشرين الاول 1922 وهو خارج من اجتماع مجلس ادارة الحزب. وللشيخ علي اخ اكبر منه هو الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي صار وزيراً للاوقاف فيما بعد، وكان موضع تقدير من الناس وعين في آخر حياته شيخاً للازهر. والشيخ علي نفسه عين ايضاً فيما بعد وزيراً للاوقاف، ثم عين عضواً بالمجمع اللغوي وفي مناصب أخرى. راجع: الريس، محمد ضياء الدين(دكتور)، الاسلام والخلافة في العصر الحديث نقد كتاب الاسلام واصول الحكم، شؤون العصر الحديث، 1973، ص 35.

فضلاً عن الاجماع. وعليه ومن وجهة نظر الشيخ علي عبد الرازق: ان وجود الخلافة تأريخياً لا يعني ضرورة استمرارها. ناهيك ان وجود الخليفة ليس شرطاً ضرورياً للعبادة وتحقيق الخير العام. وهذا يعني في رأي الشيخ علي عبد الرازق ان الاسلام لاعلاقة له مع الخلافة لكون الاخيرة تخص الامور السياسية في الدولة[1].

وقد تأثر بآراء الشيخ عبد الرازق عالم ازهري آخر هو خالد محمد خالد في كتابه الذي سماه بـ " من هنا نبدأ" انتقد فيه انتقاداً كبيراً ما اسماهم " رجال الكهانة " ومن ناحية اخرى أشار الى ان الحكومة الدينية ليست الا اداة من

---

(1) قام علماء الازهر بتفنيد آراء الشيخ عبد الرازق، ونقديمه وشطب اسمه من سجل علماء الازهر، وعزله من القضاء والادارة. راجع: F.Jaddanc ,Op.Cit., وبعد انتهاء المحاكمة، تم اصدار الحكم الآتي وذلك في آب 1925:" ومن حيث انه تبين مما تقدم ان التهم الموجهة ضد الشيخ علي عبد الرازق ثابتة عليه، وهي مما لايناسب وصف العالمية، ووفقاً للمادة 101 من القانون رقم 10 لسنة 1911م ونصها: اذا وقع من احد العلماء مهما كانت وظيفته او مهنته، ما لا يناسب وصف العالمية، وبأجماع هيئة كبار العلماء، المنصوص عليها من هذا القانون يتم اخراجه من زمرة العلماء،ولا يقبل الطعن في هذا الحكم.ويترتب على الحكم المذكور محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الازهر والمعاهد الاخرى وطرده من كل وظيفة، وقطع مرتباته في أي جهة كانت، وعدم اهليته في القيام باي وظيفة عمومية دينية كانت او غير دينية". فبناء على هذه الاسباب حكمنا نحن شيخ الجامع الازهر باجماع أربعة وعشرين عالماً معنا من هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ علي عبد الرازق أحد علماء الجامع الازهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية، ومؤلف كتاب" الاسلام وأصول الحكم من زمرة العلماء ". حكم هيئة العلماء في كتاب الاسلام واصل الحكم وحكم مجلس تأديب القضاة الشرعيين في وزارة الحقانية بفصل مؤلفه من القضاء الشرعي، لمزيد من التفاصيل حول تفنيد آراء الشيخ علي عبد الرازق راجع: الريس، محمد ضياء الدين(دكتور)، الاسلام والخلافة في العصر الحديث نقد كتاب الاسلام واصول الحكم، مصدر سبق ذكره.

F.Jaddanc, Op.Cit., =

ادوات الاستبداد[1]. ومن جانب آخر انتقد بعض شيوخ الازهر، آراء الشيخ عبد الرازق ولعل من بينهم الشيخ محمد نجيب المطيعي والشيخ محمد رشيد

= يذكر الماوردي في كتابه الاحكام السلطانية شروط اهل الامامة، إذ هي حددها في سبعة نقاط:

1. العدالة.
2. العلم المؤدي الى الاجتهاد في النوازل والاحكام.
3. سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرك بها.
4. سلامة الاعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض.
5. الرأي المفضي الى سياسة الرعية وتدبير المصالح.
6. الشجاعة والنجدة المؤدية الى حماية البيضة وجهاد العدو.
7. النسب وهو ان يكون من قريش.

راجع: الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن نجيب البصري البغدادي، كتاب الاحكام السلطانية، مطبعة السعادة، مصر، 1909، ص 4.أما ابن خلدون فيحددها في اربعة شروط:

1. العلم.
2. العدالة.
3. الكفاية: ان يكون جريئاً على اقامة الحدود واقتحام الحرب بصيراً بها كفيلاً بحمل الناس عليها عارفاً بالعصبية واحوال الدهاء قوياً على معاناة السياسة ليصح له بذلك ما جعل اليه من حماية الدين وجهاد العدو واقامة الاحكام وتدبير المصالح.
4. سلامة الحواس والاعضاء مما يؤثر في الرأي والعمل.

واختلف في شرط خامس وهو النسب القريشي، وهناك ادلة كثيرة يشير اليها ابن خلدون منها: انه لما ضعف أمر قريش وتلاشت عصبيتهم، ولاسيما بعد توسع الدولة الاسلامية عجزوا بذلك عن حمل الخلافة، وعليه فقد ذهب كثير من المحققين الى نفي اشتراط القريشية وعولوا على ظواهر في ذلك مثل قوله ﷺ اسمعوا واطيعوا وان ولي عليكم عبد حبشي ذو زبيبة وهذا لاتقوم به حجة في ذلك فانه خرج مخرج التمثيل والفرض للمبالغة في ايجاب السمع والطاعة. ومثل قول عمر رضي الله عنه لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليته او لما دخلتني فيه الظنة.راجع: مقدمة العلامة ابن خلدون، الجزء الاول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر، مطبعة الكشاف، بيروت،(بلا)، ص 193-194.

(1) F. Jaddan, Op.Cit.,

رضا الذي انتقد كتاب الشيخ عبد الرازق قائلاً: " انه آخر محاولة يقوم بها اعداء الاسلام لاضعاف هذا الدين وتجزئته من الداخل." في الوقت نفسه، وفي هذا المعنى، كتب الشيخ محمد رشيد رضا قائلاً:" وكيف رفع انصار مدينة السلطة والحكومة عقائدهم في مصر، هاتفين لعمل الترك... فهزىء العالم الاسلامي بدعوتهم وسخر منهم، وراجت في مقابلتها الدعوة الى عقد مؤتمر اسلامي عام، لاحياء منصب الخلافة بقدر ما تستطيعه قوى الاسلام في هذا الزمان.."[1].

وقد ادى الغاء الخلافة من قبل مصطفى كمال الى رد فعل كبير في الاقطار الاسلامية ولاسيما في مصر التي كانت تعدّ وقتئذ في مكان الزعامة للعالم الاسلامي، إذ انها مقر الازهر الشريف والمعاهد الاسلامية والحفيظة على التراث والعلوم الاسلامية.وكانت الخلافة التي عاشت مع المسلمين اكثر من الف سنة تعني وجود نظام يجمع شملهم ودليل استمرار تاريخهم. ويذكرون لها الامجاد في الذود عن حياض الاسلام، والوقوف امام القوى الاوربية[2].وشعر

(1) عمارة، محمد، الاسلام واصول الحكم لعلي عبد الرازق دراسة ووثائق، مصدر سبق ذكره، ص 16-17.

(2) كان الاتجاه السائد في مصر وقتئذ هو وجوب استمرار الخلافة واقامتها في مصر، ووجد نشاط في الاوساط الاسلامية وبعض الجهات السياسية، يهدف الى بحث مسألة الخلافة واتخاذ قرار بشأنها، وفي هذا المجال كتب الامير علي عمر طوسون خطاباً الى سعد زغلول رئيس الوزراء في 15 آذار يسأله في رأي الحكومة في عقد مؤتمر عام للبحث في مصير الخلافة، فأجابه زغلول بكتاب في 18 منه، جاء فيه: " رداً على خطاب سموكم المؤرخ 15 الجاري، اتشرف بأن ابدي أني عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التي لها علاقة بشخصه الكريم، وسأبلغ سموكم ما اتلقاه من جلالته في هذا الشأن. والحق ان سعد زغلول قابل الملك وعرض عليه مذكرة الخلافة، فرفضها الملك قائلاً:" كيف اقوم بالواجب نحو جميع المسلمين، مع ان حملي ثقيل بالنسبة لمصر وحدها".عقد علماء الاسلام اجتماعاً في 25 آذار 1924 تحت رئاسة شيخ=

الرأي العام الاسلامي بالاسى والحزن للسياسة التي اتبعها مصطفى كمال، ولاسيما انه علق عليه آمالاً كبار بعد انتصاره على الانكليز، معتقداً انه سيعيد مجد الاسلام الى درجة اطلق عليه " بالغازي". وقد وجدنا هذه الحقيقة في القصيدة الطويلة للشاعر شوقي التي اشاد بمصطفى كمال والتي كان مطلعها[1]:

الله اكبر كم من الفتح من عجب

يا خالد الترك جدد خالد العرب !

=الجامع الازهر،إذ اصدروا بياناً في نهاية اجتماعهم جاء فيه: " كثر تحدث الناس في امر الخلافة بعد خروج الامير عبد المجيد من الاستانة، واهتم المسلمون بالبحث الكثير فيما يجب عليهم عمله قياماً بما يفرضه عليهم دينهم الحنيف لذلك رأينا ان نعلن رأينا في خلافة الامير عبد المجيد، وفيما يجب على المسلمين اتباعه الآن وفيما بعد "00 لهذه الاسباب نرى أنه لا بد من عقد مؤتمر ديني اسلامي يدعى اليه جميع الامم الاسلامية، للبحث فيمن يجب ان تسند اليه الخلافة الاسلامية. ويكون بمدينة القاهرة تحت رئاسة شيخ الاسلام بالديار المصرية، وان يكون عقد المؤتمر في شهر شعبان سنة 1343هـ(سنة 1925)، راجع: الريس، محمد ضياء الدين(دكتور)، الاسلام والخلافة في العصر الحديث نقد كتاب الاسلام واصول الحكم، مصدر سبق ذكره، ص 43-47. وفي الوقت نفسه، تم الاتفاق في الاجتماع اصدار مجلة " الخلافة الاسلامية" كي تدعو لدعوته الرامية الى جمع شتات العالم الاسلامي، وتوحيد الكلمة. والحق لم يكن هذاالاجتماع قاصراً على مصر، بل المجتمع الاسلامي برمته، والذين تعذر عليهم الحضور، وعليه فقد قام المسلمون في العالم الاسلامي بأرسال الرسائل والمذكرات اليه، واحياناً كانوا يرسلون " التفويضات". وفيه تفويض للمؤتمر من المسلمين في بعض الجزر الاندنوسية " جمبي سمطر ة " يقولون فيه: " سمعنا بما قمتم من الهمة في تشكيل مؤتمرالخلافة، وقد اجمع رأينا على ان نكل امرنا الى المؤتمر، ونعلن ارتباطنا بكم واستعدادنا للعمل بمقرراتكم، ونرجوكم اخبارنا بما يجب العمل به". وبعثوا الى محمد فراج المنياوي مدير مجلة المؤتمر رسالة ثناء على المجلة. راجع: عمارة، محمد، الاسلام واصول الحكم لعلي عبد الرازق دراسة ووثائق، مصدر سبق ذكره، ص 8-9.

(1) الريس، محمد، ضياء الدين(دكتور)، الاسلام والخلافة في العصر الحديث نقد كتاب الاسلام واصول الحكم، مصدر سبق ذكره، ص 42.

ولكن بعد الغاء الخلافة في تركيا، عاد الشاعر شوقي يندب انقلاب الحظ ويأس الخلافة قائلاً:[1]

عـــادت أغـــاني العـــرس رجـــع نـــواح
ونعيـــــت بـــــين معلـــــم الافـــــراح

كفنـــت في ليـــل الزفـــاف بثوبـــه
ودفقـــت عنـــد تـــبلج الاصـــباح

شـــجت عليـــك مـــآذن ومنابـــر
وبكـــت عليـــك ممالـــك ونـــواح

الهنـــد والهـــة ومـــصر حزينـــة
تـــبكي عليـــك بمـــدمع ســـحاح

والشـــام تســـأل والعـــراق وفـــارس
أمحـــا مـــن الارض الخلافـــة مـــاح

وفي هذا المعنى كتب الشيخ سليمان الجادوي في جريدته " مرشد الامة" قائلاً: " ليس في مقدور أي قلم ولا في مستطاع يراع وصف الاسف والاضطراب الذي ماج فيه العالم الاسلامي من صدمة خلع جلالة الخليفة الاعظم مولانا عبد المجيد خان.. ويعلن مرشد الامة سلفاً برأيه في جلالة الخليفة الحالي عبد المجيد خان ان يبقى على خلافته ويدعى له فوق المنابر باعتباره خليفة أخذ اسيراً يترقب ارجاعه الى عرشه..".[2]

---

(1) المصدر نفسه، ص 43.

(2) النيفز، مصطفى، " تركيا الدور المرسوم والدور الطبيعي"، مصدر سبق ذكره، ص 76.

ويعلق الجادوي على الغاء الخلافة قائلاً: " وقع الغاء الخلافة على حين غفلة ونفذت ارادة انقرة بمؤامرة دبرت بمساعي مصطفى كمال ووزيره الاكبر عصمت ولطيفة هانم خليلة الاول.. وذلك ليصفو لزوجها الجو وليؤسس على اطلال سلطنة آل عثمان ملكاً لآل كمال.. دهش المسلمون في سائر اصقاع الارض من تلك المباغتة.. والامة التركية شاخصة بدهشة[1]. أما الشيخ محمد رشيد رضا فقد كتب قائلاً:" هذه الحرب السياسية العلمية للاسلام والمسلمين والتي كانت على الاسلام " اضر وانكى من الحروب الصليبية باسم الدين" وكيف كان آخر فوز لهذه الحرب على المسلمين محو اسم السلطنة العثمانية الاسلامية من لوح الوجود، والغاء الترك لمنصب الخلافة من دولتهم الصغيرة التي امكنهم استبقاؤها من تلك السلطنة العظيمة، وتأليفهم حكومة جمهورية غير مقيدة بالشرع الاسلامي في اصول احكامه ولا فروعها، وتصريحهم بالفصل التام بين الدين والدولة "[2].

أكد كل من الشيخ المطيعي ومحمد رشيد رضا:" ان الشريعة تقتضي سلطة تحافظ عليها وتطبقها وان اصلاح الشريعة الاسلامية لا يمكن ان يتم الا باعادة وتكوين الدولة الاسلامية، ونصب خليفة له كي يكون مسؤولاً عن تطبيق الشريعة الاسلامية واقامة الحكم الشوري بمعاونة أهل الحل والعقد والسعي من اجل احياء المدنية الاسلامية وتطعيمها بالعلوم والفنون التقنية الضرورية لبنائها القوي وتقدمها المنيع "[3].

(1) المصدر نفسه، ص77.

(2) عمارة، محمد، الاسلام واصول الحكم لعلي عبد الرزاق، دراسة ووثائق، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص 16.

(3) F.Jadaanc, The Nations of the State Conlcmpoary Arab- Islamic Writings.=

=يبدو ان الشيخ المطيعي ومحمد رشيد رضا قد تأثرا برأي الماوردي في موضوع السلطنة والخلافة، إذ عرّف الاخير الامامة والخلافة بأنها: " تقوم في حراسة الدين وسياسة الدنيا" ونستشف جملة أمور من هذا التعريف لعل من بينها ان يصون الامام والخليفة الدين من كل ما يسيء اليه والعمل على اتخاذ الاجراءات كافة بما تكفل المصالح الدنيوية لافراد الامة. يراجع: الراغي، عبد العزيز، ابن تيمية، دار احياء الكتب العربية، القاهرة،(بلا)، ص 5، 85،86.

المبحث الثالث

النتائج المترتبة على الغاء الخلافة

1- اغلاق التكايا والزوايا والطرق الصوفية:

ونتيجة لالغاء منصب الخلافة والسلطنة في تركيا، تم في الوقت نفسه الغاء وزارة الشريعة والاوقاف وعهد بشؤونها الى وزارة المعارف وذلك في عام 1924[1] كما تم في حزيران عام 1925 حرمان جميع الطرق الصوفية واغلاق

(1) اوجدت وزارة الشريعة والاوقاف منذ عام 1849، وقد عملت تحت الاشراف المباشر للصدر الاعظم، ولكن في بعض الاحيان اديرتا من قبل شيخ الاسلام. وبعد الغاء الخلافة تركزت في مؤسستين رسميتين بموجب قانون رقم 429، تتركز المؤسسة الاولى في رئاسة الشؤون الدينية " Diyant Isleri" Reisligi " ويعين رئيسها بقرار من قبل رئيس الجمهورية بناء على توصية من رئيس الوزراء، أما الثانية فأنها تكمن في المشرف العام للمؤسسات الدينية ملحقة برئيس الوزراء مباشرة. راجع: د. مصطفى مؤمن، قسمات العالم الاسلامي المعاصر، دار الفكر، 1974، ص 358. تقوم رئاسة الشؤون الدينية بتعيين الوعاظ وعلماء الدين في المؤسسات الدينية الاخرى وقد انيطت اليها هذه المسؤوليات بموجب القانون رقم 1827 والذي صدر في 2 حزيران 1931 وقد أصبح احمد حمدي اكزاكي رئيس الشؤون الدينية وذلك في 23 نيسان 1947 بعد Borckcizade محمد رفعت(6 كانون الثاني 1942) الذي أعتقل بعد ذلك، والدين بموجب رأي احمد حمدي يحتم الحياة والسلوك الاجتماعي، يعظم الله في حبه ".

راجع:

E.L.J.Arberry Resbnthal(Sudaism) M.A.C Warren, Op.Cit, PP. 71-73; The Middle East, Vo. 8, No. 3, 1954,P. 26; SNFisher, Op.Cit., P. 394.=

المساجد وتكايا الدراويش[1] كما تم الغاء المحاكم الدينية وذلك بموجب قانون رقم 469 وبخصوص اغلاق المساجد وتكايا الدراويش. يقول مصطفى كمال[2]: " قد تم اغلاق ومنع التكايا والزوايا والاحزمة وكل

=تجدر الاشارة في هذا المجال، ان ميزانية رئاسة الشؤون الدينية في ميزانية عام 1990، زادت بنسبة 37% وميزانيتها تتجاوز ميزانية تسع وزارات بما في ذلك وزارة الداخلية والتجارة والصناعة. راجع: روبنس، فيلب، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، قبرص 1993، ص 52-53.

ومن ناحية اخرى تم وضع جميع المؤسسات التعليمية(ما عدا جامعة استنبول) تحت اشراف وزارة التربية(توحيد عملية التعليم بموجب قانون رقم 1924/430. راجع:

Guvenc, Bozkurt, " Secular Trends and Turkish Identity" ,Op.Cit., P. 57.

(1) رفعت، محمد، تأريخ حوض البحر الابيض المتوسط وتياراته السياسية، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1959، ص [illegible]

قبل الغاء مصطفى كمال الطرق الصوفية، خرج في رحلة بالاناضول ليمهد لالغاء هذه الطرق، إذ القى خطبة في قسطموني انتقد المتصوفة، جاء فيها" ان تركيا لن تكون بلد المشايخ والدراويش والمريدين، فان طريقتنا هي المدنية، ويكفي لكي يكون الانسان انساناً ان يؤدي ما تطلبه منه المدنية ان يفهم رؤساء التكايا قولي هذا فهماً فيبادروا الى اغلاق تكاياهم بأيديهم ويقنعوا انفسهم بان مريديهم قد رشدوا" راجع: احمد السعيد(دكتور) مصدر سبق ذكره، ص 63-64. ونتيجة لذلك، فقد اصدر مصطفى كمال ثلاثة قرارات في هذا المجال:

1. اغلاق التكايا والزوايا.
2. قرار خاص بزي العلمانيين وهو يحرم الزي على غير علماء الدين.
3. قرار خاص بزي الموظفين وهو يلزمهم بلبس القبعة. راجع: مصدر سبق ذكره، ص64. وكذلك: قدري، محمد علي، مصطفى كمال اتاتورك محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة، بيروت، 1983، ص 35. الا ان هذه القوانين دخلت في اطار آخر، إذ فرضت القبعة على الشعب كله بعد ان كانت مفروضة على الموظفين وحدهم. راجع: سليمان، احمد السعيد مصر سبق ذكره، ص 644. وكذلك قدري، محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(2) E.I.J. Arberry, Op.Cit., P. 71.

الطرق الصوفية والدروشة ونظام الانتساب الى الطرق الصوفية والتنجيم والسحر وحراسة المقابر... الخ في عهد تشريع قانون اقرار السكون، ويترك لتقديركم كيف ان تطبيق هذه الاجراءات كان ضرورياً جداً من الناحية الاجتماعية لاظهار اننا لسنا أمة بدائية متخلفة "[1]. ويقول عصمت اينونو في هذا المجال[2]: " لقد بذلنا ما في وسعنا لاستعمال السلطة الممنوحة لنا في المجلس الوطني التركي الكبير بالقدر الذي تقتضيه الضرورة وفي حدود الواجب مما ادى الى اتخاذ جملة تدابير واقية، وقد كان في مقدمة تلك التدابير مسألة التكايا والزوايا فاننا حتى الوقت الذي الجأتنا الضرورة الى سدها قد تجنبنا بقدر الامكان اتخاذ أي تدبير يؤلم المنتسبين اليها او يخدش بكرامتهم الشخصية او يؤدي الى عدم الوثوق باخلاصهم، وما كدنا نقتنع بأن بقاء هذه التكايا لا يتفق مع امن البلاد وطمأنينتها مادياً وانها غير مجدية بل مضرة من هذه الناحية، حتى بادرنا الى اتخاذ التدبير الخاص بالغائها "[3]. وبهذه المناسبة اكدت الحكومة: " ان مساندة الناس لهذه الطرق والتكايا على المستوى الشعبي، وشعائرها وطقوسها المتطرفة وتنظيمها الماسوني تجعل من الصعب على الدولة السيطرة

---

(1) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 301.

هناك رواية تقول ان مصطفى كمال حين كان منهمكاً في حل قضية ردود الفعل الدينية عاد الى البيت ودخل مكتبه وراه هناك واحد من اصدقائه كئيباً، فقال له " لا تزعج نفسك انك محبوب الى درجة انك اذا فتحت صدر قروي لوجدت اسم مصطفى كمال محفوراً على قلبه " فاجاب مصطفى كمال " اعرف بان رجل الدين الذي كنت اناقشه منذ ساعتين يستطيع ان يفتح صدر القروي ليمحو اسمي ويحفر الاسم الذي يختاره على قلبه ". راجع: جيمزي لويس، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(2) عصمت باشا، خطبه واقواله السياسية والاجتماعية، 1920-1923، مصدر سبق ذكره، ص 5-4.

(3) المصدر نفسه، ص 96.

عليها، وتجعلها من الممارسات الخطرة جداً[1] ونتيجة لذلك، فقد أسست هيئتان مدنيتان لتصريف الشؤون الدينية هما: لجنة الشؤون الدينية ولجنة المؤسسات الدينية[2] فضلاً عن ذلك فقد تم تحديد عدد المدارس في تركيا، إذ انخفض عدد الواعظين الى ثلاثمئة واعظ، وأمرهم ان يتحدثوا في خطبة الجمعة عن المسائل الزراعية. ناهيك ان مصطفى كمال قام بتحويل جامع أيا صوفيا[3]

(1) Weiker, W.F., The Modernization of Turkeyk Holmes and Meier Publishers, London, 1980, P. 106.

(2) وقد حدد القانون رقم 633 صلاحيات هذه المديرية "لجنة الشؤون الدينية" وجاء في المادة الاولى منه: " ان هذه المؤسسة مسؤولة عن رعاية العقيدة الاسلامية حسب أصول العبادة والاخلاق، وتقوم بتنوير الشعب والمجتمع بالاصول الدينية وادارة الجوامع والمساجد000" راجع: قدري، محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

ويستند هذا القانون الى المادة 154 من الدستور التركي، والى جانب هذا نجد في قانون الجزاء التركي مواداً تنص على كل من يحتقر ديناً من الاديان المعترف بها عند الدولة، ويمنع الناس من اقامة شعائرهم الدينية، او يسعى في عدم إقامتها، فانه يجازى حسب القوانين التي أصدرتها الدولة لحماية الدين. راجع: المصدر نفسه، ص 27 وكذلك:

Lencezwski,Op.Cit. P.116; Roderic H.Davison,Turkey, New Hersey,1968,PP.129-130.

(3) قامت الحكومة التركية بألغاء وظيفة مفتي الاسلام، وتجدر الاشارة في هذا المجال:" ان مفتي الاسلام كان مرجع السلطنة العثمانية في الامور الشرعية والمدنية على السواء، وانه كان يتمتع بمرتبة تسمو على مرتبة الوزراء " وهنا يجب ان نؤكد " ان مفتي الاسلام في زمن السلطان سليم الثالث 1229هـ ـ 1807 افتى بخلع السلطان من عرش السلطنة لأنه ادخل على الدولة بعض الانظمة الغربية وتم خلع السلطان سليم الثالث من عرش السلطنة بموجب تلك = =الفتوى" راجع: غنيمة، أبو زياد، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الاتراك، مصدر سبق ذكره، ص 28-29.

كما صدر قانون في كانون الثاني عام 1934 يحرم لبس " الأردية الدينية" إلا في داخل اماكن العبادة ذاتها وخلال اوقات التعبد والصلاة. راجع: مؤمن، مصطفى، قسمات العالم الاسلامي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 228. ومن وجهة نظر اتاتورك ان عدم ترويج الممارسة العلنية=

الى متحف وذلك في عام 1933 كما تم تحويل مسجد محمد الفاتح الـى مستودع[1].

2- الغاء القوانين الاسلامية:

أما بالنسبة للشريعة الاسـلامية، فقـد اسـتبدلت وحـل محلهـا قـانون مـدني إذ اقتبسـت الحكومة القانون المدني السويسري[2] عام 1926 وبموجب قانون رقم

=يتمثل في منع علماء الدين من ارتداء الملابس الدينية الرسمية خارج ابنية المساجد وكذلك عدم تشجيع اقامة الصلاة علناً ولاسيما تلك الصلاة التي وصفت بأنها تؤثر في اداء الموظف لواجباته الوظيفية او تلك التي تؤثر في انتاج المعامل. راجع:

Walter F. Weiler, The Modernization of Turkey ,Op.Cit., P. 106.

(1) انشأ جامع أيا صوفيا منذ عام 1453 في العهد البيزنطي،إذ أثيرت مناقشات عليه أمام الاباطرة انفسهم. وعند دخول محمد الفاتح لاستنبول دخل أيا صوفيا وصلى فيه وجعله جامعاً. راجع:

Serket Surayya Aydemir ; Tch Adam, 3 Vols, Istanbol ,1963-1965; Davision, Op.Cit. P. 173.

وايضاً: ضابط تركي،مصـدر سـبق ذكـره، ص 504ـ505 وكـذلك: الدسـوقي،محمد كـمال، الدولـة العثمانيـة والمسـألة الشرقية، دار الثقافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1976، ص 429-430. قرت الحكومة التركيـة في عـام 1935 عطلـة نهايـة الاسبوع الاوربية وكان على جميع المؤسسات الرسمية ان تغلق مساء السبت والاحد. راجع:

Slugleet and Mariom, Op.Cit., P. 272.

(2) جيرمزي لويس، مصدر سبق ذكره، ص 27 و

Guveng, Bozkurt, " Sccular Trends and Turkish Idinltiy" , Op.Cit., P.22.

قام بترجمة القانون المدني السويسري محمود أسعد، وكان شكري قايا ضمن اللجنة التي قامت بترجمة هذا القانون، لعدم استطاعتهم فهم هذا القانون، فأنهم قاموا بالترجمة الحرفية لكثير مـن فصولها مـما أدى الى الغمـوض والى عـدم امكانية الفهم، علما ان عدة شروح قد كتبت في سويسرا لفهم النص الفرنسي لهذا القانون. راجع: ضـابط تـركي، مصـدر سبق ذكره، ص 327، و

Unsal, Artun, Ataturks Reforms: Relization of An A Realish", Op.Cit., P.32.

765، حل محل المجلة العثمانية[1] وقانون العقوبات الايطالي والقانون التجاري الالماني، وقد نصت هذه القوانين على المساواة التامة بين المواطنين جميعاً، كما نصت على مساواة المرأة بالرجل، كما الغي تعدد الزوجات وفرض الزواج المدني وبدل نظام الميراث واشتركت النساء في شغل الوظائف العامة[2]، كما غيرت الحكومة التقويم الهجري واستخدم التقويم الغربي محله فاصبح عام 1342 هجرية ملغى في كل انحاء تركيا وحل محله عام 1926 ميلادية[3]. كما صدر قانون توحيد التعليم، الذي انجز في اليوم نفسه الذي

(1) Scrket Surayya Aydcmir: Tck Adam , 3 vols. Istanbul , 1963-1956: Davision, Op.Cit., P. 173.

وايضاً: ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 504، 505 وكذلك: الدسوقي، محمد كمال، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976، ص 430،429. راجع:

Slugleet and Marion, Op.Cit., P. 272.

(2) Amin, Sayed Hassan, Middle East legal System, Glasgow, 1985, PP. 281-282; Mahmet Yassar, Political Partics in Turkey,U.S.A. 1984, P.4.

وحيدري، نبيل(دكتور)، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، دار صبرا للطباعة والنشر، 1986، ص26.

صدر القانون المدني الجديد بموجب قانون رقم 743 الصادر في عام 1926. راجع:

Guveng, Bozkurt," Secular Trends and Yurkish Idinitiy", Op.Cit., P.58.

(3) قامت الحكومة بغلق كلية الشريعة في جامعة استنبول والتي تأسست في عام 1924 بموجب النظام التعليمي لعام 1933. أما المادة 163 من قانون العقوبات التركي الصادر في عام 1926 فانها تضمنت:

1. تأسيس الجمعيات الدينية مبني على أساس القيم الدينية.
2. اعمال الدعاية التي تستخدم الرموز والعبادات الدينية ممنوعة بشكل قاطع ومعاقب عليها من قبل القانون.=

الغيت فيه الخلافة، ووضعت جميع المدارس الابتدائية تحت اشراف وزارة المعارف او ان يكون من ممتلكات الاوقاف الخاص[1]. تحدث عصمت اينونو في هذا المجال في 5 مايس 1925 في حديث طويل امام مؤتمر اتحاد المدرسين قائلاً: " استطاعت تركيا الآن ان تطبق النظام التعليمي المجرد من الاتجاهات الدينية، ويجب ان نؤكد في هذا المجال انه منذ عشر سنوات خلت كان العالم يكنّ لنا العداء وذلك بسبب سياستنا الدينية كل ذلك يعزى الى الاسلام "[2] وقد وافق اينونو على تنقيح التعليم الاوربي من دائرة المعارف الاسلامية، وعن طريق كلية الآداب في جامعة استنبول، وتنقيحه أيضاً من علم التأريخ والطب[3]، كما علقت الحكومة كلية الالهيات في استنبول، إذ أصبحت تحت سيطرة الحكومة عام 1929[4]. وقد جاء في قرار الحكومة ما يأتي: " انه من المتعذر غالباً توقع مثل هذه الاصلاحيات من قبل المتصوفين، والعناصر غير المنطقية. الحياة الدينية تشبه الحياة الخلقية والاقتصادية، التي من الممكن اصلاحها على أسس علمية، أما لغة العبادة فانها من الممكن ان تكون تركية، ان تركيا الجديدة من الممكن ان تكون مرشدة للحرية والتقدم لجميع الاقطار

=أما المادتان 173و 176 من قانون العقوبات الصادر في عام 1926 فقد اكدتا ضمان ممارسة الدين اعتقاداً وعملاً.

راجع:

Guveng, Bozkurt," Secular Trends and Yurkish Idinitiy", Op.Cit., P.58.

(1) Geoffrey Lewis, Turkey , Op.Cit., PP. 84-85; Gulek, Ksim Democracy Tajes Root in Turkey", Foreign Affairs, Vol.So,No.1 October, 1951,P. 137.

(2) الغيت الدروس الدينية في المدارس المتوسطة في ايلول 1931، كما ان علمانية الابتدائية اصبحت اجبارية منذ عام 1930.راجع:

The Middle East,Vol. 8, No.3, 1954,P. 270.

(3) The Middle East,Vol. 8, No.3, 1954,P. 270.

(4) Ibid.

الاسلامية التي ما زالت مستعبدة ومتأخرة بالحضارة "[1]. كما علقت على ذلك قائلة: " الهدف منها ان تكون المركز لشكل عصري وعلمي جديد للتعليم الديني، وان تكون اكثر ملائمة لجمهورية علمانية غربية الطراز"[2].

3- الثورة التركية والنساء:

وفي حديث لمصطفى كمال في 3 شباط 1923 اثنى على النساء وقد جاء في حديثه:" ان النساء التركيات حاربن بشجاعة من اجل الاستقلال القومي، والآن يتمتعن بالحرية، إذ اصبحن على مستوى واحد مع الرجل في التعليم[3]".

---

(1) ونتيجة للاجراءات السالفة الذكر، عاد الى تركيا بعض الاشخاص الذين كانت لهم اتجاهات ليبرالية غربية مثل عبد الحق عدنان ادور، إذ كان يعيش بالمنفى في الخارج. راجع: .Ibid., P. 270

ولد عبد الحق عدنان ادور في Gelibolu عام 1882 ونال درجة M.D من المدرسة الطبية في القسطنطينية، والمدرسة الطبية في برلين خلال عام 1905-1909 وقد اختير استاذاً في الطب، وخدم كمدير للمدرسة الطبية، وشارك في حرب Tripoli وخدم في خلال الحرب العالمية الاولى طبيباً عسكرياً واختير نائباً عن استنبول ودخل البرلمان بين عام 1922-1926، ثم عين وزيراً للصحة في مايس 1920 الى عام 1922، واصبح ممثلاً في المجلس الوطني التركي الكبير عن استنبول في المدة الواقعة بين 1926-1939، واصبح عضواً في الحزب الجمهوري التقدمي ثم اصبح استاذاً في مدرسة اللغات الشرقية واستاذاً في جامعة باريس إذ بقي فيها حتى عام 1934، كما اصبح مقرراً في دائرة المعارف الاسلامية في المدة الواقعة بين 1939-1944، وانتخب نائباً في لائحة الحزب الديمقراطي في عام 1954-1955. وقد أعتزل الحياة السياسية في عام 1954 وتوفي عام 1955 في استنبول وكان يتقن اللغات الالمانية والفرنسية والانكليزية بطلاقة. راجع:

Metin Tamkoc, Op.Cit., P. 12.

(2) Weiker, W.F., The Modernization of Turkey, Op.Cit., P. 106.

(3) Nermin Abadan, Unat," The Modernization of Turkey Woman", The Middle East Jornal, Summer, Vol.32, No.3, 1978,PP.291-293.

وفي عام 1926 صدر القانون المدني، إذ اجرى تغيرات جذرية لوضع المرأة[1].

فضلاً عن ذلك فان الحكومة التركية أصدرت قوانين جديدة منحت بموجبها حق التصويت للنساء في المدة الواقعة بين 1930ـ1935، وقد حصلت المرأة بموجب هذه القوانين على وضع جديد من حيث المساواة مع الرجل في مسألة الزواج وملكية الارض والمساواة امام المحاكم، كما اشارت هذه القانين الى الغاء تعدد الزواج. وسمح للمرأة بحق التصويت في الانتخابات المحلية، وحق الاقتراع في الانتخابات القومية[2] وذلك بموجب القانون المرقم 2598 والمؤرخ في 8 كانون الاول 1934[3].

وعلى الرغم من صدور هذه القوانين فان وضع المرأة لم يتغير في بعض المقاطعات التركية، ومنها على سبيل المثال في مقاطعة اورملي[4].

---

(1) Pembenoz Yorgan, The Womens Questions and Difficults of Feminleam in Turkey, Khasim,P.79.

وصلت سبع عشرة امرأة عن طريق الانتخاب الى المجلس الوطني التركي الكبير عام 1935. ويجب ان نؤكد في هذا المجال ان المرأة الفرنسية لم تحصل على حق الانتخاب إلا في عام 1945، في حين ان المرأة السويسرية لم تحصل عليه إلا في عام 1971. راجع: جيرمزي لويس، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) Joseph S. Szyliowicz, Mouton and Co, Political Change in Rural Turkey, The Hauge, Paris, 1966, P.50; Lenczowski, George, Political Elites in the Middle East, Washington, 1975,PP. 50-53, 54-55.

(3) ظهر في هذه المرحلة، عدد من النساء كاتبات في المجلس الوطني التركي الكبير. راجع في هذا الصدد: Lenczowski,Op.Cit., P.117; Bill, James A., Op.Cit., P. 185.

(4) اصبح للمرأة التركية الحق في التعليم في مجال الطب وذلك في النصف الاول من القرن التاسع عشر. راجع:= Lenczowski, Op.Cit., P. 291. فضلاً عن ذلك مدارس خاصة للمرأة في عام 1850، ومدارس ثانوية لها في نهاية القرن التاسع عشر. راجع:

Pembenor Yorgun,The Womens Question and Difficulties of Feminism in Turkey,P. 71.

وفي بداية عام 1863، وفي عهد السلطان عبد العزيز أفتتحت كلية التدريب للمدرسات التركيات في القسطنطينية، واستمرت الدولة في أفتتاح مدارس للنساء، وفي عام 1869 أصدرت اول مجلة للنساء، اطلقت عليها " التقدم Terakki " وفي عهده أيضاً كانت هناك مجلة اسبوعية اطلق عليها عالم النساء، راجع:

Ibid., P. 292; Girtili, Ismet, Turkiyenin Gazele Tarihi, Istanbul, 1971, PP. 249-251.

وتغير وضع النساء بصورة حقيقية في عام 1908، أي بعد عودة الدستور. وفي هذه المرحلة بدأ النساء في تنظيم انفسهن. وقد برز أول ناد للنساء بأسم Taali Nisvan وتحت رئاسة خالدة اديب(ولدت خالدة أديب في استنبول عام 1884، ونالت درجة البكلوريوس من الجامعة الامريكية للبنات في استانبول، ومارست مهنتها ككاتبة في الصحف واصبحت مدرسة في مدرسة البنات في استنبول. وقامت على انشاء مدرسة البنات في بيروت ودمشق، كما شاركت في القوات المسلحة في المدة الواقعة بين 1920ـ1922، وعملت في وزارة الشؤون الخارجية، وانضمت الى الحزب الجمهوري التقدمي. تركت تركيا مع زوجها عبد الحق عدنان أدور ليعيشا في المنفى، وقد أصبحت استاذة الادب التركي في جامعة كولومبيا في المدة الواقعة بين 1931ـ1932، كما خدمت في جامعة الهند حتى عام 1936، ورجعت الى تركيا في عام 1936، اذ اختيرت استاذة في الادب الانكليزي في جامعة استنبول، واختيرت نائبة عن ازمير عام 1950، اعتزلت السياسة عام 1954، توفيت في استنبول عام 1964، وكانت تتحدث الانكليزية والفرنسية بطلاقة. راجع:

Mettin Tamkoc, Op.Cit., PP. 12-13; Halid Edip, The Turkish Ordeal, Op.Cit., PP. 171-173.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان خالدة اديب وزوجها عبد الحق عدنان أدور كانا من أشد انصار جمعية الاتحاد والترقي، ومن المناهضين للشريعة، وعندما كانا يهربان بالباخرة على اثر حوادث 31 مارت صادفها على ظهر الباخرة رجل معمم، فلم تملك نفسها ان صرخت قائلة في وجه الرجل المعمم" ايها الرجعي القذر، انني اترك وطني واهرب بسببكم انتم، ألا تدعوني هنا ايضاً؟ وخالدة أديب روائية تركية معروفة، من أهم رواياتها " قميص من نور" و " ضنى القلب" و" ابن زينو". راجع: ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 193ـ194. وفي خلال حرب البلقان انشأت=

قام كاتب غربي بوصف وضع المرأة التركية على أثر قرارات اتاتورك بشأنها قائلاً: " ان المرأة التي كانت تظهر من خلال عباءتها السوداء لم يبق لها وجود في تركيا الحديثة. ان البيئة الشرقية اختفت تماماً 00 ان المرأة التركية التي نجت من احكام القرآن الكريم الثيوقراطية، تعيش الآن كأختها الغربيات وتتزوج وتلبس، بل هي مثلهن تماماً في كل شيء، كما انها تعمل وترقص "[1].

4- استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية:

ان اول من استخدم الحروف العربية غير الموجودة في الابجدية التركية وذلك في أواخر القرن الحادي عشر- الميلادي هو الشاعر التركي يوسف خاص، حاجب البلاساغوني لكتابة قصيدته التعليمية الكبرى " قوتاد غوبيليك عام 1070 ميلادية.وقد كتب قوتاد غوبيليك بالخط الايغوري مع استخدام بعض الحروف العربية غير الموجودة في الابجدية الاويغورية وهي حروف((خ، غ، هـ))، وبعد ذلك قام محمود الكشغري بتعليم العرب اللغة التركية، عندما قام بتأليف معجمه الموسوم " ديوان لغات الترك باللغة العربية عام 466هـ / 1072م في بغداد، مهدياً اياه الى الخليفة العباسي بأمر الله[2].

=جمعية الهلال الاحمر النسوية وذلك للتدريب على الحاضنات). والحق ان افكار نامق كمال وتوفيق فكرت كان لها التأثير في هذا المجال. وفي الحرب العالمية الاولى افتتحت مدرسة متوسطة للنساء.

اعترفت الدولة العثمانية بمنح تعليم عال للمرأة بعد عام 1918 ومن بينات الطبقة الوسطى واللاتي كن يعشن في مدن كبيرة. راجع: Pembenor Yorgun,The Womens Question and Difficulties of Feminism in Turkey,P. 71.

(1) صابان، سهيل، الاوضاع الثقافية في تركيا، ص 163.

(2) الداقوقي، ابراهيم(دكتور)،صورة العرب لدى الاتراك، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1996، ص 16.

بدأ تأثير اللغة العربية في اللغة التركية اعتباراً من القرن العاشر الميلادي عندما اتخذ الاتراك الابجدية العربية خطاً لهم بعد ان جربوا كثيراً من الابجديات، ولعل من بين تلك الابجدية الارخونية التي استخدمها الاتراك الازارقة، وكانت تتألف من 38 حرفاً وتكتب من فوق الى الاسفل ومن اليمين الى اليسار، وقد تم استعمالها من القرن السادس ق.م وحتى القرن السادس الميلادي إذ حلت محلها الابجدية الاويغورية المؤلفة من 14 حرفاً، وهي مقتبسة من الابجدية السريانية ـ النسطورية التي انتقلت الى الاتراك بوساطة الرهبان النساطرة[1].

واعتباراً من القرن العاشر الميلادي وبعد اعتناقهم الاسلام، قام الاتراك باستعمال الابجدية العربية، وقد أضافوا اليها ذات الـ 28 حرفاً الحروف الفارسية الاربعة: الباء والجيم والزاي والكاف والحرفين التركيين الكاف نوني(صاغر كاف) والهاء الرسمية ليكون عدد حروف الابجدية التركية ذات الجذور العربية مؤلفة من 34 حرفاً وهي الابجدية التي اطلقت عليها فيما بعد الابجدية العثمانية[2].

ومن القرارات التي اتخذتها الحكومة الغاء الحروف العربية من اللغة التركية، والحق ان هذا الموضوع لم يكن جديداً بالنسبة للقاموس التركي[3]، إذ

(1) المصدر نفسه، ص 17.

(2) المصدر نفسه، ص 18.

(3) استعمل الاتراك في منغوليا ابجديتين صوتيتين لا تشبهان اللغة الصينية التي اعتمدت كتابة الاشكال والرموز، وليس الاحرف الصوتية. راجع:

Cahen, Clande, Pre-Ottoman Turkey , Sidgyrick and Jackson, London, 1968, PP. 2-6.=

كانت هناك محاولات من قبل كتّاب الدولة العثمانية للابتعاد عن اللغة العربية، وعلى هذا الاساس توحدت جهود العلماء المسلمين في الدولة العثمانية الى عدم الاقرار بصحة الاحاديث التي اوردها محمود الكشغري في مؤلفه الذي كتبه في المدة الواقعة بين 1072ـ 1073 والموسوم بـ " ديوان لغات الترك" وقد استند هذا الكتاب الى مصدرين أساسيين لتعلم اللغة التركية هما الدين والعقل ـ وبغية ان يدافع عن رأيه وابقائها لغة حية استند الكشغري بالحديث المسند الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ يقول الكشغري: " أقسم بانني قد استمعت من ائمة بخارى الموثوقين وامام آخر من نيسابور، بان رسولنا قد تحدث عن علامات القيامة وآخر الزمان، وظهور الاتراك الاوغوريين بقوله: " تعلموا لغة الترك، لان حكمهم سيطول ".

ويرى الكشغري على ضوء هذا الحديث ضرورة تعلم اللغة التركية. وفي اعتقاد الكشغري اذا كان هناك شك من صحة هذا الحديث، فهناك طريق آخر للوصول الى النتيجة نفسها الا وهو طريق العقل[1].

ويقول الكشغري في هذا الصدد: " اننا ما دمنا اتراكاً، وما دامت اللغة عنصراً مهماً في التكوين القومي، وما لها من دور في التطور في المراحل العلمية والثقافية، فالضرورة تتطلب اعتبار اللغة عنصراً أساسياً في ذلك. فالمجتمع الذي لا يمنح اللغة اهميتها معرض الى التخلف "[2].

=ولا بد من التأكد في هذا الشأن، لن الكماليين في تركيا اعتمدوا على ماضي الحيثيين والسومريين في الاناضول اكثر من اهتمامهم باستخراج المصادر الثقافية للذات التركية من التراث العثماني. راجع: ياووز، حاقان، " العلاقات التركية ـ الاسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد33، شتاء، 1998، ص 55.

(1) Turk Dil Karumunca Yayinlanmis Ve pealm Ataly Trarafindan baskisi, 1968, S.4; Lihan Arsel, A.E.g., ss. 300-317.

(2) Ibid., P. 305.

والحق، قامت بعض الطبقات المثقفة، وعلماء الدين واساتذة من الجامعات ومؤسسات حكومية، ومن بينها المجتمع اللغوي التركي، التعاون فيما بينهم من أجل العمل لافشال ودحض جهود الكشغري في هذا المجال.

وقد حاول الامين العام للمجمع العلمي التركي تكذيب الاحاديث التي اوردها الكشغري واصفاً اياها بانها ملفقة. ويقول الامين العام للمجمع العلمي التركي في هذا الصدد: " هذان الحديثان ليسا من الاحاديث الموثوقة بصدقهما"[1].

ويرى الاستاذ شرف الدين، احد اساتذة جامعة استنبول ان الحديثين السالفي الذكر غير صحيحين، وفي هذا الصدد يقول الاستاذ شرف الدين: " ليس هناك احاديث من هذا النوع في كتب الحديث، وعلى الرغم من ان الكشغري يذكر نقله للحديثين من احد ائمة بخارى ونيسابور من الثقات، الا انه لا يذكر اسم أي منهما، مشيراً في الوقت نفسه انه فيما اذا كان الحديث صحيحاً، فان باب المسؤولية عائد لهذين الشخصين، وهذا يعني بانه غير امين في صحة الحديثين "[2].

وعلى هذا الاساس، كانت هناك محاولات للتخلص من الحروف العربية في نهاية القرن التاسع عشر، إذ حاول جودت باشا في هذه المرحلة ترجمة بعض الاحكام القرآنية الى اللغة التركية وقد تصدى لهم مصطفى صبري[3] في مقالة نشرها في مجلة معلومات " Malvmat "وذلك في عام 1898، جاء

(1) Arsel, ilhan, A.e, g., s. 205.

(2) Ibid., P. 305.

(3) تولى مصطفى صبري منصب شيخ الاسلام في المدة الواقعة بين 1919ـ 1920، وقف ضد مصطفى كمال، الامر الذي ادى الى لجوئه الى مصر، اذ بقي هناك حتى وفاته عام 1949. راجع: Ibid., P. 533.

فيها: بالمقارنة مع العرب، ما هي الاهمية التي نحتلها؟ ان العرب بسبب الدين الاسلامي يتفوقون على الترك، والضرورة تتطلب احترامهم وحبهم"[1].

وقد هاجم مصطفى صبري هؤلاء بشدة ووصفهم " باولاد الحرام " وكتب في هذا المجال قائلاً:" ان الاسلام يتغلغل حتى اعماق نفوسنا،ولا يمكن ان يقبل ديننا بالغاء العلم العربي "[2].

وقد تطورت هذه الفكرة قبل ثمانية وتسعين عاماً الى الرأي القائل بعدم جواز تركز الخلافة في ايدي شعوب غير عربية، وتبلورت هذه الفكرة وبصورة خاصة اثناء اعتلاء عبد الحميد كرسي السلطنة، إذ قام ائمة المساجد المناداة بهذا الرأي، ونتيجة لذلك قامت الدولة العثمانية على نشر المنشورات بهذا الغرض[3].

ويذكر فامبري[4] في هذا المجال قائلاً:" ان عبد الحميد كانت له معلومات مغلوطة عن بلاده، وقد اعرب عن دهشته يوماً، حينما قلت له ان انتشار اللغة العربية ليست في مستوى الانتشار الجغرافي للاتراك. ابدى وكأنه يعلم لاول مرة وعلى الرغم من جهله، الا انه كان يبدي اعتزازاً قومياً وكان ذلك ينحصر تجاه سلالته(وليس من قبيل انتمائه الى الترك)، وقد رفض في احد الايام السماح لي بالقاء محاضرة عن العرق التركي في ثانوية غلاطة، وقال لي: " علينا

---

(1) Ibid.,

(2) Ibid.,

(3) Ibid., P. 534.

(4) فامبري مجري الاصل، تولى منصب مستشار عبد الحميد الثاني، كان يقوم بتدريس شقيقته اللغة الفرنسية وقضى شبابه مع عبد الحميد في مذكراته، راجع:

Ilhan Arsel , Op.Cit., P. 534.

ان لا نفتح فرصة للقوميات أبداً، لان كل المسلمين اخوة، كما ان السمات القومية بامكانها ان تحدث منازعات حدية بيننا "[1].

ويقول فامبري في مذكراته:" من اجل ذلك اقام عبد الحميد الصلات مع العرب امثال الحاج علي بك، وهو الذي يسيطر عليه سيطرة بالغة بحكم كونه مستشاره الرئيس، كماأختار ابو الهدى الصيادي مستشاراً له في الشؤون الدينية)[2].

واكثر من ذلك فقد قام عبد الحميد عام 1907 وباقتراح من منيف باشا(وزير التربية آنذاك)، بارسال المؤرخ العربي ابن التلاميذ الترقوزي الشنقيطي الى اسبانيا من اجل اعداد دراسة عن الحضارة الاندلسية وتأريخها[3].

ومن الافكار الرئيسة التي كانت تشغل بال عبد الحميد هي احلال اللغة العربية محل اللغة التركية، وجعلها اللغة الرسمية للدولة، ومن يقرأ مذكرات كوجك سعيد باشا فأن الموضوع سيكون واضحاً له، في الحقيقة ان كوجك سعيد باشا واجه عبد الحميد بفكرته هذه، إذ استطاع في عام 1908 ان يقنع عبد الحميد بالتخلي عن سياسة احلال اللغة العربية محل اللغة التركية[4].

(1) Ibid., P. 532.

(2) Ibid.,

(3) Ibid., P.537.

(4) Ibid., P. 897.

يفضل الاتراك الذين لهم اتجاهات اسلامية تعليم اطفالهم الحروف العربية بدلاً من الحروف التركية، ولم يكتفوا بالقيام بهذا العمل في داخل تركيا، بل انهم قاموا بذلك في المانيا وبلجيكا وفي كل مكان ينتشر فيه العمال الاتراك من اجل تعليم النشيء الجديد اللغة العربية. راجع: Ibid., P. 291.

والحق، كانت هناك محاولات ترجمة القرآن الكريم على عهد عبد الحميد الثاني، الا ان عبد الحميد وقف ضد هذه المحاولة[1] لكنه كما يبدو من تأكيدات زويمر انه " كان في الامكان اقتناء بعض نسخ من القرآن الكريم وعلى هامشه تفسير باللغة التركية"[2].

وبعد اعلان دستور عام 1908، شرع بعض الكتّاب بترجمة القرآن الى التركية، وقد جاءت هذه المبادرة من قبل الصحفي احمد افندي اغاييف، الذي نشر مقالاً في جريدة " جون ترك" " الشبيبة التركية" نصح فيه المفكرين بترجمة القرآن الى التركية " لان القرآن اساس الدين والترجمة هي الطريقة الوحيدة لايصال الاسلام الى العامة "، الا ان شيخ الاسلام عارض معارضة قوية هذه المحاولة[3].

والحق، ان جميعة تورك اوجاغي بذلت قصارى جهدها في ترجمة القرآن الكريم الى اللغة التركية القديمة وكذلك خطبة الجمعة والادعية الدينية وعلى هذا الاساس نرى ان مصطفى صبري واحمد نعيم وابا ضياء كانوا يقولون قبل سبعين عاماً بحرف واحد" العرب ارفع شأناً وتفوقاً من الشعوب الاخرى بما فيها شعبنا نحن"[4].

وكانوا يقولون أيضاً:" يجب ان نشعر بالوفاق تجاه العرب، لان حب العرب من الايمان والنفور منهم يعني التجرد من الدين، ومن شتم العرب فهو

---

(1) Ilhan Arsel Op.Cit., P.303.

والبنداق، محمد صالح،(دكتور)، المستشرقون وترجمة القرآن الكريم، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1982، ص 69.

(2) Ilhan Arsel Op.Cit., P.303.

(3) المصدر نفسه، ص 70.

(4) Ilhan Arsel ,Op.Cit., P. 467.

كافر"[1]. وبعد بروز حركة مصطفى كمال في الاناضول، أصبحت موجة العداء واضحة في هذا المجال ضد العرب بصورة عامة، واللغة العربية بصورة خاصة، وكان ذلك تمهيداً الى نبذ اللغة العربية من القاموس التركي. وفي هذه الحقبة بالذات، أشار بعض الكتّاب الاتراك الذين لهم اتجاهات قومية علمانية بعض الاحاديث النبوية وكأن هذه الاحاديث تمس الاتراك، مثل قول النبي صلى اللـه عليه وسلم :(تقاتلون بين يدي الساعة قوماً نعالهم الشعر، كأن وجوههم المجان المطرقة حمر الوجوه، صغار الاعين)[2]. او(لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون الترك، قوماً كالمجان المطرقة، يلبسون الشعر، يمشون بالشعر..)[3]، وفي الحقيقة ان ذكر كلمة الترك في حديث الرسول ﷺ يعدّ من قبيل المعجزة للرسول صلى اللـه عليه وسلم إذ اخبر عما لم يقع في عصره، بل وقع بعد اكثر من ستة قرون من الآن. قال الامام النووي في شرح صحيح مسلم عن هذا الحديث:" وقد وجدوا في زماننا هكذا 000 وهذه كلها معجزات لرسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، فقد وجد فقال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم صغار الاعين، حمر الوجوه، ذلف الانوف 000 فهو بهذه الصفات كلها في زماننا، وقاتلهم المسلمون مرات، وقتالهم الآن ونسأل اللـه احسان العاقبة للمسلمين في امرهم، وامر غيرهم،وسائر احوالهم وادامة اللطف بهم والحماية، وصلى اللـه على رسوله الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى"[4].

وقد كتب سعيد بك الصحفي المعروف في عام 1921 قائلاً:" ان الشخص الذي يبحث عن العرب، فليذهب اليهم، والذي يبحث عن الفرس فليذهب

(1) Ibid.,

(2) رواه مسلم في صحيحه: كتاب الفتن.

(3) الحديث في صحيح مسلم، باكثر من رواية وبالفاظ متقاربة.

(4) توفي النووي في القرن السابع 676 سنة هجرية / راجع الجزء العاشر، ص 365.

اليهم، والذي يبحث عن الفرنسيين فليذهب اليهم، ولكننا اتراك، ونحن محتاجون اليهم ـ الاتراك "[1].

وقال نائب في المجلس الوطني التركي الكبير: " لو ان طريق الاتراك لم يمر في بلاد العرب لكانوا اليوم يحافظون على مزاياهم السابقة بشكل متطور، ولكانوا اليوم يعيشون حياة حضارية متطورة"[2].

وبخصوص الحروف العربية، كتب شكري سرجوقلو ـ العضو في المجلس الوطني التركي الكبير قائلاً:"(ان الحروف العربية هي غير ملائمة للكتابة التركية وعلى الرغم من مرور عدة سنوات لقرون عدة، فأن الجهود الخاصة لمتعلمينا وصلت نسبة 2% او 3% إذ كانت هذه النسب من الادباء)[3]. ويؤيد الاستاذ عبد الباقي استخدام التركية بدلاً من العربية في الطقوس الاسلامية يقول في هذا الصدد:(ان الاسلام كدين يعود الى البشرية جميعاً، وليس له لغة مفردة خاصة باحد، فنتيجة لذلك فأن أية امة تخاطب اللــه بلغتها الخاصة، وتعلن عن رغباتها بلسانها الخاص.

(1) David , Kushner, The Rise of Turkish Nationalism, 1876-1908, London, 1977, P. 63.

(2) Arsel, Ilhan, Op.Cit., P. 147.

تجدر الاشارة في هذا المجال، انه وقع خلاف بين انصار ضياء بك وبين المتدينين حول موضوع اللغة. ومن الممكن ان هؤلاء فكروا بترجمة القرآن الكريم الى اللغة التركية، بعلمهم ان ترجمة التوراة وطقوس الصلاة الى اللغة الانكليزية والالمانية، بعد حركة الاصلاح الانجيلية، اصبحت أساساً لنشوء الادب الانكليزي القومي والادب الالماني القومي.

وقد أدت معارضة علماء الاسلام لترجمة القرآن الى التركية عن قيام حركة في الدولة العثمانية، تهاجم الاسلام. وهذه الحركة العلمانية فيها جاءت تقليداً للحركة العلمانية في اوربا، بدليل ان تكون الــب اطلق تعبير " اكليريكي واكليروس" على الكهنة. راجع: زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص89.

(3) Lewis, Feoffrey, Op.Cit., PP. 97-98.

ان مخاطبة التركي الـلـه باللغة العربية، تعني عدم معرفته لدينه وهي تشـبه تماماً كـلام aparrot مثل هذا الحديث او مثل هذه الصلاة، سوف لا يمنع من الروح)[1].

ويذهب الاستاذ عبد الباقي قائلاً: " نحن نعتقد بالله وبالرسول، وان دين الاسلام هو دين الايمان، نؤمن ايضاً بالروح القومية لاننا اتراك، الاتراك لهم حضارة. ان بلدنا يسير نحـو التقـدم، واننا دائماً نقهر العدو00 عندما تستخدم كلمة الترك فان صدري يتفاخر بالكبرياء، مـع صـعود رأسي.

أنا احب الشعب لانهم نافعون لامتي ودولتي، وعندما يكونون ضارين فلن احبهم"[2].

وعندما طرح مصطفى كمال في بداية العشرينات من هذا القرن احلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية، كانت هناك مناقشات في داخل تركيا ازاء ذلك، لان ذلك لم يكن بعملية هينة.

ويقول احمد نعيم في هذا الصدد: " ان اخلاص العرب للاسلام ولصلاتهم العرقية،وصـلات قرباهم مع محمدصلى الـلـه عليـه وسـلم ولكـون القـرآن بالعربيـة، وان العـرب هـم الـذين اوجدوا الاسلام بسبب ما تلزمه مشاعر الامتنـان تجـاههم، فـأن العـرق العـربي سـيتفوق عـلى جميع القوميات الاخرى ومنها قوميتنا(أي العرق التركي)، وعليه يجب ان نكنّ الحب ومشـاعر الود لهم "[3].

---

(1) Henry Elisha Allen , Op.Cit., P. 212.

(2) Ibid., P. 222.

جاء في كتاب قوم جديد ما يأتي:" جاء في احدى الجرائد السياسية من مدة، انه يجب الاهتمام بتعليم اللسان العربي، وتعميمه في كل تركيا، حتى تستطيع الامة، ان تفهم خطبة الجمعة على الاقل. وهذا القول ايضاً أثر مـن آثـار البلاهـة، لانه بدلاً من تعليم اللغة العربية، يوجد شيء آخر، وهو القاء خطبة الجمعة باللغة التركية، فهـل يتصـور العقـل اسـهل من هذا، لاسيما وان الامام ابا"

وقد كلف مصطفى كمال الشاعر محمد عاكف[1]، وذلك في عام 1931 للقيام بترجمة العبادات الى اللغة التركية، امهل مصطفى كمال برهة من الوقت، كي يتشاور مع الشيخ محمد رشيد رضا[1].

=حنيفة اجاز ترجمة القرآن والحديث والخطبة ". راجع: بقلم احد اعضاء الجمعيات السرية العربية، ثورة العرب ضد الاتراك مقدمتها، اسبابها، نتائجها، دار التضامن، بيروت، 1993، ص 138.

(1) Arsel, İlhan , A. ge., s., 533.

(1) ولد في استنبول عام 1873 من اب ارناووطي(الباني) وام بخارية مهاجرة مع اسرتها الى الدولة العثمانية، وكان والده محمد طاهر افندي عالماً دينياً، عمل استاذاً في مدرسة الفاتح باستنبول. قام محمد عاكف بدراسة الكتاب والدراسات العليا في معاهد استنبول، فضلاً عن= =دراسته للغة العربية والفرنسية والفارسية. راجع: الشوابكة، احمد فهمي بركات، حركة الجامعة الاسلامية، الزرقاء، الاردن، 1984، ص 50ـ51.

درس الطب البيطري، ولكن غلب عليه الادب، اذ ترك مهنته ووهب نفسه لخدمة الاسلام عن طريق الادب والشعر، ترجم من اللغات العربية والفارسية كتباً الى التركية، كان عضواً في دار الحكمة الاسلامية مع الشيخ سعيد النورسي، راجع:

Aladdin Dovsa, Turk Meshurlan Ansiklopsisi.

ترأس مجلة الصراط المستقيم ولجنة " سبيل الرشاد" اشترك في حرب الاستقلال، نظم نشيد الاستقلال الذي اقره المجلس الوطني التركي الكبير نشيداً وطنياً لتركيا، انتخب نائباً في المجلس الوطني التركي الكبير، وعندما سن قانوناً وفرض بموجبه لبس القبعة عام 1925، هاجر الى مصر إذ عاش في حلوان، قام بتدريس اللغة التركية في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وعاد الى تركيا عام 1936 وتوفى في أواخر هذه السنة. راجع: .A. g.e وأورخان محمد علي، النورسي رجل القدر في حياة امة، شركة النسل للطباعة، استنبول، 1995، ص 53.

وقد تأثر محمد عاكف بجمال الدين الافغاني ومحمد عبده وعبد الرشيد ابراهيم من مسلمي آسيا الوسطى،ومدير الرصد السيد فاتح ومدرس اللغة العربية السيد جلال وغيرهم.

تطلق الجماعة الاسلامية في تركيا على محمد عاكف لقب الوطني وتقيم المدارس بأسمه، اشتهر بديوانه" صفحات" الذي كتب الجزء السابع منه. الظلال في مصر. من اقواله عن ادب النورسي" ان شكسبير وهيجو واضرابهما لا يمكنهم ان يبلغوا الى مستوى الزمان في الآداب". راجع: Aladdin Dovsa, A.ge.; Arsel.

وبعد ان تم اللقاء بين الشاعر محمد عاكف والشيخ محمد رشيد رضا أكد الاخير لمحمد عاكف ان الجهود المبذولة لترجمة القرآن من العربية تعدّ كفراً بكل ما تعني الكلمة من معنى، وان تركيا الكمالية في عملها هذا تتصرف تصرفاً الحادياً، وان هذا السلوك ليس الا مظهراً من مظاهر القومية التركية، التي توجه الاتراك الى الكفر والالحاد[2].

ويدور الفكر السياسي لمحمد عاكف حول نقطتين جوهريتين هما:

- اصلاح اوضاع المسلمين وذلك من خلال العودة الى التعاليم الاسلامية والتمسك بها.
- الخصومة من القومية والعنصرية وبهذا المعنى وجه افكاره وادبياته الى الالبانيين عندما أرادوا الانفصال عن الدولة. وفي هذا المجال يقول محمد عاكف " ان ملتكم هي الاسلام فما هي القومية القبلية: هل العرب افضل من الترك او ان اللاظ أفضل من الشركس والكرد؟ أم ان الفرس أفضل من الصينيين؟ بماذا يفضلونهم؟ ماذا دهاكم هل تقسمون الاسلام الى اجزاء متعددة؟ ان الرسول الكريم نفسه سفه العصبية القبلية وليس باستطاعة الاتراك العيش بدون العرب ومن يقول غير هذا فهو مجنون، والترك بالنسبة للعرب عينهم اليمنى وساعدهم الايمن فلتكن البانيا لكم انذاراً، ما هي السياسة المتخبطة وما هو هذا الهدف الشرير؟ اسمعوها مني انا الالباني: لا اقول اكثر من: اسفي على " بلادي المبتلاة". راجع: لويس، برنارد، الغرب والشرق الاوسط، ص 135ـ136. والشوابكة، مصدر سبق ذكره،ص 51 و Nur the light , Vol. 11, No, 24, Op.Cit., P. 14.

(1) ولد محمد رشيد رضا في قرية القلمون قرب طرابلس الشام عام 1865، وتعلم فيها القراءة والكتابة. ودخل المدرسة الوطنية الاسلامية في طرابلس، درس بعض العلوم الحديثة من منطق ورياضيات وطبيعيات الى جانب العلوم الدينية وتتلمذ على يد مدير المدرسة الشيخ حسين الجسر. ارتحل الى مصر عام 1897 وأصدر في العام التالي مجلة" المنار" التي حلت محل العروة الوثقى إذ دعت المجلة المذكورة الى التجديد الديني والجامعة الاسلامية. وظلت هذه المجلة تصدر حتى وفاة محمد رشيد رضا عام 1935، وقد أصدر رشيد رضا الى جانب هذه المجلة كتباً كثيرة من بينها ترجمة القرآن وما فيها من مفاسد. راجع: علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798، ط2، 1914، بيروت، 1978، ص 88ـ90.

(2) Arsel, Ilhan , Op.Cit., P. 320.

ولاثبات هذا الرأي، راجع الشيخ محمد رشيد رضا اثنتي عشرة آية من القرآن الكريم ونتيجة لذلك فإنه اقنع الشاعر محمد عاكف بهذه التفسيرات[1]. وعلى هذا الاساس، ابلغ محمد عاكف رسمياً مصطفى كمال في عام 1926، بأعتذاره للقيام بترجمة القرآن الكريم الى اللغة التركية[2].

وكان الشيخ رشيد رضا ألف كتاباً في المدة الواقعة بين 1921ـ1922 طرح فيه فكرتين، تتعلق احدهما بالاتراك، إذ يرى ضرورة تعلمهم اللغة العربية، لأثبات حسن اسلامهم.

أما الفكرة الاخرى فانها تتعلق بترجمة القرآن، إذ رفض رفضاً قاطعاً ترجمته الى اية لغة اخرى مؤكداً ان ابا حنيفة ومن بعده ابو يوسف لم يوافقا على ترجمة القرآن الكريم من العربية الى اللغات الاخرى[3].

---

(1) Ibid.., Sahiner Necmedin , Said Nursive Nurculuk Hakkinda Aydinlar Kanusuyor, Istanbul, 1977, PP. 314-315; Howard,A.Reed " Revival of Islam in Secular Turkey, The Middle East Journal,No,3. Vol,8, Summer, The Middle East Institute, Washington, 1954,P. 269.

(2) وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان رئاسة الشؤون الدينية لم توافق في عام 1923 على القيام بترجمة القرآن الكريم. راجع في هذا الصدد: Arsel, Ilhan, Op.Cit., P. 323-329.

(3) ان انصار الصلاة بالقرآن المترجم يحتجون على جوازها برأي الامام الاعظم أبي حنيفة، وهناك من يقول: ان ابا حنيفة كان قد اجاز الصلاة بقرآن مترجم، غير انه رجع عن رأيه فيما بعد.

ان ترجمة القرآن الى اللغات الاخرى لا خلاف في جوازها عند الامام ابي حنيفة. أما الصلاة بالترجمة فلو كان هذا الرأي المعمول عليه في الحنفية لكان الاتراك منذ اسلامهم ـ أي منذ ألف سنة يصلون بالتركية وليس الحال كذلك. واما الترجمة باللغة التركية، فلا يكاد التركي نفسه يقرأها لركاكتها في جانب الاصل.

يقول الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية: ان ابا حنيفة يرى جواز تعليم الحربي والذمي القرآن والفقه رجاء ان يرغبوا في الاسلام. وقد استند ابو حنيفة على قوله تعالى:(وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله). ومن انه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على ابن ابي =

وقد اختلف فيما بعد الشاعر محمد عاكف مع مصطفى كمال حول الغاء الخلافة والتغييرات التي قام بها مصطفى كمال في هذا المجال، لان عاكفا كان من المناصرين للخلافة. ونتيجة لذلك، أضطر محمد عاكف مغادرة تركيا الى مصر[1].

وفي هذا المجال، يعلق الكاتب التركي الهان ارسل الذي له اتجاهات قومية متطرفة قائلاً: " وهناك من رفعنا من شأنهم واقمنا لهم التماثيل ومنهم من اعتبرناهم " الشاعر القومي" محمد عاكف ـ او منح لهم المجلس الوطني التركي الكبير مثل محمد امين يوردا قول القاباً وطنية، قاموا على معارضتهم ترجمة القرآن الى التركية"[2].

وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك محاولات اخرى لترجمة القرآن الكريم، ففي عام 1928 وبناء على توصية لجنة كان يرأسها المؤرخ المعروف فؤاد

=قبل اسلامه، وفي المجلس اخلاط من المسلمين والمشركين فقرأ عليهم القرآن. واما الامام مالك فقد منع تعليم القرآن لغير المسلمين. واما الامام الشافعي فله في هذا الموضوع رأيان: ويظهر ان الشافعي يجيز تعليم القرآن لمن يرجى له الرغبة في الاسلام ويمنعه اذا حصل الظن بان المقصود منه هو الطعن في الدين. راجع: لوثر وب ستودارد، حاضر العالم الاسلامي، ترجمة عجاج نويهض، المجلد1، دار الفكر، بيروت، ط4، 1974، ص205ـ207.=

=والحق، ظهرت كتابات في هذا المجال، لعل من ابرزها كتاب السيد رشيد رضا صاحب المنار، ومصطفى صبري افندي شيخ الاسلام السابق في السلطنة العثمانية. وقد انتقد مصطفى صبري افندي كتابات فريد وجدي المصري الذي أيد الاتراك على عهد مصطفى كمال بترجمة القرآن الكريم والصلاة بها بدون قيد ولا شرط. راجع: المصدر نفسه، المجلد الثاني، ج3، ط4، 1973، ص 369.

(1) Ibid., P. 34.

(2) Ibid., P. 295.

على الرغم من اعتذار محمد عاكف عن ترجمة القرآ ن الكريم الا ان مصطفى كمال لم يقطع امله في ذلك، وقد انتظر رده الى عام 1936، الا ان انتظاره لم يجد نفعاً. راجع:Ibid., PP. 295-322.

كوبورلو انشيء مشروع لترجمة القرآن الكريم وتعاليم الاسلام الى اللغة التركية، ثم بعد ذلك نشأت فكرة ترجمة الطقوس الدينية في المساجد[1]. ولكن هاتين المحاولتين قد فشلتا امام المعارضة.

ان السياسة الموجهة نحو عدم ترويج الممارسة العلنية للشعائر قد ادت باعداد كبيرة من الاتراك الى الاعتقاد ان الكماليين قد جاءوا لغرض القضاء على الدين بصورة كاملة[2].

وعلى الرغم من هذا، فان الاتراك استطاعوا هجر الحرف العربي، وفي هذا المجال يقول سعد الحكيم:" ليس بالغريب بعد ان ألف الاتراك الحروف اللاتينية وهجروا الحروف العربية لم يبق من سابق صلتهم عيناً ولا أثراً ان يعمدوا الى القرآن فيكتبوه بالحروف اللاتينية ليتسنى لشبعهم المتدين قراءته دون ان يكون له مسوغ لتعلم الحروف العربية او الاتصال بها"[3].

ورغم ذلك، فقد أصدر مصطفى كمال قوانين متعددة ضد استخدام اللغة العربية في داخل تركيا[4]، إذ منع قانون العقوبات التركي والذي صدر في 1/ تشرين الثاني/ 1928 بموجب المادة(526) منه طبع الكتب التركية بالحروف العربية[5].

فضلاً عن ذلك، استمر مصطفى كمال على انتهاج سياسة في ترجمة العبادات التركية منها قراءة الاذان والخطب باللغة التركية، وقد تحقق ذلك في

---

(1) Walter,F.Welker,The Modernization of Turkey, Op.Cit., P. 106.

(2) Ibid.,

(3) البنداق، محمد صالح(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 70ـ71.

(4) Rodric H. Davison,Op.Cit., PP. 134-136; Gulek, Kasim, " Democracy Takes Root in Turkey", Op.Cit., P.137.

(5) E.I.J. Arberry Resbntnal (Sudaism), Op.Cit., P. 71.

وكذلك: مصطفى، مؤمن، قسمات العالم الاسلامي المعاصؤر، مصدر سبق ذكره، ص 229.

عام 1931[1] كما وضعت الحكومة التركية قانوناً اقره المجلس الوطني التركي الكبير في عام 1932، وهو ينص على معاقبة كل من يدرس اللغة التركية بالحروف العربية سراً او جهراً بالسجن من شهر الى سنة وبغرامة نقدية من خمسين الى خمسمائة ليرة تركية[2].

وقد صدر قانون في كانون اول عام 1934، يحرم لبس الزي الديني الا في داخل اماكن العبادات ذاتها وخلال حقب التعبد والصلاة ـ وفي سنة 1961 صدر قانون عدم استغلال الدين في المسائل السياسية او الاساءة للطابع العلماني للجمهورية التركية[3].

وبمناسبة الغاء الحروف العربية من اللغة التركية يقول عصمت اينونو: " ان الشعب التركي سيدخل في عالم جديد من عالم النور والعرفان بهذه الاحرف التركية، كما اشار الى ذلك رئيس جمهوريتنا الكبير، اننا نقف في ذلك بكل ما في

(1) Arsel, Ilhan,Op.Cit., P. 304.

(2) أصدر مصطفى كمال قانوناً، استبدل كلمة تركية بأسم الجلالة، حذر من خطر الموسيقى الشرقية، وتقرر في عام 1934 ان يتخذ كل شخص لنفسه لقباً بدلاً من الانتساب الى ابيه. وبناء على ذلك اتخذ عصمت لنفسه كنية اينونو، واطلق المجلس الوطني التركي الكبير على مصطفى كمال لقباً فريداً وهو لقب اتاتورك. كما اصدر مصطفى كمال قراراً بالاعتراف بالقبعة كغطاء للرأس في تشرين الثاني 1925. وفي هذا الصدد يقول مصطفى كمال: " ان لباساً مهذباً ودولياً جديراً بشعبنا وسنلبسه. الحذاء لاقدامنا والسروال لارجلنا، والقميص وربطة العنق والمعطف والصدرة. ولتكميل ذلك طبعاً غطاء ذو حافة لرؤوسنا، اريد ان اكون واضحاً: ان غطاء الرأس هذا يدعى قبعة". راجع: دزموند ستيورات، ترجمة زهدي جار الله، دار النهار للنشر، بيروت، 1974، ص 227، 241. مجلة الهداية الاسلامية، بغداد، 22 شباط، 1932. وايضاً:

Unsal, Artun, Ataturk Reform: Realization of an Utopia by A Realist, Op.Cit., P.32.

(3) مؤمن، مصطفى(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 229.

وسعنا من عقيدة واخلاص المطلب الاسمى لهذا المسعى هو انقاذ الامة من مخالب الجهل. ولقد رأيتم بأنفسكم من التجارب في ارجاء البلاد ان حركة المكافحة ضد الامية بسلاح هذه الالف باء قد أثمرت ثمارها وايقظت كوامن النشاط في النفوس وذللت سبل التقدم فجعلها سهلة المسالك" ويردف اينونو قائلاً: " اننا بهذا القانون نفتح عهداً جديداً للحياة الفكرية بين الشعب التركي"[1]. وعلى هذا الاساس، فقد اعطى مصطفى كمال اوامره للجهات المعنية بعدم الكتابة بالابجدية العربية التي كانت مستخدمة هناك قبل اكثر من الف عام منذ ان اعتنق الاتراك الدين الاسلامي. وقد اكد مؤيدو التغييرات الابجدية القديمة انها كانت غير ملائمة مع اللغة التركية وانها كانت السبب في تفشي مستوى الامية الكبير[2].

(1) عصمت باشا، خطبه واقواله السياسية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 207-209.وكذلك:

B.Lewis,Op.Cit., PP. 425-436.

صدر قانون احلال الابجدية التركية محل الابجدية العربية في مايس 1928. راجع:

Unsal, Artun, Ataturk Reform: Realization of an Utopia by Arealist,Op.Cit., P.32.

قام مصطفى كمال في 27 حزيران 1928 بتشكيل لجنة لتطبيق الحروف اللاتينية على الكتابة التركية وفي 9 آب قدم الابجدية الجديدة الى الرأي العام التركي في متنزه ساراي يورنو في استانبول ثم ذهب في جولة مع سبورته لتعليم الاتراك الابجدية الجديدة. ونتيجة لذلك قام المجلس الوطني التركي الكبير بالموافقة على قانون رقم 1353 والخاص بقبول الحروف التركية والعمل بها. راجع: جيمزي لويس،مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) The Middle East,No, 126, April 1985, P. 33.

وقد اتخذ مصطفى كمال خطوة اخرى في عام 1932، عندما اوجد معهداً لغوياً للبحث في المصادر الاسيوية الوسطى للغة التركية[1].

وتحددت مهمات هذا المعهد في كيفية ابعاد المصطلحات العربية والفارسية التي كانت لغة أدب القضاء والدين التي سادت خلال خمسمائة سنة من حكم العثمانيين في الشرق الادنى. والحق ان الغاية الرئيسة لهذا المعهد كانت ابعاد المصطلحات العربية من القاموس التركي، إذ اعتقدت الحكومة الجديدة، بامكانيتها على انجاز مهمتها من دون الاعتماد على هذه المصطلحات. فضلاً عن ذلك فقد قامت الحكومة على استبدال اللغة العثمانية Osmanlica التي كانت لغة البلاد العثمانية بكلمة Ozturkce وهي لغة فلاحي الاناضول[2].

---

(1) توقف نشاطات معهد اللغات، إذ ألحق الاخير بالمعهد التاريخي00 وتجدر الاشارة في هذا المجال قيام حكومة اوزال على الغاء مجموعة كبيرة من الكلمات من الراديو والتلفزيون التركي وذلك في صيف 1985، خلال مدة الحكم العسكري 1980. راجع: .Ibid

(2) قامت الحكومة التركية بتغيير مصطلحات اخرى مثل الكلمة الفارسية " سياه" أي اسود والعربية " بياز " أي ابيض بكلمات تركية وهي قارا" وآل".وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان الاولى ما زالت تستخدم في بعض المقاطعات من الريف التركي. كما استبدلت بكلمة اوجاك وكلمة " Savas " محل كلمة " حرب" واكثر من هذا فأن الحكومة التركية قامت بالغاء بعض المصطلحات التركية بمصطلحات فرنسية وانكيزية. راجع: .Ibid.

وقد ادت هذه التغييرات في المصطلحات اللغوية الى تعقيدات في اللغة التركية، الى درجة أنه خطب مصطفى كمال، اصبحت بحاجة الى من يقوم بترجمتها كل عشر سنوات.

واشار بعض الكتّاب، الى ان هذه الاجراءات أدت الى سعة الفجوة بين جيل وآخر، بين الابناء والاحفاد الى درجة اصبح من الصعوبة بمكان فهم كل منهما الآخر، فضلاً عن ذلك أدت هذه التغييرات الى الحاق الضرر بدراسة التاريخ والادب والتراث وهذه النقطة بالامكان توضيحها، إذ ان العربي بأمكانه قراءة لغة القرآن وفهمه ومقدرة الانكليزي قراءة شكسبير وفهمه، على العكس من ذلك، فان المواطن التركي في القرن التاسع عشر بعيد عن أي منهم في الوقت الحاضر.=

واكثر من هذا، فقد قام اتاتورك بتأسيس الجمعية التركية للتاريخ (Ttk) وذلك في عام 1932 وقد اصبح اكجورا(Akgura) رئيساً لها[1]. وكان الهدف من ايجادها هو لتبيان اهمية العنصر التركي في تطور البشرية،وعليه فقد بينت الكتب المنهجية في المدارس وعلى المستويات كافة، وفي عهد اتاتورك مكانة في التاريخ الطويل من حيث حضارتهم، ومساهمتهم في حضارات كثيرة

=وتجدر الاشارة في هذا المجال الى انه خلال حكم بولند اجويد في منتصف 1970، عادت الحياة من جديد الى لغة فلاحي الاناضول أي لغة Ozturkce ويجب ان نؤكد في هذا المجال، ان اجويد ـ الشاعر السياسي وزعيم حزب الشعب الجمهوري ـ كان يفضل العودة الى المصطلحات التركية " النقية" هناك نظرية تسمى بنظرية الشمس، والتي تقول ان اللغة التركية هي اصل اللغات الرئيسة، وان الاتراك في عهد ما قبل التاريخ كانوا يحملون ثقافة عظيمة وان كانت قد اصبحت في النسيان. راجع: .Ross, Religion and Politics in the Middle East, Op.Cit., P. 346.

ونتيجة لذلك، فقد قام نعيم حازم اونات عضو المجمع العلمي التركي عام 1932 بتأليف كتابه الموسوم اللغة التركية أساس اللغة العربيةوالصادر في عام 1944، ادعى فيه ان اللغة العربية ما هي الا صورة مشوهة عن اللغة التركية، لان تلك اللغة أخذت عن التركية قواعدها واصولها وضمائرها وتراكيبها بل وجذور كلماتها. الا ان هذا المشروع لم يدخل حيز الواقع العملي بسبب خياليته وعدم استناده الى الاسس العلمية، ولان اللغتين العربية والتركية تنتميان الى عائلتين لغويتين متباينتين. فاللغة العربية هي من اللغات التصريفية التي تعدّ ذروة التطور والكمال في اللغات المعروفة اليوم كاللغات الهندو ـ اوربية، بينما لا تشكل اللغة التركية عائلة لغوية مستقلة وانما هي مجموعة لغوية يطلق عليها مجموعة اللغات الالتصاقية.

وقد حاول المجمع اللغوي التركي ومنذ عام 1936 الى تتريك الكلمات الاجنبية الموجودة في اللغة التركية، واستطاع ان يجمع حتى عام 1952 ما يقرب من275ألف لفظة تركية من افواه الناس ومن كتب التراث التركي، الا ان اللغة العربية ما زالت لها بعض الجذور في الابجدية التركية. راجع: الداقوقي، ابراهيم(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(1) Guvenf, Bozkurt, " Secular Trends and Turkish Identity", Ip.Cit., P.58.

التي ظهرت في الماضي القديم، ولعل من بينها الحيثية والسومرية في الشرق القديم[1].

ولادخال هذه المفاهيم الى حيز الواقع العملي، عمل اتاتورك جاهداً على ايجاد " بيوت الشعب" في عام 1932 في جميع المدن في تركيا، واصبح حزب الشعب الجمهوري هو الموجه لهذه البيوت من خلال المحاضرات واقامة المعارض والمسرحيات ووسائل الاعلام الاخرى، وكانت الغاية من وجود هذه البيوت، هي ترجمة مفاهيم اتاتورك في السلوك السياسي الداخلي من اجل الانتقال الى العلمانية[2].

ويقول ديفيد هوتمان مؤلف كتاب الاتراك:" لقد مرت تركيا خلال ما يقرب من مئتي عام من المراحل المختلفة لتبني الحضارة الغربية، ولكن مصطفى كمال الذي عاش قبل اربعين سنة كان اكبر من تبني هذه الحضارة. لقد كان هدف اتاتورك وهدف المحيطين به هو جعل الاتراك قطعة من الحضارة الغربية وجزءاً من أوربا. ولقد ادركوا بشكل جيد ان اكبر عائق بين تركيا واوربا هو الدين، ومهما كتب المؤرخون فان الاكثرية الساحقة من الشعب كانت تنظر الى اوربا اعتبارها عالماً للمسيحيين او مركزاً للمسيحية من الماضي، وتنظر الى العالم الاسلامي كشيء منفصل عن عالم الغرب وعن اوربا. لذلك فان جميع الانقلابات والانجازات الثورية التي حققها الاتراك في المدة الواقعة ما بين 1920ـ1930 كانت تتعلق بالدين بصورة مباشرة او غير مباشرة، وقد خطا اتاتورك خطوات واسعة جداً في سبيل ابعاد تركيا عن الاسلام وعن القواعد

---

(1) Lewis, B. " History- Writing and National Revival in Turkey ", Middle East Affairs, Vol. 6-7, Huly, 1953,P. 113.

(2) Karpat, Kemal H." The People's Houses in Turkey: Estabklishment and Growth, Middle East Hournal,Vol.17, No.1-2,1963,PP. 55-66.

الاسلامية. فقد الغي مؤسسة الخلافة ورفع التدريس الديني في المدارس، وسد التكايا التي كانت تحتل مكاناً بارزاً في حياة اتاتورك في العهد العثماني كما منع الطربوش والقبعة. وقد كان هذا في الحقيقة ثورة ضد الاسلام. ذلك لان المسلم كان يستطيع السجود وعلى رأسه الطربوش، بينما كانت القبعة تعدّ لباساً مسيحياً. ولكن اتاتورك لم يكتف بهذا ايضاً اذ قام بمنع الحروف العربية التي كان الاتراك يكتبون بها لغتهم منذ ما يقرب من ألف عام واتى بالاحرف اللاتينية بدلاً منها. وبجانب كون الاحرف العربية صعبة، فانها كانت ذات علاقة قريبة بالدين. بل كانت طريقة كتابة الادب الديني باجمعه وجميع الكتابات المقدسة الموجودة في الجوامع. والحقيقة ان الاحرف التي تمتاز بالجمال اصبحت تؤدي دوراً جمالياً في الفن الاسلامي بعد ان حرم الاسلام التماثيل والصور في معظم البلدان الاسلامية ترى وكأن لوحات الكتابة العربية تحمل قدرة سحرية، أما الاحرف اللاتينية فأن المسلم يحس تجاهها وكأنه امام مسيحي وجهاً لوجه، ولفهم الحساسية الموجودة ضد الاحرف اللاتينية في تركيا يكفي القاء نظرة على نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة التي تبلغ الاربعين في المئة،وبالرغم من مرور اربعين سنة على حدوث انقلاب الحرف هناك. وقد أدى هذا الاصلاح الى تغيير كبير جداً في اللغة التركية بحيث ان الفرق بين اللغة التركية التي كانت مستعملة من سنة 1920 عن اللغة التركية المستعملة اليوم يفوق الفرق بين اللغة الانكليزية المعاصرة وبين اللغة الانكليزية قبل ستمائة سنة. والحق فانه بسبب التغيير الذي اصاب اللغة التركية فان الشعب كان يجد صعوبة في فهم الخطب التي كان يلقيها اتاتورك في سنواته الاولى. ولم يكتف اتاتورك بذلك، فقد الغى الشريعة ووضع مكانها القوانين الغربية، ان قبر

اتاتورك بالنسبة لانصاره من الكماليين يعدّ شبيهاً بـ " مكة" انه مكة العلمانيين[1].

ونستنتج من قول ديفيد هوثمان بعض الملاحظات، منها:

1. ان مصطفى كمال كان يرى في بعض التقاليد الموروثة من الدولة العثمانية بانها تقاليد بالية وقديمة لا تتفق مع المدنية الغربية. وعلى ذلك بذل قصارى جهده للقضاء على هذه التقاليد.

2. ان حركة التحديث التي قام بها مصطفى كمال، قد أدت في نهاية الامر الى فصم عرى العلاقة بين الاتراك والوطن العربي.

وعلى الرغم من مرور مدة طويلة على تبني اللغة اللاتينية في تركيا، الا ان هناك نسبة كبيرة في المجتمع التركي لا يعرفون القراءة والكتابة على الطريقة الجديدة[2].

---

(1) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 537-539.

(2) النعيمي، احمد نوري(دكتور)، تركيا وحلف شمال الاطلسي، عمان، 1981، ص 41.

قامت محاولات مشابهة في مصر لتقليد الاتراك في بعض المظاهر العلمانية، منها تغيير الحروف العربية وكتابتها بالاحرف اللاتينية، وقد قاد هذه الحركة في مصر عبد العزيز فهمي، ولكن المحاولة اخفقت في وقتها. راجع: قطب، محمد، واقعنا المعاصر، ط2، السعودية، 1987، ص 22، 295.

قامت تركيا في المدة الواقعة بين 1937-1938 بدراسة احصائية عرقية، انتهت فيها الى ان اغلب مواطنيها من العرق الالبي مع بعض الملامح الدينارية. ولقد تمت هذه الدراسة حسب المقاييس العرقية السائدة آنذاك في اوربا ما بين الحربين (طول القامة، ولون الشعر والبشرة والقرنية الرأسية) ومن المعروف ان الفرعين الالبي والديناري ينتشران في اوربا الشمالية والغربية. راجع: النيفر، مصطفى، تركيا الدور المرسوم والدور الطبيعي"، مصدر سبق ذكره، ص 86.

يعتقد بعض كتّاب الغرب ومنهم على سبيل المثال فرنسيس فوكوياما، ان انبعاث الحركات الاسلامية في العالم الاسلامي في الوقت الحاضر يعدّ رد فعل لفشل المجتمعات الاسلامية عامة في الحفاظ على كرامتها امام الغرب غير المسلم وتحت وطأة التنافس مع سلطة اوربا العسكرية، وفي=

ان نجاح مصطفى كمال في استخدام الاصطلاحات الغربية في تركيا، كان تهيئة للجو بغية التقرب من العلم الغربي، ومن ناحية اخرى، يجب ان لا ننسى دور الشخصية القيادية لمصطفى كمال في انجاح الثورة التركية، ودور هذه القيادة في القوة الدينامية للقومية الركية، هذه العوامل جميعاً قد اسهمت في نجاح مصطفى كمال على تبني سياسة التحديث،وفي حقيقة الامر ان جهود

=هذا المجال يستشهد فوكوياما ببعض المحاولات التي قام بها السلاطين العثمانيين في القرن التاسع عشر لتبني بعض المظاهر الغربية وتحت اسم عهد التنظيمات او الاصلاحات مشيراً الى ما يسميه باصلاحات مصطفى كمال الذي سعى الى خلق مجتمع علماني قائم على القومية التركية. راجع: فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ، ترجمة وتعليق الدكتور حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1993، ص 264-265.

وهنا لا نتفق مع فوكوياما في هذا المجال، لان الاسلام لا يعدّ معوقاً لمفهوم التنمية السياسية والنمو الاقتصادي والاخذ بمظاهر التكنلوجيا الحديثة،إذ ان التنافس مع العالم الغربي له ابعاد اخرى غير التي ذكرها فوكوياما، لعل من بينها التنافس الحضاري بين العالم الاسلامي والعالم الغربي، لان الاخير حاول ومنذ الحروب الصليبية طمس معالم الحضارة الاسلامية، ولا زالت المجتمعات الاسلامية تعاني من هذه الظاهرة. فضلاً عن ذلك انه لا يجوز ربط عهد التنظيمات في الدولة العثمانية بمعالم الفكر العلماني. لان الاول يحمل معان لا تمت الى الاخير بصلة.

ومن جانب آخر، فان محاولات عهد التنظيمات او الاصلاحات بدأت مع مستهل القرن الثامن عشر، وعلى عهد السلطان احمد الثالث (1703-1730) بعد ان لمست الادارة العثمانية ضعف مؤسستها العسكرية وتفوق الاوربيين في هذا المجال. وقد انتهت هذه المحاولات عام 1730 بعزل السلطان وقتل وزيره بعد تمرد قام به الانكشاريون.

ومن هنا جاءت محاولات ستة سلاطين (احمد الثالث 1703 1730 ومحمد الاول 1730_1754 وعثمان الثالث 1754_1757 ومصطفى الثالث 1757-1773 وعبد الحميد الاول 1773_1789 وسليم الثالث 1789_1807) من اجل تقليص نفوذ قوات الانكشارية وذلك عبر توسلهم لمحاولات الاصلاح على النمط الاوربي التي كانت ترفضها القوات الانكشارية. راجع: افندي، محمود رئيف، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، ترجمة د. خالد زيادة، طرابلس، لبنان، 1985، ص 8-9.

مصطفى كمال في تحديث تركيا كانت تعني من جانب آخر انهاء العداء القديم بين تركيا والعالم الاوربي والذي استمر لقرون طويلة[1].

وفي هذا المجال، تثار اسئلة متعددة، منها لماذا نجحت اصلاحات مصطفى كمال، بينما توقفت اصلاحات جمعية الاتحاد والترقي ؟ وبالمقارنة بين مصطفى كمال وانور باشا، نرى ان الظروف كانت متباينة، ولا بد في مثل هذه الحالة تسجيل الملاحظات على طبيعة هذه الاصلاحات. هناك في الحقيقة تفسيرات كثيرة للاجابة على هذا التساؤل، من الممكن ان تكون صحيحة،ولكنها ناقصة الاجابة، لان اهمال أي عامل رئيسي- والذي قاد الى نجاح اصلاحات مصطفى كمال يكون غير صحيح. وهنا لا بد الاخذ بنظر الاعتبار جميع العوامل والتغيرات المكانية والاقتصادية في تركيا[2].

والحق، ان اصلاحات عهد التنظيمات وجمعية الاتحاد والترقي كانت اصلاحات تدرجية، إذ ان المدارس الدينية عاشت مع المدارس الغربية الجديدة، الحروف الجديدة قد جربت، ولكنها لم تدخل الى حيز الوجود، دعي البرلمان الى الانعاقد ولكن بقي السلطان والخليفة فقط اصبحت هناك تغييرات راديكالية في المجالات العسكرية[3].

ان الحركة الكمالية بالمقارنة مع جمعية الاتحاد والترقي، قادت الى تغييرات راديكالية في المجتمع التركي، ولكنها لم تكن ثورة اجتماعية، إذ لم تكن عصياناً مسلحاً في المدن والارياف، ما عدا انها كانت مقاومة ضد الاحتلال الاجنبي،

---

(1) Feroze, Muhamad, Rashid, Op.Cit., P.4.

(2) Justine Mccarthy " Foundation of Turkish Republic Social and Economic Change, Eastern Studies, Vol. 19, No.2, April , 1982, P. 89.

(3) Ibid.,

إذ ان حرب الاستقلال كانت صراعاً قومياً، وانها لم تقم على تعبئة جماهيرية[1].

وقد علق باول جنتزون على الغاء السلطنة قائلاً: ان الاحداث التي حدثت في تركيا منذ سنة 1922ـ1928 ليس لها شبيهة في العالم كله "[2].

وقول مؤرخ اوربي في هذا المجال:" ان تركيا بما حدث فيها بعد اعلان الجمهورية اصبحت " بروتستانتية العالم الاسلامي " فان الاتحاد والترقي بالرغم من كل محاولاتهم لم يفلحوا في ان يزحزحوا شيخ الاسلام عن موقعه وقبول او رفض ما يراه من قوانين، أما الجمهوريون فقد نجحوا في اخراجه ووفق نشاطه الديني تماماً ثم اوقف العمل بالشريعة الاسلامية نفسها"[3].

وفي واقع الأمر، تعدّ الكمالية امتداداً لهذه التنظيمات والشباب العثمانيين وتركيا الفتاة. ان واحداً من الانجازات المهمة لمصطفى كمال هي بناء العمليات التي كانت لها القدرة لتضيق الفجوة بين المركز السياسي والدين وتعبئة المصادر الاجتماعية[4].

في مجالات القانون، كان للكمالية الدور الحاسم في مركز الدولة التركية الحديثة، ان الكمالية كانت أداة نقل لمفهوم الثورة في روح الادارة الاختيارية عن طريق الدولة والنظام القانوني.وعلى هذا الاساس فقد اوجد الشعب عن

---

(1) Abadan – Unat," Patterns of Political Modernization and Turish Democracy " Turkish Year book of International Relations 1979, Ankava, 1982, P.25.

(2) محمد سمير رجب (دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(3) المصدر نفسه، ص 14.

(4) Abadan- Unat," Patterns of Political Modernization and Turkish Democracy ", Op.Cit., P.25.

طريق هذه الادوات والحافز الاول للتنمية الاقتصادية بغية تقوية المجتمع المدني[1].

في ظل هـذه التطـورات، يقـول بـول دومـون:" ان الاتـراك سيخضـعون لاختبـار شـاق في اختيارهم النمط الغربي للعيش، سيتوجب عليهم ان يتخلوا عن قياس الوقت على اساس مسار الشمس الظاهرة وعن احتفالات الدراويش، وعن الوحدة الخاصة بهم لقياس الـوزن والطـول، وان يتخلوا عن انماط عيشهم وتفكيرهم وعن طريقتهم في الاحساس بالاشياء[2].

اذا كان من اليسير اسـتبدال القـوانين المدنيـة والتجاريـة للاسـلام، فـان احكـام الشريـعة الاسلامية حول الاسرة والاحوال الشخصية تبقى عصية على الاستبدال، وهـو مـا يسـود الاقطـار الاسلامية كافة باستثناء تركيا. وعلى العكـس فـان مفهـوم العلمانيـة في الغـرب التـي جوهرهـا يتمثل بالعمل على تحويل العلاقات بين الدولة والكنيسـة، يتركـز محـور العلمانيـة في تركيـا في احكام القانون المدني[3].

وعلى الرغم مما قدمه مصطفى كمال من خدمة للحضارة الغربيـة، الا انـه لم يـتمكن ان يعطي للاخيرة شيئاً ما، إذ اصبحت تركيا عالة عليها، وفي هذا الشأن يقول ارنولـد تـوينبي: " ان تركيا حين تغربت لم تقدم شيئاً الى الغرب او جديداً الى الحضارة وعاشـت عالـة عـلى القـوانين والمنظمات الغربية[4].

(1) Ibid.,

(2) جيل كيبل ويان ريشار، المثقف والمناضل في الاسلام المعـاصر، ترجمـة بسـام حجـار، دار السـاقي، بـيروت، 1994، ص152.

(3) ان وضع المرأة في تركيا ليس خاضعاً لاحكام الشريعة، بل للقانون المدني المأخوذ من الانمـوذج السـويسري، راجـع: المصدر نفسـه، ص 152.

(4) الجندي، انور، السلطان عبد الحميد والخلافة العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص 123.

ان تخلي تركيا عن الاسلام كان ثمناً لوقوف الغرب مع مصطفى كمال، ولقد كان الوسيط الذي اشرف على اتفاق الحلفاء مع مصطفى كمال هو الحاخام(حاييم ناحوم)[1] رئيس الحاخامين في تركيا وقتئذ الذي اوفده مصطفى كمال مع عصمت اينونو الى مؤتمر لوزان عام 1923 الذي تمكن ان يحقق لقادة الاناضول ما اراد الغرب منه[2].

(1) كان حاييم ناحوم كبير الحاخامين في الدولة العثمانية، اصبح فيها بعد رئيس الحاخامين في ولاية سلانيك، عمل في المخابرات البريطانية في اثناء الحرب العالمية الاولى، تمكن من انشاء ثلاثمائة وعشرين محفلاً ماسونياً.وقد اصبح مستشاراً لعصمت اينونو في مؤتمر لوزان، وكان هناك تنسيق بين حاييم ناحوم واللورد كرزون رئيس الوفد البريطاني، وكانا يؤكدان ان الغاء الخلافة يساعد على تحقيق الصلح.

وفي هذا المعنى، يقول رؤوف اورباي: (وافق عصمت باشا وبنصيحة من حاييم ناحوم الذي قام بدور الوسيط بين بريطانيا والوفد التركي على الغاء الخلافة).

بعد ابرام معاهدة لوزان، لم يحاول حايم ناحوم الرجوع الى تركيا، بل ذهب الى مصر، ليكون رئيساً للحاخامين هناك.

وخلال وجوده في مصر استطاع وبمساعدة المندوب السامي البريطاني ان يعين اليهودي يوسف قطاوي وزيراً لمالية مصر، وتمكن ان يعين زوجة هذا الوزير اليهودي كبيرة للوصيفات في قصر الملك فؤاد، وقد جمع للكيان الصهيوني في عام 1946 ثمانية ملايين جنيه من الماسون في مصر، وكان ناحوم يقيم في بيته بالقاهرة نادياً للقمار يرصد ريعه للحركة الصهيونية في فلسطين، فضلاً عن انه اصبح عضواً رسمياً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة. راجع: النعيمي، احمد نوري(دكتور)، يهود الدونمة دراسة في الاصول والعقائد والمواقف، دار البشير، عمان، 1995، ص 95-96.

(2) الجندي، انور، السلطان عبد الحميد والخلافة العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص 123.

المبحث الرابع

مفهوم العلمانية عند اتاتورك

يمكننا متابعة تطورات العلمانية في تركيا، إذ ان هناك رأي يقول بأنها تعود الى العهد العثماني وبالتحديد الى عام 1718م، وبالرغم من ان العديد من الاصلاحيين ظلوا متمسكين بالاسلام، واستقر في اعتقادهم ان الاخير يجب ان يبقى احد الدعامات التي تقف عليها الدولة العثمانية، فان هؤلاء الاصلاحيين من جانب آخر اخذوا يضيقون ذرعاً بسيطرة علماء الدين على الناحيتين: التعليمية والقانونية، وكانوا يدركون ضرورة التغيير والتجديد، وكان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر هما المرحلة التي دار فيها الجدل بين الاصلاحيين، واولئك الذين كانوا يفضلون بقاء الوضع الراهن. وقد ظل عموم الناس بعيدين عن هذا الاضطراب[1].

(1) Walter, F. Weker, The Modernization of Turkey Op.Cit., P. 195.

من مظاهر العلمانية في تركيا العثمانية هو تبني دستور جديد فيها، وفي هذا المجال حاول مدحت باشا عندما كان وزيراً للعدل اقناع السلطان عبد العزيز في وضع دستور للدولة، إذ كتب له رسالة جاء فيها:" لا يخفى على حكمة جلالتكم ان الدواء الشافي لهذه العلة هو اجتثاث اسبابها التي تعرفها حق المعرفة، فاذا ازيلت الاسباب زال المرض، فاذا اصدرتم خطاً همايونياً جديداً حتمتم فيه اتباع القوانين والنظم، والمساواة بين الغني والفقير والكبير والصغير في نظر القانون وارجعتم المنشآت الخيرية الى اهلها وصرفتم الاموال في سبيل ما خصصها لها الواقفون واعدتم مرجع أمور الدولة الى الباب العالي فيقر قراراته ويعرضها على جلالتكم ولم تستأثروا جلالتكم بشيء من حقوق الدولة المالية والملكية، ولم تصرف المالية قرشاً واحداً الا برأي الباب العالي وحددت وظائف كبار الموظفين وصغارهم وجعل الوزراء مسؤولين عن نتائج اعمالهم ومن ذلك على خواصكم ورجال حاشيتكم ـ اذا تم كله ـ حصلت النتيجة المطلوبة بعون الله تعالى، ووصلت الدولة الى الطريق الذي ترجوه جلالتكم ".=

وقبل العشرينات لم تبق مقاومة من قبل النخبة في المجتمع للتغيرات الاساسية التي جاء بها اتاتورك بما فيها الخلافة وانهاء محاكم الشريعة وسنّ قوانين جزائية وتجارية وسيطرة الدولة على التعليم وتأميم دوائر الاوقاف، وان العديد من المثقفين قد وجدوا صعوبات كبيرة في تقمص الايديولوجية الجديدة، ولكن مع ذلك فقد كانت هناك موافقة واسعة على الخطوات التي كانت تهدف الى ما يسمى بتحديث الدين الاسلامي لكي يتماشى مع ما كان يكرره اتاتورك دائماً من ان غرضه " هو تنقية الدين الاسلامي وفتح الباب للفكر الاسلامي، وخلق نوع جديد من الافراد الاحرار، ولاظهار ان اساس السياسة الدينية الكمالية هو النظام العلماني وليس الزندقة.وحاول اتاتورك ان يسبغ على ثورته طابعاً اسلامياً، لنيل تأييد شعب الاناضول لحركته، وعليه فقد تحدث بلغة اسلامية في اكثر من مناسبة واحدة، لاستقطاب هذه الشريحة من الرأي العام التركي، وخطابه في مسجد مدينة باليكسير في 7 شباط 1923 واضح في هذا المجال، وقد جاء فيه:" ان المساجد ليست لكي ينظر بعضنا الى بعض ركوعاً وسجوداً، بل هي للطاعة والعبادة ولكي نتداول في امور الدين والدنيا، ونتشاور بيننا فيما نحتاج اليه، ان كل فرد من افراد الشعب يجب ان

=ابدى السلطان عبد العزيز امتعاضه من هذه الرسالة، مما دفعته الى عزل مدحت باشا من الوزارة وتعيينه والياً لسلانيك، الا انه عاد الى استنبول متفقاً مع حسين عوني باشا سر عسكر الدولة على خلع السلطان عبد العزيز، وقد اتصلا بناظر البحرية وشيخ الاسلام من اجل خلع السلطان، وتكللت جهود مدحت باشا بالنجاح في خلعه، ورفع مراد الخامس الى العرش. راجع: زلوم، عبد القديم، مصدر سبق ذكره، ص 40-41. و

Walter, F. Welther, Op.Cit., PP. 105-106.

يعمل لصالح بلده روحاً وجسداً، اننا الآن هنالاجل استقلالنا ومستقبلنا ولاسيما لسيادتنا، ولنقضي بآرائنا وافكارنا، وما يجب أن نعمل به"[1].

ويذهب أتاتورك قائلاً وهو يؤكد حقيقة الجمع بين الدين والدولة: ".. كان رسول الله ﷺ يلقي الخطبة على الناس فيشرح لهم ويبين لهم سلوكهم، والقضايا اليومية التي تشغلهم، وكان يتحدث عن الادارة والسياسة والغزوات والامور الاجتماعية والمالية 00 وكان الخلفاء الراشدون بعده يفعلون ذلك"[2].

وقال في مناسبة أخرى: " ان الخطبة التي تلقى من منابر الجوامع يجب ان تخاطب الروح والعقل، وبذلك تحرك المسلمين، وتشغل عقولهم وتنعشهم وتشجعهم. ولا بد أن يكون الخطيب متمكناً من علوم الدين، ومثقفاً ايضاً بعلوم العصر. هذه نقطة مهمة جداً"[3].

وعليه، فقد قام مصطفى كمال بالغاء السلطنة والخلافة في المدة الواقعة بين 1922ـ1924م، وكانت النتيجة تبني قانون توحيد التعليم والذي أكد التعليم العلماني في عام 1924، ومنع ارتداء غطاء الرأس الديني والحجاب (1925)، والاخذ بمعالم القوانين الغربية محل القوانين الاسلامية (1926)، وتبديل الابجدية العربية بأبجدية لاتينية(1928)، وتغيير يوم العطلة الاسبوعية من

(1) قدري، محمد علي، مصطفى كمال اتاتورك محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة، 1983م، ص 19.

(2) المصدر نفسه، ص 20.

(3) المصدر نفسه، ص 22.

الجمعـة الى يـوم الاحـد(1935)[1]، ومـنح المـرأة حقـوق المسـاواة مـع الرجـل وذلـك في عام(1934)[2].

وقد عدل الدستور التركي سبع مرات خلال ست وثلاثـين سـنة، ان أهـم التعـديلات التـي ادخلت على دستور عـام 1924 في سـنوات 1928، 1934، 1937، كانـت تتعلـق بالعلمانيـة، ان التعديل الاول والثاني(1928،1937) يتعلقان بالعلمانية، إذ ان المـادة الثانيـة مـن دسـتور عـام 1924 كانت تؤكد ان الاسلام هو ديـن الدولـة الرسـمي[3]. وبموجـب التعـديل الثالـث(1937) اصبحت المادة الثانية تقرأ بالشكل الآتي: " ان تركيا هي جمهورية ملية شعبية دولتها علمانيـة ثورية، لغتها الرسمية التركية ومقرها مدينة انقرة[4].

---

(1) Crey, Kadg; Mehmet Yasar, Op.Cit., PP. 47-48.

(2) Szylowicz, Joseph S., Mouton and Co, Political Change. Rural Turkey, The Hauge 1946, P. 50; Political Effects in the Middle East, Ed., By Coeorge Lenczowski.

(3) وافق حزب الشعب الجمهوري في 5 نيسان 1928 من حيث المبدأ على العلمانية. واحال المشروع في اليوم نفسـه الى المجلس الوطني التركي الكبير، وقد احال الاخير المشروع الى لجنة الشـؤون الدسـتورية لدراسـته، وافـق جميـع الاعضاء الحاضرين، وكان عددهم 269 عضواً في 9 نيسان 1928 على مشروع القانون بادخال التعديلات المقترحة، وكان من بينها، الغاء المادة الثانية من الدستور والتي تنص على ان: " الدين الاسلامي هو دين الحكومة التركيـة". علماً ان هذا النص كان موجوداً في دستور عام 1876، وقد اخذ به دستور عام 1924. راجع: الشناوي، عبد العزيز محمد (دكتور)، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفـترى عليهـا، جـ3، القـاهرة، 1983، ص 1688، ودروزة، محمـد عزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946م، ص 201و

Fisher, Op.Cit., P. 394; Lenczowski, Op.Cit., P.116; Anfrew Mango, Turkey , Thames and Hardson ltd, London, 1968,P. 54.

(4) يرجع مصطلح العلمانية في تركيا الى كلمة laiklik وتنسب هذه الكلمة الى الاصل الفرنسي Laicite المنحـدرة مـن الكلمة اللاتينية المسيحية laicus وتعني المسيحي المعمد بالمقابل مع الاكلـيروس او الكنيسـة. فعبـارة علـماني لا تزال تعني لغاية اليوم المسيحي المؤمن، وغبطة=

=البطريرك خريش في كل سنة بمناسبة الصوم الكبير يوجه رسالة الى ابناء طائفته يستهلها بالتالي: " الى اخواننا المطارنة وجميع ابناء طائفتنا اكليركيين وعلمانيين00" راجع: قباني، عبد العزيز، العلمنة والعروبة، مجلة آفاق عن العلمنة، عدد خاص ـ حزيران 1978م، ص 49.

وقد ادى هذا الغموض حول العلمانية الى ايجاد آراء متباينة ازاءها، وعلى الرغم من هذا الغموض في معناها، نرى ان مجموعة من الكتّاب الاتراك قدموا لها تعريفاً، وتبعاً لرأي الاستاذ بولنت دووار ان هدف العلمانية هو ايجاد المجتمع التركي، ونظام الدولة، والذي يجب ان يقوم على العقل والتجربة والحرية، وفي رأيه ان هدف العلمانية للثورة التركية انعكس في تقييد الحرية الدينية وبصورة خاصة في مجالات القانون والتعليم، وحسب اعتقاد دووار ان تطوير النظام الاجتماعي الحديث قد اعطى القيمة الايجابية للمبادىء الاسلامية. راجع: النعيمي، احمد نوري(دكتور)، الحياة السياسية في تركيا الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص 169.

العلمانية من وجهة نظر الاستاذ Ethen Rugial Figlali لا تعني اللاديني، وفي اعتقاده ان الدين في مفهوم العلمانية شيء مرتبط بوجدان الاشخاص وضميرهم وبايمانهم. راجع: المصدر نفسه، ص 169. ويقول مصطفى كمال في هذا الشأن:" العلمانية لا تعني اللاديني، بل على العكس من ذلك انها منحت للمجال الواسع امام المؤمنين للعبادة الصحيحة واغلاق المجال امام المحتالين على الدين والسحرة، والذين ربطوا بمفهوم العلمانية اللاديني هم الذين يتفقون مع الاعداء بقلوبهم وضمائرهم". راجع: المصدر نفسه، ص 169.

ويردف مصطفى كمال قائلاً: " ان الدين مؤسسة ضرورية، والامة التي لا دين لها لا يمكنها الاستمرار في البقاء، ولكن لا يفوتنا في هذا المجال ان الدين رابطة بين الخالق والمخلوق وعليه لا نسمح التجارة بالدين وان الانذال المستفيدين مادياً من هذه التجارة لن ينالوا أي مساعدة منا، واننا مختلف معهم في هذا المجال 000 وهنا يقول الاستاذ فلغلي Figlali: يتضح من قول اتاتورك ان العلمانية ليست ضد الدين ورجال الدين بل تقف ضد الاشخاص الذين يتسترون بالدين واصحاب الوجوه المتعددة الذين لا وجود لهم في ديننا. راجع: المصدر نفسه، ص 170.

ولكن من جانب آخر يقول اتاتورك: " العلمانية تعني عزل موضوعات الحياة عن موضوعات الدين بل تعني اكمال حرية الضمير لمواطنينا". راجع: المصدر نفسه، ص 170.

ويردف مصطفى كمال قائلاً: " ليس لدينا رهبنة، لان هناك مساواة بين الجميع " كل فرد بحاجة ليتعلم دينه، وكيف يتعلم الفرد الايمان ما لم تكن هناك مكاتب خاصة لذلك". راجع: المصدر نفسه، ص 171.=

أما فيما يخص تعديل عام 1943، فانها تتعلق بحق منح المرأة المساواة مع الرجل في التصويت فضلاً عن حقها في الاسهام بالوظائف العامة في الدولة[1].

ونتيجة لهذه التطورات ان اصبحت العلمانية في تركيا احدى الاسس الفكرية (الايديولوجية) الرسمية التي تعين سياسة الدولة في العهد الجمهوري، الا ان الدولة لم توضح الاهمية التي تعطيها العلمانية او تفسر معناها، وقد أدى ترك مفهوم العلمانية غامضاً الى تطبيق العلمانية كشكل معارض للدين، وان تكون العلمانية مصدر قلق في البنية الاجتماعية التركية[2].

=أما الاستاذ اونر، فانه يبرر ايضاً التغيرات المفروضة على الدين كأجراء وقائي ضد الاتجاه المعارض لايجاد النظام الاجتماعي الحديث، ويعتقد اونر ان وجود التناقض في التعقيدات المفروضة على الدين هو شيء مطابق لحقيقة النظام القانوني المنسجم مع المبادىء المقبولة للثورة التركية".

حاول الاستاذ باهري سيوبجي اعطاء تعريف للعلمانية، إذ يعرفها بانها تعني انفصال الدولة عن الدين وقد وصف الثورة التركية بانها حركة انقاذ الافراد من الاعتقادات والمؤسسات الخاطئة، وجلب حرية الوجود للافراد. ويرى سيوبجي ان التطورات المتوازنة بين العلمانية والديمقراطية في تركيا يجب ان لا تفسر بان الافراد يعملون وفقاً لآراء الاغلبية إذ ان ضرورات العلمانية عنده هي الاعتراف بحقوق الافراد وحماية السلوك الاخلاقي من الضغط الديني". راجع: المصدر نفسه، ص 171. يفسر جتين اوزاك العلمانية تفسيراً جديداً مفاده ان العلمانية لها صفة وطنية، إذ ان تطبيق هذه الصفة يختلف من دولة الى اخرى تبعاً لاختلاف الظروف.

وهنا يؤكد اوزاك الصورة الخاطئة للعلمانية والتي تعتمد على الاستقلال والوجود المستقل للدولة والدين إذ ان هذا التغيير في اعتقاده يعدّ تفسيراً ضيقاً وخاطئاً. أما علي فؤاد باشكيل، فانه يعرّف العلمانية بانها " حماية الدين وحماية حقوق المواطنين ضد الاعتداءات وعدم تدخل الدولة في الشؤون الدينية، او تدخل الدين في شؤون الدولة. للمزيد من التفاصيل حول العلمانية في تركيا راجع: المصدر نفسه، ص 167-179.

(1) Geyikdagi,Op.Cit., P.4.

(2) Kupru, Soyi. 62, Mayas, 1982, S. 9, Basgil, Ali Fuad , Dinve laiklik, Dir. Nederi Din Hurriyeti ne demektir Baski, Istanbual, 1962, ss. 175-179.

وفي هذا المجال يعتقد البروفسور Wilfred Smith ان سياسة التحديث التي اتبعت في تركيا قد عجلت من الاصلاحات الدينية، وفي تقويمه لهذه الاصلاحات يقول Smith بانها في مرحلة الحمل[1].

---

(1) Feroz, Mohamed Rashid, Islam and Secularism in Post Kemalist in Turkey, Pakistan, 1976,PP. 27-28.

لا بد من الاشارة في هذا المجال الى ان مصطفى كمال عند وصوله الى سامسون في ايار 1919م حاول ابراز اهمية الاسلام في الصراع، لانه كان مدركاً ان الخليفة في استنبول بامكانه ان يبعث ضده مجموعة من علماء الدين كما كان بمقدور السلطان استخدام الاسلام كسلاح ثوري قوي.

وفضلاً عن ذلك، فان الهيئة التمثيلية التي دخلت الى حيز الوجود بعد مؤتمر ارضروم في 24 تموز ـ 6 آب 1919م برز فيها الشيخ فوزي افندي زعيم فرع ارزنجان للطريقة النقشبندية.

وقد بدأ قادة حرب الاستقلال تأكيد الاخاء الاسلامي في الاناضول، وارسلوا في سبيل ذلك ممثلين عنهم الى اذربيجان والاقطار العربية والهند ومصر والمستعمرات الفرنسية والايطالية في شمال افريقيا. وقد أدت هذه الجهود الى التوحيد الاسلامي في حقبة مؤتمر سيواس من 4ـ11 أيلول 1919. وكان من نتائج هذا المؤتمر تعاطف شرائح من الرأي العام مع مصطفى كمال، إذ عدوا حركته اسلامية ولا علاقة لها مع البلشفيين، كما جاء في ادعاءات خصوم مصطفى كمال. أما على مستوى العالم الاسلامي، فقد طالب اغاخان زعيم الطائفة الاسماعيلية في الهند بدعم حركة مصطفى كمال، موضحاً للورد جورج بان صعوبات كبيرة قد تلحق بالمستعمرات البريطانية في حالة عدم وضع حلول للثورة التركية اقترح عدد من علماء الاسلام بضرورة ابقاء نظام الخلافة واناطة مهمة منصب الخلافة برئيس المجلس الوطني التركي الكبير.

اناط المجلس المذكور منصب الخليفة بعبد المجيد الامير العثماني، والذي كان يؤيد مصطفى كمال. راجع: باول دومونت" خوجات الثورة: الاستراتيجية الدينية لمصطفى كمال اتاتورك، مصدر سبق ذكره، ص 8.

واما ما تنامي قوة مصطفى كمال في الاناضول، فقد قام السلطان في نيسان 1920 باصدار فتوى تخول انصاره بقتل المتمردين الذين تحدوا السلطان. وقد سارع مصطفى كمال بمواجهة فتوى السلطان بفتوى مضادة، إذ اسهم في توقيعه كل من مفتي استانبول وشخصيات دينية اخرى واكد فتوى انقرة التي تقرر ان الصراع ضد المحتلين هو صراع عادل وشرعي، وفي الوقت ذاته، وزعت في ارجاء تركيا عامة صوراً تبين مصطفى كمال برفقة عدد من علماء الدين وهو يتضرع بحماس مؤدياً شعائر الاسلام.=

ادت اجراءات اتاتورك العلمانية الى رد فعل من قبل بعض الشرائح العامة في المجتمع التركي. ابتداءً من عام 1925، ولعل اهم ذلك، ما حصل في عام 1925 من قبل الشيخ سعيد بيران، إذ اراد مقاومة البرامج العلمانية التي طبقت في المقاطعات الجنوبية الشرقية من تركيا، الا ان الحكومة استطاعت القضاء على حركة سعيد بيران، وتم القاء القبض على معارض اسلامي آخر هو الشيخ النورسي، وبالتالي استطاع اتاتورك القضاء على المعارضة الاسلامية.

من نتائج العلمانية في تركيا، ان حكومة مصطفى كمال شجعت الحركات الالحادية من الناحية الادبية والمادية، ولهذا الغرض تم تأليف كتب كثيرة كان هدفها التشكيك في حقائق الاديان كلها والدعوة الى تركيا ملحدة، وقد تصدر هذه الحركة في تركيا " اسماعيل احمد ادهم" الذي جاء الى مصر وحاول نشر الافكار الالحادية فيها، والف رسالة صغيرة تحت عنوان " لماذا انا ملحد " ومما جاء فيها: " اسست جماعة نشر الالحاد بتركيا، وكانت لنا مطبوعات صغيرة اذكر منها: ماهية الدين، قصة تطور الدين ونشأته، العقائد، قصة تطور فكرة الله، فكرة الخلود،وبعد هذا فكرنا في الاتصال بجمعية نشر الالحاد الامريكية.

=والحق، ان وجود ما يقارب ستين رجلاً من علماء الدين في داخل للمجلس الوطني التركي الكبير قد ولد القناعة في ان حركة مصطفى كمال حركة اسلامية. فضلاً عن ذلك استخدم مصطفى كمال في صراعه مع الحلفاء مصطلح الجهاد، وبأرساله الدعوات المثيرة التي تطالب بتعبئة للمسلمين المضطهدين كافة.

ونتيجة لذلك، كان هناك قلق من دول الحلفاء بالتحركات الواضحة للقادة الاسلاميين البارزين في جميع انحاء الاناضول، فضلاً عن انتقادهم عقد مؤتمر اسلامي في سيواس خلال شهر شباط 1921م، وبتحريض من حكومة انقرة

وكان نتيجة ذلك تحويل اسم جمعيتنا الى 00 المجمع الشرقي لنشر الالحاد، وكان صديق اساعيل مظهر في ذلك الوقت(1928) يصدر مجلة العصور في مصر، وكانت تمثل حركة معتدلة في نشر حرية الفكر والتفكير والدعوة للالحاد"[1].

وقد اضطرت الحكومة التركية بعد الحرب العالمية الثانية الى اجراء تنقيحات لا غنى عنها، فقد رؤى ان زمان الخطوة في التقليد الاسلامي لا يخلو من خطر على الجماعة والشباب، وكان من الواضح من ناحية ثانية ان السواد الاعظم من الناس ظل مخلصاً للاسلام بعناد. وحين حلت الاحزاب محل النظام الحاكم سنة 1946، اضطر القادة السياسيون الى ان يحسبوا حساباً للميول الاسلامية في الشعب. وقد ارادوا ان تيجنبوا الخطر خوفاً من ان يجر الاخلاص للاسلام البلاد الى طريق ضد الدولة وضد عمل اتاتورك[2].

وهذا يعني بعد وفاة اتاتورك وبصورة خاصة منذ ظهور الاحزاب المعارضة في عام 1946، أصبحت هناك اهتمامات من قبل الشعب التركي بالاسلام[3].

وفي هذا المجال كتبت صحيفة العهد الجديد في 4 شباط قائلة: " يجب ان لا ننسى ان الاتراك مسلمون، ان الاسلام الحقيقي يحمل اسم اللـه في التبجيل والاحترام،هل من الممكن ان يرى أي واحد في الاسلام الحقيقي أي مبدأ او

(1) الشهرستاني، ابي الفتح محمد بن عبد الكريم بن ابي بكراحمد، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، القاهرة، 1961، ص 91.

(2) فرنو، ف. و، يقظة العالم الاسلامي، ترجمة بهيج شعبان، ج1، دار الحكمة، بيروت، 1956م، ص 115،116.

(3) Wetter, Welker, Op.Cit., P.A.

فكرة متناقضة لمفهوم المجتمع الحديث والمدنية الحديثة؟ ان تعاليم القرآن الكريم ليست ضد المبادىء الانسانية الخيرة والمدنية والعلمية ومؤسسات العالم الحديث، وعلى العكس من ذلك نرى ان الاسلام قد ساند هذه الامور جميعاً[1].

ويجب أن نؤكد في هذا الشأن أن اغراض العلمانية في تركيا هي جزء من اغراض القومية بغية ايجاد دولة حديثة قومية بدون التأثر بالدين، ومن وجهة نظر الطبقة الحاكمة، ان العلمانية تعدّ أنموذجاً جديداً للحرية الفردية، وكونها عقلانية وعلمية ضد التقليد في المجتمع[2].

على الرغم من ان حزب الشعب الجمهوري قد منع في نهاية عام 1946 أية مناقشة حول المسائل الدينية والسماح لمسألة التعليم الديني[3]. الا انه قام بالسماح لهذه الامور بالظهور في نهاية الاربعينات.

ان تغيير سياسة حزب الشعب الجمهوري، يرجع أساساً الى ان التأثير الغربي على الريف التركي كان قليلاً، والريف التركي في وقته كان يشكل ثلاثة ارباع العدد الكلي للسكان[4].

وعليه بالامكان القول، ان المدة الواقعة بين 1938ـ 1949، تعدّ المراحل المهمة في السلوك السياسي التركي، اذ قام اينونو باصدار قوانين تخص الدين. وعلى سبيل المثال صدر قانون رقم 4055 في حزيران 1941،والخاص بالعقوبة في حالة ارتداء الطربوش Fez وترتيل الاذان باللغة العربية، فنتيجة

(1) Karpat, Op.Cit., P. 279.

(2) Ibid., P. 271.

(3) Smith , Wilfred Cant well, Islam in Modern History. Princeton, 1957,P. 185.

(4) Feroz, Mohamed Rashid, Islam and Secularism in Post- Kemalist Turjey, Op.Cit., P.7.

لذلك فقد اجريت بعض التغيرات على المادة 526 من قانون العقوبات التركي وبموجب القانون رقم 4055 وقد اكدت هذه المادة - المعدلة. زيادة العقوبة من شهر واحد الى ثلاثة أشهر، وقامت الحكومة باضافة بعض الامور على المادة 667 من القانون الصادر في 1925 بموجب المادة المرقم 5438 والمؤرخ في حزيران 1949، وقد تناولت هذه الاضافة اموراً شتى منها: مدة السجن والغرامة والنفي. وهذه الامور كانت لها علاقة بالانظمة المتعلقة الدراويش[1].

والجدول الآتي يوضح الحياة السياسية والاجتماعية في عام 1945، من حيث اللغة والدين والاستيطان:

المتغيرات	%	%	%
اللغة الام	التركية 88	الاخرى 12	النسبة الكلية 100
الدين	98	الاخرى 2	النسبة الكلية 100
الاستيطان	الريف 85	المدينة 15	النسبة الكلية 100
الاستيطان	الريف 75	المدينة 25	النسبة الكلية 100
السكان (المعدلات)	القرية 413	المدينة 10168	المقيمون

راجع:

Gurenc , Bo2 Kurt, " Secular Trends and Turkish Identity", Op.Cit., P.60.

واستناداً الى تقارير وزارة الداخلية، برزت 89 قضية في المحاكم عام 1947 تتعلق بانتهاك قانون رقم 677 لعام 1925، كما كانت هناك 29 قضية تتعلق بالمؤذنين في المساجد. وقد تم اعتقالهم في المدة نفسها بسبب اقامتهم الاذان

(1) Geyikdegi,Op.Cit., P., 65.

باللغة العربية، اضافة الى 589 قضية، تم اعتقال اصحابها بسبب لبس الحجاب او ارتداء العمامة[1].

وفي واقع الأمر، جسد حزب الشعب الجمهوري العلمانية خلال مؤتمره السابع الذي عقد في 2 كانون الاول 1947 إذ قرر ما يأتي: "يعدّ حزبنا جميع القوانين منسجمة مع متطلبات المدنية الحديثة، وان منع الافكار الدينية من الشؤون العلمانية للحكومة والسياسية تكون العامل الرئيس لنجاح التقدم والتطور "[2].

ونتيجة لذلك، فقد اكدت الحكومة في برنامجها في 23 كانون الثاني 1949 السياسة العلمانية، والمتعلقة بالمدارس الابتدائية، حيث جاء فيه: " نحن لا نقبل الخرافات التي سكّرت هذا الشعب لقرون، ان ترجع للخلف تحت ستار الدين"[3].

وعلى الرغم من ان نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة هي 20% في الريف التركي، الا انه مع ذلك: كان الاتجاه قوياً ضد العلمانية في الريف[4].

الاسلام بالنسبة للفلاحين هو الطريق العام للحياة، اكثر من النظام القانوني للافكار، وعلى ذلك نرى ان هؤلاء عارضوا التمدن الحديث(على الانموذج الغربي)[5].

(1) Ibid.

(2) Ibid., P. 66.

(3) Ibid.

(4) Feroz, Islam and Secularism in Post- Kemalist Turkey, Op.Cit., P.,7.

(5) Lewis V. Thomas, " Recent Development in Turkish Islam" The Middle East ", Vol.6.No.1, 1965,P.32.

ولم يقطع الفلاحون في الريف التركي علاقتهم مع الوطن العربي، إذ قاموا بأرسال اولادهم الى الجامعات المصرية،ومنها على سبيل المثال جامعة الازهر[1].

أما فيما يخص الطبقات الارستقراطية في تركيا، فقد كانت تقوم بالدفاع عن مبادىء اتاتورك وقد عملت هذه الطبقة ضد السلطة العثمانية والتعاليم الدينية[2].

ان الطبقات الارستقراطية في المجتمع التركي تحتفظ بحجتها في ممارسة الشؤون السياسية، على العكس من ذلك، نرى الفلاحين قبل القانون الانتخابي في عام 1946 لم يكن لهم نصيب مباشر من مقاعد السياسة الوطنية بسبب عدم السماح لهم للوقوف كمرشحين، ان هذا الوضع كان يعود في تلك المدة الى تصنيف المجتمع التركي الى طبقات اجتماعية[3].

وبعد ظهور القانون الانتخابي لعام 1946، نرى ان الطبقات المثقفة اخذت تعمل بنصائح الفلاحين ورغباتهم في الشؤون السياسية، بحيث اصبح لهم دور كبير في التصويت على الرغم من انهم لم يكونوا مرشحين للمناصب الوطنية[4].

---

(1) Ibid., P.32.

(2) Ibid., P.27.

(3) Ibid., P. 31.

(4) Ibid.

الفصل الثاني

الموقف من الاسلام

في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية

الفصل الثاني

الموقف من الاسلام

في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الاول

موقف الاحزاب من الاسلام بعد اتاتورك

اصبح هناك رد فعل في الريف التركي ضد اجراءات اتاتورك حيث كان هناك سلوك متشدد في الارياف التركية لتطبيق التعاليم الاسلامية ومحاربة العلمانية[1].

ونتيجة لذلك، وبعد وفاة اتاتورك وبخاصة في المدة الواقعة بين 1938ـ1942 أسست الحكومة صحيفة الاوقاف، وطرحت بين سنتي 1946 ـ1954 مفاهيم جديدة للتعليم الديني، في المجلس الوطني التركي الكبير[2]. وفي الحقيقة ان نشوء المعارضة السياسية بعد عام 1945، اعطى المجال للجماعات الاسلامية للبروز من جديد. ونتيجة لذلك فقد قام كل من نجمي كوناش ومصطفى اوزبك وميتاسوار بتشكيل حزب" حماية الاسلام" الا أن الحكومة طبقت عليه الاحكام العرفية إذ تم اغلاقه في 12 أيلول من السنة نفسها. ثم قام الجنرال جواد رفعت اتيلخان في 8 تموز 1947 بانشاء حزب

(1) Ahmed, Feroz, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, London, 1977, Op.Cit., P.41.

(2) Howard A. Reed," Revival of Islam in Seucular Turkey", Op.Cit., PP. 270-271.

المحافظين، الا ان الحكومة اغلقته قبل ان يبدأ نشاطه[1]. وقام المارشال فوزي جاكماق من قواد حرب الاستقلال في 19 تموز 1946 والذي كان له اتجاه اسلامي بتشكيل حزب الامة، وذلك في عام 1948[2]، وقد تأسس هذا الحزب من الاعضاء المنشقين للحزب الديمقراطي[3].

اعترف حزب الامة بشكل واضح في المادة 12 من برنامجه بما يأتي:" نؤكد على حرية الوجود والمعتقد للافراد لممارسة الدين باللغة التي يختارونها[4]. وقال حكمت بايار الامين العام للحزب في شباط 1949 في المجلس الوطني التركي الكبير: " ان مبادىء العلمانية منعت الدولة من التدخل في طبيعة الشريعة"[5].

وفي الوقت نفسه، وقعت حادثة في داخل المجلس الوطني التركي الكبير في 4 شباط 1949، إذ تم اقامة الاذان باللغة العربية. وفي اليوم التالي من هذه الحادثة كتبت صحيفة Kudret الناطقة باسم حزب الامة قائلة:" ان الحكومة مسؤولة عن الحادثة لأن ذلك يتعلق بحرية الوجود ". ومن ناحية أخرى اجابت صحيفة Ulus الناطقة باسم حزب الشعب الجمهوري قائلة:" اذا سمح للرجعيين اقامة الأذان بالعربية اليوم، فسوف نستجيب للقانون الديني:" الشريعة والخليفة غداً "[6].

---

(1) حرب، محمد (دكتور)، " آليات الحركة الاسلامية في تركيا"، السياسة الدولية، العدد 131، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1998، ص 129.

(2) Ibid.,

(3) Feroze, Mohamed Rashid, Op.Cit., PP. 122-123.

(4) Geyikdegi, Op.Cit., P. 69.

(5) Ibid., P. 70.

(6) Ibid.,

ونتيجة لهذه التطورات، اكد الحزبان الديمقراطي وحزب الامة الغاء المبادىء الستة من الدستور[1]. وقد أصبح لحزب الامة نشاط ملموس في الخمسينات، إذ اتهمت حكومة مندريس هذا الحزب بالتمرد على السلطة[2].

وقد أيد اينونو الاجراءات التي اتبعها مندريس ضد هذا الحزب، حيث الغت الحكومة صحيفته المعروفة " ملليت"[3] وفي 27 كانون الثاني 1954 أقرت

---

(1) Ibid.,

(2) فاز حزب الامة في انتخابات عام 1950 بمقعد واحد. راجع:
Howard A. Reed," Revival of Islam in Secular Turkey", Op.Cit.,P. 281; Muzaffer Sencer, Turkiyde Siyasal Partilein Sosyal lernelleri, Istanbul , 1974,P. 207.

أما بالنسبة للباكتاشيين فانهم فازوا بمقعد واحد من الاناضول. راجع: Howard A. Reed," Revival of Islam in Secular Turkey", Op.Cit.,P. 281

وقد صوت البكتاشيون بجانب حزب الوحدة: وكان له "Partisi" والذي تأسس في تشرين اول 1966م.وكان له برنامج علماني،مؤكداً انه يمثل الاقلية الشيعية في تركيا، الا انه لم يكن له الباع الطويل في تركيا، وقد أخذ الحزب تسمية جديدة منذ تشرين الثاني 1971 بأسم حزب الوحدة التركي: (Turki Brilik Parisi) وحصل حزب الوحدة التركي على 1ر08% من الاصوات أي مقعداً واحداً. أما في انتخابات عام 1973م، فقد حصل على 4ر0% من الاصوات، الا ان الحزب لم يكن له مقعد في انتخابات عام 1977م. راجع: Geyikagi, Op.Cit., P. 125.

(3) وقعت بعض الحوادث اثناء تشييع جنازة المارشال فوزي جاكماق في نيسان عام 1950م، ونتيجة لذلك القت السلطات القبض على 70-80 من شباب الجامعة بتهمة انتمائهم الى المنظمات الاسلامية. وكانت لهذه الحوادث وقعها الكبير في اوساط الجامعة. يعلق الاستاذ علي فؤاد باشكيل على هذه الحوادث قائلاً:" في هذه الاثناء راجعتني الهيئة الادارية لاحد الطلبة في الجامعة، وقد طلب هؤلاء الشباب مني ان القي عليهم محاضرة حول الحرية الدينية والعلمانية وان اجعلهم على بينة حول هذه المسائل".

ويردف باشكيل قائلاً:" وقد الح عليّ هؤلاء الشباب قائلين: لقد جئنا اليكم بعد ان قطعنا وعداً لمئات من اصدقائنا الشباب باننا سنلبي رغباتهم، اننا في لهفة لان تعطونا معلومات في هذه المسائل=

احدى المحاكم في انقرة حل هذا الحزب، لكن حكمها أبطلته فيما بعد اكبر محكمة في تركيا وهي محكمة النقض والابرام، فضلاً عن ذلك ان الحزب سرعان ما أعاد تشكيل نفسه من جديد بأسم " حزب الامة الجمهوري" إذ حصل هذا الحزب في انتخابات عام 1954 في المجلس الوطني التركي الكبير على خمسة مقاعد حاصلاً على 480249 من أصوات الناخبين[1]. ومع ذلك ان هذا الرقم كان بعيداً عن ان يكون شيئاً له أهميته، فلم يكن من الممكن اتخاذه شيئاً يدل على مركز الحزب في البلاد، ويعزى هذا الى سببين[2]:

1. ان حزب الشعب الجمهوري تمكن من الحصول على 31 مقعداً فقط من مجموع 541 مقعداً ومع هذا فان قوته كما يستدل عليها من 471 /3/193 صوتاً كان أعظم بكثير مما اشار اليه العدد القليل من المقاعد التي حصل عليها، فليس ما يدعو حزب الشعب الجمهوري لتطبيق معيار مختلف على حزب الامة الجمهوري.

2. شهدت الخمسينيات انتعاشاً واسع النطاق في الطرق الدينية مثل التيجانية[3].والبكتاشية والنقشبندية[4]. والقادرية، وفي المنظمات

=التي منعوا عنا تعلمها". راجع: باشكيل، علي فؤاد(دكتور)، موقف العلم من الدين، مصدر سبق ذكره، ص 26ـ27.

(1) lenczowskik Op.Cit., P. 140.

(2) Ibid.,

(3) يرجع أصل التيجانية الى مدينة Moracan من تيجان، إذ قام مجموعة من المتصوفة بايجادها في هذه المدينة عام 1155. راجع: Geyikdagi, Op.Cit., P.8.

واضع الطريقة الشيخ احمد التيجاني أو التجاني. راجع: كنيث، و. موركان، مصدر سبق ذكره، ص 109.

تركزت التيجانية في انقرة والاناضول الاوسط. ولم يكن هناك تأريخ دقيق لهذه الجماعة في تركيا، ومن المحتمل انها ظهرت قبل أو خلال الحرب العالمية الاولى. وقد تلاشت الجماعة بعد حوادث =

=عام 1925، الا انها برزت من جديد في عام 1930،وعادت ثانية بنشاط وفعالية في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما قام كمال بلاو اوغلو رجل الاعمال التركي الضليع في القانون بايجادها، واصبح شيخاً لها. راجع: Geyikdagi, Ip.Cit., PP. 8-9.

وقام التيجانيون بحركة عام 1925 في Menemen، وقد اصبحت هذه الحركة فعالة في شرقي الاناضول، ونتيجة لذلك قامت الحكومة باعتقال سبعة وعشرين من قادتها في ماردين. راجع: Religion in the Middle East, Op.Cit., PP. 38-39.

وتعود حركة عام 1925 اساساً الى مناهضة الدراويش في شرقي الاناضول اصلاحات اتاتورك العلمانية في المقاطعات الكردية، وكان من نتائج هذه الحركة استقلال ولاية ديار بكر وفي نهاية الامر، اخفقت هذه الحركة، ونتيجة لذلك قامت الحكومة باعدام قادتها. راجع: Lewis ,Op.Cit., PP. 409-410.

ان المعارضة العلنية للتيجانية ضد الجمهورية التركية بدأت في عام 1949، عندما قام مريدوها بتحطيم التماثيل ولاسيما تماثيل اتاتورك، التي عدت بمثابة اصنام.

ودخل التيجانيون في صراع مع رجال الشرطة من جديد في تموز 1952 عندما قاموا بتحطيم تماثيل اتاتورك ونتيجة لذلك تم القاء القبض على كمال بلاو اوغلو، وعوقب لمدة عشر سنوات مع الاشغال الشاقة،وفي في عام 1958تم ابعاده الى احدى الجزر التركية.وقد كتب بلاو اوغلو قائلاً:" شاهدت الجنة في منامي، والتقيت مع الله ورسوله وهما يبعثان التحية والسلام اليكم000" راجع: Religion in the Middle East, Op.Cit., PP. 38-39.

وقضت المحكمة في الوقت نفسه الحكم على بعض مريدي التيجانية مدة تتراوح بين 5-10سنوات، وعوقب القسم الآخر منهم بعقوبة الاشغال الشاقة.

نادت التيجانية بعودة الخلافة العثمانية، وازداد نشاطها بعد السماح في ترتيل الاذان باللغة العربية، الا انها مثلت شريحة صغيرة من شرائح الرأي العام التركي. راجع: Gekikdagi, Op.Cit., PP. 809.

(4) تأسست الطريقة النقشبندية في بخارى، حيث قام بايجادها محمد بهاء الدين النقشبندي والذي توفي عام 1389 م. راجع: المصدر نفسه، ص 73.

وقد قامت السلطات بحملةواسعة ضد اتباعها في ماردين في 3 شباط 1954م، وكانت من نتيجة ذلك ان القي القبض على سبعة عشر قائداً نقشبندياً لمخالفتهم القانون. راجع: Howard A. Reed, " Revival of Islam in Secular Turkey", Op.Cit., P. 275.

في البداية كانت هذه الطريقة تؤيد حزب السلامة الوطني ثم ما لبث ان سحب هذا التأييد منه قبل انقلاب 12 أيلول 1980م، ثم صارت تؤيد حزب الوطن الام، ولكنها انقلبت خلال=

الميالة للاسلام مثل الحزب الديمقراطي الاسلامي الذي قام بتشكيله جواد رفعت اتلخان[1].

ولكن احيل الى المحكمة بسبب اتهامه باستخدام الدين للاغراض السياسية[2]، وحزب النهوض الوطني، والجمعية العسكرية المعروفة بأسم " بيوك طوغو"[3]، وحزب الدفاع عن الاسلام[4] وكانت جميع هذه الهيئات تعتنق فلسفة اسلامية[5].

=الانتخابات التكميلية في عام 1986. وايدت حزب الرفاه ويتزعم هذه الطريقة عمر ميزار اوغلو وموسى طوباش، وطاهر بوبدك كوروكجي. وفي الوقت الحاضر يتزعم هذه الطريقة الدكتور محمود أسعد جوشان ومن اقطابها سامي رمضان اوغلو ومحمد زايد وارصون كعدي.

تنتشر الطريقة النقشبندية في استنبول وقونيا وأورفه، وتعدّ استنبول مركز هذه الطريقة. ويوجد جناح مسلح لهذه الطريقة يسمى" الخالدين" تمارس نشاطاً سياسياً من خلال دعمها لحزب الرفاه. وتجدر الاشارة في هذا المجال ان توركوت ازوال رئيس الجمهورية التركية السابق كان من اتباع هذه الطريقة.

أما فيما يخص الباكتاشيين فقد تم قطع الطريق على اجتماع لهم من قبل شرطة استنبول، فضلاً عن ذلك بدأ في الظهور مجموعة من الشباب مع اشخاص آخرين متقدمين في السن، وقد ارتدوا معاطف طويلة او عباءات مع لحى طويلة، وتعتمر رؤوسهم البيريات رغم اقرار القبعة الغربية ذات الحافة منذ عام 1925م. راجع:

Howard A. Reed, " Revival of Islam in Secular Turkey", Op.Cit., P. 275

(1) Karpat, Op.Cit., P. 285.

(2) Ibid.,

(3) Lencoviski, Op.Cit., P. 140.

(4) تأسس هذا الحزب في استنبول عام 1946، ولكنه حل في السنة نفسها بموجب سلطات القانون العرفي. راجع:
Karpat, Op.Cit., P. 283.

(5) Lercoviski,Op.Cit,P.140.

ولهذه الاسباب جميعاً، بدأت الصحف تتحدث عن بعض القضايا التي تخص البلدان الاسلامية الاخرى والمساهمة بخاصة في الاشتراك بالمؤتمرات الاسلامية، وفي هذا المجال شارك نوري دمرج ورؤوف اورباي في مؤتمر اسلامي في الخارج، كما عبّرت الصحف عن احتفالها بذكرى وفاة الشاعر الشعبي الاسلامي شرف الدين جلبي المتوفى في القرن الرابع عشر[1].

وفي هذه الحقبة بالذات، حاول القادة العلمانيون افهام الرأي العام التركي ان اصلاحاتهم ليست بصورة مباشرة ضد الاسلام، وان الغاية من سياساتهم هي وضع نهاية لسلطة العلماء وتأثيرهم، واصفين اياهم بالرجعية، ونتيجة لذلك فقد قاموا على اغلاق عدة مساجد في تركيا ومنها على سبيل المثال جامع اياصوفيا وتحويله الى متحف، إذ انه اتخذ جامعاً من قبل السلطان محمد الثاني[2].

---

(1) Howard A. Reed, " Revival of Islam in Secular Turkey", Op.Cit., P. 273.

بدأت تنتشر في هذه الحقبة الاعلانات الصحفية عن التلاوة شبه العامة للقصيدة التركية الدينية الفلكورية لسليمان جلبي، راجع: .Ibid

(2) Feroze, Mohamed ,Op.Cit., PP. 110-112 ;

يعدّ مسجد أيا صوفيا من اشهر مساجد استنبول واكبرها واجملها، كان كنيسة بيزنطية، وتم تحويله الى مسجد من قبل السلطان محمد الثاني ـ المشار اليه آنفاً ـ وظل مسجداً حتى مطلع هذا القرن عندما تم الغاء السلطنة والخلافة في المدة الواقعة بين 1923ـ1924، فتم تحويل هذا المسجد الى متحف. راجع: خليفة، محمد،" صحوة الاسلام في تركيا كما يراها الاعلام الغربي"، مستقبل العالم الاسلامي، العدد 3، مركز دراسات العالم الاسلامي، مالطا، 1993، ص 177. وعلى أثر نمو الاتجاه الاسلامي القوي في تركيا، وافقت حكومة حزب الوطن الام في عام 1991 على فتح جزء من مسجد ايا صوفيا، بناء على مقترح قدم من قبل حزب الطريق الصحيح، راجع: فراج اسماعيل،" رسائل من ميت تهز تركيا"، المسلمون، العدد 1231، 7 يونية، 1991، ص 5.

وقد ادى قرار الحكومة التركية ازاء اياصوفيا الى رد فعل يوناني، إذ طالبت الحكومة اليونانية في بيان رسمي لها بابقاءه متحفاً، محتجة على التفكير في اعادته مسجداً. فضلاً عن ذلك فقد شنت=

وعلى الرغم من ذلك فقد اتخذت حكومة حزب الشعب الجمهوري عدة قرارات لصالح الدين، منها قرار حكومة اينونو السماح بتدريس الدين في المدارس[1].

وعلى هذا الاساس، فقد قام نائبان في المجلس الوطني التركي وخلال المناقشات العامة في 24 كانون الاول 1946، Hamdullah Suphi Tanriover من استنبول، و Daha Pars من بورصة، بطرح موضوع الدين، حيث اقترحا توصية بتدريس الدين في المدارس العامة " لتقوية الروح ضد خطرالشيوعية" وقال Daha Pars:" ان الضمائر تشبه الاقطار، وفي حالة تركها بدون دفاع، فأن العدو سوف يغزو هؤلاء. ان دفاعنا الافضل ضد خطر الايديولوجيات التي بدأت تنتشر في معتقدنا هو الرجوع الى الدين "[2].

=الصحف اليونانية جميعاً حملات شديدة على القرار المذكور". راجع: خليفة، محمد، " صحوة الاسلام في تركيا كما يراها الاعلام الغربي"، مصدر سبق ذكره، ص 177.

أما روسيا الإتحادية، فأنها علقت على ذلك القرار من خلال وسائل الاعلام قائلة:" ان ذلك القرار هو عودة الى افكار القرون الوسطى، وانه سيثير الخلافات ويؤجج الاحقاد.

واكثر من هذا، قدم حزب الرفاه في نهاية أيار 1995 بمشروع قانون اعادة فتح ايا صوفيا للعبادة. وقد أدت مسألة ايا صوفيا الى مزيد من الخلاف، عندما وافقت وزارة الثقافة لفرقة تركية فنية بأقامة حفلة راقصة في حديقة مسجد أيا صوفيا في 27 ايار 1995، الامر الذي ادى الى قيام تظاهرة ضد هذا القرار لمنع اقامة هذه الحفلة، وقد تكللت جهود الحركة الاسلامية بالنجاح في الغائها. راجع: نور الدين، محمد، مصدر سبق ذكره، ص 88.

وقد وصف ابن بطوطة في كتابه " الرحلة "قائلاً" الكنيسة العظمى ايا صوفيا، ويذكر انها من بناء أصف بن برخيا وهو ابن خالة سليمان عليه السلام وهي من أعظم كنائس الروم وعليه صور لطيفة بها فكأنها مدينة، وابوابها ثلاثة عشر باباً ولها حرم وهو يحمل عليه باب كبير لا يمنع أحد من دخوله، وفيه عدة آلاف من الرهبان والقسيسين بعضهم من ذرية الحواريين".راجع: ابن بطوطة، الرحلة، جـ1، المطبعة الازهرية 1346هـ ـ 1928م، ص 226-227.

(1) Lenczowski, Op.Cit., P. 139.

(2) Grylkdegi, Op.Cit., P.66.

وقد كرر النائبان السابقان خلال المؤتمر السابع للحزب في سنة 1947 مع مساندة اعضاء آخرين في الحزب سياسة التقرب من الدين، وقد اكدا:" ان السياسة المضادة للدين من قبل الحكومة أدت الى ترويج السلوك اللااخلاقي في الدولة ". وفي نهاية المناقشات الرسمية للحزب اكد الاخير الاسراع في سياسة " التغريب" والتي احدثت التنمية الاقتصادية،وقد أكد الحزب ان هذا يعدّ اداة وحيدة لمحاربة الشيوعية[1].ونتيجة لهذه التطورات، اصبحت المدارس الدينية الخاصة منذ أيلول 1947 لها الحق في العمل وبموجب قانون خاص. وعليه فقد قررت وزارة التربية الوطنية فتح مثل هذه المدارس، كما وافقت الحكومة على تدريس الدين في المدارس الثانوية في كانون الثاني 1949[2].

واكثر من ذلك، زادت الطلبات من اجل توسيع التعليم الديني، إذ اقترح كل من Ibrahim Aras و Peyami Gokmen النائبين في المجلس الوطني التركي الكبير في كانون الثاني 1948 اعادة فتح مدارس الائمة. وقال إحسان اولجن خلال المناقشات البرلمانية في 13 كانون الاول 1948: " ان الائمة والوعاظ كانوا عاجزين عن تأدية اعمالهم بصورة كافية بسبب عدم تدريبهم بشكل مناسب "[3].

وكانت من نتيجة هذه المناقشات، اقرار وزارة التعليم الوطني في 20 كانون الاول 1948 اعطاء دروس متخصصة للائمة والخطباء، وقد ابتدأت هذه(الدورات) في 15 كانون الثاني 1949 في انقرة واستنبول، وتبع ذلك اعطاء دروس في مدن أخرى[4].

(1) Ibid.,
(2) Ibid., P.69.
(3) Ibid., PP. 67-68.
(4) Ibid., P. 68.

وخلال عشرة ايام اعطيت(دروس خاصة بالدين للمدارس المتوسطة، في نهاية عام 1949، اكمل خمسون شاباً دروسهم المتخصصة.وقد أكدت حكومة شمس الدين كونالتان في برنامجها الذي قدم الى المجلس الوطني التركي الكبير في 24 كانون الاول 1949 ضرورة المدارس الدينية، واكدت الحكومة حرية الوجود للمواطنين[1].

وقامت الحكومة في عام 1949 بتأسيس كلية الالهيات إذ اصبحت تابعة لجامعة انقرة[2].

وقد عينت الحكومة عميداً لها واصبحت تتكون من ثمانية اساتذة وخمسة عشر من الاساتذة المساعدين، إذ قامت الحكومة بتدريس الفقه والحديث والفلسفة والاجتماع وتأريخ الاديان الى جانب اللغات العربية والفارسية والاوربية[3]. وفضلاً عن ذلك، فقد أسست الحكومة في الوقت نفسه معهد الدراسات الاسلامية التابع لجامعة استنبول. وفي الواقع ان قرار حكومة اينونو فيما يخص السماح بتدريس الدين في المدارس، له جانب سياسي يتعلق بالدرجة الاولى بمعارضة شعبية الحزب الديمقراطي[4]. وكما ان التنازلات التي قدمها حزب الشعب الجمهوري اثناء مرحلة تعدد الاحزاب السياسية في مجال الدين لم تكن اكثر من اعادة استخدام العربية في الدعوة الى الصلاة مع توسيع

(1) Ibid.,

(2) Richard D. Robinson: The First Turkish Repiblic, Op.Cit., P.202.

أقر المجلس في 9 حزيران 1949م بموجب القانون ايجاد كلية الإلهيات في انقرة. وفي هذا المجال اكد Tashin Bangoglu وزير التربية الوطنية ان هذه الكلية لا تشبه المدارس القديمة" المدارس الدينية الاسلامية ". راجع: Geyikadgi,Op.Cit., P.68.

(3) Feroze, Mohamad Rashid, Op.Cit.,P.114; Lewis V. Thomasd, Op.Cit., P. 24.

(4) Lenczowski, Op.Cit., P. 139.

التعليم الديني الى حد ما في اثناء مرحلة تعدد الاحزاب السياسية، في مجال الدين لم تكن اكثر من اعادة المدارس الابتدائية، فلم تكن هذه تشكل ادنى خطر على السلطة المركزية العلمانية. فقد كان المعلمون العلمانيون هم الذين يقومون بتعليم هذه الدروس الدينية مع اقرار وزارة التربية الكتب الدينية التي يتم تدريسها.

وفيما يخص تدريس الدين في المدارس التركية، نرى ان هناك وجهتي نظر بين الحزبين الديمقراطي والشعب الجمهوري ازاء ذلك، إذ يرى حزب الشعب الجمهوري تدريس الدين في المدارس بناء على طلب الابوين بتدريس اطفالهم في هذا المجال، أما فيما يخص الحزب الديمقراطي فانه اكد ايصال الاطفال المسلمين الى المدارس واعطائهم الدروس الدينية دون ان يكون هناك طلب من الابوين، فأن سياسة الحزب تتضمن المطالبة بتوسيع عدد المدارس الدينية لتوجيه الامام، إذ سمح لهم بالمحافظة على التقاليد القديمة[1].

وعلى هذا الاساس، سمح للاطار الديني في تركيا عام 1949 في المدارس الابتدائية عامة، كما ان ذلك اصبح اجبارياً للمعلمين بتدريس ذلك في المدارس[2]. وقد ازدادت عدد المدارس الاسلامية في تركيا وازدادت معها الكتب الدينية[3].

(1) Walter F/ Welker, Op.Cit., PP. 8-9.

(2) Howard A. Reed," Revival of Islam in Secular", Op.Cit., PP. 272-273.

ادهش صبي الماني بروتستانتي اسرته في انقرة عندما اعلمها انه مطلع بشكل جيد على الاسلام، وانه يطالب بمعرفة اكبر كي يكون على مستوى اصدقائه الآخرين من الاتراك الذين انهوا المدارس الابتدائية قبل عام 1949 م. راجع:

Howard A. Reed, " Revival of Islam in Secular Turkey ". Op.Cit., P.273.

(3) Feroze, Mohamad Rashid, Op.Cit, P.115.

إذ أسست الحكومة خمس عشرة مدرسة خاصة بتخريج خطباء للجوامع[1]، وقد أسست هذه المدارس في مقاطعة قيصري وأزمير وقونيا. كما ان هذه التعاليم تسربت الى المدارس الثانوية، بحيث أخذت تشمل ما يقارب 55% من مناهج الدراسة، أما فيما يخص الدورات التي تلقى على الطلاب في اللغة العربية والقرآن الكريم فأنها وصلت الى نسبة 45% من مناهج الدراسة.ويجب التأكيد في هذا المجال من ان هذه المدارس كانت تحت اشراف وسيطرة وزارة التربية أكثر من رئاسة الاوقاف، إذ أن الوزارة كانت تختار الاشخاص للقيام بهذه المهمة. وتجدر الاشارة في هذا المجال ان هذه المدارس، كان عليها اقبال وبصورة واضحة من القرى والارياف[2].

---

(1) ان عدداً من المواطنين مثل وهيب كوج وكان من رجال الاعمال البارزين قام بالتبرع بمبالغ كبيرة لاعادة ترميم المساجد وتشجيع الصلاة والتعليم الاسلامي. وطرحت في المجلس الوطني التركي الكبير في المدة الواقعة بين 1945-1946م امور تتعلق بالتعليم الاسلامي. راجع: Ibid.,P. 271.

(2) صرح الهامي أردم وزير التربية والتعليم في 9 تشرين اول 1968 قائلاً:" ان العدد الحالي من مدارس الائمة والخطباء يعدّ كافياً جداً. وانه لن تقام مدرسة واحدة من هذا النوع بعد الآن وان هذه المدارس قد انحرفت عن مهمتها، فبعد ان كانت مهمتها الدين، صارت مهمتها محاربة الماسونية والشيوعية وغيرها من الامور السياسية ". راجع: محمد، مصطفى،مصدر سبق ذكره، ص 23.

تجدر الاشارة في هذا المجال الى ان التعليم الالزامي في الدروس الاسلامية أصبح جزءاً من التعليم الابتدائي والثانوي، وفي اطار دستوري خلال السنوات الاخيرة من عمر الجمهورية التركية. وهذا يعني ان المواد الاسلامية الالزامية لا يمكن البتة تغيرها عن طريق الشريع الاعتيادي الا في حالة تغيير الدستور. راجع: صباح الدين زعيم، " تقويم تطبيقات التربية الاسلامية في سياق النهج العلماني في تركيا"، ترجمة صلاح سليم علي، اوراق تركية معاصرة، العدد 2/3، 1989، مركز الدراسات التركية، ص 3.=

=ولا بد ان نؤكد في هذا المجال، ان التربية الاسلامية لم تبدأ في تركيا الا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ويعزى هذا الى زيادة عدد المساجد والانتشار الكبير للمدارس الاسلامية الا أن هذه المرحلة كانت بحاجة الى المعلمين والمرشدين الاسلاميين. وفي الواقع أن التربية الاسلامية بدأت في مطلع الخمسينات، وذلك عن طريق تأسيس مدارس للائمة والخطباء، وقد تم وضع هذه المدارس تحت سيطرة التعليم المهني لتفادي التعارض مع قانون التوحيد التربوي لعام 1924. راجع: المصدر نفسه، ص 4.

ساعد العسكريون في تركيا أتجاه العودة الى الاسلام، إذ قام العسكريون في عام 1982 بوضع مادة في الدستور تتيح لاول مرة منذ عهد اتاتورك، تدريس العلوم الاسلامية في المدارس، ومنذ ذلك الحين تعاظم دور الحركة الاسلامية في تركيا، فالكليات الاسلامية التي كان عددها في العام 1980م اثنتين فقط، أصبحت الآن ثماني كليات.وقد أنفقت حكومة اوزال السابقة 150 مليون مارك في العام 1987م على تدريس القرآن. راجع: "السياسة الكويتية"، العدد 6683 في 1987/3/16م.

نتيجة لذلك، فقد وصل عدد مدارس الائمة والخطباء الى سبع مدارس عام 1970م، وبلغ عدد متخرجيها ما يقارب 50,000 متخرج. وفي الوقت نفسه صدر قرار في عام 1970م قضى بموجبه تغير اسم مدارس الائمة والخطباء الى معاهد أئمة وخطباء، وقد وصل عددها عام 1975م الى 171 معهداً. ويوجد في الوقت الحاضر 375 مدرسة للائمة والخطباء على مستوى المدارس الاعدادية و341 مدرسة بمستوى معهد، وبلغ عدد طلابها 83 ألف طالب يبلغ عدد الذكور منهم، 70 ألفاً، وتشكل الاناث الثلاثة عشر ألفاً.

أما عدد المسجلين في هذه المدارس والمعاهد الاسلامية للمدة الواقعة بين 1948ـ1985م فقد بلغ 20,000 طالب وطالبة وتخرج في السنة الدراسية ذاتها ما يقارب 14 ألف طالب وطالبة.

وتقدم هذه المدارس الخدمات اللازمة لمنتسبيها، وقد سجل فيها 6469 طالباً و32 طالبة عام 1985 وبلغ عدد المعلمين فيها ما يقارب 11 ألف معلم. راجع: المصدر نفسه، ص 5.

ان خريجي هذه المدارس لهم الحق في التقدم لاية كلية أو جامعة باستثناء الاكاديمية العسكرية، وهناك طلب ملح من قبل خريجي هذه المدارس للتقديم في هذه الاكاديمية. ومع ذلك فأن خريجي هذه المدارس يفضلون مواصلة دراستهم في العلوم الاسلامية ولاسيما كلية الالهيات. راجع: المصدر نفسه، ص 9.ويجب ان نؤكد في هذا المجال ان كثيراً من الدروس الاسلامية تم ادخالها في المدارس العلمانية ذات المستوى العالي ابتداء من المرحلة الابتدائية ثم الثانوية عام 1956. وفي المرحلة اللاحقة تم ادخال الدروس الاسلامية، وذلك في عام 1974م. وفي المرحلة النهائية أي بعد=

وقد اطلقت على هذه المدارس في أزمير وقونيا اسم المدارس غير النصرانية. وقامت مجموعة من الاشخاص في هذه المدن وبصورة منتظمة بجمع المال، وتخصيص أراضي، وتوفير المواد للابنية،ورعاية وتشجيع هذه المدارس.وقد بلغت التبرعات التي قام بجمعها هؤلاء في

أزمير أكثر من 90,000 ليرة تركية، أي ما يقارب 32,000 دولار، وأكثر من 115,000 ليرة تركية في قونيا، أي ما يعادل 41,000 دولار[1].

وفي هذا المجال، لابد ان نؤكد على عوامل ثلاثة حول البرامج التعليمية الاسلامية في تركيا، وهذه البرامج هي:

=عام 1983م تم ادخال دروس الدين والاخلاق التي نص عليها الدستور الجديد ـ دستور عام 1982م. فضلاً عن ذلك هناك الدورات التدريسية القرآنية والتي يقدر عددها بـ 10,000 دورة، ناهيك عن الدورات الصيفية التي يشرف عليها الائمة والمؤذنون في المساجد فضلاً عن انتشار دورات اللغة العربية التي تقوم بتنظيمها مدارس الائمة والخطابة وكلية العلوم الاسلامية. راجع: المصدر نفسه، ص 14. Inalcik, Halil," Some Remaks on the Study of History in Islamic Coumtries", Op.Cit., PP. 452-454.

(1) تأسست في عام 1924م ست وعشرون مدرسة، وقد أشرف عليها 302 معلماً، إذ بلغ عدد طلاب هذه المدارس بـ 1442 طالباً. وقد انخفض عددها في عام 1927م الى مدرستين، أشرف عليهما واحد واربعون معلماً، بينما بلغ عدد طلابهما 278 طالباً، وقد تخلت الحكومة عنهما نهائياً عام 1932م. كما تأسست في عام 1924م كلية جديدة بأسم كلية الدين، وقد انخفض عدد الطلاب فيها من 287 طالباً في عام 1926م الى عشرة طلاب في عام 1927م.وقام حزب الشعب الجمهوري باغلاق هذه الكلية في استنبول في عام 1933م. وفيما يخص كلية الدين في انقرة، كانت شبيهة بالمعاهد الاسلامية الموجودة في العالم الاسلامي، حيث قامت هذه الكلية بتدريس تأريخ الاسلام. وفي الوقت الحاضر للكلية مجلة خاصة بأسم" مجلة كلية الدين".وقد قام موظفو هذه الكلية بزيارة مصر-واوربا وكندا بغية وضع برنامج للكلية. راجع: Howard A.Reed," Revival of Islam in Secular Turkey", Op.Cit., PP. 273-274.

1. طرح بعض الكتّاب مجموعة من الآراء السياسية في الفكر الاسلامي، وقد دفعت هذه الآراء الحكومة الى دراسة التأريخ الاسلامي.

2. احتفظ بعض من الكتّاب الاتراك بتقاليدهم الاسلامية، وقد رفض هؤلاء منهج التأريخ الاوربي.

3. ان الشعور الحديث للعاطفة القومية، قد شجع على دراسة تأريخ الشعوب الاسلامية.

وفي الحقيقة هناك أسباب عديدة لعودة تركيا الى الاسلام، بالامكان ايجازها في الآتي[1]:

1. ان كثيراً من المفكرين والفلاسفة في تركيا، ارادوا ترك الفلسفة الوضعية العلمانية وذلك منذ الحرب العالمية الثانية.

2. اصبحت هناك قناعة من قبل الحكومة التركية، ان النظام الجديد الذي يقوم على الاسلام من الممكن قيامه عن طريق اسلوب الثورة، وان ذلك سيؤدي الى اقامة نظام اسلامي، وعدت الحكومة هذا الاتجاه خطراً لان ذلك سيؤدي في اعتقادهم الى سيطرة الايديولوجية التقليدية.

3. بلورة المفاهيم الديمقراطية والتي ادت الى زيادة الوعي السياسي للفلاحين في السياسة الداخلية.

4. التهديد الذي مارسه السوفيت على تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، دفع القادة الاتراك الى التفكير بجدية في بناء الجوانب الخلقية والروحية

(1) Islam in Modern History, Op.Cit., P. 186-187.

والاجتماعية، لان ذلك يؤدي الى تقوية المجتمع ضد العدوان الخارجي والتمزق الداخلي.

وفيما يخص المسائل الاسلامية بعد الحرب العالمية الثانية، وجد اتجاهان[1]:

1. يؤكد الاتجاه الاول على اعادة التعليم الاسلامي في المدارس والتقارب من العالمين العربي والاسلامي.

2. الاتجاه الثاني هو اتجاه حديث، اخذ يدافع عن الحرية الاسلامية، وبالتالي يؤكد هذا الاتجاه على الفصل المطلق بين الدين والسياسة، وهذا يعني ان الحكومة من وجهة نظر هذا الاتجاه سوف لا تتدخل في الشؤون الاسلامية وهذا الاتجاه من جانب آخر يؤكد على الاهمية الحديثة للاسلام، وعلى هذا الاساس فأن الاسلام يجب ان لا يقلل من شأنه لكون ان المجتمع التركي هو مجتمع أسلامي، كما ان النظام السياسي هو نظام ديمقراطي يؤكد على حاجات المجتمع ويسمح للشعب في الاعتقاد بالدين.

وفي هذه الحقبة بالذات، ازدادت الكتابات الاسلامية في الصحف، إذ كتب أحد أساتذة القانون الدستوري في جامعة أستنبول حول الاسلام جاء فيها:" اني ادافع عن الاسلام، ليس بسبب أني عالم دين، ومن دعاة الدين، وعلى العكس من ذلك أني حزين لتصوري عدم تأدية هذه الشعائر "[2].

هذه التصورات هي التي دفعت حزب الشعب الجمهوري الى تقديم أقتراحات جديدة لتعديل العلمانية في تركيا، وذلك في المؤتمر الذي عقد في عام 1947، وقد أكد المؤتمر ان تقوية القيم الاخلاقية في المجتمع ضرورة أخلاقية.

(1) Karpat, Op.Cit., PP. 276-277.
(2) Ibid., P.275.

وعلى هذا الاساس لا بد من قبول موقف جديد للتربية الاسلامية ومن دون خوف الى رد فعل اسلامي لأن الاهتمام بالدين سوف يعطي للاسلام مكاناً أو وضعاً أفضل في اطار السياسة الديمقراطية[1].

وقد أكد بعض اعضاء حزب الشعب الجمهوري على أهمية التربية الدينية بغية منافسة الاحزاب السياسية المعارضة. وفي الواقع ان جميع هذه التطورات كانت هي السبب في قيام اثنين من اعضاء حزب الشعب الجمهوري بتقديم قانون التربية الاسلامية الى المجلس الوطني التركي الكبير في المدة بين 1948-1949.وقد أدى ذلك الى ايجاد المدارس الاسلامية وكلية الدين[2] كما بينا ذلك في ثنايا هذه الدراسة.

نتيجة لهذه التطورات، فأن الحزب الديمقراطي تبنى المنهج التأريخي والقانوني للحرية الدينية، منطلقاً من النظرية العامة التي تقول ان المجتمع التركي هو مجتمع أسلامي[3].

على الرغم من أن الحزب الديمقراطي قد أكد في برنامجه الذي رسمه لنفسه عام 1946 العلمانية وذلك في المادة(14) من قانون الحزب، إذ جاء فيها:" ان الحزب يفهم العلمانية بعدم تدخل الدولة في شؤون الدين"." يرفض حزبنا التفسير الخاطيء للعلمانية والقائل ان العلمانية هي ضد الدين. وعلى هذا الاساس نعترف بحرية الدين كحق من حقوق الافراد، ونؤيد تأسيس التنظيمات التعليمية الدينية والتي قام بها معلمو الدين. ان هذه التنظيمات

(1) Ibid., P. 280.
(2) Ibid., PP. 280-281.
(3) Ibid., P. 278.

شيء ضروري، ولكن من جانب آخر لا يعترف الحزب ولا يسمح باستخدام الدين لاغراض سياسية[1]. الا انه اكد البرامج الاسلامية السالفة الذكر.

وعلى هذا الاساس، وبعد وفاة اتاتورك عام 1938، كان هناك نشاط اسلامي في تركيا، إذ بدأت الجماعات الاسلامية بايجاد " سبيل الرشاد" برئاسة اشرف اديب، وفضلاً عن ذلك فقد عاد التعليم الديني الى المدارس في عام 1949، حيث قررت الحكومة في تشرين الاول من السنة نفسها جعل التعليم الديني اجبارياً[2] (وفي هذه الحقبة بالذات منحت كلية الالهيات في انقرة صلاحية تدريس التعاليم الدينية، كما وجدت جماعات أسلامية صغيرة[3]، وفي المدة نفسها قام نجيب فاضل[4] باصدار صحيفة **Buyuk Dogu** ونتيجة لهذه التطورات فقد زار الحج في عام 1950 ما يقارب 9,000 تركي.

---

(1) Eren, Nuri , Turkey today and Tomorrow, Op.Cit., P.92; Geyikdagi, Op.Cit., P.69.

تشير المادة 14 من قانون الحزب: " يجب ان لا يؤدي الدين الى التفرقة بين المواطنين بسبب اختلاف العقيدة". راجع:

Geyikadagi, Op.Cit., P.79.

(2) B.lewis, Op.Cit., PP. 417-418.

(3) C.H, Dodd Politics and Government in Turkey, Unv. of California Press, 1969, PP. 23-25.

(4) ولد نجيب فاضل عام 1903، ينحدر أصله من ولاية مرعش في الجنوب التركي وهو ينتمي الى عائلة قيصة كورك. أكمل دراسته في أستنبول، ثم درس في جامعة السوربون، عمل مدرساً للغة التركية وآدابها في أكاديمية الفنون الجميلة بين السنوات 1939-1943، ثم ترك الوظيفة وتفرغ للصحافة فأصدر مجلة Agac والشرق الكبير عام 1943، له ما يقارب خمسون كتاباً في الشعر والادب والمسرح والقصص فيما عدا مقالاته في عديد من المجلات والصحف.

وقد نظر القراء لصحيفته الاسلامية على انها مصدر للالهام،ونتيجة لذلك فقد انتشرت بشكل واسع في الارياف الى وقت متأخر من عام 1952، وطالبت صحيفته بتأييد ودعم الحزب الديمقراطي،وقد قامت الحكومة بضمان النشر عن طريق الرقابة، حيث اخضعت للرقابة المطبوعات والكتب بالحروف العربية كافة التي جلبها الحجاج الاتراك في مكة في خريف عام 1952م. راجع:=

=Howard A. Reed," Revival of Islam in Secular Turkey", Op.Cit., P. 275.

ان الحكومة التركية لم تسمح باستمرار هذه الصحف، حيث قامت السلطة التركية بمحاكمة المحررين الاسلاميين، امثال نجيب فاضل Kisakurek رئيس تحرير Buyuk Dogu واشرف اديب رئيس تحرير سبيل الرشاد" وذلك في 12 كانون الاول 1952م و5 آذار 1953م، كما القت الحكومة القبض على مهاجمي أحمد أمين يالمان،ومع ذلك كان هناك شك من قبل بعض السياسيين الاتراك في ان الحزب الديمقراطي تعاطف مع الاتجاهات الاسلامية، وفي هذا المجال كتب شوكت ثريا ايدمير قائلاً:" بعد غلق الصحف والمجلات اليسارية، قامت الحكومة في النهاية بالسماح للدوريات الدينية في الظهور مثل مجلات سبيل الرشاد واهل السنّة وطريق الله، ان جميع الاحزاب السياسية اتفقت فيما بينها على عدم استخدام الدين للاغراض السياسية، ونحن من جانبنا ساندنا هذا الاتجاه، وفيما اذا قامت الاحزاب السياسية باستخدام هذا الموضوع في المسرح السياسي، من الممكن ان تؤول الدولة الى كارثة.وعليه نحذر الاحزاب السياسية من الابتعاد عن هذا الموضوع ".

ومن وجهة نظر ايدمير، ان مندريس كان يساند نجيب فاضل في سبيل اخراج صحيفته Buyuk Dogu الى حيز الوجود، والتي ظهرت وتوقفت عدة مرات. ومن وجهة نظر بعض الكتّاب ان مندريس كان يستخدم نجيب فاضل، كلما يشعر بالحاجة اليه. وقد رد مندريس على هذه الاتهامات في خلال اجتماع المجلس الوطني في 21 تموز 1955م:" هل نستمر باستخدام الدين للاغراض السياسية ؟ وبدون القاء اللوم والمسؤولية على بعض الاحزاب، نقوم على تفنيد هذه الاتهامات والتي جاءت من قبل بعض المؤسسات واعضاء الحكومة والسياسيين والشخصيات الطليعية والقانونية ".

وعلق اينونو، على هذه الناحية في المؤتمر الحادي عشر لحزب الشعب الجمهوري في 24 تموز 1955، وهو في صدد معارضة مندريس:" ان احد شكوانا في خلال الانتخابات هو استخدام الدين للاغراض السياسية. ان القوانين القديمة والجديدة تحرم مثل هذه الممارسات والتي تكررت عدة مرات بعدم الاستخدام. ومن المحزن ان تستخدم هذه الامور من قبل الدوائر الكبيرة، ومن غير حق وبسلوك قياسي ضد حزب الشعب الجمهوري والذي لم يحصل على حماية من قبل القانون ". راجع في هذا الصدد: .Geyikadagi ,Op.Cit., PP.79-82

وقد صدر قانون رقم 6187 في 24 تموز1953م والذي يعدّ متمماً للمادة 163 من قانون العقوبات التركي، وقد أكد ان استخدام الدين لاغراض سياسية وشخصية ومصلحة تجارية يعاقب عليه بالسجن من 1-5 سنوات مع الاشغال الشاقة ". راجع: .Ibid., P. 79

المبحث الثاني

الاسلام والحزب الديمقراطي

قامت الحكومة وبموجب قانون رقم 5665 المؤرخ في 16 حزيران 1950 بأداء الاذان باللغة العربية. وقد فتحت مدارس ثانوية للائمة والخطباء نتيجة لذلك وابتداء من عام 1955 انضم 2181 طالباً الى مدارس ثانوية اسلامية، ثم وصل هذا العدد الى 33400 في عام 1965 و44227 في عام 1970[1].

أما فيما يخص الجمعيات الاسلامية، فان عددها قد ازداد في المدة الواقعة بين 1955 ـ1978، ولكن عدد الجمعيات غير الاسلامية كان اكثر من الجمعيات الاسلامية حيث كان هناك 1088 جمعية اسلامية مقابل 5799 جمعية غير اسلامية في عام 1955، أما في عام 1968 فقد بلغ هذا العدد 10730 جميعة اسلامية مقابل 27067 جمعية غير اسلامية. وكانت الغاية من وجود الجمعيات الاسلامية في هذه المدة هي بناء المساجد ونشر القيم الاخلاقية[2].

وهذا يعني ان مندريس اعطى تساهلاً كبيراً للاسلام، على الرغم من تصريحاته المتكررة حول الالتزام بالعلمانية حيث كان يردد في اغلب الاحيان: " لا رجوع عن فصل الدين عن الدولة، الا ان تركيا بلد اسلامي وسيبقى كذلك"[3].

(1) قررت الحكومة التركية في 6 شباط 1933 ان يكون ترتيل الأذان czan بالتركية بدلاً عن العربية. وعلى سبيل المثال فان كلمة الله اكبر Allahn مرادفة بالتركية لكلمة Tanriuludur راجع: Ibid., P. 53.

(2) Ibid.,

(3) Ibid.,

وكان مندريس يقصد بهذا الكلام ان العقيدة الروحية للاتراك هي العقيدة الاسلامية، الا انها لا علاقة لها بالسلطة والقوانين الوضعية في الدولة. وهذا يعني من وجهة نظر مندريس ان الاسلام بالنسبة للرأي العام التركي بالامكان تشبيهه بالمسيحية للشعوب الاوربية.

فكما ان الدول الاوربية، هي مسيحية في العقيدة، الا ان انظمتها السياسية هي علمانية، والشيء نفسه ينطبق على الدين الاسلامي، إذ انه دين الاتراك مع الاحتفاظ بالعلمانية كنظام سياسي[1] بالامكان القول ان حقبة حكم الحزب الديمقراطي في تركيا في المدة الواقعة بين 1950-1960، كانت اشارة واضحة للتقدم المستمر لبرامج الحزب حول اعادة تقويم الاسلام، وقد عبّرت عن هذا الرأي صحيفة Zafar الصحيفة الرسمية للحزب الديمقراطي في عام 1958 قائلة: " ان الحزب الديمقراطي قد وضع المبادىء النقية للاسلام،وكان المرشد والمساعد العام والتقدم والفضيلة والاخلاق الحسنة "[2]. وفي عهد الحزب الديمقراطي، اصبح هناك دور كبير لرئاسة الشؤون الدينية المرتبطة بمجلس الوزراء، إذ صدر في 23 آذار قانون رقم 634، الذي أكد سيطرة علماء الدين على بعض الادارات في تركيا، كما تم السماح للحرية الاسلامية في التحرك للائمة في أية مقاطعة تركية والتي يبلغ عددها 487 مقاطعة، وقد قام اهالي الارياف بتمويل المفتي بالمال[3]، كما نص هذا القانون على توسيع مديرية الشؤون الدينية، وتعيين نائب مدير ولجنة ارشادية للاذاعة

(1) الزين، مصطفى، اتاتورك وخلفاؤه، دار النهار للنشر، بيروت، ص 290.

(2) Ed. Rosenthal (Sudaism) M.A.C. Warren (Christianity) C.F., Religion in the Middle East, Three Religion in Concord and Conflict, Cambridge at the University Press, 1969, P.71; Muncu, Op.Cit., PP. 197-198.

(3) Ibid., P. 72.

الدينية ـ قسم خاص للشؤون الدينية في الاذاعة، وان نصوص القانون اشارت الى تعيين المفتي في المقاطعات، ونتيجة لذلك فقد عينت الحكومة 497 مفتياً و288 مدرساً و24 واعظاً متجولاً مع 4503 ائمة ووعاظ اسلاميين في تركيا[1].

وقد حل المفتي **A.H.Akseki** محل المفتي ايوب صبري **Hayirlioylu** وذلك في 9 كانون الثاني 1951[2]، حيث نجح خلال عام 1943، ويعزى السبب في ذلك الى الدعم الذي قدم له. وفي الحقيقة نشأت بعض الشكاوى، عندما قامت الدولة بتركيز تعيينات المفتي بيد رئاسة الشؤون الدينية، والمدارس الاسلامية الاخرى التابعة للدولة، وهذا يعني ان الدولة حاولت السيطرة على هذه التعيينات، كل ذلك أدى الى نوع من التعارض بين مبادىء العلمانية والحرية الدينية[3].

وقد رفض مندريس هذه الاتجاهات من حكومته وذلك في شباط 1951، ولكن حزب الامة **Millet Partisi** والجناح المتشدد فيه طالب ابعاد

(1) Feroze, Mohamad Rashid, Op.Cit., P.115; Islam in Modern History, Op.Cit., P. 185.

(2) Religion in the Middle East, Op.Cit., P. 73.

(3) Ibid.,

ومن جانب آخر، كانت هناك احتجاجات ضد نشاطات رئاسة الشؤون الدينية، وانصبت هذه الاحتجاجات على مغزى تعيين المفتين والائمة الذين تدفع لهم الدولة رواتب في وقت تدعي انها علمانية.وفي الحقيقة اجازت رئاسة الشؤون الدينية ترجمة ونشر كتاب العالم الاسلامي الهندي محمد علي والموسوم بـ " الدين الاسلامي" ونشر الترجمات التركية للكتب الاسلامية المعتمدة في جامعة الازهر كما قامت وزارة التربية عام 1953م بأصدار الطبعة الموسعة لمقالة ضياء يوركان الاستاذ في كلية الالهيات في انقرة والموسومة بـ" الحالة الاسلامية العلمية" في كتاب يحمل عنوان " آيات القرآن الكريم: اساسيات الاسلام" وقد طبع منه ما يقارب من 25٫000 نسخة. راجع:

Howard A. Reed," Revival of Islam in Secular Turkey" Op.Cit., P. 778.

رئاسة الشؤون الدينية من ميزانية رئيس الوزراء، وتدخل المؤسسات الدينية الاخرى التابعة للدولة[1].

ان الحزب الديمقراطي، وعن طريق مندريس وفؤاد كوبورلو قد اقترحا تدريس دروس خاصة في امور اسلامية للاطفال والذين انهوا المدارس الابتدائية[2].

وفي حقيقة الامر، ان حزب الامة قبل التعليم الاسلامي في برنامجه، ولا بد ان نؤكد ان بعض اعضاء حزب الشعب الجمهوري تحدثوا في هذه المدة عن اولوية البناء الاسلامي الرسمي[3].

ويجب ان نؤكد في هذا المجال، انه قبل ايام من وفاة رئيس هيئة الشؤون الدينية طلب تدريس التعاليم الاسلامية في المدارس الابتدائية وذلك في 4 كانون الثاني 1951، وبعد خمس سنوات من ذلك أقر قانون رقم 9406 هذه الدروس في المدارس الابتدائية[4]. وفي الحقيقة ان تدريس العلوم الاسلامية قبل وصول الحزب الديمقراطي الى الحكم كان ساري المفعول حيث وافقت

(1) Religion in the Middle East,Op.Cit., P. 73.
(2) Ibid.,
(3) Ibid., PP. 76-77.

(4) لا بد ان نشير الى نقطتين مركزيتين هما:
1. ان الطلاب الذين تخرجوا من كلية الإلهيات في تركيا قاموا على دراسة التعاليم الاسلامية في المانيا وذلك ابتداء من عام 1965، راجع: Ibid.
2. فيما يخص لارتداء الزي الاسلامي، انه حتى مايس 1954م، لم يتخذ أي اجراء قانوني بصورة عامة ضد الارتداء - غير المصرح به علنا - من قبل الافراد العاديين من كلا الجنسين - grab الذي كان بوضوح موعزاً به دينيا، على الرغم من ان الاهتمام بهذه النزعة قد ظهر في الصحافة بشكل بارز، راجع:
Howard A. Reed," Revival of Islam in Secular Turkey" Op.Cit., P272.
Religion in the Middle East, Op.Cit., P. 78.

حكومة حزب الشعب الجمهوري على تدريس هذه العلوم منذ 15 كانون الثاني 1949 وفي عدد من المدن[1].

وقد أكد الحزب الديمقراطي بعد وصوله الى الحكم بتدريس هذه العلوم، وعليه نرى ان حسن حسني اروم قاد الدورات الاولى مع يوسف ضيا **Yoru Kan** ونتيجة لذلك فقد اوجدت في عام 1951 المدرسة المنظمة الاولى للائمة والخطباء[2].ولهذا السبب فقد ارتفع عدد الائمة والخطباء في مدن مختلفة وذلك في عام 1956 الى ستة عشر ألف إمام وخطيب[3].

كما قام الحزب الديمقراطي، بتأسيس ست وعشرين مدرسة لائمة المساجد وتخصيص أساتذة لكلية الالهيات في جامعة انقرة، وتأسيس معهد البحوث الاسلامية في جامعة استنبول، والمعهد العالي للدراسات الاسلامية في استنبول وقونيا وازمير[4].

(1) تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان حزب الشعب الجمهوري تبنى السماح المتزايد بالتوجه نحو الاسلام في تركيا في المدة الواقعة بين 1946ـ1950. راجع: B. Lewis,Op.Cit., PP. 316-317.

(2) Ibid.,

(3) وصل عدد الائمة والخطباء في تركيا في عام 1964م الى 12,000 إمام وخطيب. راجع: Ibid.,
تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان وصول الحزب الديمقراطي الى السلطة في عام 1950، كان نتيجة دعم مزدوج لكل من المعارضة الدينية للعلمانية، والاغلبية الزراعية الفائقة، وعليه نرى ان اول عمل قام به في حزيران 1950 الغاءه للمادة 526 من قانون العقوبات التركي التي عدلت في عام 1941 والتي منعت الاذان باللغة العربية. راجع:
Guven Q, Bozkurt," Secular Trends and Turkish Idenitiy", Op.Cit., PP. 59-60.

(4) Feroze , Muhamed Reshid, Islamend Secularism in Post Kemalist Turkey,Op.Cit., PP. 149-150.

ونتيجة لسياسة مندريس، فقد وصل عدد الطلاب في الكليات الاسلامية خلال السنوات الاولى من تأسيسها الى 70و 90 طالباً من بينهم خمس عشرة طالبة، وقد ارتفع هذا العدد في عام 1959 الى 141 طالباً و16 طالبة. أما في عام 1964 فان الزيادة في العدد كانت واضحة، إذ وصل هذا العدد الى 384 طالباً مع 30 طالبة[1].

وقد ادت سياسة الحزب الديمقراطي في الخمسينات الى نتيجتين هما:

1- الاولى تخص نشاط بعض الجماعات الاسلامية والتي عرفت بـ التيجانية Tijanis، وهي مهمة في الوقت الحاضر بسبب ان بعضاً منها يحمل اهدافاً سياسية، وقد قامت هذه الجماعات بحملة ضد صور وتماثيل اتاتورك، كما حاولت تنظيم المعارضة ضد السلطة، وهذه الجهود جاءت من قبل كمال بلاو اوغلو. وفي الحقيقة كانت غاية هذه الجماعات هي عرقلة المشروعات العلمانية للحكومة[2] ونظمت جماعة أخرى في هذا المجال، قادها الشاعر نجيب فاضل قيصة كورك وقد اشتهرت هذه الجماعة بعد محاولة اغتيال الصحفي الليبرالي الاتجاه أحمد أمين يلمان محرر صحيفة الوطن في Malatya في خريف عام 1952، وقد أدت هذه المحاولة الى جرحه جرحاً بليغاً، وتعاون مع الشرق الكبير في هذا المجال الحزب الديمقراطي الاسلامي[3].

والحق، انه بعد محاولة اغتيال يلمان، نرى ان الجماعات الاسلامية بدأت في تنامي، ونتيجة لذلك فقد اتخذت الحكومة عملاً شديداً ضد ما اطلقت عليها: " قوات الاكليروسية ـ كهنوتية ـ والرجعية "، حيث قامت الحكومة

(1) Religion in the Middle East ,Op.Cit., P. 80.
(2) Lewis V. Thomas, Recent Development in Turkish Islam", Op.Cit., PP. 23-38.
(3) Lencozoski, Op.Cit., P. 140.

بأعتقال قسم من هؤلاء. وفي صيف 1953 انتهت حكومة الحزب الوطني بالتواطؤ في تدبير المؤامرة[1]. وفي بعض الاوقات اتبعت الجماعات الاسلامية اجراءات تعدّ خارج القانون والتشريع، إذ انها تعدّ محظورة، وذلك بأستخدام الدين للاغراض السياسية[2].

وفي هذا المجال، يقول C.H. Dodd: " ان تركيا دائماً سمحت للاسلام باستخدام اية وسيلة لنشر مبادئه شريطة ان لا تكون المؤسسة الاسلامية خارج نطاق الدولة. وبعبارة أخرى ان تكون جزءاً من الدولة "[3]. ونتيجة لذلك فقد اقر المجلس الوطني التركي الكبير في تموز 1951، وتحت ضغوط قوية من الحكومة قانون حماية ذكرى اتاتورك[4]. وقد اكد اينونو على هذا القانون في تصريح له في 21 كانون الثاني 1953، حيث جاء فيه: " نعطي مساعداتنا للحكومة في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية بناء الوطن، ضد ردود الحركات السياسية الرجعية "[5].

---

(1) W.B. Fisher, Turjey, Physical and Social Geography", Op.Cit., P. 713.

(2) Ibid.,

جاء في المادة 163 من القانون الجنائي التركي الصادر في عام 1926م ما يأتي: " هناك عقوبة للاشخاص الذين لهم اساءة للدين، وشعورهم القومي أو امور دينية تعدّ مقدسة، وفي حالة قيامه بالتحريض بأي طريقة كانت لاعمال تسبب اضراراً لامن الدولة، ان الانتماءات السياسية على أسس دينية غير مسموح بها. راجع:

B. Lewis, Op.Cit., P. 412.

(3) Hoper, Matin, Islam ,Policy and Society in Turkey: A Middle Eastern Perpective", Op.Cit., P.353.

(4) Lewis V. Thomas, Op.Cit., P. 23; Hoper, Metin, Islam , Polity and Society in Turkey: A Middle Eastern Porspectiven,Op.Cit., P. 353.

يخول هذا القانون الدولة سلطات كبيرة ضد اولئك الذين تحدوا الاصلاحات العلمانية.

(5) Lenczoviski,Op.Cit., P. 141.

وفي مناسبة أخرى، تحدث اينونو قائلاً: " انه من المحبذ ان قامت الحكومة وقررت الدفاع عن اصلاحات الجمهورية، ان واجب الحكومة هو منع استخدام الدين للاغراض السياسية وواجب المعارضة هو منح المساعدة للحكومة في هذا الاتجاه "[1].

وعلى هذا الاساس، فقد بلغ وزير الداخلية التركي موظفي المقاطعات أمر حماية آثار اتاتورك، وقد اتهم حزب الشعب الجمهوري حكومة مندريس في هذا المجال وتهاونها مع هذه الجماعات، الامر الذي أوقع قادة الحزب الديمقراطي في موقف حرج نتيجة للاتهامات التي وجهها حزب الشعب الجمهوري ضد هؤلاء في موقفهم من اتاتورك. وفي الحقيقة ان هذه الاتهامات لم تفند من قبل الحزب الديمقراطي بصورة مقنعة[2].

في الذكرى السنوية الرابعة عشرة لوفاة اتاتورك كتب مندريس قائلاً: " ان مهمة المجتمع التركي هي ليست فقط الحفاظ على انجازات اتاتورك(كرغبة الجمهوريين) في مصدرها وشخصيتها، ولكن في كيفية تطوير هذه الانجازات، بموجب الاهداف والدوافع والذي حكم بموجبها في بداية الامر "[3].

---

(1) Ibid.,

(2) ان بعض الديمقراطيين امثال جلال بايار قد طالبوا قبل وفاة اتاتورك عام 1938 م بجعل الكمالية ايديولوجية حية. راجع:

Ahmed, Feroz, Op.Cit., P. 42.

(3) Ibid.,

كانت هناك مناداة لحماية منجزات اتاتورك، من بينها مفهوما العلمانية والثورية. وقد قامت احدى المجموعات المسماة بجمعية حماية اهداف الثورة بترسيخ مبادىء وتأريخ اتاتورك، وعن طريقها بالامكان مواجهة أي انحراف في هذا الشأن، فضلاً عن ذلك اعد برنامج منهجي خاص لتدريس تأريخ الثورة التركية، الا ان اتحاد طلبة جامعة استنبول اتخذ موقفاً معارضاً لتلك المحاولات مفسراً هذا من الممكن ان تؤدي الى فرض نظرية معينة او خط حزبي، وحذر من مخاطر سيطرة الفكر = =الذي لا ينسجم مع الدستور التركي فحسب، بل ينسجم مع نماذج الافكار لالمانيا النازية او الاتحاد السوفيتي. راجع:

Howard A. Reed," Revival of Islam in Secular Turkey" Op.Cit., P. 277-278.

ومن وجهة نظر الحزب الديمقراطي، فأن الشعب التركي قد ابتهج من البرامج الاصلاحية لاتاتورك[1].

وقد اعرب مندريس عن اسفه حول هذه الحوادث، معداً اياها ظاهرة مؤقتة، وجزءاً لا ينفصل عن عملية التحول الليبرالي استبعد امكانية وقوع ثورة مضادة من نشاط اقلية متعصبة[2]. اراد حزب الشعب الجمهوري، استغلال نشاط الاتجاه الاسلامي بانتقاد مندريس، لاستخدامه الدين للاغراض السياسية. ونتيجة لذلك فقد قال مندريس: " ان هذه العقلية التي سادت بين الاسلام والرجعية هي عقلية تتخفى وراء ستار الصفوة، البعيدة كل البعد عن الشعب[3].

واضاف مندريس قائلاً: " ان الزعم بأن هناك ردة في البلاد هو كالزعم بأنكم متخلفون وأميون، وانكم تفضلون افكاراً من العصور الوسطى. فحسب ما تقوله دوائر المعارضة من مزاعم، فأن المجتمع التركي هو مجتمع متخلف مستعد للاتجاه الى حركة دينية رجعية، لا يمكن السيطرة عليها الا بتحديد السلاح.ان ذلك اهانة للمجتمع التركي ". وفي رأي المعارضة، فأنه ليس هناك

---

(1) Ahmed, feroz, Op.Cit., P. 42.

(2) نوبار هوفسبيان وفيروز أحمد وآخرون،تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1965م، ص 131.

(3) المصدر نفسه، ص 131-132.

سوى حفنة من البشر الحقيقيين في هذا البلد، هم المثقفون والمصلحون، أما بقيتكم فمتعصبون. انكم في رأيهم اعداء الاصلاح، واتباع المباديء الرجعية"[1].

وبموجب تفسير الحزب الديمقراطي للكمالية، فإن اتاتورك قد أخذ على برنامجه الاصلاحي،كي تصل تركيا الى دولة متمدنة ضمن النظام الرأسمالي وعلى اساس المشروع الخاص. ومن وجهة نظر الحزب الديمقراطي ان هذه السياسة قد اختبرت او مورست حتى بداية عام 1930م. وفي نظر الحزب الديمقراطي ان الاوضاع الداخلية والموقف الدولي لم يسمحا بالاستمرارية في هذه التجربة، وان الحزب الديمقراطي قد اكد ان المساعدة السوفيتية هي التي أدت الى اقرار اتاتورك لمفهوم تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي[2]. ونتيجة للاتهامات التي واجهها من قبل حزب الشعب الجمهوري، أصدر مندريس القانون الذي اشرنا اليه في 25 تموز 1951 والذي سمي بقانون اتاتورك،وكان يقضي حماية منزلة اتاتورك واصلاحاته وفي الوقت نفسه، اكد القانون على منع تشويه سمعة الحزب الديمقراطي[3].

أما النتيجة الثانية، فأنها تتعلق بنشوء الاتجاهات الاسلامية في داخل الحزب الديمقراطي. كان من نماذج الظهور بمظهر ميال للاسلام في داخل الحزب الديمقراطي، ان قام بعض الاعضاء في داخل الحزب الديمقراطي بتقديم

(1) المصدر نفسه، ص 132.

وعلى مستوى السياسة الخارجية التركية، فإن مندريس لم يحاول الربط بين المشكلة القبرصية والاسلام، بل على العكس من ذلك، قامت انقرة بالاستهزاء من اليونانيين، والذين قبلوا ان يتولى رجل دين مثل الاسقف مكاريوس قيادة حركتهم القومية في منتصف القرن العشرين. راجع: المصدر نفسه، ص 143.

(2) Ahmed , Ferroz, Op.Cit., PP. 42-43.

(3) Ibid., P. 43.

مذكرة الى مؤتمر حزبي محلي عقد خلال شهر آذار 1951 في قونيا، وقد طالبت المذكرة احلال الطربوش محل القبعة الاوربية، واعادة استعمال الحجاب ونبذ الحروف اللاتينية واعادة استخدام الاحكام الشرعية في المعاملات مع اباحة تعدد الزوجات[1]. الا ان هذه الاقتراحات قد رفضت من قبل حكومة الحزب الديمقراطي[2].

وقد حاول الحزب الديمقراطي الحفاظ على وحدة الحزب من الناحية الايديولوجية، وعلى هذا الاساس قام الحزب بطرد عدد من النواب في المجلس الوطني التركي الكبير عام 1953 وذلك بسبب ميولهم الاسلامية[3].

هاجم مندريس، بشدة في مؤتمر الحزب الذي عقد في شباط 1953 الميول الاسلامية في الحزب، إذ صرح قائلاً:" ان الحزب الديمقراطي ليس قسماً داخلياً او فندقاً يدفع أناساً يخالفون افكار الحزب ومبادئه"[4]. واردف قائلاً: " ان الحزب الديمقراطي يوافق على جميع المظاهر الدالة على احترام الاسلام في تركيا، ولكنه يعارض الاحكام الشرعية، لأن العمل من جديد بمقتضاها يؤدي الى ارتباط الدين بالسياسة وبلبلته بالشؤون الدنيوية "[5].

---

(1) Lenciovski, Op.Cit., P. 141; David Hotham, The Turks, P. 31.

(2) Ahmed, feroz, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1957,PP. 41-42; David Hotham, Op.Cit., P.31.

(3) Lenciovski, Op.Cit., P.142.

(4) Ibid, Op.Cit., P.143.

(5) Ibid.,

برزت في الخمسينات ايضاً جماعة اسلامية اطلق عليها" السليمانية" سليمانجلر" نسبة الى سليمان افندي مؤسس هذه الجماعة، وتطلق هذه التسمية في تركيا على الذين ينتمون الى الطريقة النقشبندية. ولد سليمان حامي تونهان (مؤسس هذه الجماعة) في عام 1848 في ولاية سيرلسترا من عائلة ارستقراطية، وقد منح السلطان محمد الفاتح لقب Tuna Hani، أما والده فأسمه زادة=

=عثمان افندي، من عائلة لها خلفية اسلامية. وقد درس سليمان افندي في استنبول في جامع الفاتح وتعلم فيها اللغة العربية، كما درس في مدرسة للقضاة، بعد ذلك اصبح مدرساً للعلوم الاسلامية.

وفي هذه المدة بالذات، كان هناك جدل بين الجماعات الاسلامية في تركيا، وقد اقتصر هذا الجدل على جماعتين:

1. الاتجاهات الاسلامية الموالية للحكومة وقد حصل هؤلاء على التعليم الاسلامي في مدارس حكومية اسلامية.
2. الاتجاهات الاسلامية الموالية لسليمان افندي. وقد تلقى هؤلاء تعليمهم في مدارس اسلامية خاصة وتحت اشراف سليمان افندي.

تعرضت الجماعات الموالية لسليمان افندي، الى محاربة من قبل حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، إذ اعتقلت السلطات التركية سليمان افندي لمدة ثلاثة ايام في عام 1939م للمرة الاولى مع ولديه، وتعرض للاعتقال عام 1943م، حيث قضى في السجن مدة ثمانية ايام، واعتقل أيضاً على عهد عدنان مندريس وبأمر من وزير الداخلية. وفي عام 1957م طالب المدعي العام اعتقاله لمدة 100 سنة، الا ان هذا الطلب رفض من قبل الحاكم. توفي في 16 أيلول 1959م لاصابته بمرض السكر. وكان من المفروض دفنه في جامع الفاتح، ولكن وزارة الداخلية رفضت دفنه في الجامع المذكور، وأمرت بدفنه في المقابر العامة. راجع:

Kisakurek, Necip Fazil, Son Din Mazlumlari, Istanbul, 1969,P. ss.

وتزعم السليمانية بعد وفاة سليمان حلمي زوج ابنته الاولى " كمال كاجار" ومن قادتها توركان" وسيف الدين الكان وحسن آري كان ونهاد تورهان، وتنتشر هذه الطريقة في المحافظات الجنوبية من تركيا ولاسيما في ادنة. ومعظم اعضائها من التجار الكبار. ايدت هذه الطريقة قبل انقلاب عام 1980م حزب العدالة. وقد انتخب كمال كاجار نائباً في المجلس الوطني التركي عن حزب العدالة.وتؤيد هذه الطريقة حالياً حزب الوطن الام، ولهم شأن في جريدة تركيا التي يصدرها اتورلوران. راجع: خليل ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 72. وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان السليمانيين كان لديهم في تشرين الاول 1983، 909 جمعيات يقتصر اهتمامها على مساعدة تلامذة التعليم الرسمي والمدارس القرآنية.

وقرر العسكريون الذين جاءوا على أثر انقلاب 12 أيلول 1980 تأميم جميع ممتلكاتهم باديء الامر، ثم تخلوا عن هذه الفكرة فيما بعد. راجع: شاكر، روشين،" الحركة الاسلامية في تركيا"، شؤون الاوسط، بيروت، 1994، ص19.

وعلى هذا الاساس، فأن مندريس لم يكن ليتردد في ان يعاقب اولئك الذين كانت لهم ميول اسلامية، فأخرج من الحزب في منتصف تشرين الاول 1955 تسعة نواب كان من بينهم اثنان من الوزراء السابقين الخارجين على زعامة مندريس، وبعد مدة قطع عشرة نواب آخرون علاقتهم بالحزب ليعملوا مستقلين. وحذا حذوهم ستون نائباً، وقد ادت هذه الانشقاقات في كانون الاول الى تشكيل حزب جديد وهو حزب الحرية وبزعامة فوزي لطفي قره عثمان اوغلو نائب مانسيا، وإبراهيم اوقتم بروسة، وقد جمع هذا الحزب حوله تسعة وعشرين نائباً، فكوّن بذلك ثالث اهم قوة في المجلس الوطني التركي الكبير[1].

(1) Ahmed , Fersoz, The Turkish Experiment in Deemocracy 1950-1975, Op.Cit., P. 142.

الفصل الثالث

النظام السياسي في تركيا

الفصل الثالث

النظام السياسي في تركيا

المبحث الاول

دستور عام 1924

بعد ان تم انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية، عمل جاهداً على اصدار دستور جديد، يعزز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير[1].

وعلى هذا الاساس استمرت المناقشات حول هذا الموضوع حتى 30 كانون الثاني عام 1921[2].

وكان هناك تردد من قبل اعضاء المجلس الوطني الكبير حول تبني هذا الدستور، ويعزى السبب في ذلك ان الاعضاء كانوا يخشون على مصير الخليفة في استنبول. وقد اتفق في نهاية الامر على اصدار بيان مقتضب بعد ان يكون اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير قد درسوا النصوص الدستورية المقترحة. وتجدر الاشارة في هذا المجال من ان المجلس الوطني التركي الكبير حرص في هذا البيان التأكيد على قيام المجلس وحكومته لا يغير بمركز السلطان والخليفة[3].

---

(1) دروزة، محمد عزة، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(2) ان مصطفى كمال بعث بمنشور الى الجيش والسلطات المحلية اكد فيه ان السلطة الشرعية ستعود الى المجلس الوطني التركي الكبير والذي تخضع له المؤسسات المدنية والعسكرية. راجع:
Fisher,Op.Cit., P. 391.

(3) دروزة، محمد عزة، مصدر سبق ذكره، ص 34-35 وكذلك :
Culek, Kasim, " Democracy Takes Root in Turkey", Op.Cit., P. 136.

وفي اجتماع آخر استطاع المجلس الوطني التركي الكبير اصدار عشر مواد أساسية وقد عدّت هذه المواد بمثابة تعديل لدساتير عام 1876، 1908.

والحق، ان هذه المواد اوجدت المجلس الوطني الكبير كمؤسسة دائمة، والتي أشارت الى ان المجلس ينتخب لمدة سنتين[1].

استطاع اتاتورك ان يصدر الدستور المقترح الذي تضمن اربعاً وعشرين مادة في 20 كانون الثاني 1921، وقد اكد هذ ا الدستور النقاط الآتية[2]:

1. حقوق السيادة ترجع الى الامة بدون قيد او شرط.
2. مجلس الامة يمارس السلطات التشريعية والتنفيذية، حيث يمارس عمله لمدة سنتين من تأريخ انتخابه، كما يجتمع في اول تشرين الثاني من كل سنة.
3. ان الرئيس الذي يختاره المجلس تمتد رئاسته طيلة دورة انتخابية وهو بهذه الصفة يوقع باسم المجلس، ويصدق على قرارات هيئة الوكلاء وهو الرئيس الطبيعي لهذه الهيئة. وعلى هذا الاساس، يمكن القول ان دستور عام 1921 قد اقام المجلس الوطني التركي الكبير وحكومته وقد اجريت عليه بعض التعديلات وذلك في 29 تشرين الاول 1923، حيث

(1) Fisher,Op.Cit., P. 391.

(2) دروزة، محمد عزة،مصدر سبق ذكره، ص 34.

خلال نقاش دار حول الدستور المؤقت لعام 1921 قال لمصطفى كمال أحد المشرعين(ان النظام الذي تسعى اليه لا يوجد في أي كتاب قانوني)، فأجاب كمال:(انني ساعمل وعليك ان تثبت ذلك في كتاب القانون). راجع: جيرمزي، لويس، مصدر سبق ذكره، ص 24.

عدلت المواد 1، 2، 10، 12،11وذلك بمناسبة اعلان الجمهورية[1]، الى ان شرع دستور عام 1924.

أما تفريق السلطنة عن الخلافة والغاء الاولى وتثبيت الثانية، فقد تم بقرار وليس بتعديل دستوري، وكذلك الامر في الغاء الخلافة فقد كان بقانون خاص، ولعل اختيار هذا الاسلوب كان بسبب عدم ذكر المواد الدستورية للسلطنة والخلافة[2].

والحق، ان وضع دستور عام 1921، بالامكان تشبيهه بحكم جمعية الاتحاد والترقي من حيث وجود قوتين متصارعتين. الا ان هناك نوعاً من الاختلاف من حيث مضمون ونتائج الصراع، لان جمعية الاتحاد والترقي اخذت تمارس السلطة الفعلية في المدة الواقعة بين 1908ـ1918، باستثناء المدة الواقعة بين 1912ـ1913، ويعزى السبب في ذلك ان اعضاء الاتحاد والترقي اصبح لهم الاغلبية البرلمانية في مجلس(المبعوثان) من حيث الشكل والمضمون. أما الحركة الوطنية التي استقرت في انقرة بزعامة مصطفى كمال فلم تكن معالمها واضحة وذلك بسبب ظروف الحرب في تلك الحقبة، فقد كانت الحركة تعدّ تسلّم السلطة في المستقبل إذ وضعت الخطوط العامة لاقامة مجلس وطني وحكومته دون ممارسة السلطة بصورة فعلية[3].

وهكذا،قام النظام الدستوري بموجب دستور عام 1921 على أساس دستوري 1876ـ1908 مع التعديلات الجوهرية التي تضمنتها مواد اضافية، ولم يرد فيها شيء عن السلطنة والخلافة، في حين انها احتوت تأكيدات قاطعة

(1) دروزة، محمد عزة، مصدر سبق ذكره، ص 35.
(2) المصدر نفسه، ص 200.
(3) الخربوطلي، اميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص 144.

على حصر السلطات التشريعية والاجرائية في المجلس الوطني التركي الكبير والذي يعدّ هو الممثل الشرعي الوحيد للامة[1].

الا ان مصطفى كمال لم يكتف بدستور عام 1921، إذ شرع العمل بدستور جديد وذلك في عام 1924، مشكلاً لجنة دستورية من احد عشر عضواً برئاسة يونس نـدا **Abalioglu** التي قامت بدراسة مسودة دستور اعدت من قبل ثلاثة كتّاب دستوريين في تركيا، كما قامت اللجنة بدراسة البيان الذي اعده نوري بك مقرر اللجنة الدستورية، وحريّ بالذكر ان الدستور المقترح الجديد لعام 1924 اخذ بنظر الاعتبار التطور التاريخي للدساتير التركية، كما ان هذا الدستور كان متأثراً بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة لعام 1875و الدستور البولندي لعام 1921[2].

كما ان الدستور المقترح كان تجسيداً لمبادىء دستور عام 1921، وقد حدد مع تعديلات دستور عام 1921 النظام ووظائفه في شكل واسع. ان المادتين الرابعة[3] الخامسة[4] لدستور عام 1924 تعدان مقدمة للنصوص الدستورية المتعلقة بالسلطة القضائية والحريات المدنية- وهذا يعني من جانب آخر ان دستور عام 1924 يعدّ مكملاً او امتداداً لدستور عام 1921[5].

(1) دروزة، محمد عزة، مصدر سبق ذكره، ص 200 وكذلك :

Lenczowski, Op.Cit., P. 114.

(2) Giritli, Ismet, Op.Cit., P. 27.

(3) جاء في المادة الرابعة من دستور عام 1924، ان المجلس الوطني التركي الكبير يمثل الامة، وهو وحده الذي يمارس الحكم والسلطنة باسمها. راجع : دروزة، محمد عزة، مصدر سبق ذكره، ص 202.

(4) تنص المادة الخامسة من الدستور ان السلطة التشريعية والتنفيذية تتمثل وتجتمع في مجلس الامة التركي. راجع: المصدر نفسه، ص 202.

(5) Giritli, Ismet, Op.Cit., P. 27.

وقد صادق المجلس الوطني التركي الكبير على الدستور المقترح في 20 نيسان لعام 1924[1].وفي الواقع ان دستور عام 1924 لا يختلف عن دستوري عام 1876 و1908 من حيث الاشارة الى ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام[2].

وفي هذا الصدد، سأل يلمان الصحفي التركي المعروف مصطفى كمال في مقابلة صحفية السؤال الآتي:(لماذا ترك اعتراف الدولة بالدين في الدستور ؟) اجاب مصطفى كمال قائلاً:(ان الوقت كما تشعر هو ملائم لاثارة هذا الموضوع لمناقشة عامة، واعتقد بانك تفترض بان هذا النص يعطي لك الحق بممارسة ذلك خارج الدستور).

ويقول يلمان:(لقد حصلنا على لمحة من سر نجاح كمال، صبره، توقيت الفرص، التحقيق الدقيق للاشخاص)[3].

ان هذه المواد التي اضيفت الى دستور عام 1924، كان بسبب ترضية لبعض الاعضاء المحافظين في المجلس الوطني التركي الكبير.

---

(1) يحتوي دستور عام 1924 على 105 مواد مع ستة فصول، عنوان الفصول الستة يتحدد في: النصوص الاساسية(1ـ8) والوظائف التشريعية(9ـ30) والوظائف التنفيذية(31ـ52) والسلطة القضائية(53ـ67) والحريات المدنية للمواطنين الاتراك(68ـ88) ومواد متفرقة.راجع: .,Ibid

(2) جاء في المادة الاولى من دستور عام 1924 ما يأتي :(الدولة التركية ذات نظام جمهوري وان دينها الرسمي هو الاسلام، واللغة الرسمية للدولة هي التركية، وعاصمة الدولة هي انقرة)، وجاء في المادة 26 قيام الدولة على تنفيذ الشؤون الدينية، راجع: Ibid., Mourice, Harari, Op.Cit., P. 26.

(3) Giritli, OP.Cit., P. 27.

وفيما يخص هذه الناحية، نرى ان الدستور التركي لعام 1924 قد عـدل سـبع مـرات منـذ تأريخ صدوره، وقد اجريت هذه التعديلات في عام 1928 و 1931 و1934(مرتان) وعـام 1945 و1952[1].

واهم تعديل أجري على دستور عام 1924 كان يخص الاسلام وذلك في 10 نيسان عـام 1928 الذي قدم من قبل عصمت اينونو و120 نائباً في المجلس الوطني التركي الكبير،حيث اقترح هؤلاء تعديل المـواد 2و16و26و38،وهـذه المـواد كانـت تخـص الاسـلام. وبموجـب ذلـك حذفت عبارة تنفيذ الاحكام الشرعية(المادة 26) ودين الدولة الاسلام(الفقرة الثانية مـن المـادة الثانية)[2].

أما فيما يخص المادتين 16و38 فانهما كانتا تتعلقان بالقسم امام المجلس الوطني التركي الكبير فقد عدلتا فقد كان القسم قبل التعـديل يـتم باسـم(اللـــه).أمـا بعـد التعـديل فاصبح القسم باسم شرفي)[3].

(1) اصبحت المادة الثانية من دستور عام 1924 بعد التعديل كالآتي :
(ان تركيا هي جمهورية ملية شعبية دولتية علمانية ثورية، لغتها الرسمية التركية ومقرها مدينة انقرة). راجع :دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 201. وكذلك : Fisher, Op.Cit., P. 394; Lenczowski, OP.Cit., P. 116.
وتجدر الاشارة في هذا المجال، انه صوت على العلمانية في للمجلس الوطني التركي الكبير 269 عضواً. راجع في هذا الصدد : Mango, Andrew,Op.Cit., P. 54.

(2) Hadded, Op.Cit.,P.104 وكذلك Lewis, Georrefy, Op.Cit.,P.46.
وباشكيل، علي فؤاد(الدكتور)، موقف الدين من العلم، ترجمة اورخان محمد علي، ط3، مطبعة الخلود، دار الانبار للطباعة والنشر، 1988، ص 24.

(3) عدلت المادة 95 في كانون الاول 1931، حيث مدد أجل تقديم الموازنة، وفي 5 كانون الثاني عام 1934 عدلت المادتان العاشرة والحادية عشرة، فمنحت المرأة حق الانتخاب كرجل، ورفع سن المنتخب من الجنسين الى الثانية والعشرين بدلاً من الثامنة عشرة. راجع: دروزة، محمد عزة، مصدر سبق ذكره، ص 201.

يقول مصطفى كمال في مذكراته في هذا المجال:(لقد تم تحقيق الانتصار النهائي للكفاح في سبيل المدنية(والذي استمر طيلة عصر كامل)، في عهد تأسيس الجمهورية، وذلك بفضل اقرار القانون المدني والعلمانية)[1].

وقد كان تصديق القانون المدني من قبل المجلس الاعلى(المجلس النيابي) وتصفية الدستور(وذلك باخراج المادة القائلة بان:(دين الدولة هو الدين الاسلامي) منه لصالح العلمانية بمثابة لبس التاج في مراسيم انتصار دعاوينا الثورية. إذ لم يبق هناك أي عائق امام الامة التركية للتوجه والتطور نحو مجتمعات القرن العشرين، والقضية اصبحت منحصرة في قضية التعليم فقط. ولقد كان الرجعيون قد نشروا طيلة عصر من الزمن فكرة ان العلمانية هي خروج عن الدين وعن القومية، وكانت الكمالية تضع النهاية، الاسطورة، وكنا نرجع لاول مرة الى قوميتنا التركية)[2].

وفي هذا المعنى يقول نوري ارن في كتابه(تركيا اليوم وغداً):(انقذت الكمالية تركيا من الاتجاه والانحياز نحو الشرق او الغرب، حيث كانت المحاولات جارية قبل مئتي سنة لاجراء التغييرات في الحياة السياسية التركية

(1) بدل غطاء الرأس في تشرين الثاني 1925، وحرمت الطرق الدينية والاراضي التابعة لها خلال الشهر نفسه في كانون الاول اوجد الشهر الغربي ونظام الوقت. حيث نفذ في كانون الثاني عام 1926، كما دخل الى حيز الواقع القانون المدني الذي اخذ من القانون السويسري والاسس القانونية للزواج وقانون العقوبات الجديد والذي تأثر بقانون العقوبات الايطالي، راجع :

Unsal, Artun, " Ataturk's Reforms: Realization of an Utopia By Arealist", Op.Cit., P.32.

(2) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 325-326 و :

Fredrick, N.J., Experiment in Westernization , 1983, P.12.

وتحت ضغوط من العالم الغربي، ان التغييرات الكمالية، لم تستخدم الوسائل المؤقتة، بينما استخدمت هذا التغيير الجديد عن طريق المفاهيم الدستورية)[1].

ويؤكد هذا القول، الاستاذ "Nail Kubali" "(قبلت العهود السابقة الحل الوسط والمظاهر الخارجية في حسم مشاكل الحياة السياسية التركية، اعتقاداً منها ان الجديد والقديم، الشرق والغرب، وجد على أساس الدين والحياة العلمانية، حيث يتعايشان، بحيث يؤثر الواحد على الآخر بشكل بناء. من جانب آخر نرى بان الثورة الكمالية تستند على تجزئة الحضارة الغربية، هي ثورة ترمي الى التغيير الجذري والاساسي، هي ترفض التوفيق بين القديم والجديد، الشرق والغرب،العلمانية والدين)[2].

وفي هذا الصدد، يقول اتاتورك:(الصراع من اجل ايجاد القومية الجديدة والدولة الجديدة هو عقلية جديدة وطريقة جديدة للحياة)[3].

ويقول في هذا الشأن محمد اسد وزير العدل التركي، واضعاً اللوم بصورة مباشرة على تأثير القوانين الاسلامية على الحياة السياسية التركية:(ان الدولة التي تقوم قانونها على الدين غير قادرة على تطوير نفسها. ان القوانين الدينية في غياب الحياة ليست اكثر من كلمات لمنع المعنى والشكل بدون القيم)[4].

أما فيما يخص المعارضة السياسية، فانها ذهبت عكس ذلك، إذ يقول رضا نور في كتابه حياتي وذكرياتي:(ان حكومة الثورة قامت على ترجمة القانون المدني السويسري، والآن بدأت تظهر في الحياة السياسية التركية مصطلحات معينة مثل مصطلح الثورة، لان الاخير بدا ينتشر في الصحف، وبأمر من

(1) Nuri, Eren, Turkey Today and Tomorrow, Op.Cit., P. 19.
(2) Ibid, P. 19.
(3) Ibid.,
(4) Henry , Elisha Allen, Op.Cit., P.33.

الحكومة،وعلى سبيل المثال، نرى ان السيد نجاتي وزير العدل يتحدث عن الثورة في العدل والقضاء، ثم تسمع الثورة في المعارف والثورة في نيسان ومايس، وبالامكان القول في هذا المجال انك تسمع مصطلح الثورة في كل شهر من اشهر السنة).

ويذهب رضا نور قائلاً:(ان المدرسة الفرنسية العلمانية تدعو الى فصل الدين عن امور الدولة. أما رجال الدين والقسس الذين تسلطوا على الدولة وادارتها والمدرسة وعلى العائلة وعلى جميع المؤسسات الاجتماعية دون ان تكون لديهم الية احكام شرعية، فان العلمانية تدعو الى ابقائهم في نطاق عملهم وحصرهم في دائرة وظيفتهم فقط دون السماح لهم بتخطيها او تجاوزها، وهكذا يتبين بان العلمانية التي كانت منبعها في فرنسا لم تكن موجهة لهدم اية عقيدة مسيحية، ولكنها عملت فقط على ابعاد المسيحية(التي لا تملك احكاماً دنيوية) عن تسلط غير عادل وبدون مبرر، لذلك فان العلمانية لا توصف بانها(غير دينية) أي لا توجد لها علاقة بالدين.

لذلك فان العلمانية يمكن تطبيقها فقط على الاديان التي لا تملك احكاماً دنيوية ولما كان الدين الحقيقي يشمل الدنيا والآخرة، ويضم الانسان والمجتمع بروحه ومادته، ويحيط بكل شيء فان العلمانية تجاهه لا توصف الا بانها(غير دينية) أي ضد الدين وهادمة للدين، ولذلك فانه استناداً الى المفهوم العلمي الخالص، فالعلمانية لا تعني بالنسبة للاسلام الا هدماً له وتقويضاً لاركانه، وان من المستحيل امكان ايجاد الوفاق بين العلمانية وبين الاسلام. والحقيقة انه لا يوجد حتى الآن في تركيا من ادرك او اشار الى هذه الناحية الدقيقة من هذه القضية)[1].

(1) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 332.

والحق، عندما اثيرت مسألة العلمانية في المجلس الوطني التركي الكبير في احدى الجلسات، وكان مصطفى كمال رئيساً للمجلس، صعد أحد علماء الدين الى منصة الخطابة، وبدأ يتحدث عن العلمانية وباستهزاء قائلاً:(ايها الاصدقاء00 ان كلمة العلمانية على كل شفة 000 ولكنني وارجو المعذرة لا استطيع فهم معنى هذه العلمانية)[1]، الا ان مصطفى كمال قاطعه قائلاً:(انها تعني ان نكون آدميين يا شيخنا)[2].

ويعلق مؤلف كتاب الرجل الصنم على هذا قائلاً:(ان المبدأ الرئيس في الثورة التركية هو العلمانية،وفي حقيقة الامر وقبل فهم هذه الكلمة فلا يمكن فهم تركيا الحديثة.ان العلمانية في الغرب تعني فصل الكنيسة عن سلطة الدولة، ولكن العلمانية في بلد مسلم تحمل مفهوماً اكثر من ذلك لان الاسلام ممتزج بالدولة وبشكل قوي، فالشريعة تحكم حياة الافراد في كل نواحيها، ولم يستطع أي بلد اسلامي اختيار طريق العلمانية سوى تركيا، لذلك فان تركيا احدثت بموقفها هذا هزة شديدة في العالم الاسلامي)[3].

أما فيما يخص تعديل دستور 1924 في 1937، فانه يخص المبادىء الست، إذ اضيفت هذه المبادىء في المؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري عام 1935[4]. وقد اقترحت هذه المبادىء اصلاً في عام 1931[5].

---

(1) المصدر نفسه، ص 332.

(2) المصدر نفسه، ص 332.

(3) المصدر نفسه، ص 541.

(4) A, Ender , The Origins and Lagacy of Kamalism, Khamsin,Op.Cit., P.69.

(5) Abadan – Unal, Nermin," Patterns of Political Modernization and Turkish Democracy", Op.Cit., P.11; Unsal, Artun," Ataturk, Reforms: Realization of an Utopia, By " Realist", Op.Cit., P.33.=

=وفي الوقت نفسه، عدلت المادتان 74و 75 فادخلت على الاول فقرة(والاراضي التي يحتاج الى استملاكها لتوزيعها على الفلاح000 لغاية اداله).

ورفعت من المادة الاخرى بعض الفاظ فصارت اكثر اطلاقاً من ذي قبل، حيث كان النص الاول يمنع حرية القيام بالطقوس الدينية فرفعت الكلمة الاخيرة، وفي 29 تشرين الثاني 1937 عدلت المواد 44و49و50و61 تعديلات لفظية واسلوبية فلم يتغير شيء من جوهرها ومداها). راجع :

دروزة، محمد عزة، ص 201.

والمبادىء الستة هي: الجمهورية والعلمانية والدولتية والشعبية والقومية والثورية[1] فيما يخص الجمهورية، يعني بها الانتقال من النظام الملكي الى النظام الجمهوري[2].

اما فيما يخص الدولتية **develetcilik** فيعني بها تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة[3]. ان الغرض من الدولتية كان

---

(1) Abadan – Unal, Nermin," Patterns of Political Modernization and Turkish Democracy", The Turkish Year book of International Realations, XIII, Ankara, 1983, P.11.

(2) النعيمي، احمد نوري، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975، ص 19.

(3) النعيمي، احمد نوري،(دكتور)، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص 101. وكذلك :

Michaelk M. Finefrock," Lasses – Faire, The Izmir Economic Congress and Early Turkish Development Policy in Political Perspective", Middle Eastern Studies, Vl: 17. No: 3.Huly 1981, P. 375.

ويجب ان نؤكد في هذا المجال، ان الحكومة قد تبنت الدولتية بصورة رسمية في عام 1931. راجع:

Ibid., Ulker, Yuksal, Ataturk ve Iktisadi Kalkinmada Etkinlik sorunu ve Eklektik Model, Turkiye, Is Banksi Tise Matbeasi, Ankara 1981, ss. 29-32; GurduzD. Tufekci, University of Staturks Philosophy, Pan Matbaclik; Ankara, 1981,P. 8; Kih, Karpat," Recent Development in Turkey and their Background", Internatiobnal Affairs, Vol: 38,No: 3, July 1962,PP. 310-311.

تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تحريره من الاعتماد على الرأسمال الاجنبي وعن طريق تشجيع الصناعة الخاصة بوساطة الدولة، وبموجب ذلك فقد قامت الحكومة في عام 1924 بتأسيس بنك العمل، حيث أكد الاخير على الراسمال المحلي في الصناعة، علاوة على ذلك فقد قامت الحكومة بتأسيس بنك المعادن والصناعة في عام 1925،وقد تغير اسم هذا البنك الى بنك سومر Sumer Bank واعطي لهذا البنك صلاحيات واسعة لتطوير الصناعة في تركيا، كما قامت الحكومة على اصدار قانون في 19 نيسان 1926 الذي اكد تشجيع الصناعة الوطنية كما أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات عام 1929 اكدت تطوير السكك الحديد التي كانت مملوكة من قبل الرأسمال الاجنبي[1].

ثم قامت الحكومة بتأسيس البنك المركزي، إذ اصبح المورد المالي الرئيسي لجميع البنوك في تركيا[2]. وقد اكد سراج اوغلو[3] مسودة الخطة الخمسية الاولى التي اعطت الحافز الكبير للرأسمال الخاص الابتدائي[4].

ويتفق اكثر المؤلفين على ان الدولتية كانت ضرورية[5] في المدة الواقعة بين 1920ـ1930[6].

(1) Karpat , Op.Cit., PP. 85-86.

(2) bid.

(3) اصبح سراج اوغلو رئيساً للوزراء بين 1942ـ1946، راجع: Ibid., P. 87.

(4) Ibid.

(5) شملت الدولتية وذلك اعتباراً من عام 1945 الحقول الرئيسة كافة في الدولة ونتيجة لذلك فقد عبّر خليل بك وزير التجارة التركي امتنانه عن الاختفاء التدريجي للقطاع الخاص، راجع: Ibid.

(6) Walker, F. Welker, Op.Cit., P. 4.

وفي هذا المجال يقول سراج اوغلو(ان النظام التركي يقترب من الانموذج الاشتراكي)[1]، أما فيما يخص جلال بايار فكان يؤكد ان الدولتية لا بد ان تدعم المشروع الخاص[2].

وقد اكدت حكومة اتاتورك وبموجب مفهوم الدولتية على ايجاد التحالفات في اطارها، تميزت بتوترات اكيدة، ومع ذلك فكانت هناك أمور توفيقية لحل ذلك. وقد اتجه الضباط والموظفون والمفكرون الى التطرف في التغيير، وارادوا دولة فعالة تقوم على تحقيق البرامج الراديكالية. أما التجار ورجال الاعمال فكانوا لا يثقون بتدخل الدولة، وقد عدوا هذا التدخل بمثابة تهديد لمصالحهم عن طريق امكانية اصلاح الارض واحتكار الدولة للتجارة[3].

ان التوترات في هذا التحالف، عبرت عنها في مناقشات حدود تدخل الدولة. في الثلاثينات اصبحت الدولتية لها السيطرة في توحيد الحزب والدولة. واعتباراً من عام 1937 كانت لها آراء لتطبيق مفهوم الاصلاح الزراعي. الا ان الحرب اجبرت الدولتية كي تقوم بدور التوفيق في مصلحة التماسك او الاندماج القومي[4].

أما فيما يخص الشعبية، فنرى ان الكمالية اعتنقت مبادىء الثورة الفرنسية، وفيما يخص هذا المفهوم وفي هذا المجال، اعلن مصطفى كمال في المجلس الوطني التركي الكبير في 22 نيسان 1922 قائلاً:(.. ان غرضنا القومي هو رعاية رفاهية وسعادة شعبنا في اطار حدودنا القومية والحفاظ على قوتنا والذود عن الحرية والقومية من المطامع)[5].

---

(1) Karpat, Op.Cit., P. 87.
(2) Ibid.
(3) Feroz, Ahmed ,Op.Cit., P. 7.
(4) Ibid., P. 8; Ulker, Yuksal, Op.Cit., s. 34.
(5) Nuri, Eren, Op.Cit., P. 21.=

وقد اكد اتاتورك مفهوم الشعبية في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في ازمير في 17 شباط 1923 عندما قال:(ان صوت الشعب هو صوت الله 00 نحن شعبيون، والشعبية تعني القوة والسلطة والسيادة والارادة، وهذه الامور تعطي بصورة مباشرة للشعب وتحفظ في ايدي الشعب)[1].

واكثر من ذلك نرى ان دستور عام 1924 قد جسد مفهوم الشعبية[2] في ديباجته، إذ جاء فيه:(تعود السيادة بدون قيد او شرط الى الشعب، إذ ان نظام الحكم يستند على مبدأ شخصية الشعب، والمحاولة للحفاظ على وحدته الحقيقية)[3].

أما القومية، فانها لا تبنى على الدين او العنصر بل على المواطنة والاخلاص للوطن[4]. أما فيما يخص الثورية فانها تعني ادخال مبادىء اتاتورك الى حيز الوجود[5].ويجب ان تكون التغييرات سريعة، بغية اكمال التحدي(أي الاخذ بنظر الاعتبار معالم الفكر السياسي الغربي)[6].

وقد أعطى دستور عام

=مصطلح "Populism " أستخدم لاول مرة من قبل مصطفى كمال خلال حرب الاستقلال ليحل محل كلمة الجمهورية كي يأخذ المساندة من السيادة المألوفة. في هذه المدة ان الشعبية استخدمت معادلة للقومية وضد الامبرالية او بصورة مختصرة تضمنت جميع اهداف حركة التحرير.راجع:

Robert, Bianchi, Interst Groups and Political Development in Turkey, Op.Cit., P. 100.

(1) Nuri , Eren, Op.Cit., P. 21.

(2) وقد اكد مفهوم الشعبية ايضاً دستور عام 1921، راجع:

Giritli, Op.Cit., PP. 44-45.

(3) Nuri, Eren, Op.Cit., P. 20.

(4) النعيمي، احمد نوري، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(5) Walter, F. Weiker, Op.Cit., P.4; Unsal, Arsal, Artun, Op.Cit., P. 34.

(6) Ibid.

1924 صلاحيات واسعة للمجلس الوطني التركي الكبير، وهذه الصلاحيات واضحة في المادتين الرابعة[1] والخامسة[2] والدستور[3].

ان المجلس الوطني التركي الكبير يمارس السلطة التنفيذية بموجب المادة31[4] حيث يقوم المجلس باختياره لاربع سنوات ومن بين اعضائه. كما ان رئيس مجلس الوزراء يختار من بين اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، يقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار زملائه من الوزراء من بين اعضاء المجلس، حيث تعرض الاسماء على المجلس بعد المصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية[5].

فضلاً عن ذلك نرى ان هناك مسؤولية وزارية امام البرلمان، ما ان المجلس الوطني التركي الكبير له في كل الاوقات صلاحية الرقابة على الحكومة او انهائها[6].

إذ ان المجلس يمارس صلاحية التنفيذ بوساطة رئيس الجمهورية الذي ينتخبه هو، ومجلس الوزراء الذي يختاره الرئيس، وللمجلس حق الاشراف الدائم على الحكومة وحق اسقاطها[7].

---

(1) جاء في المادة الرابعة من الدستور ما يأتي:(ان مجلس الامة الوطني التركي هو الذي يمثل الامة، وهو وحده الذي يمارس الحكم والسلطة، باسمها. راجع: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 203.

(2) تنص المادة الخامسة من الدستور :(ان السلطة التشريعية والتنفيذية تتمثل وتجتمع في المجلس الوطني التركي الكبير).راجع: المصدر نفسه، ص 203.

(3) Gurbuz, D. Tufekel, Op.Cit., P. 8.

(4) جاء في المادة 31 من دستور عام 1924 ما يأتي:(يختار رئيس الجمهورية من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ومن بين اعضائه، ومدة رئاسته دورة انتخابية واحدة ويستمر في منصبه الى ان ينتخب خلفه ويجوز تجديد انتخابه. راجع: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 204.

(5) راجع المادة 44 من دستور عام 1924.

(6) Giritli ,Op.Cit., P. 28.

(7) Ibid.,.P. 29.

وبموجب المادة 46 من الدستور[1]، أصبحت هناك مسؤولية فردية وجماعية للوزراء امام المجلس الوطني التركي الكبير[2].

بالامكان تشبيه هذه الحالة بالدستور الفرنسي لعام 1946 والذي اكد وبصورة نظرية مبدأ سيطرة الجمعية الوطنية الفرنسية على السلطة التنفيذية، وبامكاننا تفسير ذلك، انه كان هناك الذعر والخوف من ان السلطة التنفيذية قد تكون لها سلطة استبدادية في داخل تركيا[3].

ويعزز هذا الرأي انه اثناء مناقشة دستور عام 1924، كانت رغبة مصطفى كمال ان يملك حق الاعتراض الرئاسي على التشريع، وحق حل المجلس الوطني التركي الكبير،ولم يفلح في الحصول على الموافقة، فالاغلبية كانت ترى ان منحه هذه الصلاحيات لن يكون منسجماً مع المبدأ القائل ان السلطة في يد الامة متمثلة في المجلس الوطني التركي الكبير[4].

(1) جاء في المادة 46 من دستور عام 1924 مايلي :(مجلس الوزراء مسؤول بالتضامن عن سياسة الحكومة العامة وكل وزير مسؤول عن الاعمال في نطاق وزارته، وعن اعمال وتصرفات من هم تحت ادارته،وعن السياسة العامة لدائرة وزارته ايضاً). راجع:
دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 206ـ 207.

(2) طلب مصطفى كمال في عام 1921 من المجلس الوطني التركي الكبير ان يقر قانوناً حول مسؤولية الوزراء امام المجلس الوطني، الا ان ذلك لم يؤد الى نتيجة تذكر،وفي تموز 1922 قرر المجلس الوطني التركي الكبير ان يحتفظ لنفسه بحق انتخاب رئيس الوزراء والوزراء. وفي الواقع ان نص المادة 46 من الدستور لا يختلف عما جاء في دستور عام 1908 الخاص بمسؤولية الوزارة امام مجلس المبعوثان. راجع: الصويص، سليم، مصدر سبق ذكره، ص 248.

(3) Giritli, Op.Cit., P. 29.

(4) جيرمزي، لويس، مصدر سبق ذكره، ص 18.

أما فيما يخص السلطة التنفيذية، فانها لا تمارس بشكل فردي، بل تتم هذه الممارسة عن طريق مجلس الوزراء، وهذه النقطة واضحة في المادة 39 من الدستور[1].

ولكن في حقيقة الامر، ان هذه النقطة بالامكان مناقشتها، إذ ان النظام السياسي التركي من الناحية العملية في هذه الحقبة كان يستند الى نظام الحزب الواحد، بحيث ان حزب الشعب الجمهوري كان هو المهيمن على المجلس الوطني التركي الكبير، وبالتالي فان السلطة التنفيذية اصبحت لها الهيمنة لهذا السبب على المجلس الوطني التركي الكبير[2].

وفي مرحلة نظام الحزب الواحد، جعل دستور عام 1924 الغلبة للسلطة التشريعية عن طريق دمجها بالسلطة التنفيذية،ولقد هيأ هذا الوضع للسلطة التشريعية ان يجعل مراقبة السلطة التنفيذية للسياسة الخارجية شيئاً رمزياً، ولكن هذا النظام اعطى نتائج معكوسة في التطبيق[3].

ويتضح مما تقدم، ان دستور عام 1924 ركز من الناحية النظرية على السلطة التشريعية، أما من الناحية العملية، فقد لاحظنا ان السلطة التنفيذية تجاوزت صلاحياتها الدستورية[4].

---

(1) جاء في المادة 39 من الدستور ما يأتي:(ان جميع القرارات الصادرة من رئيس الدولة يجب ان تكون مصدقة من قبل رئيس الوزراء او الوزير المختص). راجع:
Giritli,Op.Cit., PP. 28-29.

(2) النعيمي، احمد نوري، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(3) المصدر نفسه، ص 53.

(4) Giritli, Op.Cit., P. 28.

أما فيما يخص السلطة التنفيذية فانها بموجب المادة 8[1]، والمادة 54[2] تعّد مستقلة[3].

بينما نرى ان دستور عام 1921 قد ركز على السلطات الثلاث في المجلس الوطني التركي الكبير[4].

ان تركيز جميع السلطات في يد المجلس الوطني التركي الكبير، يعني من ناحية اخرى النقص في توازن السلطات الثلاث، وفي الواقع ان دستور عام 1924 عالج بدون معنى هذا التوازن عن طريق التأكيد على حقوق الانسان وحرياته[5].

والحق، لا تستطيع أي محكمة ان تلغي او تعطي رأياً لاي عمل تشريعي صادر عن المجلس الوطني الكبير، ويستند بعض الكتّاب على آراء اساتذة علم

---

(1) جاء في المادة 8 من الدستور:(حق القضاء يمارس باسم المجلس من قبل المحاكم التي هي مستقلة بموجب الاصول والقانون). راجع: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 202.

(2) تنص المادة 54 ما يأتي :(الحكام مستقلون من رؤية جميع القضايا وفي الحكم فيها. ولا يتدخل في اعمالهم باي شكل، وليسوا مرتبطين الا باحكام القانون. وليس لمجلس الامة ولا لمجلس الوزراء تبديل قرارات المحاكم وتعديلها او تأجيل تنفيذها او ممانعته). راجع: المصدر نفسه، ص 206.

(3) Karpat, Op.Cit., P. 137.

(4) Gritli, Op,.Cit., P. 28.

(5) Karpat, Op.Cit., P. 137.

يؤكد المفهوم الانكليزي في فصل السلطات الذي دخل الى حيز الواقع في القرن الثامن عشر على أساس الفكرة التي تقول بعدم انتهاك حريات الافراد وذلك عن طريق فصل القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وهذه الحالة واضحة في الدساتير الاوربية. راجع:

Gritli, Op,.Cit., P. 28.

السياسة ورجال القانون على علوية الدستور التركي وذلك بالرجوع الى المادة 103 من الدستور[1].

وهذا يعني ان الدستور هو القانون الاعلى، وبالنتيجة ان الحكام استناداً لهذه المادة بالامكان ان يوسعوا السلطة التفسيرية عن طريق الرجوع الى الدستور، ومع ذلك نرى انه في كانون الاول عام 1952 قرر المجلس الوطني التركي الكبير انه ليس للمحكمة اهلية الغاء القانون والذي يمرر في المجلس الوطني التركي الكبير لان ذلك يعدّ انتهاكاً للدستور[2].

وقد خصص دستور عام 1924 باباً خاصاً لحريات المواطنين الاتراك وحقوقهم العامة، وفي هذا المجال اكدت المادتان 68 و88، مساواة الاتراك امام القانون، وحرية الفكر والعمل والنشر والعقيدة والتعليم وانشاء الجمعيات

(1) تنص المادة 103 من الدستور:(لايجوز اهمال أي مادة من مواد الدستور او تعطيلها او عدم تنفيذها لاي سبب او عذر، ولا يجوز ان يغاير الدستور أي قانون آخر. راجع: Gritli, Op,.Cit., P. 3.

(2) اخذ دستور عام 1924 بعض المزايا الخاصة لانماط الدساتير في الدول الغربية فضلاً عن الامور التي شرحناها، نرى بان دستور عام 1924 اناط ممارسة السلطة القضائية الى المحاكم والتي اعلنت استقلالها عن السلطات الاخرى. كما اكد هذا الدستور حق الانتخاب على أساس معرفة القراءة والكتابة. وقد حدد مدة العضوية في المجلس باربع سنوات وحصر انتخاب رئيس الجمهورية بالمجلس الوطني التركي الكبير، ويحمل الفصل الخامس من الدستور عنوان(الحقوق العامة للمواطنين الاتراك) حيث تم التأكيد على الحريات المدنية، كما نص الدستور على ضمان الحرية الشخصية والغاء الامتيازات الشخصية والجماعية واعلان حرية الضمير والفكر والكلام والنشر. وحرية العمل وحق الملكية الشخصية وحق الاجتماع والحصانة ضد التوقيف العرفي وتحريم التعذيب والعمل الاجباري وحرمة المسكن الشخصي وحرية البريد وحق التعليم الابتدائي الالزامي والحصانة ضد التمييز الديني والعنصري. راجع: Lencozwski, Op.Cit., PP. 113-114.

والشركات. وقد حرص اتاتورك نفسه على تأكيده ان السلطة تنبع مـن الشـعب، واكـدت هذه الحقيقة المادة الثالثة من الدستور التي نصت على ان الحكم يرجع للامـة بـدون قيـد او شرط، أما المادة الرابعة والتي تنص عـلى ان المجلـس الـوطني الـتركي الكبـير يمثـل الامـة، وهـو وحده يمارس الحكم والسلطان باسمها[1].

ان اتاتورك حكم البلاد حتى وفاته حكماً اوتقراطياً وان جميع المحـاولات التـي بـذلت في سبيل تكوين المعارضة المنظمة تكون قد اخفقت، وفي هذا المجـال عـدّ أي رأي مخـالف ضـده بمثابة (الانتحار السياسي)[2].

وقد اكد هذه الحقيقة اتاتورك نفسه، عندما قال:(انا تركيا وتركيا هي انا، انا رئتها التـي تتنفس بها، فكل محاولة لتدميري هي محاولة لتدمير تركيا)[3].

(1) Harari, Mourice ,Op.Cit., P. 26.

(2) Ibid.

(3) كشك، محمد جلال، حوار في انقرة، القاهرة، 1975، ص 58.

المبحث الثاني: نظام الحزب الواحد

استمرت حركة التنظيم السياسي في صفوف الجيش العثماني مع بداية حرب الاستقلال وعلى أثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى والتي اكدتها هدنة مودرس الموقعة في 30 تشرين الاول 1918، إذ شكلت جماعات وطنية شعبية للمقاومة، كان اغلب اعضائها من اعضاء(لجنة الاتحاد والترقي) الى جانب بعض ضباط الجيش وشخصيات بارزة من المثقفين، وقد أطلق على تلك الجمعيات(جمعيات الدفاع عن الحقوق) والتي ظهرت في ازمير[1].

وقد انتخب مصطفى كمال رئيساً لجمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميلي في سيواس عام 1919[2] وهذا يعني ان جمعيات الدفاع عن الحقوق كانت نتيجة للتحالف الضمني بين الطبقة الوسطى في المدن والمفكرين وضباط الجيش ومالكي الارض ووجهاء الاناضول، وفي الحقيقة فقد ادى هذا التحالف الى نجاح انقاذ الاناضول من التقسيم من قبل القوى الغربية المتحالفة من جانب، والى ايجاد النظام الجديد من جانب آخر[3].

(1) الغربوطلي، اميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص 74.73. وكذلك:

Walter F. Welker, Op.Cit., P.4.

(2) Abadan- Unat, Nermin, " Patterns of Political Modernization and Yurkish Democracy", Op.Cit., P.9.

(3) Ahmed , Feroze, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, West View Pree, The Royal Institute of International Affairs, London, 1977, PP. 1-2.

ونتيجة لذلك، فقد نجح مصطفى كمال دعوة البرلمان لاول اجتماع، حيث اعلن البرلمان حكومة المجلس الوطني التركي الكبير في 20 نيسان 1920 في انقرة، راجع:

Abadan- Unat, Nermin, " Patterns of Political Modernization and Turkish Democracy", Op.Cit., P.9.

وقد بدأ القوميون الاتراك، من خلال الصراع القومي اعطاء الشكل الجديد لبناء الدولة التركية الحديثة[1].

وكان مصطفى كمال على اتصال بجمعيات الدفاع قبل ان يتفرغ تماماً لقيادة العمل الوطني منذ تموز عام 1919[2].

وقد مثّل مصطفى كمال جمعية الدفاع عن الاناضول والروميلي في المجلس الوطني التركي الكبير وجاء في برنامج الجمعية على:(ان الجمعية سوف تبذل جهودها ضمن تحقيق العمل الدستوري لاغراض الاعداد والدفاع الممكن او المحتمل عن تنظيمات الدولة القومية)[3].

جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول كانت جماعة برلمانية **Meclis Grubu** في المجلس الوطني التركي الكبير برئاسة لجنة تنفيذية، وأكثر من ذلك ان التنظيمات الرسمية العالمية والتنظيم الحزبي ولجنتها التنفيذية العامة كانوا من النواب[4].

وقد ظهرت حاجة مصطفى كمال الى حزب سياسي، كي يكون اداة للحكم، بعد ان تمكن من خلع السلطان محمد السادس. ودعا لذلك عدداً من المثقفين لتبادل الآراء حول هذا الموضوع، كما قام بجولة في انحاء البلاد. وقد توصل الى ان جمعية الدفاع عن الحقوق بما لها من خبرة في العمل الوطني تمثل أساساً مناسباً لبناء حزب سياسي[5].

(1) Ahmed, Feroze, Op.Cit., P. 2.

(2) الخربوطلي، اميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(3) Karpat, Op.Cit., P. 38.

(4) Lenczowski, The Political Elite, Op.Cit., P.11.

(5) الخربوطلي، أميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص 74.

أصدر مصطفى كمال بياناً في جريدة حاكميت ملية ديكي كون قال فيه:(انه سيكون حزباً بأسم حزب الشعب الجمهوري(خلق برتسي) وان هذا الحزب سينشأ على مبادىء جمعية الدفاع). وعلى هذا الاساس فقد وجه مصطفى كمال نداءه الى المثقفين في البلاد ان يدلوا بما يرونه مفيداً في هذا الموضوع)[1].

وقد نشأ حزب الشعب في عام 1922، ليحل محل جمعية الدفاع عن الحقوق **Mudafaa-I-Hukukcemiyetlleri** والتي كانت أداة في تنظيم المقاومة ضد الغزو الاجنبي[2].

أعلن مصطفى كمال، في 8 نيسان 1923 نصوص مبادئه التسع **Dekuz Umde** إذ ارست هذه المبادىء البرنامج الانتخابي العام والذي خطط لانتخاب المجلس الوطني التركي الكبير من قبل حزب الشعب، وتعدّ هذه المبادىء انعكاساً لشعار القومية الشعبية والالتزام الاساسي لاعادة تنظيم السياسة الداخلية واساساً لممارسة التشريع والاصلاحات الادارية[3].

ان المبادىء التسع اصبحت بمثابة شعار حزب مصطفى كمال، حيث وصف الاخير هذا الحزب:(يعدّ حزب الشعب ممثلاً لطبقات الشعب، على اختلاف طوائفه ونزعاته والتي لزم عليها الوحدة بغية خدمة مصلحة الوطن والمصلحة العامة، وعلى هذا الاساس لا يمكن الحديث عن تقسيم فئات

(1) سليمان، أحمد السعيد(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 56.

(2) Kemal H. Karpat, " Recent Political Development in Turkish and their Social Bagkground", International Affairs, Vol.38,No,3, July 1962, P. 208.

(3) Michal M. Fine frock, " Laissez Faire, the 1923 Izmir Economic Congress and early Turkish Development Policy in Political Perspective ", Op.Cit., P. 285.

الشعب الى طبقات، لان حزب الشعب سوف يكون مدرسة للتربية السياسية لامتنا وشعبنا التركي)[1].

والحق، ان حزب الشعب أخذ اسماً جديداً تحت اسم حزب الشعب الجمهوري في تشرين الثاني عام 1924[2] وفي هذا المجال يقول موريس ديفرجيه:(حتى تسميته بالجمهوري كانت تقربه من الثورة الفرنسية، ومن التعابير السائدة في القرن التاسع عشر، وهذا التشابه يتأكد في الدستور التركي الذي يمنح كل السلطة للجمعية الوطنية الكبرى، كما هو الحال في ايام حكومة المؤتمر الوطني الفرنسي **Convention** ويرفض انشاء سلطة تنفيذية مستقلة، ويركز هذا الدستور كلية على مبدأ المساواة الوطنية، كما ينص عليها بصراحة وبقوة(السيادة هي ملك للامة من دون منازع)[3].

ان الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات في العالم الرأسمالي ـ ازمة عام 1929[4] اعطت مجالاً واسعاً في تدخل الدولة في تركيا، وان هذه الازمة هي التي قادت الى تقوية وتطوير نظام الحزب الواحد في تركيا[5].

---

(1) F. Husrev Tokin, Turk Tarihinde Siyasi Partiler, Istanbul, 1965, PP. 5-8.

(2) Ahmed , Feroz, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., P.2; Bahrampour, Feroz, Op.Cit., P.14.

(3) ديفرجيه، موريس، الاحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحق سعد، ط2، دار النهار، بيروت، 1980، ص 282.

(4) جاءت لزمة عام 1929 كفشل للمشاريع الحرة والتي تمثلت مع الرأسمالية الغربية وقد ادى مفهوم سيطرة الدولة في الاتحاد السوفيتي الى ابتعاد الاتحاد السوفيتي من هذه الازمة وقد رأت الكمالية في تركيا ان تدخل الدولة خير وسيلة للابتعاد عن هذه الازمة، راجع: Ahmed Feroz, Op.Cit., P. 3.

(5) Ibid.,

وقد بدأت الحكومة التركية منذ عام 1930 تؤدي وظيفة مهمة في الفعالية الاقتصادية الكبيرة، ومن هناك نشأت فكرة الدولتية والتي تعدّ من المبادىء الست لحزب الشعب الجمهوري، وان هذه الفكرة قد ادمجت في الدستور وذلك منذ 5 شباط 1937[1]. وبموجب التعديل الذي اجرى على الدستور في التأريخ المذكور اعلاه[2]. وهكذا فان المادة الثانية في الدستور قد عدلت واصبحت كالاتي:(ان تركيا دولة جمهورية وقومية وشعبية ودولتية وعلمانية وثورية)[3].

(1) هناك بعض الصعوبات في اللغات الغربية فيما يخص تجديد مصطلح Inkilab. هناك من يترجم هذا المصطلح بالاصلاحية، بينما يشير البعض الآخر إلى معنى(الثورية). يوضح علي فؤاد باشكيل مبدأ الثورة قائلاً:(يقوم مبدأ الثورة على أساس الانشاء والاصلاح الجوهري، وهو يحارب الشكل السطحي التافه الذي اتسمت به اصلاحات العهد السلطاني واساليبه العتيقة المتأخرة، ويعارض كل حركة انقلابية لا تستهدف الاصلاح ولا تستند الى مرام واضحة غايتها خدمة الامة والوطن. فالثورة كما يفهمها الاتراك هي اذن جماع جهود الدولة المبذولة في سبيل التجدد المطرد في حياة الامة وشرائعها الاساسية). راجع : دقاق، باسيل، تركيا بين جبارين، بيروت، 1947، ص 50.

وهناك اختلاف بين المؤرخين الاوربيين في تقويم النظام السياسي في تركيا الكمالية، فيشبهه بعضهم بنظام الثورة الفرنسية، بينما يذهب آخرون الى انه فاشستي، ومع ذلك هناك اجماع بينهم على عدّه نظاماً واقعياً لا نظرياً تناول جوهر مشاكل الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. راجع: المصدر نفسه، ص 50.

للمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :

Unsal, Artun," Attaturks Reforms : Realization of an Utopia", The Turkish Yearbook of International Relations, 179,XVIII, Ankara, 1983,P. 33-34; Ahmed , Feroz, Op.Cit., P. 4.

(2) Ibid., P. 33.

وحول مفهوم الدولتية راجع:

Kemal, H. Karpat ," Recent Political Development In Turkey and their Social Background", Op.Cit., PP. 310-311.

(3) Ahmed , Feroz, Op.Cit., P. 4.

ان الميل نحو نظام الحزب الواحد، في تركيا قد تبلور منذ مرحلة تأسيس الجمهورية وخلال مؤتمر حزب الشعب الجمهوري عام 1935، في الحقيقة كان هناك تزاوج بين الحزب والدولة لتقرير ذلك، وخلال هذا المؤتمر اعلن رجب بكر الأمين العام للحزب المبادىء الاساسية له[1].

وقد أخذ الحزب يمد الدولة بالايديولوجية حيث تولى الامين العام للحزب موقع وزير الداخلية في مجلس الوزراء[2].

ان فعاليات الحزب كانت متطابقة لانموذج الحزب الواحد الذي أخذ دور الحزب الواحد في اوربا في تلك الحقبة مثل الحزب الفاشستي في ايطاليا والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحزب النازي في المانيا[3].

وبامكاننا ان نقول، ان التجربة التركية في نظام الحزب الواحد، اكدت انعدام الانفصال بين حزب الشعب الجمهوري والحكومة. وفي الحقيقة ان الحزب كان هو الحكومة، وهكذا في قضايا كثيرة نرى ان قادة الارياف المحليين كانوا من الحزبيين يحكمون هذه الارياف، كما ان غالبية موظفي الدولة اصبحوا اعضاء في حزب الشعب الجمهوري.

ان ضرورة عدم تعدد الاحزاب السياسية قد اكد عليها مصطفى كمال منذ البداية حيث جاء في احدى احاديثه:(ان الامة قد احترقت ونالها اكبر الاضرار من تعدد الاحزاب. وفي البلاد الاخرى تتعدد الاحزاب حسب اختلاف المذاهب الاقتصادية التي هي من مظاهر تعدد الطبقات وتفاوتها، فيتألف حزب لصيانة حقوق طبقة اخرى ما هو طبيعي، أما عندنا فقد تعدد الاحزاب ونالت

(1) Ibid., P. 6.
(2) Ibid.,
(3) Ibid.,

امتنا ضررها العظيم في حين ان امتنا ليست متفاوتة او متعددة الطبقات، ونحن إذ نقول(حزب الشعب) نعني ان حزب الامة كلها، وليس حزب طبقة منها)[1].

وقد جاء في برنامج حزب الشعب الجمهوري منذ عام 1927 على ان العلمانية التي تمثل الفكرة هي ركن من اركان مبادىء الحزب، وقد نص على هذا الركن في صلب الدستور في عام 1937[2] فاصبح ركناً من الاركان التي يقوم عليها نظام الدولة، ويدخل في هذا الباب من الناحية السلبية رفع عبارات(دين الدولة والاسلام) وابعاد الاحكام الشرعية من صلب الدستور وذلك في سنة 1928[3].

وفي هذا الصدد، يقول ديفرجيه:(ان اعتماد العلمانية والمنهجية في ملاكات الحزب قربت بها تماماً من ليبرالي القرن التاسع، حتى الروح الوطنية المسيطرة لم تكن تختلف عن تلك التي كانت تحرك اوربا سنة 1848، وقد جرى تشبيه العقلية السائدة لدى حزب الشعب الجمهوري بالعقلية التي كانت تسود في الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي في زمنه)[4].

ويردف ديفرجيه قائلاً:(.. والمديح الذي يكال يومياً للسلطة في الانظمة الفاشستية كان يوجه في تركيا الكمالية لتمجيد الديمقراطية، وليس لديمقراطية جديدة توصف بالشعبية او بالاشتراكية، بل للديمقراطية السياسية التقليدية والحزب لم يكن يستمد حقه في الحكم من صفته كاطار للنخبة السياسية او من

(1) دروزة، محمد عزة، مصدر سبق ذكره، ص 163ـ164.
(2) المصدر نفسه، ص 164.
(3) المصدر نفسه، ص 112.
(4) ديفرجيه، مصدر سبق ذكر، ص 282.

كونه:(رأس الحرية للطبقة العاملة) او من طبيعة زعيمه الالهية، بل من الاكثرية التي كان يحصل عليها في الانتخابات)[1].

ولئن كان ضمان هذه الاكثرية مؤقتاً حكماً، من جراء خوض مرشح واحد للحصول على اصوات الناخبين، فهذا لم يستند ابداً على عقيدة الحزب الواحد، ولم يعط للحصر الصفة الرسمية، ولم يحاول ان يبرره بالدعوة الى وجود مجتمع بدون طبقات او بأرادة القضاء على النزعات البرلمانية والديمقراطية الليبرالية)[2].

أما فيما يخص تنظيم حزب الشعب الجمهوري، فانه لم يكن ليرتكز على الخلايا والمليشيا والشعب الحقيقية، وفي الحقيقة ان تنظيم الحزب يعدّ(حزب لجان) حيث يستمد اهميته من ملاكاته أكثر من اهمية المنتسبين اليه. وقد بدأ الحزب في زيادة اجتماعاته الشعبية ومؤتمراته بغية تثقيف الجماهير سياسياً، ولكن هذه الجماهير بالذات لم تكن محبذة مباشرة من قبل الحزب الذي كان بدائياً في تنظيمه واقرب في هذه الناحية الى الحزب الراديكالي الاشتراكي منه الى الفاشستية[3].

وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان باب الانتساب الى حزب الشعب الجمهوري كان مفتوحاً، وان عمليات الاخراج والتطهير لم تكن موجودة، كما لم تكن هناك بزات ولا استعراضات ولا نظام عسكري[4].

(1) المصدر نفسه، ص 282.
(2) المصدر نفسه، ص 282.
(3) المصدر نفسه، ص 282.
(4) المصدر نفسه، ص283.

وكان جميع القادة في داخل حزب الشعب الجمهوري، وعلى مختلف المستويات منتخبين رسمياً، أما من ناحية الواقع فلم تكن عمليات الاقتراع أكثر تويجهاً منها في الاحزاب داخل الانظمة التعددية. ومن الملاحظ أيضاً وجود زمر كثيرة تكونت حول شخصيات نافذة دون ان تطالها التصفية المعهودة في الانظمة الفاشستية[1].

وهكذا يمكن توافق الحزب الواحد مع نوع من الديمقراطية السياسية، وفي الحقيقة ان تركيا قبل عام 1946، لم تكن كذلك، واذا لم يكن العهد الكمالي فاشستياً فهو لم يكن ايضاً ديمقراطياً، فالانتخابات كانت تجري في الواقع من اجل تزكية المرشح الوحيد كما كانت الحريات الاساسية محدودة تماماً[2].

(1) ان خصومة عصمت اينونو وجلال بايار، نشأت داخل حزب الشعب الجمهوري في ايام اتاتورك، وهذه الواقعة ذات دلالة خصوصية فبقدر ما كانت الزمر تتطور بحرية داخل الحزب الوحيد يصبح هذا مجرد اطار يحد من الخصومات السياسية من دون ان يقضي عليها. فالتعددية المحظورة في الخارج كانت تنمو داخل الحزب، فقد كانت تؤدي الدور نفسه. ومثال ذلك الفروع الداخلية في الحزب الديمقراطي الامريكي في ولايات الجنوب، إذ يبدو بمظهر الحزب الوحيد عملياً،وهذه الفروع تقربه من الديمقراطية الكلاسيكية بدلاً من الفاشستية، وذلك بفضل نظام الانتخابات الاولية، حيث امكن بالنسبة اليها الكلام عن الفروقات الاساسية القائمة بين الثنائية والتعددية الحزبية. راجع: المصدر نفسه، ص 283-284.

(2) وهذا ينطبق على النظام البرتغالي حيث يبدو الاتحاد الوطني الحزب الوحيد متصفاً الى حد ما بصفات حزب الشعب الجمهوري، بالرغم من انه ادنى من حزب الشعب الجمهوري من الناحية التنظيمية، وكونه يلعب بالنسبة الى النظام دوراً ضعيفاً. راجع: المصدر نفسه، ص 284.

وقد اكد حزب الشعب الجمهوري على المبادىء الست لمصطفى كمال، وذلك منذ المؤتمر الرابع الكبير للحزب والذي عقد في عام 1935، وقد وضح هذه المبادىء في النقاط الآتية[1]:

1. يعبر الحزب عن قناعته ان الجمهورية هي شكل الحكومة والتي تمثل الامان الاكثر للسيادة القومية، وعلى هذا الاساس يقوم الحزب بالدفاع عن ذلك لدرء جميع الاخطار.
2. يقوم الحزب بالحفاظ على الصفة الخاصة والوحدة المستقلة التامة بالكيفية التي جاء بها الدستور في المادة الثانية. كما يتبع الدستور طريقاً متوازناً في الانسجام مع جميع الشعوب المتمدنة في طريق التقدم والتطور والاحتكاك الدولي.
3. ان مصدر الارادة والسيادة هو الشعب، إذ يعدّ الحزب بان المبدأ المهم لهذه الارادة والسيادة تستخدم لتنظيم الانجاز الافضل للواجبات المشتركة لخدمة الدولة للمواطن، كما يؤكد الحزب مساواة الافراد المطلقة امام القانون، ويقر الحزب بانه لا امتياز لاي فرد او عائلة او طبقة او طائفة، لأن الامتياز يعود الى الشعب جميعاً.

وفي هذا المجال اكد الحزب:(000من مبادىء حزبنا الرئيسة، اعتبار الشعب ممثلاً في الجمهورية، وليس للطبقات المختلفة، ولكن المجتمع يقسم الى مهن متعددة تبعاً لتقسيم العمل بين الافراد.ان الفلاحين ورجال الحرف والعمال ورجال العمل والشعب يمارسون المهن الحرة، كما ان الصناعيين والتجار والخدمات العامة، وهؤلاء جميعاً يعملون في اطار المجتمع التركي بحيث ان وظيفة أي طبقة من هذه الطبقات تؤدي في نهاية الامر الى معاداة الآخرين. ان

(1) Ahmed, Feroz, Op.Cit., P.4.

اهداف حزبنا مع التأكيد على هذه المبادىء هي ضمان النظام الاجتماعي والتماسك بدلاً من الصراع الطبقي، وايجاد الانسجام بين المصالح.

4. على الرغم من اعتراف الحزب بالعمل الخاص، ان احدى مبادئه الرئيسة هي مصلحة الدولة والمصالح الحيوية للشعب ولاسيما في حقل الاقتصاد كي يقود الشعب والدولة الى الرفاهية والازدهار في وقت قصير وممكن. ان مصلحة الدولة في الشؤون الاقتصادية هي تشجيع المشاريع الخاصة وتنظيم وسيطرة العمل[1].

ان تقرير الشؤون الاقتصادية تقع على عاتق الدولة[2] ضماناً لمصلحة الشعب ولتقرير الاقتصاد الوطني ومستقبله ولخدمة المنافع العامة فان الدولة تقوم مباشرة السيطرة على القطاعات الاقتصادية التي ترتبط بسلامة وامن ودفاع الدولة. أما فيما عدا ذلك فيترك للقطاع الخاص مهمة التعبير عن نفسه، كما توفر الدولة التدابير المحفزة والتشجيعية لهذا القطاع بنشاطاته ضمن الميادين والاطر التي حددت لها[3].

استمرت مرحلة الحزب الواحد مدة سبع وعشرين سنة، حيث سيطر حزب الشعب الجمهوري على تشكيل المجلس الوطني التركي الكبير الذي جعله دستور عام 1924 مركزاً للسلطتين التشريعية والتنفيذية. فالقرار السياسي ينبع من الحزب ويناقش داخل اجتماعاته قبل عرضه على المجلس، وعلى ضوء مبادئه التي اعلنها مؤتمر الحزب في مايس 1931 وهي الجمهورية والقومية والشعبية والدولتية والعلمانية والاصلاحية يتحدد الاتجاه السياسي

(1) Ibid., PP. 4-5.
(2) Ahmed , Feroz,Op.Cit., P. 5.
(3) وزارة الخارجية العراقية.

للدولة، ساعد على ذلك وجود تنظيمات سياسية منافسة له لارتباطه من جانب بشخصية زعيمه مصطفى كمال[1] الذي منحه المجلس الوطني التركي الكبير في تشرين الثاني 1934 لقب اتاتورك او ابو الاتراك، ولتمتعه من جانب آخر بدرجة كبيرة من التنظيم[2].

(1) الغربوطلي، اميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص 76.75.

(2) المصدر نفسه، ص 76.75.كذلك : Uneal , Artun, " Attaturks Reforms : Realization of an Utopiaby Arealist", Op.Cit., P. 33.

يقوم تنظيم حزب الشعب الجمهوري وفقاً للوائح التي والحق عليها في مؤتمريه التاسع والعاشر على أساس الاجهزة الاقليمية، وتضم مؤتمرات اقليمية واجهزة تنفيذية ولجاناً نظامية. ومهمة المؤتمرات الاقليمية الى جانب توجيه النشاط الرئيسي للحزب انتخاب الاجهزة التنفيذية التي تتلى النشاط اليومي للحزب وعلى المستوى القومي يوجد المؤتمر العام للحزب ورئيس الحزب والامين العام واللجنة التنفيذية المركزية ولجنة النظام العليا. ومهمة المؤتمر العام للحزب الذي يتكون من اعضاء منتخبين واعضاء بحكم مناصبهم ووضع السياسة العليا للحزب. راجع : الغربوطلي، أميرة محمد كامل، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 76.

المبحث الثالث

المعارضة السياسية

ان الحديث عن حقوق الافراد وواجباتهم في ظل نظام الحزب الواحد، يقتضي الرجوع الى دستور 1924، حيث ان الاخير قد حدد هذه الحقوق والواجبات، كما حدد الدستور صلاحية المجلس الوطني التركي الكبير، على اعتبار انه السلطة العليا الذي يتجسد فيه السلطات الحكومية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية[1].

من الناحية النظرية، منحت الحكومة الحقوق والحريات للافراد، ولكنها حرمتهم من أي وسيلة لضمان هذه الحقوق والحريات. وبعبارة أخرى فان تطبيق هذه الامور لم يدخل الى حيز الوجود[2] لانه من الناحية العملية فان السلطات تركزت جميعاً في يد المجلس الوطني التركي الكبير، وأصبحت النتيجة هي النقص في التوازن بين السلطات الثلاث وقد عالج الدستور هذه الحقوق والحريات ولكن بدون ضمان لتوفير ذلك. وقد بررت الحكومة جميع هذه القيود ليس فقط تبرير النظرية السياسية لنظام الحكم، بل بغية تركيز السلطات في المجلس الوطني التركي الكبير[3].

(1) تعدّ السلطة القضائية مستقلة بموجب المادتين الثامنة والرابعة والخمسين من دستور عام1924. راجع:
Karpat, Op.Cit., P. 137.

(2) Ibid.,

(3) Ibid., PP. 137-138.

يرجع هذا التبرير بالدرجة الاولى الى ان الحكومة كانت تؤكد انها تحاول تقوية الحكومة في المدة الواقعة بين 1923ـ1945 وهذا الموضوع كان مثاراً للنقاش لسنوات طويلة في تركيا[1].

ان الطبيعة الفردية لنظام الحكم قد تكررت من قبل اتاتورك نفسه، وفي الواقع ان الدكتاتورية كنظرية سياسية لم تقبل في تركيا، وتبين ضررها فيما بعد، ويعزى السبب في ذلك الى العوامل الآتية[2]:

1. النزعة الليبرالية الغربية لفلسفة اتاتورك في النظام السياسي، وهذه النقطة كانت واضحة في ذهن اتاتورك، منذ ان اراد تطوير تركيا على أساس النهج الغربي معتقداً ان تركيا بامكانها الابتعاد عن التخلف عن طريق التقرب لمعالم النظام الغربي، وقد وجد اتاتورك في الحضارة الغربية خير وسيلة للتخلص من الافكار والعادات العثمانية. وقد ناقشنا هذا الموضوع بالتفصيل في الصفحات السابقة من الكتاب.

2. يعتقد بعض الكتّاب ان ذلك يعود الى نزعة اتاتورك نحو الخير العام وعدم الانانية. هذه النقطة هي الاخرى بالامكان مناقشتها، لان مصطفى كمال حاول منذ البداية تصفية منافسيه في المجلس الوطني التركي الكبير ولاسيما ان المنافسين له في المجلس المذكور شكلوا كتلة قوية، وعلى هذا الاساس فقد قام مصطفى كمال على ابعاد كبار القادة الذين شاركوا في الحركة الوطنية،إذ عيّن قسماً من هؤلاء كمفتشين في الجيش او اختارهم نواباً في المجلس الوطني التركي الكبير، كي يستطيع مراقبتهم في داخله، وقد كان هذا هو السبب الذي أدى

(1) Ibid., P. 138.
(2) Lenczowski, Op.Cit., P. 115.

الى ايجاد الحزب التقدمي كما سوف نرى في الصفحات القادمة من الكتاب.

3. مشاركة حزب الشعب الجمهوري مقاليد الحكم مع مصطفى كمال، وقد كان الحزب مصدراً حقيقياً لقوته السياسية، ولا يستطيع تجاهل مركزه في الدولة.

وقد اعترفت الحكومة نفسها ان تحديد حقوق الافراد يرجع الى طبيعة مؤقتة وهذا يعني من جانب آخر أنه في حالة نجاح الاصلاحات وانخفاض رد الفعل، ان الحريات وحقوق الافراد من الممكن ان تعود ثانية، ولكن الشكوك اصبحت قوية ولاسيما بعد وفاة اتاتورك عام 1938 عندما برزت جماعات بيروقراطية صغيرة داخل حزب الشعب الجمهوري، حيث حالت هذه الجماعات ممارسة السيطرة الصارمة على جميع الفعاليات[1].

ونتيجة لسيطرة اتاتورك على حزب الشعب الجمهوري، ادرك بعض النواب في المجلس الوطني التركي الكبير خطورة الموقف، حيث عقد هؤلاء الاجتماعات خارج المجلس.وبعد عودة مصطفى كمال الى انقرة من جبهات القتال، ارسل هؤلاء النواب وفداً طلبوا منه التخلي عن رئاسة المجلس الوطني الكبير على اعتبار انه لا يمكن الجمع بين رئاسة حزب سياسي ورئاسة المجلس المذكور[2].

---

(1) Karpat,Op.Cit., P. 140; Nursed Safa, Bediuzaman Said Nurse ve Devlet Pelsefesi, Istanbul , 1976, ss. 225-228, 241-242.

(2) الزين، مصطفى، اتاتورك امة في رجل، مصدر سبق ذكره، ص 151-152.

وقد رد عليهم اتاتورك قائلا:(احزاب؟ أية احزاب؟ هناك حزب واحد فقط في البلاد وهو(حزب الشعب) الذي لي شرف رئاسته، فأياكم وتكرار هذه النغمة مرة أخرى)[1].

وعلى الرغم، من هذا التهديد من قبل اتاتورك، قام فريق منهم بتقديم مشروع الى المجلس الوطني التركي الكبير، مطالبين بتعديل قانون الانتخاب، والتأكيد بعدم السماح لاي مواطن تركي ان ينتخب نائباً ما لم يكن قد ولد على ارض تركية تقع ضمن حدود تركيا الحالية، وان يكون قد أقام في المنطقة التي يرشح نفسه عنها مدة خمس سنوات متواصلة على الاقل[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص 152.

يقول علي فؤاد باشكيل في هذا المجال:(ان حزب الشعب في تركيا ليس شبيهاً بالاحزاب التي نراها في كل بلد يتمتع بنظام برلماني، بل انه منظمة غايتها الاتحاد والنظام وضم الامة باسرها بين صفوفها لتحقيق الهدف الاسمى وهو الرقي والنضج مع بحبوحة العيش). راجع: دفاق، باسيل، مصدر سبق ذكره، ص 49.

وبهذا المعنى يقول مصطفى كمال:(ليست حكومتنا بديمقراطية ولا اشتراكية، وهي لا تشبه اية حكومة أخرى، انها تمثل الارادة والسيادة الوطنيتين، وهي حكومة الشعب. ونحن شعب عامل يجتهد في انقاذ حياته واستقلاله،وفقير واجب عليه العمل ليعيش، وعلى حكومة الشعب ان تبني سبب وجودها على العمل وعلى حق الفرد، وما الغاية من نضالنا ضد التوسع الاستعماري الذي يحاول ابادتنا ضد الرأسمالية التي تريد زرع الفرقة بيننا، سوى المحافظة على حقنا وضمان استقلالنا).راجع: المصدر نفسه، ص 47- 48.

(2) يتضح لنا ان مشروع القانون هذا كان ضد مصطفى كمال بغية منعه من دخول المجلس الوطني التركي الكبير في الانتخابات القادمة، لان مصطفى كمال من مواليد سلانيك والتي اصبحت بموجب معاهدة لوزان جزءاً لا يتجزأ من الاراضي اليونانية، فضلاً عن ان شروط الاقامة لمدة خمس سنوات في منطقة لا يتوفر فيه، بسبب انشغاله وانهماكه في مختلف جبهات القتال، حيث اسهم في غاليبولي والقفقاس وسوريا وليبيا وفلسطين واماسيا والسخاريا وازمير والدردنيل ومناطق أخرى). راجع: الزين، مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 152.

ونتيجة لذلك فقد اصدر مصطفى كمال قراراً اعلن فيه حل المجلس الوطني التركي الكبير واجراء انتخابات جديدة[1].

واعتباراً من أيلول عام 1923، دخلت تركيا الى مرحلة جديدة، حيث بدأ الاقتراع في جميع انحاء البلاد لاختيار النواب الجدد في المجلس المذكور، اذ خاضت تركيا معركة انتخابية عنيفة شهدتها في عهد مدحت باشا ومجلس المبعوثان، وقد كان رؤوف بك اكثرهم حماسة وعنفاً في انتقاد مصطفى كمال وسياسته[2].

وقد ردّ مصطفى كمال على المعارضة السياسية في المجلس قائلاً:(احتفظوا بمنظماتكم الشعبية سوف تكونون جميعاً حزب الشعب، وعلى الاتراك المخلصين ان ينضموا الى صفوف هذا الحزب الذي من حقه وحده ان يحكم البلاد)[3].

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها مصطفى كمال في المجلس، الا انه لم يحقق نتائج ايجابية، وذلك بسبب حصول حزب الشعب على اكثرية نسبية في المجلس الجديد، في الوقت الذي كان يتوقع فوز حزبه بالاغلبية الكبيرة من المقاعد[4].

والحق، ان الصراع بين مصطفى كمال وقادة التحرير الوطني بدأ في المدة الواقعة بين 1921ـ1923، وقد بدأ هذا الصراع في داخل جمعيات الدفاع عن

(1) المصدر نفسه، ص 152.
(2) المصدر نفسه، ص 153.
(3) المصدر نفسه، ص 153.
(4) النعيمي، احمد نوري(دكتور)، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919ـ1938، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1990، ص198.

الحقوق، إذ ادى الى تكوين مجموعة معارضة داخل جمعية الدفاع عن الحقوق في الاناضول والروميلي سميت بالمجموعة الثانية)[1].

وبامكاننا ان نقول، ان الحياة السياسية في تركيا الحديثة قامت على المراحل الآتية[2]:

1. المرحلة الاولى 1920ـ 1923، هذه المرحلة هي مرحلة حكومة المجلس الوطني التركي الكبير، لم تكن هناك احزاب بالمعنى المعروف للحزب، حيث كانت هناك جماعات ثلاثة من النواب في المجلس: الراديكاليون والمحافظون والجناح المتطرف، وقد شكل هؤلاء الاقلية في المجلس.

2. المرحلة الثانية 1923ـ1925، هذه المرحلة هي مرحلة الانتخاب الجديد، وقد ازيل في هذه المرحلة **Haja Group** والجناح المتطرف، إذ اعلن المجلس الوطني في 29 تشرين اول الحكومة وتم تأسيس نظام مجلس الوزراء.

بدأ المجلس يشعر بان مصطفى كمال يحاول الانفراد في السلطة، وقد نشأ هذا الشعور في بداية الامر في داخل المجلس من النواب المتدينين، ومثل هذا

(1) الخربوطلي، أميرة محمد كامل، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 76.
(2) Edib, Halide, Conflict of East and West in Turkey, Op.Cit., PP. 105-106.

الجناح في المجلس علي شكري[1] والشاعر محمد عاكف، كما وقف الى جانبهم اغلبية نواب ارضروم[2].

وقد عارض هذا الجناح بشدة مشروع القانون الذي قدم الى المجلس الذي يقضي بمنع الطربوش واحلال القلباغ[3] مكانه، كما انه هو الذي قدم الى المجلس باسم علي شكري قانون(منع المسكرات) وقد كان هذا القانون ضد مصطفى كمال، لانه كان معروفاً في هذا المجال[4].

فضلاً عن ذلك، كان هناك من وقف مع هذا الجناح وعلى رأسهم كاظم قره بكر، حيث اكد في المجلس الوطني التركي الكبير:(ان سلطة الادارة تسير في اتجاه التجمع في يد واحدة)[5].

ومع ان المجلس انقسم في البداية الى مجموعات صغيرة، الا انها سرعان ما ذابت واختفت لكونها لا تملك اساساً فكرياً يعتد به، مخلفة وراءها مجموعتين او جناحين فقط.جناح مصطفى كمال وانصاره تحت اسم(الدفاع عن الحقوق) وكان شعار هؤلاء ان الاستقلال الوطني لا يمكن انجازه الا مع تغيير المجتمع التركي[6].

---

(1) كان علي شكري ضابط ركن في البحرية ونائب من ولاية ترابزون. راجع: ضابط تركي، الرجل الصنم، مصدر سبق ذكره، ص 186.
(2) المصدر نفسه، ص 186.
(3) القلباغ : غطاء للرأس معمول من جلد الحيوان، او من قماش يشبه الجلد، يعرض كلما اتجه الى اعلى. راجع : المصدر نفسه، ص 186.
(4) المصدر نفسه، ص 186.
(5) المصدر نفسه، ص 186.
(6) لوجد مصطفى كمال جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميلي في مايس 1922 وقد بلغ عدد اعضاء هذه الجماعة بـ 200 نائب.راجع :

أما الجناح الآخر، فقد مثله الجناح المحافظ الذي كان يرى الوصول الى الاستقلال عن طريق تقوية الاتجاه الديني[1]. ويمكن القول في هذا المجال ان هذا الجناح الذي كان نواب ارضروم يشكلون مركز الثقل فيه كان رد فعل لجناح مصطفى كمال[2].

وقد اوجد هذا الجناح رؤوف بك مع علي فؤاد[3] ورفعت باشا في تموز 1922. ان هذا الجناح الذي استكمل كيانه بشكل كامل، وتعمل بعد مرور سنة ونصف السنة على افتتاح المجلس، كان يضم ثلث عدد الاعضاء أي 120 شخصا[4].

وعلى هذا الاساس نرى ان هذا الجناح وتحت زعامة رؤوف بك عارض انتخاب مصطفى كمال كرئيس لمؤتمر سيواس، وقد أيده كاظم قره بكر، كما عارض جلال الدين عارف باشا رئيس مجلس المبعوثان العثماني القديم انتخاب مصطفى كمال رئيساً للمجلس الوطني التركي الكبير،وقد استطاع رؤوف بك ترشيح نفسه رئيساً للوزراء في 12 تموز 1922 حيث حل محل فوزي باشا(من انصار مصطفى كمال)[5].

Metin, Tamko G, The Warrior Diplomacy Guardians, Op.Cit., P. 18..

(1) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 186_187.
(2) المصدر نفسه، ص 187.
(3) المصدر نفسه، ص 184 و:

Metin, Tamko G, The Warrior Diplomacy Guardians, Op.Cit., P. 18..
Cegimizde Bin Arsel, Saadet Muslumani , Op.Cit., P. 41.

(4) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره،ص 187.
(5) المصدر نفسه، ص 187.

وقد انحصر نشاط الجناح الثاني بالقاء الخطب وانتقاد النظام، وذلك بسبب عدم معرفته باسلوب فن الثورة وتغيير النظام. وفي الحقيقة ان هذا الجناح قد انتهى بعد وصول مصطفى كمال الى السلطة[1].

وبعد هذا الجناح الثاني، الذي كان مفتقراً الى اساس فكري والى نشاط ايجابي ظهر جناحان وهما: الحزب الجمهوري التقدمي والجماعة الحرة[2].

وقد حصلت التجربة الاولى في 17 تشرين الثاني عام 1924، عندما قام الجناح الاول في المجلس على ايجاد الحزب الجمهوري التقدمي مع 29 نائباً[3]. وقد ضم هذا الحزب اقطاب الجناح الثاني رؤوف اورباي وكاظم قره بكر وعلي فؤاد جبسي ورفعت بالي وعدنان ادور وخالدة أديب[4].

وترجع فكرة ايجاد الحزب الجمهوري التقدمي، الى انه بعد المناقشات في المجلس الوطني التركي الكبير، قدم عدة اشخاص استقالتهم من عضوية حزب الشعب الجمهوري وذلك في بداية تشرين الاول 1924 وعلى رأسهم حسين

(1) أما علي شكري، زعيم هذا الجناح فقد اغتيل من قبل مصطفى كمال، إذ دعاه الاخير بوساطة رئيس الحرس الشعبي(توبال عثمان) وتم خنقه والقى بجثته داخل شوال في احدى الحفر، أما فيما يخص توبال عثمان ـ والذي كان يدعي التدين ـ انه اغتيل هو الآخر في حديقة مصطفى كمال ومن قبل الحرس الرسميين. راجع:

Metin, Tamko G, The Warrior Diplomacy Guardians, Op.Cit., P. 18..

وكذلك : ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 187ـ188.

(2) المصدر نفسه، ص 188.

(3) Abedan- Unit, Nermin," Patterns of Political Modernization and Turkish Democracy",Op.Cit., P.11.

(4) Spencer, William , Political Evolution in the Middle East , U.S.A., 1962, P. 7.

رؤوف واسماعيل اكبولت والدكتور عبد الحق عدنان[1]، واحمد شكري وخالص تورغوت[2].

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان كلاً من كاظم قره بكر وعلي فؤاد باشا قد تخليا عن مناصبهما كمراقبين عسكريين وذلك في اواخر عام 1924 بغية التأكيد على نشاطاتهم السياسية في المجلس الوطني الكبير، وفي الوقت نفسه سحب رفعت باشا استقالته السابقة من عضوية المجلس المذكور. ان هؤلاء وتسعة وعشرون من النواب البرلمانيين قاموا على ايجاد هذا الحزب[3].

وقد طالب هؤلاء ارجاع الدستور الملكي[4] وعارضوا الغاء الخلافة والقيادة الدكتاتورية[5].

وقد حقق الحزب الجمهوري التقدمي اكثرية كبيرة في المجلس مثله مثل الجناح الثاني في الايام الاولى من حرب الاستقلال، ويعزى السبب في ذلك ان هذا الحزب قد ضم اشخاصاً حنكتهم التجارب[6].

والتحق بصفوف الحزب مجموعة كبيرة من الرأي العام المحلي، وعدد كبير من الضباط بعد ان تخلوا عن رتبهم العسكرية[7].

---

(1) Lewis k Geoffrey, Op.Cit., P. 87.

(2) F.Hosrev Tokin, Turk Tarihinde Siyasi Partiler, Istanbul, 1965,P. 70.

(3) Abadan-Unit, Nermin,Op.Cit., P.11; Lenczowisky, The Turkish Polituical Elite,Op.Cit.,P.330.

(4) Ibid.,

(5) Sepencer,William,Op.Cit.,P.71;Haddad,Op.Cit.,P.111; C.H. Dodd, Politcs and Government in Turkey,Op.Cit., P.22.

وكذلك الخربوطلي، أميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص76.

(6) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 303.

(7) سليمان، احمد السعيد(دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 70.

تبنى مصطفى كمال بعض الخطط لاضعاف هذا الحزب، فمثلاً ان المناقشة التي نشبت بين رؤوف بك وعصمت باشا لم تكن الا بوحي والهام من قبل مصطفى كمال،ولو لم تحدث هذه المنافسة فهل كان رؤوف بك يتبع سياسة المماشاة لرغبات مصطفى كمال ؟ ولو ان كاظم قره بكر كان قد اشترك في(الهيئة التنفيذية) لمجلس الوزراء فهل كان يبقى في وضعه الحالي المنكوب ؟ ولو ان رفعت باشا كان قد دخل في هيئة الائتلاف الذي طالب به صراحة، فهل كان في وسع(الحزب التقدمي) ان يتشكل ؟[1].

وقد حدد الحزب الجمهوري التقدمي اهدافه والتي تضمنت الحفاظ على الحريات الفردية وذلك عن طريق معارضة الاتجاهات الفردية للاقلية، وحماية الدين من تدخل حكومة اصبحت اتجاهاتها العلمانية واضحة[2]. كما اكد الحزب على الديمقراطية الليبرالية وحماية الحريات العامة واحترام الدين، ناهيك عن مراقبة تصرفات الحكومة والتأكيد على الاندماج القومي وتصنيع البلاد، والاكتفاء الذاتي في الزراعة[3].

تؤكد وثائق الحزب التقدمي معارضة الاستبداد والطغيان ومحاولة فرض السيطرة القوية على الادارة. كما تؤكد وثائق الحزب ان لا تعديل على الدستور بدون تفويض واضح من الشعب، وتقترح شرط وجوب فقدان النائب لصلاحيته كنائب اذا ما انتخب لرئاسة الجمهورية، فضلاً عن تأكيده على التقاليد التركية[4].

---

(1) ضابط تركي، مصدر سبق ذكره، ص 303-304.
(2) الخربوطلي، أميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص 76-77. و
Culek, Kasim," Democracy Takes Root in Turkey", Op.Cit., P. 137.
(3) M. Kemal Ataturk, Nutuk, C.11, Istanbul , ss. 881-882.
(4) Lenczowiski, The Turkish Political Elite,Op.Cit.,P.331.

ولكن الحزب لم يستمر طويلاً، حيث احس مصطفى كمال بقوته، ولاسيما بعد ان قام الحزب بانشاء تنظيمات في المقاطعات، إذ قام بأنشاء فرعه الاول في مدينة اورفا، وبقي قوياً في شرق تركيا، واقام مؤتمره الاول الوحيد في استنبول في اواسط مايس عام 1925[1].

ان الحزب الجمهوري التقدمي كان له الدور الملموس في المناقشات داخل المجلس الوطني التركي الكبير، إذ دخل في مناظرات حادة مع حزب الشعب الجمهوري ونتيجة لذلك فقد وقفت الصحف المعارضة ضد حزب الشعب الجمهوري، ومن هذه الصحف على سبيل المثال: الوطن وطنين وتوحيد الافكار والانباء والقانع. وفي هذا المجال علقت صحيفة طنين قائلة:(ان حزب الشعب الجمهوري وحكومة عصمت اينونو بوجهها القبيح وحرصهما على السلطة والحكم،وفي هذا المجال وفي اعتقادنا انهما لا يمثلان الشعب التركي).

ونتيجة لقوة الحزب الجمهوري التقدمي، شن مصطفى كمال حملة خطابية عليهم جاء في احداها:(هل ينتظر من قوم دستورهم بيرق يرفعونه بايديهم ان يكونوا حسن النية؟ اليس هذا بيرق الخداعين الذين استغلوا الجهال والمتعصبين وعباد الخرافات منذ قرون ليحققوا مآربهم الشخصية)[2].

وفي هذه الحقبة بالذات، قامت حركة من قبل الاكراد في المقاطعات الشرقية، كما جرت محاولة اغتيال مصطفى كمال من قبلهم في ازمير[3] وقد قام

(1) Ibid., P. 230.

(2) السليمان، احمد السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 71.

(3) يتركز الاكراد في تركيا في شرق الاناضول وجنوبها الشرقي وينتمون الى المذهب السني، وقد قامت حكومة اتاتورك على اضمحلال سلطة(الاغوات) أي شيوخ القبائل، واطلقت الحكومة على هؤلاء تسمية(اتراك الجبل) مدعية ان اصول لغتهم الافرو ـ اوربية هي عبارة عن لهجة تركية). راجع: =

=Religion and Politics in the Middle East, Ed, Michad Cartis, West View Press , Boulder Colordo, Printed and Boundin the nited States of America, 1981, P. 324.

وقد كان الاكراد يكنون الاخلاص للدولة العثمانية،وعند قيام الحرب العالمية الاولى ابرمت معاهدة سيفر، حيث نصت احدى فقراتها حول امكانية اقامة دولة كردية مستقلة، الا ان مصطفى كمال رفض هذه الفكرة، الامر الذي أدى الى اخفاق هذه المعاهدة، وبالتالي نرى ان معاهدة لوزان التي ابرمت في عام 1923، اهملت هذا الموضوع.

وهناك اعتقاد من قبل الاكراد في تركيا، ان لهم مكانة شرعية في المجتمع التركي اكثر من بقية العناصر غير المسلمة مثل الارمن واليونانيين واليهود. راجع : .Ibid., P. 325

أسهم الاكراد في حركة الاستقلال التركي، وقد حضروا الاجتماع الذي عقد في ارضروم وحين اجتمع المجلس الوطني التركي الكبير في انقرة عام 1920، حضره اثنان وسبعون نائباً كردياً. راجع:

قاسملو، عبد الرحمن(دكتور)، كردستان والاكراد، دراسة سياسية واقتصادية، المؤسسة العامة للنشر، بيروت، 1970، ص 58.

ان الاكراد في تركيا لم ينفصلوا عن الوجود الرسمي كشعب، إذ اطلق عليهم(اتراك الجبل) وقد كتب تأريخهم من قبل وزارة التربية التركية، وفيما يخص معاهدة سيفر عام 1920 نرى بانها اعطت الحق للاكراد في الاستقلال. وقد اكد اللورد كيرزون عن مساندته لخطته وذلك للتأكيد على حقوق الاكراد في مؤتمر لوزان، الا ان خطته لم تدخل الى حيز الوجود. راجع:

Lewis, Geoffrey, Op.Cit., P. 87.

وبالامكان ان نقول في هذا الشأن، ان معاهدة سيفر، لم تكن لها أهمية تذكر بالنسبة للاكراد سوى التأكيد على حقوقهم في معاهدة دولية لاول مرة في التاريخ الحديث. راجع : قاسملو، مصدر سبق ذكره، ص 63.

وبعد اعلان الجمهورية بدل مصطلح(المسلم العثماني) بكلمة(التركي) وذلك في المادة الاولى من الاتفاق الوطني الذي أبرم في عام 1920. راجع: .Lewis k Geoffrey,Op.Cit., P.88

مصطفى كمال على استغلال هذه الحادثة، متهماً الحزب الجمهوري التقدمي بالتعاون مع الاكراد[1].

(1) قامت الحركة الكردية في تركيا في 13 شباط عام 1925، وذلك كرد فعل على الغاء السلطنة والخلافة من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، ونتيجة لذلك، فان الاكراد اكدوا على هويتهم القومية. راجع: .Ibid

وقد قاد الحركة في تركيا الشيخ سعيد بيران او Palu شيخ الطريقة النقشبندية. وقد اعلن هؤلاء في 11 تشرين الثاني 1925:(ان الوقت حان لوضع حد للجمهورية العاقة، واعادة السلطنة والخلافة). راجع:

Andrew, Mango, Turkey, The Thames and Hundson Ltd, London, 1968,P. 53; A.Ender, The Origin and legocy of Kemalism , Khanima,P. 68.

وفي هذا المجال، يؤكد كاربرت، ان مجموعة من هؤلاء الاكراد،كانت لهم دوافع دينية وعلى هذا الاساس دعا هؤلاء في عام 1925 الى اعادة الخلافة ثانية، والغاء سياسة العلمانية التي فرضت من قبل الدولة، تلك السياسة التي ادت الى اعطاء سلطة قوية لاجهزة الدولة المركزية والعلمانية. راجع:

Religion and Politics in the Middle East ,Ed. Michael Carlis, Op.Cit., P. 330; Turgut Taylan, Capital and the Sate in Contemporary Turkey ,P. 62.

والحق، اسهمت عدة لجان بالاعداد للحركة الكردية، حيث كانت هناك لجنة حلب، إذ ضمت الشيخ سعيد بيران وكانت من انشط اللجان، ولجنة ارضروم، والتي تميزت بالثبات الدائم. راجع:

قاسملو، مصدر سبق ذكره، ص 66.

وقد سيطر الاكراد على ولايات واسعة في Elazig Bingol وديار بكر ونتيجة لذلك، فقد اعلنت الاحكام العرفية في ثلاث عشرة ولاية، وفي هذه الحقبة بالذات ان حزب الشعب الجمهوري صوت باللوم ضد حكومة فتحي، ونتيجة لذلك فقد وصل اينونو الى رئاسة الوزراء، وذلك في 3 آذار، وبعد اسبوع من ذلك وصل الجيش التركي الى Tribunals،وقد استطاع الجيش التركي القضاء على الحركة الكردية في نيسان من السنة نفسها. راجع: Lewis, Geoffery , op.Cit., p.88.

وقد قدم الى المحكمة الشيخ سعيد بيران والدكتور فؤاد وغيرهم من الزعماء الى المحاكمة حيث اعلن رئيس المحكمة في 28 نيسان 1928 قائلاً :(لقد اتخذ بعضكم استعمال السلطنة الحكومية، والدفاع عن الخلافة، ذريعة الثورة،ولكنكم كنتم متفقين جميعاً على اقامة كردستان مستقلة). =

ونتيجة لذلك قام مصطفى كمال على اعلان حالة الطوارىء، وتشريع قانون تقرير السكون[1]، الامر الذي دفع الحزب الجمهوري التقدمي الى معارضة هذا القانون،لكونه يؤدي الى الغاء الحريات، وينتهك حقوق الافراد وعدت الصحف المؤيدة للحزب الجمهوري التقدمي هذا القانون بمثابة وسيلة لتعزيز الدكتاتورية في تركيا وعلى الرغم من جهود الحزب الجمهوري التقدمي لعرقلة هذا القانون، استطاع مصطفى كمال عن طريق اغلبية حزب الشعب

=راجع: قاسملو، عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، 66.وقد حكمت المحكمة على اعدام 53 من قادة الحركة الكردية. راجع: المصدر نفسه، ص 66.

كما قامت باغلاق تكايا الدراويش في ولايات Tribunal وديار بكر. راجع: Lewis, Geoffery , op.Cit., p.88.

وقد فرّ عدد من رؤساء العشائر الكردية الى ايران عام 1925، وذهب مئات من هؤلاء للاستقرار في جبل ارارات متحدين السلطة لبضعة أشهر. راجع: Ibid.,.

والحق، بقي الاكراد في تركيا في هدوء منذ عام 1930، ولم يشكلوا خطراً على الدولة التركية. راجع: C.Dewdney, Turkeyk Chatto and Windus, London, 1971, P. 73.

ولكن عادت الحكومة التركية ووضعت مقاطعة Tuncell تحت الاحكام العرفية في عام 1936، كما رحلت 3,000 عائلة كردية الى المقاطعات الشرقية من تركيا. وبعد انقضاء عشر سنوات من ذلك، شعرت الحكومة التركية بانه لم يكن هناك خطر كبير من الحركة الكردية، قامت الحكومة في 30 كانون الاول 1946 باعادة الادارة المدنية الى مقاطعة Tuncell،والسماح للعوائل التي تركت هذه المناطق بالعودة الى بيوتهم. راجع:

Lewis, Geoffery , op.Cit., p.89; Ed. Michael Cartis, Religion and Politics in the Middle East , Op.Cit., PP. 17-18.

(1) F.Husrev, Tokin,Op.Cit., P. 71.

جاء في قانون تقرير السكون انه يحق للحكومة وبعد موافقة رئيس الدولة منع والغاء نشاطات جميع الاحزاب السياسية والجمعيات والصحف التي تنال من امن الدولة وتؤدي الى تغيير النظام، او التي لها علاقة مع الحركات الرجعية، ان ذلك يؤدي الى تقديم هؤلاء الى المحاكم). راجع: السليمان، احمد السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 71. و :
Turgut Talylano Capital and the State in Contemporary Turkey, Khasin,P. 68.

الجمهوري في المجلس الوطني التركي الكبير تصديق هذا القانون.وقد أدى نجاح حزب الشعب الجمهوري الى غلق الصحف المؤيدة للحزب الجمهوري التقدمي بصورة رسمية في 5 حزيران 1925[1].

ويشير بعض الكتّاب، الى انه لم يتوفر دليل قاطع على قيام علاقة بين الحركة الكردية و الحزب الجمهوري التقدمي[2]. بينما يرى **Geoffrey Lewis** ان بعض اعضاء الحزب كانوا على اتصال مع هؤلاء، وان افتتاح اول فرع للحزب في اقليم(اورفا) في شرق تركيا امر له دلالته[3].

ونرى من جانبنا، انه لم يكن أي دليل على علاقة الحزب الجمهوري التقدمي بالحركة الكردية في تركيا، ذلك ان مصطفى كمال كان يحاول في هذه الحقبة، النيل من الاحزاب المعارضة في تركيا، واتهامهم بشتى السبل والوسائل للتخلص منهم، كما ان هذا الحزب كان له اتجاهات اسلامية لم يكن له علاقة تذكر بالفكر القومي الكردي[4].

على الرغم من فشل التجربة الاولى، عادت المعارضة من جديد، ونستشف ذلك من الحديث الصحفي الذي ادلاه مصطفى كمال للصحفي الالماني **Emil Luding** جاء فيه:(لم تبنى الحكومة على الخوف واذا اعتمدت

(1) F.Huscev Tojin, Op.Cit., P. 71.

(2) الخربوطلي، اميرة محمد كامل، تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 77، وكذلك :
Lenczowski, The Turkish Political Elite, Op.Cit., P. 419; Haddad, Op.Cit., P. 111.

(3) الخربوطلي، أميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(4) قام مصطفى كمال باعتقال قادة هذا الحزب بما فيهم كاظم قره بكر وعلي فؤاد جبسي،وبعد وفاة مصطفى كمال سمح لكاظم قره بكر ان يشترك كنائب في المجلس، كما اشترك علي فؤاد جبسي في مجلس الوزراء. راجع :
Giritli , Ismet,Op.Cit., P. 26.

على القوانين فانها سوف لن تستمر. ان هذه الحكومة دكتاتورية حقيقية لانها ضرورة في المدة الانتقالية خلال الحركة)[1].

يرى بعض الكتّاب، ان مصطفى كمال لم يطور الأيديولوجية التي تبرر المركزية والدكتاتورية لان اهتمامه يدور حول فكرتين هما: استبدال التقليد اللاعقلاني والتفكير الديني مع المعرفة العلمية والمنطقية وتحقيق النظام التنافسي السلمي[2].

وفي اعتقادنا، ان تأكيد مصطفى كمال على الفكرتين السالفتي الذكر، انما يرجع أساساً الى تصاعد المعارضة لسياسة مصطفى كمال حول منعه من قيام أي نشاط معارض، وتقييده لحرية الرأي، ومن ذلك الغاء صحيفة(يارن ـ الغد) التي ظهرت في كانون الاول عام 1929 لانها احتوت على مقالات تضمنت نقداً للحكومة وسياستها الاقتصادية، وازاء ما ابداه فتحي اوكيار وهو من اقرب الشخصيات الى مصطفى كمال من ضرورة تكوين معارضة وتوفير حرية النقد داخل المجلس، بهدف امتصاص المعارضة، ولاسيما في ظروف تأزم الوضع الاقتصادي في تلك الحقبة[3].

ولكل هذه الاسباب، استدعى مصطفى كمال بنفسه فتحي اوكيار[4]. الدبلوماسي القديم من باريس لايجاد المعارضة[1].

(1) Abedan – Unit,Nermin, " Patterns of Political , Modernization and Turkish Domocracy", Op.Cit., PP. 11-12.

(2) Ibid., P. 12.

(3) الغربوطلي، أميرة محمد كامل،مصدر سبق ذكره، ص 77.وكذلك :
Gulek Kasim," Democracy Takes Rootin Turkey", Op.Cit., P.138.

(4) ولد علي فتحي اوكيار في Pipoli عام 1880، وهو ابن لاسماعيل بك، دخل الكلية العسكرية في استنبول وتخرج منها عام 1903، اختير ضابط ركن في الجيش الثالث، انضم الى لجنة الاتحاد والترقي عام 1906، وخدم كملحق عسكري في باريس وذلك في عام 1908، =

بدأ مصطفى كمال في عام 1930 اعطاء حياة جديدة للمجلس الوطني التركي الكبير، وفي الحقيقة هناك سببان حاسمان هما: التصور غير الديمقراطي عن تركيا، الذي كان شائعاً في اوربا الغربية.

=ثم خدم كرليس للاركان في الجيش الثالث في Tripoli Campaign اصبح عضواً في مجلس المبعوثان عام 1911 وعمل في ليبيا في المدة الواقعة بين 1911ـ 1912، وقع اتفاقاً بين تركيا وبلغاريا عام 1912 واصبح نائباً لمانستر عام 1912 ونائباً لاستنبول عام 1914. وكان له دوراً ايجابياً في الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الاولى. وانتخب وزيراً للداخلية من قبل المجلس الوطني التركي الكبير في 1922، ارسله مصطفى كمال كرليس للوفد المفاوض الى روما وباريس ولندن، وفي لندن رفض اللورد كرزن استقباله كممثل عن حكومة انقرة، وارسل من هناك برقية الى مصطفى كمال جاء فيها:(ان امله في تحقيق الاهداف الوطنية يكمن بالاستمرار في الفعاليات العسكرية).

في 14 آب 1923 تخلى رؤوف بك عن هذا المنصب. ان وزارة علي فتحي اوكيار لم تأخذ اجراءات قوية ضد حركة الاكراد في الاناضول التركي، الامرالذي ادى الى انتقاد المجلس الوطني التركي الكبير للوزارة،وقد أدى هذا الموقف من قبل المجلس الوطني التركي الكبير الى تخلي اوكيار عنها وذلك في 3 آذار 1925، حيث عين سفيراً في باريس وذلك في 27 آذار 1925 وبقي في هذا المنصب الى عام 1930، اختير سفيراً في لندن في 31 آذار 1934 وبقي هناك حتىكانون الثاني 1939، دخل السياسة وانتخب نائباً عن حزب الشعب الجمهوري عن Bolu في بداية 1939. واختير وزيراً للداخلية في وزارة الدكتور رفيق صيدم، ومكث في هذه الوظيفة حتى 12 آذار 1941، توفي في استنبول في 7 مايس 1943،وهو في الثالثة والستين من العمر، كان يتحدث الانكليزية والفرنسية والالمانية بطلاقة. راجع:

Metin Tamkoc, The Warrior Diplomacy ,Op.Cit., PP. 345, 347.

(1) Lenczowski, The Turkish Political Elite, Op.Cit., P. 339.

والصعوبات الاقتصادية التي ظهرت في تركيا نتيجة للسياسة الدولتية،وقد أدى هذا الى نوع من التفاهم بين فتحي اوكيار واتاتورك فيما يخص المعارضة[1].

ابدى اوكيار تذمره من السياسة المالية للحكومة، بسبب فرض الضرائب على الشعب والفشل في حماية الصناعة الوطنية،والهبوط في الزراعة، ومناقشة قليلة في المجلس. ومعارضة حزب الشعب الجمهوري لاي انتقاد في مجلس الوزراء[2].

ونتيجة لذلك فقد اجاب مصطفى كمال على رسالة اوكيار بعد يومين، اكد له عدم وقوفه امام تطبيق مفاهيمه،وجاء في رسالته:(بصورة قلبية، لي ايمان لمفهوم النظام والمناقشة الحرة للشؤون الوطنية والبحث عن المصالح الجيدة للشعب بوساطة جهود جميع الرجال والاحزاب الذين لهم حماسة في هذا المجال.. ويسعدني ان اراك معي في المبدأ الاساسي للجمهورية العلمانية[3] ولكن من جانب آخر، بعث اتاتورك رسالة اخرى جاء فيها[4]:(انه حال قيامه بمهامه سوف يصلح واجباته كرئيس وكذلك كزعيم للحزب سواء كان الحزب في السلطة او في المعارضة).

ويردف مصطفى كمال قائلاً:(اثق بك واحترمك، واعدّك أحد العناصر الاساسية للجمهورية وعلى هذا الاساس اكلفك للقيام بايجاد حزب جديد في

(1) Abadan – Unat, Patterns of Political ,Modernization and Turkish Democracy ", Op.Cit., P.12; Unsal , Artan," Atraturks Reformsm", Op.Cit., P. 55.

(2) Lewis , Geoffrey, Op.Cit., P. 104.

(3) Ibid., P. 105; Haddad , op.Cit., P. 111.

(4) Abadan – Unat, Patterns of Political ,Modernization and Turkish Democracy ", Op.Cit., P.12; Unsal , Artan," Atraturks Reformsm", Op.Cit.,P.12.

المجلس الوطني التركي الكبير والذي يقوم على مبادئنا نفسها(ضد الاكليركي والكهنوتيـة)، كما يقوم على مناقشة شؤون الامة بحرية)[1].

وقد كتب اوكيار في 9 آب بمناسبة رده على رسالة اتـاتورك قـائلاً:(منـذ ايـام الصبا كنـت احب النظام الذي يخصص المناقشة الحرة للشؤون الوطنية من قبل البرلمان والشعب ويعطـي معنى الارادة للشعب، اراقب مع سروري بايماني بالجمهورية العلمانية وعـلى هذاالاسـاس عـدّ تنظيم الحزب الجديد للمناقشـة الحـرة للشـؤون الخارجيـة كشيـء اسـاسي للجمهوريـة.. مـن الممكن ان تثق بي لانجاز واجباتي للحزب الحاكم في السلطة او مع المعارضة، بنزاهة وتجرد)[2].

وعلى هذا الاساس، فقـد قـام اوكيـار بايجـاد الحـزب الجمهـوري الحـر وذلـك في 12 آب 1930[3] وتعدّ مقبولة اتكان اخت اتـاتورك اول مـن سـجلت اسـمها في الحـزب المـذكور كـأول مساندة للحزب[4].

ويشتق الحزب برنامجه من مبدأ الحرية والتقدم مؤكداً المشروع الخاص، وهاجم سياسة حـزب الشـعب الجمهـوري المؤيـدة لـدور الدولـة في السياسـة الاقتصـادية، كـما اكـد مبـدأ العلمانية[5].

والحق، ركز الحزب على برنامج حزب الشعب الجمهوري، الا انـه اختلـف مـع الاخـير في نقطتين هما[6]:

---

(1) Spencer , William,Op.Cit., P. 72.
(2) Eren, Nuri, Op.Cit., P. 65.
(3) Lenczowski, The Turkish Political Elite, Op.Cit., P.340; Turgut Taylan, Capital and The State in Contemporary Turkey, Khasin,p. 68.
(4) Eren, Nuri, Op.Cit., P. 65.
(5) Ibid., P. 65; Walter F. Weiker,Op.Cit., P. 5.
(6) Lenczowski, The Turkish Political Elite, Op.Cit., P.340.

1. ان الحزب الحر كان له مواقف سلبية من مفهوم الدولتية، حيث اكد الحزب كما بينا المشاريع الخاصة[1].

2. اصرار الحزب على حقوق الافراد السياسية من حرية الوجود وحرية الافكار وحرية المجلس، والسيطرة الشعبية على الادارة، والتأكيد على حقوق المرأة والانتخابات المباشرة.

وقد اكد اوكيار هذه البرامج عن طريق صحيفة Yarin(الغد) واوعد بالعمل من أجل الحرية وحرية الصحافة وتخفيض الضرائب والتقليل من مفهوم الدولتية ولمبادىء الحرية الاخرى[2].

ان برنامج الحزب، كان رائداً لدعاية الحزب الديمقراطي في المدة الواقعة بين 1946-1950[3]. تركزت اكثر نشاطات الحزب في ازمير ومناطق بحر ايجة، إذ اصبحت هاتين المنطقتين فيما بعد المعقل الرئيس للحزبين الديمقراطي والعدالة[4].وقد لعب الشباب دوراً مهماً في تنظيماته مثل ايدن والملاك عدنان باي[5].

وقد تحدث اوكيار، في ازمير والمدن الاخرى عن الخطة الاقتصادية، منتقداً المشاكل الاقتصادية التي تعانيها تركيا، وكيفية ادارة حزب الشعب الجمهوري لها، الا ان اوكيار لم يحاول ان ينتقد اتاتورك[6].

---

(1) راجع: المادة الخامسة من برنامج الحزب.، Ibid., P. 340.
(2) Spencer, William, Op.Cit., P. 72.
(3) Lenczowski, The Turkish Political Elite , Op.Cit., P. 340.
(4) Ibid.
(5) Ibid., PP. 340-341.
(6) Spencer, William , Op.Cit., P.72; Sencer Muzaffar, Turkiyede Siyasol Partilein Sosyal Temelleri, Istanbul , 1974, PP. 200-202.

وقد انضم الى هذا الحزب المتصوفة ومشايخها ودراويشها ومريدوها، وكان النقشبندية اكثر هؤلاء المتصوفة عدداً وانشطهم في مكافحة العلمانية[1].

ونتيجة لذلك، فقد تحولت المعارضة على ايدي النقشبندية الى صدام مسلح وقد اصبحت هذه المسألة واضحة، عندما قام النقشبندية في 22 كانون الاول 1930 بزعامة الشيخ محمد قصبة ضمن، الامر الذي ادى الى وقوع بعض القتلى في صفوف الكماليين[2].

والحق، ان الحزب الحر كان له اربعة عشر عضواً فقط في المجلس الوطني التركي الكبير،ولم يتصف هؤلاء بالفعالية في المناقشات[3]. ونتيجة لذلك فقد حل اوكيار هذا الحزب في 17 تشرين الثاني 1930، مؤكداً عدم معارضته لاتاتورك، ولان الظروف هي التي دفعته الى تاسيس الحزب ويقول اوكيار في هذا الصدد:(وتحت هذه الظروف ارى انه من المناسب استمرار مثل هذا التنظيم السياسي)[4].

ان هناك اسباباً عديدة ادت الى فشل الحزب في الحياة السياسية التركية بالامكان ايجازها في الاتي[5]:

1. ان النخبة السياسية للحزب قبلت فكرة الجمهورية، بحيث اصبحت التزاماً قوياً في الدستور.

---

(1) السليمان، احمد السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(2) المصدر نفسه، ص 74-73.

(3) Abadan- Unat, Nermin, " Patterns of Political , Modernization and Turkish Democracy", Op.Cit., P.12.

(4) Eren, Nuri, Op.Cit., P. 65; Unsal ,Artun , Attaturks Reforms", Op.Cit., P. 32.

(5) Walter, F. Weiker,Op.Cit., PP. 5-6.

2. برهنت الصفوة على عدم قدرتها على متطلبات سماح المعارضة المخلصة.

3. عدم قدرته على تعبئة المشاريع الشعبية، بطريقة تحتاج الى جعل التقدم في الاقتصاد والتحسين الاجتماعي.

وعلى الرغم، من عدم نجاح التجربتين السالفتي الذكر، نرى ان اتاتورك لم يترك فكرة الباب المفتوح للحوار الواسع. في آذار 1931 نرى تغيير يقين المرشحين،وفي نيسان 1931،كان هناك 1176 مرشحاً تقدموا لملئ 287 مقعداً[1].

ومن ناحية أخرى، ناقش المؤتمر الخاص الكبير الذي عقد في 29 مايس الى 3 حزيران 1937، العلاقة بين الدولة والحزب والسماح للجماعات المستقلة للقيام بدور وانتقاد الحكومة ولكن ضرورات الحياد اجبرت الدولة عليها للتدخل في جميع اوجه الحياة السياسية[2].

وبعد وفاة اتاتورك في عام 1938، وجد حزب الشعب الجمهوري في عام 1939، احدى وعشرين جماعة مستقلة للعمل كمعارضة وكانت الغاية من وراء ذلك ان يكون اداة للعمل في نظام تعدد الاحزاب[3].

(1) وفي الحقبة نفسها، تأسس الحزب الجمهوري الشعبي.
Ahali Cumhuriyet, Firkasi.
وحزب العمال الفلاحين، الا ان المذكورين آنفاً قد الغيا بقرار من الحكومة. راجع:
William Spencer, Op.Cit., P. 73.
والغربوطلي، أميرة محمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(2) Feroze, Ahmed, Op.Cit., P.8.

(3) Abadan- Unat, Nermin, " Patterns of Political , Modernization and Turkish Democracy", Op.Cit., P.12.

مما لا ريب فيه ان الصفة القيادية لاتاتورك كانت لها دور في العمل الوحيد في بناء الامة، كما اوجد الوحدة والثقة بالنفس للتطورات الداخلية بدون المساندة الاجنبية، ونجح بنقل نظام التعليم من القضايا الدينية الى العلمانية، وزيادة الادب عن طريق الحروف اللاتينية وتعليم الجماهير عن طريق البيوت الشعبية[1].

ويقوّم موريس ديفرجيه اتاتورك قائلاً(ان الدفاع عن السلطوية بدلت في تركيا الكمالية للدفاع عن الديمقراطية، ليس الشعبية او الاجتماعية، ولكن عن طريق الديمقراطية السياسية التقليدية)[2]. ويردف قائلاً:(ان نظام الحزب الواحد هو شيء ثابت، ان مصطفى كمال اعترف بالقيمة الكبيرة للتعددية وناضل من اجلها، وهذا لا يمثل فقط تقويماً في التاريخ التركي، ولكن ايضاً مشاريع الانموذج لتطوير المجتمعات[3].

(1) Ibid.

(2) Ibid., P. 13.

(3) Ibid.

على عهد اتاتورك، انتقلت تركيا من مفهوم الشرق الى مفهوم الغرب، لان ذلك كان يعني في اعتقاده الانتقال الى انموذج الحضارة، وعن طريق اتاتورك انتقلت تركيا من الملكي الى النظام الجمهوري وحلت مبادىء العلمانية محل الشريعة. وهكذا استطاعت تركيا ان تترك النظام الاسلامي للسلطان.

انشات الجمعية التأريخية التركية في نيسان 1931، وافتتحت البيوت الشعبية في شباط عام 1932 في عدة مقاطعات لخدمة المراكز الثقافية. كما وجدت جمعية اللغة التركية في تموز 1932. راجع:

Unsal, Artun, " Attaturks Reforms: Realization of An Utopie By Arealist", Op.Cit., PP. 32-33.

الفصل الرابع

النظام السياسي التركي

والمؤسسة العسكرية

الفصل الرابع

النظام السياسي التركي والمؤسسة العسكرية

المبحث الاول

انقلاب 27 مايس 1960

ان محاولة الجيش الاطاحة بالحكومة المدنية ترجع الى نهاية عام 1957، اذ كان هناك ادعاء من قبل حكومة مندريس، أن بعض الضباط يرومون أيجاد منظمة سرية في الجيش هدفها التحريض على الثورة ضد نظام مندريس، ونتيجة لذلك فقد قامت الحكومة بأعتقال تسعة من الضباط[1].

والحق انه بعد وقوع الحركة الانقلابية، وعدت الحكومة تحسين الظروف العامة في السياسة الداخلية.[2]

ونتيجة لذلك فقد توقع الكتاب ان هناك فرصة لحل المشكلات الداخلية خلال الاسبوع الاول والثاني من شهر مايس 1960[3].

ومن ناحية اخرى، نرى ان أكثر المراقبين كانوا متفقين في الرأي من أنه بعد 20 مايس، كانت الحوادث سريعة، مما جعل الامور متأخرة لعمل شيء معين.

(1) كانت رتب هؤلاء الضباط هي كالآتي: ثلاثة من الكولونيلات، وثلاثة من الرواد، وثلاثة نقباء. أن جميع هؤلاء قد أطلق سراحهم بإستثناء رائد واحد حكم عليه لمدة سنتين. راجع:

Robionson , Op. Cit., p 230.

(2) Ahmed , Feroz, Op. Cit., p p. 159- 160.

(3) Bahrampour , Feroz, Op. Cit., p 32.

كما ان الجيش كان يأمل من أن مندريس سيقوم بتصحيح أخطائه، وعدم الخروج على الدستور، الا ان رد فعل مندريس كان هو الانهيار العصبي التام[1].

وقد حاول مندريس تعزيز وتقوية وجهة نظره، عن طريق حزبه السياسي، ولكن الظروف لم تساعده في هذا المجال، لان مجموعة من نواب الحزب الديمقراطي والذين كانت لهم اراء حديثه طلبوا الاستقالة[2].ونتيجة لذلك فقد بعث كورسيل رسالة الى جلال بايار في 3 مايس 1960، طالبا منه الاستقالة[3]. والحق ان استخدام مندريس لوحدات من الجيش ضد حزب الشعب الجمهوري ادى الى اثارة غضب قائد القوات البرية جمال كورسيل الذي لم يستشر ولم يعلم عن ذلك[4].

ولهذه الاسباب جميعا، قامت الحركة الانقلابية في 27 مايس 1960، وبهذه المناسبة صرح جمال كورسيل قائد الحركة الانقلابية قائلا:((ان الثورة التركية تسبق الثورات الاخرى في دول الشرق الاوسط، لانه في الاخيرة تؤدي الثورات الى ايجاد النظام الديكتاتوري، ولكننا نجعل ثورتنا اداة لخلق الديمقراطية. وسوف نقوم باعطاء الادارة التي تفوز في الانتخابات وذلك في منتصف تشرين الاول 1961.

---

(1) Ibid., p.33.

(2) Ibid.,

(3) Robinson , Op. Cit., p. 264.

(4) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 1999، ص60.

ان جميع الاحزاب سوف تكون لها الحرية الكاملة في أن تأخذ مكانها في الانتخابات، وأنا اضمن شخصيا ان الانتخابات الحرة ستجري، كي أقوم بضمان وكفالة هذه الانتخابات[1].

وقد علق قسم من المراقبين الغربيين على هذه الحركة بقولهم:((ان الانقلاب الذي وقع يمكن تشبيهه بالحركات الانقلابية المعتادة في امريكا اللاتينية والشرق الاوسط))[2] وفي هذا الصدد علقت مجلة((تايم)) على ذلك قائلة:((هناك ذعر كبير من قيام القادة الجدد في تركيا تخطيط سياستهم الداخليه والخارجية على غرار دكتاتورية عبد الناصر، وعبد الكريم قاسم))[3].

اما فيما يخص الكابتن Numan Esin فقد صرح قائلا: " أنه يجب وضع الحكومة في ايدي نظيفة "[4].

والحق، ان خطة الضباط، تركزت منذ البداية في اعادة السلطه الى المدنيين خلال ثلاثة شهور، ولكن هذه المدة، وصلت الى سنة ونصف[5].

وهذا يعني، ان الانقلابيين اكدوا على ارجاع الديمقراطية من جديد، وتجديد مفهوم الحرية والصحافة واطلاق السجناء الذين تم توقيفهم على عهد

(1) Hans E. Tutesh , Op. Cit., p. 21.

(2) النعيمي، احمد نوري، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مصدر سبق ذكره، ص 150

(3) المصدر نفسه، ص 150.

(4) المصدر نفسه، ص 150

(5) Ibid.,

الحزب الديمقراطي، وايجاد لجنة من اساتذه الجامعات لوضع مسودة للدستور[1].

والحق، ان الغاية من الحركة الانقلابية كانت خطوة لانقاذ: اصلاحات اتاتورك، واعادة الكرامة والسمعة للدولة من وجهة نظر الانقلابيين[2].

وبعد السيطرة على السلطة، شكل الانقلابيون لجنة الوحدة الوطنية والتي تكونت من سبعة وثلاثين عضوا[3]. وقد اشتملت على خمسة من القادة العسكريين برتبة لواء، وسبعة عقداء وخمسة مقدمين وثلاثة عشر رائدا وثمانية نقباء. اربعة عشر من الضباط الصغار في لجنة الوحدة الوطنية، كانوا من انصار ألب ارسلان توركش. وعلى الرغم من انه خلال الانقلاب فان الوحدات العسكرية كانت تحت امرة العقداء والرواد، فان وضع القادة برتبة لواء في المراكز الحساسة للقيادة داخل لجنة الوحدة الوطنية قد قوض خطط مجموعة توركش، كون الاخير قد فقد السيطرة على القادة، ولهذا فان توجيه السلطه العسكرية قد فقد هو الاخر[4].

وهنا لابد من التاكيد، انه في بداية الامر، كان هناك نوع من التعاون بين القادة الصغار في لجنة الوحدة الوطنية والقادة الامريكان العاملين في حلف

(1) k. H. Karpat , " Recent Political Development in Turkey and their Social Background " International Affairs vol. 38 , No. 3 , July 1962 , pp. 304 - 305.

(2) Ibid., p.304.

(3) The Middle East and North Africa 1967 - 1977 , , p. 716 Hale , William, the Political and Economic Deuelopment Modern Turkey, prentead and bound in Great Britain ,1981. , p01170

وقد تم نشر القانون رقم 1 في الجريدة الرسمية القاضي بتشكيل هذه اللجنة وكان عدد الموقعين على هذا القانون هو 38 شخصا. راجع: دانيلوف، مصدر سبق ذكره ص 76.

(4) Berberoglu , Op. Cit., p.88

شمال الاطلسي، ولكن هذا التعاون اخذ طابع التكتيك، وبالتالي التخلص منهم في نهاية الامر[1].

وكانت هناك مسائل ثلاث واجهت المؤسسة العسكرية في تركيا بعد انقلاب 27 مايس 1960 وتركزت هذه المسائل في النقاط الثلاث الاتيه: السياسه الاقتصادية ومحاكمة يساأدة والدستور[2].

وعلى هذا الاساس، فقد تركز برنامج لجنة الوحدة الوطنية في الاتي[3]:

1. ادامة العدالة والحرية بين المواطنين الاتراك، وتأييد هذه المثالية في اقطار اخرى.
2. المساعدة في ان تحافظ تركيا على النشاط والتوسع الاقتصادي والذي يصون دور تركيا في المجال الدولي، وضمان الاعمال الجيدة، ومقاييس العيش العالي وزيادة الفرص لجميع المواطنين.

---

(1) Ibid.,

(2) Haans E. Tutsch , Dp. Cit., p.22

ادعت لجنة الوحدة الوطنية، انه بعد قيام الانقلاب، اكتشفت على اكثر من 300.000 قطعة سلاح ناري من بينها مدافع رشاشة، والتي وزعت بصورة غير قانونية على ملاكات الحزب الديمقراطي. راجع .Ibid., p.33

وقد اوضح جمال كورسيل انه استدعاالى الخدمة فقط 50 جنرالا متقاعدا، وليس قريبا الى 250 كما كانوا بالفعل، ومجموعة من 1200 عقيد وليس 2600.

والحق، كان هدف الانقلابيين اعادة هيئة الضباط التي توازنها العدد الملائم، وذلك عن طريق الغاء الهيئات التي تقدر بـ 5.000 ضابط. راجع في هذا الصدد: .Hurewitz , op. Cit., p.218

وفضلا عن ذلك، احالت حكومة لجنة الوحدة الوطنية الى التقاعد اكثر من 4.000 ضابط، بينهم 235 ضابطا وبرتبة جنرال وذلك في اب 1960. راجع:

Hans E. Tutsch , Op. Cit., p.33.

(3) Bahrampour , Op. Cit., pp. 42. 43.

3. الدفاع عن حقوق الانسان لجميع الاتراك، وفسح المجال امـام الافـراد للتأكيـد عـلى الانتاجية والمكافأة.

وفيما يخص السياسة الاقتصادية، نرى بأن العسكريين اعلنوا عـن خطـة شـاملة وسياسـة اقتصادية ليبرالية[1].

في ظل حكم مندريس، نرى ان الحزب الديمقراطي نجح في تكوين طبقـة جديـدة والتـي تكونت من رجال الاعمال والفلاحين الاثرياء والصناعيين، وقد بـرز هـؤلاء في أسـتنبول وأنقـرة، كنتيجة للتضخم الذي وصلت اليه الطبقة الوسطى الفقـيره. وعـلى هـذا الاسـاس، فقـد حـاول الانقلابيـون اعـادة التـوازن الاقتصـادي والاجتماعـي، وذلـك عـن طريـق تخصيصـات الراتـب، وانخفاض الاسعار[2].

مقابل سياسة الحزب الديمقراطي ازاء الشرائح السابقة الـذكر، أنشـأ القـادة العسـكريون طبقة النخبة Elite ، وكانت هذه الطبقه موجهة ضد حكـم الـدهاء. مـن وجهـة نظـر القـادة العسكريون، ان هذا الحكم قام على استخدام الجماهير لصالحهم[3].

(1) Hans E. Tusch , Op. Cit., p. 22.

(2) Ibid.

اهتم الحزب الديمقراطي بشكل خاص بالاقتصاد الزراعي، اذ قام على مد الاف القرى بمياه الشرب النقيه، واستصلاح مساحات واسعة من المستنقعات، وفي عهده ارتفعت حجم القروض الزراعية من نصف مليار ليرة في عام 1950 الى 2.5 مليار في عام 1960، فبين عام 1950 و 1954 استلمت * اسرة مساحة من الاراضي قدرها 8625156 دونما، ومن ناحية اخرى، فخلال الخمسينات بوشر بمد شبكة كبيرة من الطرق الاسفلتيه، وتم بناء عشرين سدا من اجل توليد الطاقة الكهربائية، وبناء موانيء جديدة في سامسون وترابزون ومرسين وازمير. راجع: فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، مصدر سبق ذكره، ص 21، 23.

(3) Hans E. Tusch , Op. Cit., p. 23.

ولكن يجب ان نؤكد على حقيقة معينة، هي ان الفلاحين لم ينسوا عدنان منـدريس، لان الاخير قدم لهم مساعدات كبيرة في هذا المجال، اذ كانوا المستفيدين من حكمه، الذي رفع مـن مستواهم المعيشي[1].

ان رفع المستوى المعـاشي للفلاحـين، كـان يتعلـق بالدرجـة الاولى، اسـتقطابهم مـن قبـل الحزب الديمقراطي ولاسباب دينية، وعليه ان القـادة الانقلابيـين اكـدوا عـلى مبـادئ، اتـاتورك العلمانية ن وادانوا استخدام الدين من قبل الحزب الديمقراطي للاغـراض السياسـية، وفي هـذا المجال يقـول كورسـيل:((سـوف نقـرأ ونفسرـ الـدين بالتركيـة، لان ذلـك يمـس اسـاس الـدين، وسنعالج هذه المسالة، كما تقوم بتقويـة الدولـة عـن طريـق التغيـير مـن الاهـداف الاساسـية المثالية لديننا))[2].

واضاف كورسيل قائلا: " ان القـرآن الـذي يقـرأ الآن بالتركيـة، والصـلاة التـي يـؤذن لهـا بالعربية، أبتدأ يختفيان توا ايضا، رغم انه لم يصدر توجيهات بشأن ذلك من أنقرة "[3].

زد عـلى ذلـك، فقـد صرح كورسـيل في 5 تشرـين الاول عـام 1960، عنـد زيارتـه لمعهـد الدراسات الاسلامية باستنبول: " بان القران يجب ان يتلا بالتركية، وبان الاذان يجـب ان يكـون ايضا بالتركية "[4].

ونتيجة لذلك، اتخـذت الحكومـة الانقلابيـة الخطـوات القويـة لالغـاء المولويـة(حلقـات الدراويش) والتي حرمت منذ عهد اتاتورك، اذ سمح لها من

(1) Ibid.,
(2) Ibid., p. 27.
(3) Ibid.,
(4) سليمان احمد السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 86.

قبل مندريس، وحرمت جماعات النقشبندية، واتباع الطائفة البهائية، وطلاب النور في مقاطعة أزمير[1].

اما فيما يخص محاكمة اعضاء الحزب الديمقراطي، فقد قامت الحكومة الانقلابية باعتقال قادة الحزب، اذ تم اعتقال مندريس، ونقل من أسكي شهر الى kutahya كما اعتقل جلال بايار مع 406 من اعضاء الحزب الديمقراطي[2].

وقد قامت لجنة الوحدة الوطنية بتأسيس مجلس العدالة العام لمحاكمة نواب الحزب الديمقراطي بموجب النظام المدني العادي. وقد تركز هدف المجلس الاساس اظهار تهمة الحزب الديمقراطي واظهار شرعية عمل القوات المسلحة. وعلى هذا الاساس ارسل جميع اعضاء الحزب الديمقراطي الى يسا أدة لمحاكمتهم[3].

اعلنت لجنة الوحدة الوطنية اسماء اعضاء مجلس العدالة وذلك في 3 تشرين الاول 1960، اذ عين سليم باسول رئيساً للمحكمة[4].

---

(1)Has E. Tusch , Op. Cit., 27.

(2) Hans E. Tusch , Op. Cit., p. 120.

ورد في مصدر آخر، ان عدد اعضاء الحزب الديمقراطي الذين قدموا الى المحاكمة كان 588 عضوا. راجع:

Bahrampour , Op. Cit., p. 45.

بلغ عدد جلسات المحاكمات 203 جلسة، مثل امام المحاكم نحو 592 متهما، وتم الاستماع الى شهادات 1063 شاهدا. راجع: دانيلوف، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(3) يسا أدة هي جزيرة صغيرة في بحر مرمرة والتي تبعد عن استنبول بـ 12 ميلا راجع:

Hadded , op. Cit., p. 120 , Robison , Op. Cit., p. 269 , William M. Hale , Aspects of Modern Turkey , Op. Cit., p 4.

(4) كان سليم باسول رئيساً للقسم الاول لمحكمة الجنايات، واحد البارزين في القضايا الجنائية. راجع: =

وجرت المحكمة مع بايار ومندريس و 588 عضو من اعضاء الحزب الديمقراطي، اذ بدأت المحكمة في 14 تشرين الاول وانتهت في 14 اب 1961[1].

واستندت المحكمة على اتهام مندريس بابطال دستور عام 1924 باقامته النظام الدكتاتوري والحق، ان تهمة مخالفة وانتهاك الدستور تدخل ضمن قانون العقوبات التركي والذي يؤكد على عقوبة الموت والتي لم تطبق بصورة آنية[2].

أتهم مندريس ايضا، كونه قد أوصل الدولة الى كارثة عن طريق سياسته الاقتصادية وعلى هذا الاساس، فقد أنتقد مندريس لفشله في أية خطة اقتصادية لتنمية الدولة[3].

فضلا عن ذلك، وجهت تهمة اخرى لمندريس وحكومته، مفادها انه عمل ضد الطائفة اليونانية في أستنبول عام 1955، وانه حاول مع بايار اغتيال اينونو[4].

وقد وجهت المحكمة تهمة الى بايار ومندريس على اساس انهما حاولا الغاء الدستور، ومنع السلطه التشريعيه من اداء واجباتها، وحاولا أسكات الصحافة وقمع حقوق الانسان، ومحاولتهما أختبار البرلمان كأداة لبقائهما في السلطة.

= Bahrampour , Op. Cit., p. 45 , Dilligil , Turhan , Imrallde uc Mezar , Istanbul , SS. 51- 53.

(1) Bahrampour , Op. Cit., p.54 , Fisher , " Turkey physical and Social Geography " , Op., p. 714.

(2) Ibid.,

(3) Hale , the Political and Economic Development of Modern Turkey , Op. Cit., p. 110.

(4) Bahrampour , Op. Cit., p. 45.

أعدت المحكمة قرار الاتهام في 15 ايلول 1961 بعد بذل جهود اربعة اسابيع لاعداد القرار، وقد حوكم اغلب اعضاء الحزب بموجب المادة 146 من قانون العقوبات التركي والتي تنص على:((انه يعاقب بالاعدام الذين يشرعون جبرا في تغيير او تبديل كل او قسم من القانون الاساسي للجمهورية التركية او الغائه او اسقاط المجلس الوطني التركي الكبير المشكل بموجبه او منعه من اداء واجباته)).

هذه المادة تحتوي على الجريمة المرتكبه ضد الدستور والجريمة المرتكبة ضد المجلس الوطني التركي الكبير وفقا للمادة 146 تعد من الجرائم المرتكبة ضد قوة الدولة، فالمنفعة المتوخاة من هذه الحماية للموضوع بالعقوبة تتعلق بأمن قوة الدولة. فكل عنصر من عناصر الدولة تحمي باحكام مختلفة، كعنصر الاقليم الذي تحميه المادة 125 وعنصر شكل الدولة الذي تحميه المادة 146 وهذه الجريمة من حيث الاساس القانوني هي من جرائم(الخطر)، وليست جريمة فكرية وتحتاج الى فعل مادي، واركانها هي:-

1. فاعل الجريمة، ويمكن ان يكون أي شخص حتى اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير واعضاء الحكومة ورئيس الدولة، لان الفقرة الاولى من المادة 41 من قانون المجلس الوطني لاتجعل رئيس الدولة مسؤولا امام المجلس الوطني بسبب وظيفته الا في حالة خيانة الوطن، وهذه المسؤولية هي سياسية وجزائية دون شك، وان القصد من بيان مسؤولية الدولة امام المجلس الوطني في المادة 41 هو ان ارتكاب رئيس الدولة بجريمة خيانة الوطن لايمكن القضاء من اتخاذ الاجراءات القانونية ضده مالم يصدر قرار من المجلس الوطني بهذا الخصوص.

2. موضوع الجريمة: وهو الاخلال بالقانون الاساسي للجمهورية التركية.

3. العنصر المادي: وهو تغيير التبديل او الغاء كل او قسم من القانون الاساسي جبرا، ويكفي المشروع بذلك، اما الاعمال التحضيرية فلا تكفي لقيام العنصر المادي، فالدعاية الايديولوجية لغرض تغيير الدستور لاتؤدي الى قيام الجريمة المذكورة، بل هي افعال تعاقب وفق الاحكام التي تحرم مثل هذه الدعاية[1].

---

(1) Hukumler , Birinci Basi, Ankara , 1962 , ss.66. 82.

عندما وصلت لجنة الوحدة الوطنية الى السلطة كانت هناك قضية صحفية، فأعضاء اللجنة لمسوا دعماً كبيرا من الصحافة وعلى هذا الاساس حظيت القضايا الصحفية بالاهتمام الكبير بعد الامور المهمة. وكان اول عمل قام به اعضاء اللجنة هو تغيير قانون الصحافة، وهذا يعني ان القانون الذي شرع في 15 تموز 1950 قد اصبح مطعونا، راجع: - عصمت كرتلي، تاريخ الصحافة التركية، ص 206.

كانت هناك حملة مكثفة بعد 27 مايس 1960 من اجل رفع الاحكام التي تقضي على حرية الصحافة والجرائم التي ارتكبت بوساطة وسائل النشر والاذاعة، وقد الغيت كل هذا بالقانون المرقم 94 في 12 تشرين الاول 1960. كما اصدرت لجنة الوحدة الوطنية في 29 تشرين الاول 1960 قانونا رفعت فيه الاحكام غير الديمقراطية، أو جميع الاحكام في قانون الصحافة القديمة. انظر:-

المصدر نفسه، ص 206-207 .

فضلا عن ذلك، قامت لجنة الوحدة الوطنية بتغيير القانون المرقم 5953، أي بتعديل العلاقات بين الذين يعملون في مهنة الصحافة وبين مالكي الصحف، ثم صدر قانون أعمال الفكر المرقم 212 ونتيجة لذلك فقد اسست (مؤسسة الاعلانات الصحفية) بموجب القانون المرقم 142. وقد استقبل مالكي الصحف هاذين القانونين برد فعل كبير محتجين على ماجاء بهما، وعلى هذا الاساس قامت لجنة الوحدة الوطنية بمنع صدور الصحف في المدة الواقعه بين 11-13 كانون الثاني 1961. غير انه من ناحية اخرى عد الصحفيون يوم 10 كانون الثاني الذي صدر فيه قانون 212 عيدا للصحفيين العاملين، راجع المصدر نفسه، ص 209-210. =

ان المادة 146 من قانون العقوبات التركي متأثرة بقانون العقوبات الايطالي[1].

بعد انقضاء عام من البحث والتحري مع اعضاء الحزب الديمقراطي اقرت المحكمة ان الاغلبية من هؤلاء كانوا في عداد المذنبين، وعليه حكم عليهم باحكام مختلفة.[2] حيث حكمت المحكمة عقوبة الاعدام على خمسة عشر شخصا من اعضاء الحزب الديمقراطي بضمنهم بايار ومندريس وفطين رشدي

=وتختص مؤسسة الاعلانات الصحفية بالاعلانات الرسمية، اما الاعلانات الخاصة والاهلية) فتوزع للصحف والمجلات بوساطة مكاتب الاعلانات الخاصة. وللمؤسسة مجلس عام يتكون من 32 شخصا، 13 منهم صحفيون وسبعة منهم ممثلون من الحكومة وخمسة من اساتذه الجامعة، وتتقاضى المؤسسة 15 % من الاعلانات الرسمية و 10 % من الاعلانات الخاصة كعمولة، راجع:-

المصدر نفسه، ص 211.

وازاء هذا فقد قرر الصحفيون الاحتجاج على اصحاب الصحف ونظموا مسيرة في 10 كانون الثاني اشترك فيها جميع الصحفيين العاملين، فضلا عن هذا اصدروا في اليوم نفسه جريدة حملت اسم (الصحافة) وقد استمر صدورها ثلاثة ايام فقط، راجع:-

المصدر نفسه ص 212 - 214 .0

، ويعود السبب في ذلك Ihsan Ada واحسان ادا Aziz Nesin وقد قامت لجنة الوحدة الوطنية باعتقال عزيز نسن الى قيام عزيز نسن بنشر بعض الدراسات اليسارية من جريدة طنين التي صدرت في 11 اذار 1961. الا ان اللجنة اطلقت سراحها بعد اقل من شهرين بعد ان أقتنع المدعي العام بعدم وجود أي عنصر اتهام في كتاباتهما. راجع:- المصدر نفسه، ص 215.

(1) Erem Faruk Turk Ceza Hukuku, cilt,11, Hususi Huk wnler, Birinci Basi, Ankara , 1962, ss. 66-[illegible]

عقدت المحكمة جلستها لمحاكمة مندريس وزملاءه مايقارب حوالي 220 يوما سمعت شهادة 1068 شاهد. راجع:-
Robinson , Op. Cit., p. 269.

(2) Hokometr , Op. Cit., ss , 66 -82.

زورلو[1] وحسن بولتكان وزير المالية وقد استبدل حكم الاعدام على اثني عشر منهم بما فيهم بايار الى سجن ابدي[2] وبرئ 123 منهم، 31 على مدى الحياة وبرئت ساحة سته منهم. ومات في السجن تسعه من المتهمين[3].

وقد اعدم مندريس بسبب انه المصدر الرئيس للحزب الديمقراطي والذي قاد الى ثورة مضادة، اما زورلو فقد اعدم بسبب عدم تمتعه بالشعبية العامة، اما بولتكان فقد اتهم بالرشوة لكونه وزيرا للمالية. اما بايار فان حكمه قد استبدل من الاعدام الى السجن المؤبد بسبب تقدمه في العمر[4].

ان لجنة الوحدة الوطنية لم تنفذ حكم الاعدام على بايار حتى لايكون هناك حديث في التاريخ التركي ان الدولة نفذت حكم الاعدام على رئيس الدولة[5]، وقد قرر اينونو اطلاق سراح بايار في 22 اذار 1963 وتم ارساله الى العاصمه[6] لمدة ستة اشهر بسبب المعالجة الطبية[7] وقد اعفي عن بايار في 8 تموز 1966[8].

---

(1) Hans E. Tutsch , Op. Cit., P.41.

(2) Berberoglu , Op. Cit., P.104.

(3) ولد فطين رشدي زورلو في استنبول في نيسان 1910، تخرج من استنبول عام 1926، ومنح درجة البكالوريوس في العلوم السياسية في عام 1930، ودرجة LLB من كلية الحقوق في جنوا عام 1932. انخرط في وزارة الخارجية منذ عام 1932، وفي عهد الحزب الديمقراطي اصبح وزيرا للخارجية في عام 1960. راجع:- ودانيلوف، مصدر سبق ذكره، ص 94.

Matin Tamkoc, The Warrior Diplomacy , Op. Cit., pp. 360 - 361 , Hans. E. Tytsch , p. 42 , Haddad Op. Cit., p.121 , Bahram pour , Op.Cit , p. 46 , Geoffrey lewis , Op. Cit., p. 152 - w.B. Fisher " Turkey: physical and social Geography " , Op. Cit., p. 714., Robinson , op sit., p. 264.

(4) Bahrampour, cit., p.Dilligil , Op. Cit., pp 75-83.

(5) Lbid

(6) Haddad , Op. Cit., p. 127

(7) Geoffrey Lewis , Op. Cit., p. 155.

(8) Bahrampour, Op. Cit., p. 46.

وقد نفذ حكم الاعدام في زورلو[1] وحسن بولتكان في 16 ايلول 1960[2] وفي اليوم التالي نفذ حكم الاعدام في مندريس[3].

عينت لجنة الوحدة الوطنية مجلس وزراء غير سياسي تكون من سبعة اعضاء، وواعدت اللجنة على اجراء الانتخابات في اقرب مدة ممكنة، واصبحت هذه المسألة واضحة منذ بداية عام 1960[4].

وقد دبت الخلافات في داخل لجنة الوحدة الوطنية UNC ، هذه الخلافات تتالف من الضباط الكماليين المناصرين لحزب الشعب الجمهوري، حيث عبروا عن عدم قناعتهم بالسياسة المعتاده للدولتيه وكانوا يرومون تأسيس الدولة الكمالية، والضباط الصغار والذين عارضوا نظام مندريس والكماليين البيروقراطيين الدولانيون، حيث ابدوا رغبتهم باقامة دولة عسكرية وثقافية،

(1) وقد واجه زولو الموت بكرامة وشجاعة خلال تنفيذ حكم الاعدام به. راجع:-

Ibid., p. 46.

(2) Ibid , Metin Tamkoc , Op. Cit., pp 360 - 361.

(3) Bahrampour , Op. Cit., p46

(4) كتب او. ايركانلي قائلا: ((قررنا في لجنة الوحدة الوطنية عدم التدخل في مجرى المحاكمات وعدم التاثير عليها، لكننا كنا نفكر في اجراء تعديلات على الاحكام بعد صدورها، واثناءها كنا ننوي عدم تصديق أي حكم بالاعدام)). وفي هذا المعنى يقول توركش: ((كنا ضد اية احكام بالاعدام اذ اتخذنا قرارا، بعد المحاكمات يقضي بطرد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الى خارج البلاد، لدرجة اننا اصدرنا اوامر تقضي باعداد جوازات سفر لهما. لكن الخيانة التي نفذت في 13 تشرين الثاني حالت دون ذلك، وحتى اثناء وجودنا خارج البلاد حاولنا اعاقة تنفيذ احكام الاعدام)). والحق كتب توركش رسالة الى كورسيل من دلهي في 7 ايلول 1961 بخصوص ذلك وجاء فيها: ((اذا اصدرت المحكمة العليا احكاما بالاعدام، فمن العقلانية تخفيضها، ان مثل هذه الاحكام لاتتفق مع روحية 27 ايار وقد تحط من سمعة تركيا في العالم، وان اصدار احكام الاعدام على تهم سياسية ليس له مكان في زماننا هذا)).راجع، دانيلوف، مصدر سبق ذكره،ص 95 -96. و

Bahrampour , Op. Cit., p.46.

اما المجموعة الاخيرة فانها تكونت من القادة والضباط الصغار، كانوا ينتقدون حكم مندريس، الا انهم ارادوا المحافظة على الهيكل السياسي عن طريق اصلاحات وامتيازات بسيطة[1].

قاد الجنرال كورسيل القائد الاسمي للحركة الانقلابية جماعة الضباط الثمانية والثلاثين والتي قبضت على السلطه، وكان كورسيل يفضل الرجوع الى الديمقراطية[2].

بدأ الصراع وتطور ضمن لجنة الوحدة الوطنية بين الجماعات المعتدلة من الضباط بزعامة كورسيل والجنرال مندن اوغلو[3]، وبعض الضباط الكبار والعميد توركش[4] وبعض الضباط الشباب ويعد هذا الجناح من الجناح المتطرف[5].

(1) Ibid

(2) Barberoglu , Op. Cit., p. 87, Hotham , David , Op. Cit., p. 33.

(3) يقول سيحان عن مندن اوغلو قائلا: ((الانسان ذى الافق الضيق، الذي لم يستوعب اهداف الانقلاب ولايتمتع بكفاءات عالية راجع: دانيلوف، سبق ذكره ص 61.

(4) ولد الب ارسلان توركش في قبرص عام 1917، وانهى دراسته الابتدائيه فيها، هاجرت اسرته الى تركيا وهو في سن السادسه عشرة، حيث دخل المدرسة العسكرية في استنبول، التحق بالجيش في عام 1939، واعتقل اثناء الحرب لتعاطفه مع الالمان، ارسل الى الولايات المتحده في عام 1948، حيث تخرج من كلية الاركان، كما ارسل الى المانيا لاكمال دراسته، ومثل هيئة الاركان التركية في واشنطن، اخذ توركش يحتك مع الاندية القومية المتطرفة مؤكدا على الطورانية، واخذ موقفا ضد الشيوعيه في عام 1944 ونتيجة لذلك اعتقلته السلطات التركية. راجع:-
برز توركش في عام 1960، وكان واحدا من الـ 38 ضابط الذين اطاحوا بمندريس، وهو الذي اذاع البيان الاول للانقلاب، وكان برتبة كولونيل في سن الـ 43 سنة. راجع:- Karpat, Op. Cit.,P.361
ومركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، (بلا)، ص 88-89.

(5) Bahrampour , Op. Cit., P. 43-44.

وقد استمر كورسيل والجنرال مندن اوغلو وبعض الضباط القدماء من الرتب العالية التاكيد على المؤسسات الديمقراطية، ورجوع الحكومة الى الحكم المدني وبالسرعة الممكنة، تشير اكثر الدلائل ان الضباط من الرتب العالية من اعضاء لجنة الوحدة الوطنية كانوا يفضلون حزب الشعب الجمهوري، وكانوا يأملون ايجاد نوع من الائتلاف الحكومي بين حزب الشعب الجمهوري واحزاب صغيرة اخرى[1].

حمل توركش اراء متطرفه والذي اكد على الحكم العسكري، وكان له اراء(اصلاحات راديكالية)[2].

وقد تبنى توركش ومساندوه برامج متطرفه فعارض الرجوع الى الديمقراطيه والحكم البرلماني[3] وقد اطلقت على هذه الجماعه بالضباط الاربعة عشر.

ان عدة مراقبين اخذوا يقارنون بين السياسة المصرية في بداية الخمسينات، والسياسة التركية في الستينات، حيث شبهوا كورسيل الكهل بمحمد نجيب واطلقوا عليه نجيب التركي، واطلقوا على توركش بـ(ناصر التركي)[4].

وقد اختلفت الجماعتان من الناحية السياسية فيما يخص تطوير تركيا الجديدة، حيث اكد الجناح المتطرف عدم ارجاع السلطه الى المدنيين بدون تحديد مدة في هذا المجال، وطالبوا باصلاح المؤسسات التركية وتحديثها والشك في

---

(1) Ibid

(2) David Hotham , Op. Cit., P 33 , the Middle East and North Africa 1976-1977 , Op. Cit., P 716 , w.B. Fisher , " Turkey: physical and Social Geography " , Op.Cit., 714 , William Hale , Aspect of Morern turkey , Op. Cit., P. 4, Jacob m. landou, Op.cit., p 79.

(3) David Hotham , Op. Cit., P.33 , Hans , E. tulsch , Op. Cit., P.30 , Robert Word Dank wart Rustu , Op. Cit., P 420.

(4) David. Hotham , Op. Cit., P. 33.

السياسيين. وفي الحقيقة ان الضباط. كان اغلبهم متخرجين من كلية اركان الحرب، ولم تكن لهم تجارب لفهم الحقائق السياسية التركية[1].

ونتيجة للسمعة السيئة للجناح المتطرف، وعدم تمتعهم بالشعبية، فقد قرر كورسيل التخلي عن توركش ومسانديه الثلاثة عشر في 14 كانون الاول 1960، وعلى هذا الاساس فقد قررت اللجنة ابعادهم من القوات المسلحه وتعيينهم مستشارين في البعثات الدبلوماسية التركية في الخارج[2] كما قررت اللجنة طردهم من عضوية لجنة الوحدة الوطنية حين عين توركش في السفارة التركية في نيودلهي(الهند)[3].

ان هؤلاء الضباط الاربعة عشر اوجدوا توتراً ليس فقط في داخل القوات المسلحه، ولكن ايضا بين القادة المدنيين، وبصورة عامة هناك اعتقاد ان توركش كان يعارض اينونو وحزب الشعب الجمهوري، ان واحدا من كبار الضباط ومن رتبة عالية اصطدم في لجنة الوحدة الوطنية مع توركش هو الجنرال مندن اوغلو، ونتيجة لذلك استقال مندن اوغلو من اللجنة[4].

---

(1) ونتيجة عدم توفر الخبرة السياسية لبعض اعضاء لجنة الوحدة الوطنية، فانهم اعتمدوا على كلية العلوم السياسية لوضع السياسة العامة لهم. راجع:-

William Hale Aspects of Modern Turkey , Op. Cit., p. 3.

(2) Ibid., P. 44 , Harewitz , Middle East Politics: The Military Dimesion , New yourk , 1974 , p.219 , Haded , Op. Cit., P. 123 Bahrampour , Op. Cit., p. 44.

(6) رجع توركش الى تركيا في عام 1963، ودخل الحياة السياسية ولاول مرة كمدني، راجع:

Jacob M.Landau,Op.Cit., P.270.

(4) ان عدد اعضاء لجنة الوحدة الوطنية قد انخفض من ثمانية وثلاثين عضوا الى اثنين و عشرين بعد استبعاد الضباط الاربعه عشر ووفاة واحد منهم راجع:-

Bahramm powr Op. Cit., pp.44 - 45 , Robinson , Op. Cit., p. 268.

فضلا عن ذلك فقد كان هناك اتجاهات فردية في داخل لجنة الوحدة الوطنية مثل الجنرال كموش بالا[1]، حيث كان له ميول محافظة في السياسة، وقد اطلق على هؤلاء الجناح المحافظ من المعسكر التقدمي[2].

قامت محاولتان انقلابيتان في تركيا، بعد انقلاب 27 مايس 1960، احدها في شباط 1962 والاخرى في مايس 1963، وقد قاد كلا المحاولتين الكولونيل طلعت ايدمير[3].

تعود المحاولة الاولى الى بداية عام 1961، عندما تفاقمت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى السلوك السياسي الداخلي، حيث اتخذ طلعت ايدمير مع مجموعة من الضباط الموالين له قرارا للانقضاض على السلطه السياسيه. وفي هذا المجال حاول ايدمير استمالة جودت صوناي رئيس الاركان العامة الى جانبه، الا ان الاخير لم يوافق على ذلك، كما قام ايدمير على تعيين ضباط جدد في الاماكن التي كان يشغلها، حيث قام بتنفيذ محاولته الانقلابية في 22 شباط 1962[4].

قامت هذه المجموعة بارسال اكرم الكن السكرتير العام لحزب تركيا الجديد الى حكومة عصمت انيونو لتوضيح مطالبهم والتي تضمنت اجراء انتخابات جديدة، وادخال اصلاحات جوهرية على مستوى المؤسسة التنفيذية،

(1) كان كوموش بالا قائد للجيش الثالث عندما وقع انقلاب 27 مايس 1960. راجع:-

(2) Hans E. Tutsch , Op. Cit., P. 31.

(3) ولد ايدمير عام 1914 في مدينة سيوجيوت من أسرة عسكرية، تخرج من الكلية العسكرية (كوليلي تخرج منها في عام 1939، وكانت هناك اسباب نفسية لمشاركته في الانقلاب، عاد ايدمير الى تركيا عام 1956 حيث كان مرسلاً الى الخارج في لجنة سرية تخص القوات المسلحة. راجع: دانيلوف، مصدر سبق ذكره، ص450ـ451.

(4) Wieker, W.F., " The Aydemir Case and Turkeys Political Dilemma the Middle East Affairs, No:9, Vol:14,1963,P. 264.

الا ان الحكومة رفضت هذه المطاليب، غير ان هذه المحاولة باءت بالفشل[1] وقامت الحكومة فيما بعد بالاعفاء عن ايدمير وتسعة وستين من الضباط الاخرين، حيث تم فقط احالة هؤلاء، بما فيهم ايدمير على التقاعد[2].

اما فيما يخص المحاولة الانقلابية الثانية، فقد أشتركت فيها مجاميع عسكرية ثلاث هي: مجموعة الاربعة عشر ضابطا، تزعمها الب ارسلان توركش، وهؤلاء يمثلون مجموعة من الضباط التي انشقت عن لجنة الوحدة الوطنية والتي قادت انقلاب 27 مايس 1960، اما المجموعة الثانية، هي مجموعة الاحد عشر ضابطا، وهؤلاء يمثلون مجموعة من الضباط في القوة الجوية، وقد سبق ان تم احالة هؤلاء على التقاعد بسبب اشتراكهم في المحاولة الانقلابية الاولى التي قادها ايدمير والتي سبقت الاشارة اليها. واطلق على هؤلاء تسمية العصبة الجوية، وبقيادة حليم مينتس. والمجموعة الاخيرة هي مجموعة الاثنى وعشرين ضابطا، وبزعامة طلعت ايدمير. وقد انضمت مجموعة من المدنيين الى هذه المجموعة، ومنهم على سبيل المثال، البروفسور ناجي سينسوي وجهاد ابو اوغلو وهما استاذان للقانون في جامعة استنبول كما انضم كل من نجيب اتاكلي وصدقي اولاي وسيزائي اوكان ومظفر يارداكلر من الاعضاء السابقين في لجنة الوحدة الوطنية، فضلاً عن اعضاء في حزب الشعب الجمهوري، ومن بين هؤلاء كنعان اسنجن وعوني دوكن وجلال سنكور[3].

ان المحاولة الانقلابية الثانية كانت اكثر خطورة من الاولى، لانها أتسمت بطابع دموي، حيث قتل أثنان من الضباط وستة من ضباط الصف، وكانت

(1) Ibid.
(2) Hotham , Op.Cit., p. 44.
(3) Wieker , w.f., " the Aydemir Case and Turkey eys Political Dilemma , Op. Cit., pp. 262- 266.

النتيجة هي الاخفاق والفشل، واحالة هؤلاء الى محكمة عسكرية سرية لمحاكمتهم[1].

وقد اكد كل من ايدمير والرائد فتحي كوران Guran من ضباط سلاح الفرسان في المحكمة ان الانموذج الديمقراطي المتبع من قبل اينونو غير كاف لتركيا، وان ذلك قد قاد الدولة الى الانحراف والابتعاد عن روح ومبادئ الاصلاحات الكمالية. وفي الحقيقة ان دفاع كوران عن ذلك، كان بسبب عنصر العمر، وقد اكدا في دفاعهما امام المحكمة ان الديمقراطية في تركيا ادت الى تقسيم الدولة الى معسكرات عدائية قاسية وان ذلك قد يؤدي الى تحطيم الوحدة القومية، حيث ان الاخيرة تعد شرطا اساسيا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي[2].

وفي هذا المجال،قال كوران:(في أعتقادي ان مصطفى كمال لايعد مجرد رمز انهكت حيويته ووظيفته، والمعلق على الحيطان والذي يشار اليه في العطل والمناسبات والذكريات، وليس هو فقط رجلا عظيما يشار اليه ايضا بمشاعر التمني انه يمثل مثلا عليا 00 نظام متطور للحكومة الذي يمكن ويتوجب تطبيقه في مجتمعنا)[3].

اما ايدمير، فقد قال في كلماته الاخيرة:(يأتي زمن حينما القائد الذي يؤمن بنفسه يتوجب ان يبدو الى اولئك الذين يأتون بعده كيف يموت، ولذلك فأن فكرته او مثله الاعلى يتوجب ان لايتلاشى، ولكن يتوجب ان يتخذ اساسا قويا او صلبا... كنت منهمكا منذ عام 1956 في المشاريع الرئيسه لاجل

(1) Hotham , Op.Cit., p. 51.
(2) Ibid
(3) Ibid

رفاهية تركيا... لقد خضت الاخطار، لكنني فشلت)[1]. وقد استمرت المحاكمة مدة شهور ثلاثة أي من 7 حزيران وانتهت في 27 اب، كانت نتيجتها اقرار حكم الاعدام على ايدمير وكوران[2]. وحكم على خمسة عشر سنة بالسجن مدى الحياة، وعلى سبعة وثلاثين بمدد سجن مختلفة، وواجه 459 من طلاب الكلية العسكرية في انقرة المحاكم، حكم على 66 منهم بمدد سجن مختلفة، اما ماتبقى منهم فطردوا من الكلية[3].

(1) Lbid

(2) Lbid

فيما يخص الوضع الاجتماعي للمؤسسة العسكرية بعد الاطاحة بحكم مندريس، نرى لولاد الطبقات الوسطى من المجتمع التركي والذين يمثلون صغار الملاك العقاريين لو الحرفيين لو الموظفين الصغار في الجهاز الاداري التركي، يحبذون كثيرا الانتماء الى الجيش، ويعد ذلك بالنسبة لهم بمثابة الاعتزاز والسمعة من قبل الراي العام التركي، راجع:-

Bernaard , Vernier , " Larmee Turgue etle Republique neo Kemalits " , Politique Etrangere , No: 3 , 1965 , p. 261.

(3) دانيلوف، مصدر سبق ذكره، ص 252- 253.

المبحث الثاني

دستور عام 1961

اكد كورسيل على المدنية والتمدن في حديثه العلني في 24 حزيران 1960، منتقدا بشدة ردود فعل بعض شرائح الرأي العام والاحزاب السياسية عن موقف الحركة الانقلابية ضد اعضاء الحزب الديمقراطي، مؤكدا ان مثل هذه الاعمال تتناقض مع مبادئ الحرية، وعدم انسجامها مع ظاهرة الاستقرار السياسي التي تتطلبها الدولة واشار الى ان الثورة لاتوضع في ايدي أي حزب، بل هو ضمان الحقوق وسعادة المواطنين، وان لجنة الوحدة الوطنية تعارض الجماعات القمعية والتي ظلت واستغلت الدولة.

ونتيجة لذلك، أتجه الانقلابيون بعد عام 1960 الى اساتذة الجامعة لتبرير الانقلاب على اساس المبادئ الديمقراطية، وقد التزم الاساتذه بذلك ليس خوفا من العسكريين، ولكن بسبب تفضيلهم الانقلاب اكثر من الجيش. وعلى هذا الاساس فقد عدت لجنة الوحدة الوطنية خليفة السلطة التشريعية بعد الغاء المجلس الوطني التركي الكبير، كما اصبحت السلطه الحقيقية في يد اللجنة[1]، وفي الحقيقة ان اعضاء لجنة الوحدة الوطنية من المعتدلين، اطلقوا الوعود لاجراء الانتخابات العامة، ونقل السلطه الى برمان منتخب[2].

وعلى هذا الاساس، فقد أتخذت حكومة الوحدة الوطنية اجراءين اوليين لمعالجة هذا الوضع[3]:-

(1) Daivid Hotham , Op. Cit., p. 33.

(2) Ibid.,

(3) Political and Social Thought in the Contemporary Midde East , Ed., By , N.Karpat , pp.308-309.

1. اقامة حكومة مؤقتة، لبيان أنموذج الادارة الديمقراطية التي يرغبها الشعب لضمان حقوق الانسان والحريات.

2. رسم الدستور الجديد، طالما ان الدستور الحالي قد أنتهك لمعالجة الامور المعطلة لضمان تأسيس الدولة على اساس احكام القانون واعادة هيئات الدولة والذي يتضمن مساندة المؤسسات الاجتماعية على اساس مبادئ الحقوق والعدالة الديمقراطية.

وعلى هذا الاساس فان الحاجة اصبحت ملحة لقانون انتخابي جديد.

وقد تأثر كورسيل بمصطفى كمال فيما يخص انتقال الحكم من الجيش الى مدنيين، وعليه فقد سلك كورسيل النهج نفسه في تشرين الثاني 1961 بعد ثمانية عشر شهرا من انقلابه العسكري[1].

وفي الحقيقة ان لجنة الوحدة الوطنية هي أنموذج النظام الانتقالي العسكري، وهذا الانموذج هو غالبا مايعقب الانقلاب للاعداد بقية الرجوع الى الحكم المدني وقد توقعت لجنة الوحدة الوطنية مدة الانتقال الى الحكم المدني بثلاثة اشهر واستمرت الى اكثر من ستين شهرا[2].

وبامكاننا ان نقول في هذا المجال، ان الجيش عن طريق الانقلاب العسكري استمر بالتاثير في السياسة التركية لسنوات عديدة، بل اعطى العزم للقادة لادامة الحكومة الدستورية عن طريق الدفاع عن حقوق الشعب[3].

(1) John Johnson , opict., p. 308 , Halpern , manfred , Thepolitics of Johneon , opicit., p. 308 , Halpern ,
(2) Haddad , Op.Cit., p. 119.
(3) Berberoglu , Op.Cit., p. 88 0

ان لجنة الوحدة الوطنية عن طريق كورسيل تعهدت بايجاد النظام الدمقراطي الجديد.
وعلى هذا الاساس فان اول عمل قامت به اللجنة هو تعيين لجنة من اساتذة القانون والمحامين وتحت اشراف رئيس جامعة استنبول[1].

وقد تكونت لجنة الدستور من سبعة اساتذة من كلية الحقوق من جامعة استنبول برئاسة الدكتور ساداك عمر رئيس الجامعة، كما شكلت اللجنة هيئة لوضع الدستور، وقد اصبحت اللجنة برئاسة الدكتور ساداك اونر الاستاذ في جامعة استنبول , اما بقية الاعضاء في اللجنة فهم متخصصون في حقل الدستور والقانون الاداري والعلوم السياسية مع المنهج القانوني في السياسة[2]، وقد اضيف اعضاء اخرون للجنة مثل:- مومير اوكسي وبهر اسيوج وهما استاذان من كلية العلوم السياسية في جامعة انقرة، والهان ارسل من كلية الحقوق بجامعة استنبول ولو تنادوران ورجب سركة وناجي سفدي ونائل كوبالي وهنفرة والداوغلو وفاكور ويرسن، وجميع هؤلاء اساتذه في جامعة استنبول[3].

ان الكلية في جامعة انقرة(العلوم السياسية والحقوق) اكدتا على الجانب السياسي في صياغة الدستور اكثر من النسخه المطابقه في جامعة استنبول،

---

(1) George Lemczowkl , Op.Cit., pp.151 - 153.

(2) اخرج اثنان من الهيئة بسبب ان منهجهما لم يكن قانونيا وهما طارق نونايا وعصمت كرئلي، راجع:-
Weiker , Op.Cit., pp. 64 - 72.

(3) Ibid., p. 106.

وتحديد الاشارة في هذا المجال ان لجنة الوحدة الوطنية لم تكن مهتمة باية نزعة سياسية[1].

فيما يخص لجنة استنبول، كان هناك اربعة اعضاء وقد عينوا من قبل الجمعية التأسيسية، اذ كان هناك عضوان فقط من استنبول وهما البروفسور ساركا وفيلاد اوغلو، وقد طرد اعضاء جامعة استنبول من لجنة الجمعية التأسيسية، كما ان ستة من اعضاء اللجنة كانوا ممثلين لحزب الشعب الجمهوري[2].

ان مسودة لجنة استنبول ومسودة كلية العلوم السياسية في انقرة واللجنة الدستورية للجمعية التاسيسية،استمرت في اعمالها Server Feridun .

وعقد المجلس الدستوري اجتماعه في 6 كانون الثاني 1961[3] لوضع الدستور الجديد والموافقة على القانون الانتخابي[4].

وبعد انتهاء المجلس الدستوري من وضع المسودة، ثم التصويت على الدستور من قبل الجمعية التأسيسية في 27 مايس 1961 عضوا مقابل 9 أعضاء مع امتناع عضويين[5].

وقد تم اجراء الاستفتاء على الدستور في 9 تموز 1961، حيث صادق الشعب عليه بفارق اقل قليلاً من 2 الى 1 والذي اقر بنسبة 61 % من عدد الناخبين(6.348.191) صوتا لصالح الدستور مقابل

(1) Ibid.,p. 1089.
(2) Ibid.,
(3) Ibid.,
(4) Maurice Harari , Government and Political of the Middle East, Prentice - Hall, Inc Englewood cliffs, N.J., 1962, P.33.
(5) Ibid.,

39%(3.934.370) مليون صوت من المعارضين و 19%(2.412.840) من الممتنعين[1].

ان النظام الاساسي لدستور عام 1924 لم يتغير[2] ان التغيرات التي حدثت من اخفاق دستور عام 1924 من الممكن ان تصنف بصورة عامة الى قسمين[3]:-

1. الحريات السياسية خلال الجمهورية الاولى كانت مرتكزة او معتمدة بصورة رئيسة في القيادة الملهمة لاتاتورك، اعطت ثباتا اكثر للاوضاع القانونية او الشرعية، بحيث خلق المنفذ لرئيس الوزراء النيل من الديمقراطية التركية.

2. كشيء بعيد وكشيء محتمل، ان تكبح مؤسسة لاحكومية من الممكن ان تفيد مجال القيادة السياسية للتجديد والتجربة.

وقد اكد دستور عام 1961 على تقوية السلطه التنفيذيه مع التاكيد على الجوانب الاجتماعية وحقوق الافراد. كما ان هذا الدستور اكد على نظام تعدد الاحزاب السياسية ومنع ظهور الاستبداد الديمقراطي[4].

وهذا يعني ان دستور عام 1961 قد اشتمل عددا من الاجراءات التقدمية بضمنها الحق من المساومة الجماعية والحق في الاضراب والحق في تأسيس

(1) Stanford J. Shaw and Ezel kurel Shaul, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , vol II , Combridge University Press, 1977 , p. 416 , c.h. Dodd , Op.Cit., p.15, Political Elite in the Middle East.Edby Jenczowski, Op. Cit., p.51.

(2) C.H. Dodd , Politics and Government in Turkey , Op. Cit., p. 109.

(3) Welker, Op. Cit., p.72.

(4) C.H. dodd , Democracy and Development in Turkey ,Op. Cit., P.10.

احزاب سياسية جديدة وحرية الصحافة وحرية استقلال الجامعات وحرية الكلام والاجتماع[1].

يختلف دستور عام 1961 عن دستور عام 1924 في اوجه معينة، حيث نرى ان الحريات الفردية توسعت، والتدخلات التشريعية تحددت في دستور عام 1961 كما اكد دستور عام 1961 على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة مثل حقوق الاصلاح الزراعي والرعاية الاجتماعية[2].

وبموجب دستور عام 1961 تأسست المحكمة الدستورية[3]، وقد اصبحت الوظيفة الرئيسة لها هي اعادة النظر بالقوانين الدستورية، والمراسيم لها قوة القانون والانظمة القائمة للهيئة التشريعية، والغاء جميع الاحكام التي لاتكون ضرورية[4].

وقد اكدت المادة الثانية من دستور عام 1961 على ان: الجمهورية التركية هي دولة قومية وديمقراطية وعلمانية واجتماعية، تستند على حقوق الانسان وعى المبادىء المنصوص عنها في المقدمة[5].

ان المبدأ الاخير من المادة الثانية(الاجتماعية) يعد جديدا لو قارنا ذلك مع دستور عام 1924، اما فيما يخص العلمانية فانها لاتعد جديدة، اذ اكد اتاتورك على عدم تدخل الدين في شؤون الدولة او التأثير على التعليم، كما ان هناك تاكيدا على القومية، ولكن دستور عام 1961 اعطى تاكيدات جديدة على المبادىء الديمقراطية[6].

(1) Berberoglu , Op. Cit., p 88.
(2) C.H. dodd , Democracy and Government in Turkey , Op. Cit., p124.
(3) Ibid
(4) Ibid., pp. 30 -31.
(5) Deverex
(6) C.H. Dodd, Democracy and Development in Turkey, Op. Cit., p 27.

وهذا يعني ان دستور عام 1924 يقوم على المباديء السته لاتاتورك هي:- الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية والدولتية والثورية، بينما دستور عام 1961 وبموجب المادة الثانية فانه يقوم على مبادىء اربعة هي: القومية والديمقراطية والعلمانية والاجتماعية[1].

اما فيما يخص المجلس الوطني التركي الكبير فانه بموجب دستور عام 1924 فانه يقوم على مجلس تشريعي واحد[2] في حين انه في دستور عام 1961 فان المجلس المذكور يتكون من مجلسين هما: مجلس الامة ومجلس الشيوخ والذي يتكون من اربعمائة وخمسين نائباً ينتخبون بالاقتراع العام[3].

وينتخب هؤلاء مرة كل اربع سنوات[4]، ومجلس الشيوخ الذي يتالف من مائة وخمسين عضوا ينتخبون بالاقتراع العام، ومن خمسة عشر عضوا يختارهم رئيس الجمهورية[5].

ويعد رئيس الجمهورية واعضاء لجنة الوحدة الوطنية الذين وقعوا باسمائهم على القانون رقم 157 الصادر في 13 كانون الاول 1960، وكذلك رؤساء الجمهورية السابقون اعضاء بحكم القانون في مجلس الشيوخ دون التقيد بالسن، ويخضع هؤلاء الاعضاء للاحكام نفسهاالتي يخضع لها

---

(1) Welker , Op.Cit., p 73.

(2) Harari , Op. Cit., p24.

(3) C.H. dodd , Democracy and Developaiewt in Turkey ,Op. Cit., p28.,

(4) Welker , Op. Cit., p.77.

وراجع ايضا: المادة 67 من الدستور التركي في الموسوعة العربية للدساتير العالمية، الجمهورية العربية المتحدة، مجلس الامة، الادارة العامة للتشريع والفتوى، 1966، ص 763.

(5) C.H.Dodd, Democracy and Development in Turkey, Op. Cit., p. 28.

- وكذلك: المادة 70 من الدستور التركي في الموسوعة العربية للدساتير العالمية، مصدر سبق ذكره، ص 764 0

الاعضاء الاخرون، ولكن لاتطبق في شأنهم احكام الفقرة الاولى والثانية من المادة 73، والفقرة الاولى من المادة العاشرة(المؤقتة) من هذا الدستور[1]، اما مدة عضوية مجلس الشيوخ ست سنوات ويجوز لمن انتهت مدته ان يرشح نفسه من جديد[2].

في عهد الجمهورية الاولى 1923 -1960 ان المجلس الوطني هو احد المجالس الذي ينتخب رئيس الجمهورية، ويعين الاخير رئيس الوزراء، ويختار الوزراء[3]، من بين اعضاء المجلس الوطني او من بين الاشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الترشيح للبرلمان ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيينهم[4].

في عهد الجمهورية الثانية وبموجب دستور 1961، ينتخب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الوطني بمجلسين بصورة مشتركة بعد ان يكون رئيس الجمهورية قد تخلى عن الارتباط باي حزب سياسي اخر[5]، ثم يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء[6].

---

(1) C.h. Dodd , Democracy and Development in Turkey , Op. Cit 28.

(2) Ibid

(3) Political Elite in the Middle East , Ed. By: lenczowski, American Enterprise Lnstitute for public Research Washington ,D.c, 1975.

(4) الموسوعة العربية للدساتير العالمية، مصدر سبق ذكره، ص 771.

(5) تنص المادة 95 من دستور عام 1961 على مايلي: (ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبعة اعوام من قبل المجلس الوطني، ويشترط فيه ان يكون من بين اعضاء المجلس الذين بلغوا سن الاربعين واتموا دراساتهم العالية، ويجري انتخابه بالاقتراع السري وباغلبية ثلث مجموع الاعضاء، فاذا لم تتوافر في هذه الاغلبية في الاقتراعين الاولين فيكتفي بالاغلبية المطلقة في المرة الثالثة، ويجب على رئيس الجمهورية ان يقطع كل صله له بحزبه السياسي، وينتهي بعد انتخابه عضويته بالمجلس الوطني، ولايجوز انتخاب الشخص رئيساً للجمهورية مرتين متتاليتين) راجع:- الموسوعة العربية للدساتير العالمية، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(6) Political Elite in the Middle East ,, Ed. Lenczowski, Op. Cit p54. =

اما فيما يخص مجلس الوزراء بموجب دستور عام 1961، فان رئيس مجلس الوزراء يقدم النصيحه لرئيس الجمهورية بغية الغاء مجلس الامة فقط في الظروف غير العادية، ويجب ان نؤكد في هذا الشان انه بموجب دستور 1961، ان السلطة التنفيذية تكون خاضعة للسلطة التشريعية على الرغم من ان الوزارة تقوم بنشر مرسوم تنفيذ القانون(فيما عدا القوانين التي تبطل من قبل المجلس الوطني التركي الكبير)، على النقيض من دستور عام 1924 الذي اعطى السلطه لمصطفى كمال، وبموجب دستور عام 1961، ان العمل التنفيذي يعهد بالوزارة، كما ان دور رئيس الجمهورية بموجب ذلك يعد رمزيا[1]. وقد قام دستور عام 1961 على مفهوم الحماية ضد اعمال الادارة، وان المحاكم الادارية تدار من قبل مجلس الدولة. ولكن المشكلة قبل دستور عام 1961 كانت الحكومة تعلن وببساطة ان التدابير - لاتكون موضوعة تحت سيطرة المحاكم الادارية، وقد عولجت هذه النقطة في دستور عام 1961.

وقد بحث دستور عام 1961 استقلال مجلس الدولة نفسه، وكان اعضاء مجلس الدولة بموجب دستور عام 1924 يعينون من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، اما في دستور عام 1961 فانهم يعينون من قبل لجنة مكونة من بين اعضاء المحكمة الدستورية واعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدولة نفسه[2].

= جاء في المادة 102 من الدستور التركي لعام 1961 على مايلي: (يتالف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء - ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من بين اعضاء المجلس الوطني التركي او بين الاشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الترشيح للبرلمان، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيينهم)، راجع:

C.H. Dodd , Democracy and Development in Turkey , Op. Cit., p 29.

(1) Amin , Sayed Hassan , Middle East Legal Systems, Glasgow , 1985, p. 378.

(2) c.H.Dadd , Democracy and Development in Turkey , Op. Cit , p 31.

هذه الحرية الكبيرة خولت مجلس الدولة والمحكمة الدستورية توسيع اتخاذ القرارات والتي لاتكون قد وجدت لصالح بعض الحكومات[1].

وقد حدثت تغييرات دستورية في عام 1971 وذلك لتقوية سلطة الحكومة، ونتيجة لذلك فقد عدل بعض فقرات الدستور واصبح كالاتي:(لاتمارس السلطه القضائيه في مثل هذا السلوك كتقييد انجاز الوظيفة التنفيذية والمبادئ التي تمارس من قبل القانون. القرارات القضائيه لم تكن لها طبيعة الاعمال الادارية)[2].

ويجب ان نؤكد في هذا المجال، ان المحكمة الدستورية ومجلس الدولة يؤديان دورا مهما في الحفاظ على احكام القانون. وفي الحقيقة ان المحكمة الدستورية الغت، اذا كان ذلك كأسس فنية كل القانون المتنازع على معظمه الذي اصدر في عام 1973 تحت الضغط العسكري مؤسسا محاكم امن الدولة، وبالتحديد للتعامل مع الجرائم السياسية، وكان هذا نجاحا للقانون على اجراء اشمل بصورة ظاهرية للحفاظ على نظام افضل[3].

تناول دستور عام 1961، حق تبادل الاخبار وحريته، حيث وضعت في الدستور مواد مهمة لاجل سد الباب امام أي حزب يؤمن الاكثرية في المجلس وذلك لتشريع قانون موجه لاسكات الصحافة[4].

وقد أكد دستور عام 1961 على حقوق الصحافة وحريتها كل على حدة واكد على حصانتها، فالمادة 22 نصت على ان الصحافة حرة ولا تتقيد

(1) Ibid.,
(2) Ibid, pp. 31-32.
(3) Ibid., p.32.
(4) عصمت كرتلي، تاريخ الصحافة التركية، مصدر سبق ذكره، ص 216 0

بالرقابة. ونصت المادة نفسها على عدم تجميع الصحف والمجلات وعدم الغائها[1].

اما المادة 23 فقد نصت على عدم اخذ الاذن المسبق لاصدار الصحيفة و المجلة، ولاتؤخذ التأمينات المالية ولا يوضع أي عائق امام نشر الخبر والفكر. اما المادة 25 فنصت على عدم حجز دور الطباعة والات الطبع. ونصت المادة 27 على عدم سوء استعمال حق التصحيح والجواب. وفرضت المادة 22، 23 على الدولة لاجل ضمان الاجراءات اللازمة لاستعمال حق التخابر.

- كما اشار الدستور الى قانون الاجراءات[2].

غير ان اصدار القانون ادى الى رد فعل كبير في الصحافة، وقد اصدرت نقابة الصحفيين في استنبول بياناً في 1 آذار 1962 نددت بهذا القانون وحذت حذوها نقابات الصحفيين في انقرة، غير ان هذه الاحتجاجات لم تثمر شيئا[3].

الا ان القانون لم يؤمن النتائج المرجوة، بل تعرض انقلاب 27 مايس الى هجمات كبيرة، وبقي القانون بعيدا عن التطبيق، حيث فقد مضمونه وقيمته[4].

كما نظم الدستور بموجب المادة 121 ادارة محطات الاذاعة والتلفزيون تحت ادارة شبه رسميه الذي ترتب عليه ادارتها بشكل احتكاري، الا ان هذا لم

---

(1) المصدر نفسه، ص 217.

(2) وهو القانون الذي ينص على توجيه الاتهامات للذين يسيئون الى انقلاب 27 مايس بالكلام، او الكتابة او الخبر او الرسم او الكاريكاتير. راجع:-
المصدر نفسه، ص 209-210 0

(3) المصدر نفسه، ص 221 0

(4) المصدر نفسه، ص 222

ينفذ، بل ان هـذا الاحتكـار قـد مـنح الى وزارة السـياحة والاعـلام بالقـانون المـرقم 265 الصادر في 2 تموز 1963[1].

وبعد تغيير المادة 121 من الدستور بالقانون المرقم 1488 نـص عـلى حـق الدولـة فقـط بتأسيس محطات الاذاعة والتلفزيون، كما نص على تنظـيم شخصـيتها العامـة بـادارة محايـدة، وفي الحقيقة ان هذا التغيير قد ازال بعض الشبهات التي كانت تكتنف دستور عام 1961[2].

(1) صدر قانون مؤسسة الراديو والتلفزيون في 24 كانون الاول 1963 المرقم 359 و الذي نص على حق تشغيل محطات الاذاعة والتلفزيون في تركيا الى مؤسسة الاذاعة والتلفزيون التركي.

(2) Lgel , kayhan , kitle Haberlesme Hukuku, Istanbul , 1977 , s.245.

الفصل الخامس

الاسلام والعلمانية في تركيا بعد انقلاب 12 أيلول 1980

الفصل الخامس

الاسلام والعلمانية في تركيا بعد انقلاب 12 أيلول 1980

المبحث الاول

دراسة عن الحركة الانقلابية الاخيرة

في تركيا وموقفها من الاسلام

قام الجنرال كنعان ايفرن[1] بالحركة الانقلابية في تركيا في 12 أيلول 1980م، وهذا هو الانقلاب الثالث في مدة عشرين سنة، وكانت هناك اسباب ثلاثة رئيسة في قيامها[1].

---

(1) ولد كنعان ايفرن في بلدة الاشهر Alaechir شرقي تركيا عام 1918م، كان والده يعمل اماماً لاحد المساجد. دخل ايفرن المدرسة الحربية البرية، وتخرج منها كضابط مدفعية سنة 1928م، وفي سنة 1949م تخرج من الاكاديمية الحربية البرية كضابط ركن. راجع: التقرير الشهري، مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، العدد5، ايار 1983م. واصبح قائد بطارية وفصيل بطرية (1940ـ1946).

واصبح ممثل اركان فعاليات ومعلماً (1957ـ1958)، واصبح رئيس اركان مدارس الجيش، ورئيس فعاليات الجيش (1959ـ1961)، ووصل الى مرتبة آمر الفوج ورئيس الاركان في المدة الواقعة بين 1961ــ1973، ورئيس اركان TLEC (1973ــ1975)، ونائب رئيس الاركان العام (1975ــ1976) وآمر بحر ايجة (1976ــ1977)، وآمر القوات البرية (1977ـ1978) ورئيس الاركان العام (1978ـ1983).

اصبح ايفرن معروفاً في القوات المسلحة التركية منذ اشتراكه في حرب كوريا، ووصل الى رتبة جنرال عام 1974، وفي السنوات الاخيرة كان له وضع عسكري متميز في رئاسة الاركان العامة. تخلى عن رتبته العسكرية عام 1983م عندما اصبح رئيساً للجمهورية.=

1. فشل الحكومة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية في الدولة.

2. عدم فعالية جهاز الشرطة.

3. الانبعاث المفاجيء للحركة الاسلامية في السلوك السياسي الداخلي التركي.

وفيما يخص العامل الاخير، يؤكد كثير من الباحثين الاتراك ان انقلاب 12 أيلول 1980 أستهدف بالدرجة الاولى الاتجاه الاسلامي الذي بدأ في ازدياد نشاطه في تلك المدة، وكانت هذه المسألة واضحة في بيان الحركة الانقلابية الذي لم يميز بين الحركة الشيوعية والاتجاه الاسلامي[2].

ولا بد ان نؤكد في هذا المجال، ان نشاط الحركة الاسلامية في المؤسسة العسكرية التركية يرجع الى الخمسينات من هذا القرن، وعلى عهد الحزب

=اشترك ايفرن مع اربعة من زملائه في انقلاب 12 أيلول 1980م، وهؤلاء هم: الجنرال نور الدين ارسن قائد الجيش، والجنرال تحسين شاهين قائد القوة الجوية، والادميرال نجاة قائد القوة البحرية وقائد قوات جندرمة والجنرال سعدت جلاسون.

وقد برر الجيش تدخله في السياسة، وبالتالي قلب النظام بسبب الصراع بين اليمين واليسار، وقد بلغ عدد القتلى اكثر من 500 قتيل، فضلاً عن الازمة الاقتصادية والتضخم الذي وصل الى اعلى من 100%، وتوقف الفعاليات الصناعية.

وقام الانقلابيون بحجز قادة الاحزاب السياسية الرئيسة واعتقال 30,000 من الافراد، وادانة اكثر من عشرين من السياسيين وتنفيذ حكم الاعدام فيهم، وتقييد الصحافة ونقابات العمال والتجمعات العامة.راجع:

Turkey 1989 Almanac, Op.Cit., PP. 432-433.

(1) W.B. Fisher, Physical and Social Geography, The Middle East and North Africa 1984-1985, Thirty- First Edition, 1984, P.720.

(2) شذر، سامي، " صراع الهوية بين الاوربية والاسلامية"، قضايا دولية، العدد 311، باكستان، 1995، ص 21.

الديمقراطي بزعامة جلال بايار، الا ان هذا النشاط ما لبث ان انتهى بعد الاطاحة بحكم عدنان مندريس في 27 مايس 1960م، إذ قام جمال كورسيل قائد الحركة الانقلابية باجراء تصفية واسعة النطاق في صفوف المتدينين داخل الجيش، واستمر الحال حتى الثمانينات عندما فتحت الحركة الاسلامية وبشكل منتظم المدارس القانونية، والمدارس الثانوية والمعاهد التابعة لوزارة الدفاع، واستمرت هذه الحركة بالنشاط بين صفوف الكلية في المدة الواقعة بين 1985ـ1986 عندما قاد نجدت اروغ رئيس اركان الجيش وقتئذ ومساعده نجدت اوزنورن والذي عيّن بعد ذلك قائداً للقوات البرية اكبر حملة تصفية بين صفوف طلبة المدارس الثانوية العسكرية والمعاهد العسكرية العليا، وبناء على تعليمات شخصية من كنعان ايفرن. واخذت تصدر قوائم من رئاسة اركان مباشرة باسماء المطرودين من الخدمة والتي وصلت الى ما يقارب 500 طالب، والعمل من اجل تحويل المؤسسة العسكرية الى مؤسسة مغلقة لا يمكن التدخل بشؤونها من قبل الحكومة المدنية، والتي يرأسها توركوت اوزال والمتعاطف مع الحركة الاسلامية، والذي عمد الى التخطيط من اجل اختراق جدار الجيش، وفرض سيطرته عليه، إذ جاهد من اجل اقصاء الجنرال نجدت اروغ رئيس الاركان الامة قبل انتهاء مدته القانونية في شهر حزيران عام 1987م ورفض تعيين الجنرال نجدت اوزنورن رئيس اركان الجيش محله ولاسيما وان مسألة تعيين اوزنورن بمثابة قانون تنص عليه طبيعة التشكيلة العسكرية في المؤسسة العسكرية التركية والتي تتضمن تولي قائد القوات البرية منصب رئيس اركان الجيش حال شعور المنصب بشكل ذاتي، ويسهم اوزال في الوقت نفسه في عملية تعيين الجنرال نجيب تورماتاي رئيساً لاركان الجيش التركي والذي كان يشغل منصب معاون رئيس اركان الجيش. الا ان المؤسسة العسكرية التي يشرف عليها من وراء الستار ايفرن ـ وقتئذ ـ من الممكن وصفها بالحصينة

بالنسبة لازدياد النشاط الاسلامي بين صفوفها، وهناك حركة تصفية تتم بين الحين والآخر بمن يشك في ولائهم للفكر العلماني [1].

في محاولة من اجل ابعاد الجيش التركي الدخول في اية تناقضات سياسية او دينية [2].

أما فيما يخص موقف المؤسسة العسكرية التركية من النشاط الاسلامي في اعقاب انقلاب 12 أيلول 1980م، فنرى انها قامت بحركة تصفية جديدة وسط المتدينين إذ كشفت بعض خلايا اسلامية في صفوف المؤسسة، وفي شباط 1987 بدأت السلطات تحقيقاً شاملاً في معاهد واكاديميات تدريب الضباط شمل مائة منهم بتهمة الانتماء لجماعات اسلامية سرية[3]، والغت جميع الاحزاب السابقة التي تعتمد الدين في ايديولوجيتها، ورمت زعماء هذه الاحزاب في السجون العسكرية، وكان المنفذ الوحيد لانقاذ الوجوه الدينية غير المعروفة في الشارع التركي ولاسيما ائمة الجوامع والمساجد من اعضاء ومنظمات الاولكجر هو الهروب الى خارج تركيا، واتخاذها مركزاً ضد الحكم العسكري، وبالتالي القيام بارسال الكاسيتات الى مناصريهم تضم الخطبة

(1) لا بد من التأكيد في هذا المجال، ان حكومة حزب الوطن الام الغت مؤخراً المادة 163 التي تفرض بعض القيود على الحركة الاسلامية وعلى نشر الكتاب الاسلامي، راجع: اسماعيل، فراج، " رسائل من ميت تهز تركيا"، مصدر سبق ذكره، ص5.

(2) استخدم اوزال الاسلام كدعاية انتخابية لحزبه في اكثر من مناسبة واحدة، ولعل قيامه بزيارة مكة لاغراض الحج دليل على ذلك، راجع: صدام الحضارات، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1995، ص 35.

(3) سلامة، معتز محمد، " الجيش والسياسة في تركيا"، السياسة الدولية، العدد 131، يناير 1998، ص 125.

الخاصة بهؤلاء الائمة التي أصبح انتشارها واسعاً جداً بين الشباب وفي اطار المدارس العسكرية والجامعات.

وقد شهدت تركيا ظاهرة أخرى، تتمثل في ارتداء طالبات الجامعة غطاء الرأس " التوربان"، إذ طالبت هؤلاء عبر اضرابات عن الطعام واعتصامات عديدة بحقهن في ان يرتدين الحجاب في الجامعة [1].

وهذه كلها من مظاهر الحركة الاسلامية والتي من شأنها تهديد مبادىء اتاتورك. ان سبب انزعاج الطالبات التركيات، هو ذلك القرار الذي اصدرته ادارة 28 جامعة ومعهداً عالياً تركياً في بداية عام 1987م، وينص على منع ارتداء التوربان " غطاء الرأس " والحجاب داخل حرم الجامعات والمعاهد العليا، ويتبع هذا القرار تحريم دخول الطلبة الملتحين بلحى كاملة وهي علامة التدين[2]، ومن يعارض القرار يوجه له انذار، وبعد ذلك يجري فصله من

(1) جيل كيبيل ويان ريشار، مصدر سبق ذكره، ص 153.

قام اوزال بعد ان شكل حكومته في تشرين الاول 1983، بتعيين وهبي "Dincerler " كوزير للتربية وهو ينتمي الى الطريقة النقشبندية، الذي قرر منع دراسة نظرية داروين في المدارس الابتدائية والثانوية، وتدريس اللغة العربية في المنهج الدراسي، واقترح دراسة المطبوعات الاسلامية في المدارس الابتدائية والثانوية. وقد اعترض مدير مدرسة lycee في ازمير واثنين من المدرسين على بناء جامع في تلك المدرسة. وفي هذا المجال اكدت حكومة اوزال ان بناء المدرسة هو من صلاحية المجلس الوطني التركي الكبير. والحق ان بعضاً من اعضاء حزب الوطن الام كانوا من الاسلاميين، ومن اعضاء حزب الرفاه ولعل من بينهم محمد Kegecller الذي اصبح وزيراً للدولة في حكومة اكبولت يولدرم. راجع:

Kedourie, Op.Cit., P. 153.

(2) ان الطلاب الذين شجعوا على تربية اللحى، كانوا بمثابة تعبير عن الاحتجاج ضد المؤسسة العلمانية التي يسيطر عليها الجيش، ولكن تعميماً وظيفياً يجيز تربية اللحى اذا استطاع صاحبها اثبات أنها ليست لحية ايديولوجية (فكرية ذات صلة بالاسلام). راجع: ماكنزي، كنيث،=

المحاضرات، وبالتالي طرده من الجامعة، وقانون تحريم ارتداء التوريان بررته المحكمة الادارية التركية العليا باعتبار ان ارتداء التوريان لا يتناسب مع النظام الغربي للجمهورية [1].

=كنعان ايفرن: " الاصوليون المسلمون تسللوا الى الجيش "، الاوبزيرفر البريطانية. وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان طلاب كلية الالهيات خرجوا في مظاهرة على اثر طرد طالبة من الكلية بسبب اصرارها على ارتداء غطاء الرأس في الفصل. فطالب الطلاب باستقالة العميد الذي وصفوه بانه عدو الطلاب، اثيرت المسألة في المجلس الوطني التركي الكبير من قبل اعضاء من حزب الطريق الصحيح للدفاع عن الفتاة.

(1) فوجئت جامعة الشرق الاوسط بانقرة بعدد من الطالبات يرتدين الحجاب، ويومها اصابت الدهشة الجميع وتساءلوا كيف تبدأ الحركة من جامعة معروفة بعلمانيتها الشديدة، ولماذا مثلاً لم تبدأ من كلية " الالهيات " في استنبول.

ثار الاساتذة العلمانيون ورفضوا دخول الطالبات رغم انه لا يوجد في القانون التركي نص يمنعهن من ذلك، وتم تحويل الامر الى المحكمة الدستورية العيا التي قررت تأييد قرار الجامعة في فصلها للمحجبات، وعندما جاء اوزال الى الحكم الغى هذا القرار واعاد الطالبات المفصولات.

والحجاب في تركيا لم يولد في يوم وليلة، واختيار الكليات العلمانية ليبدأ منها الحجاب لم يأت هكذا صدفة او عبثاً. هناك مدارس قرآنية فتحت امام هؤلاء المحجبات منذ سن صغيرة، وعلمتهن مبادىء الاسلام والاخلاق، وفي الوقت نفسه لم تقتل فيهن الطموح في دخول الكليات المرموقة كالطب والهندسة والسياسة والاقتصاد والحقوق والتكنلوجيا، وكلها كليات يسيطر عليها العلمانيون، ويلتحق بها ابناء الطبقة الغنية.

بدأت تجربة هذه المدارس منذ اثني عشر عاماً، وبالتحديد عام 1979م، وفي عام 1989م، وبعد عشر سنوات كاملة نضجت التجربة، ودخلت القافلة الاولى من بنات هذه المدارس الى الجامعات يرتدين الزي الاسلامي ويتسلحن بمبادىء الدين، ويجذبن اليهن الكثيرات غيرهن.

في استنبول عرفت ان هذه المدارس المنتشرة في جميع انحاء تركيا تنتمي الى تلاميذ رسائل النور، وينفقون عليها من اوقافهم، وان رجلين هما اللذان وضعا الفكرة، وطبقاها في قرية بعيدة تبعد عن استنبول ما يقارب 70 كيلو متراً ثم انطلقا بها الى انحاء البلاد.

احد هؤلاء الرجال هو الاستاذ محمد خلوصي عضو سابق في المجلس الوطني التركي الكبير، شغل منصب رئيس التعليم العالي قبل انقلاب عام 1980م. يقول خلوصي في هذا المجال: " انه في=

قضت المحكمة الدستورية في 7 آذار 1989 بان وضع الحجاب من قبل النساء اللواتي يدرسن في الجامعات غير قانوني، ثم حلت القضية بالسماح لكل رئيس من رؤساء الجامعة ان يتخذ القرار الذي يراه مناسباً.

وقد حسم المجلس الوطني التركي الكبير هذه المسألة، عندما اصدر قانوناً في عام 1990م يسمح للطالبات في الجامعات بارتداء الحجاب [1].

=استنبول وحدها توجد لربع مدارس لتحفيظ القرآن الكريم للبنات، اكبرها مدرسة شيخلي، وهي تلك القرية التي تبعد 70 كيلومتراً عن استنبول ومن هذه المدرسة كان انطلاق الحجاب ليدخل جامعات تركيا جميعها. في هذه المدارس الاربع 1700 طالبة يحفظن القرآن الكريم، ويدرسن اللغة العربية والعلوم الدينية، ومدة الدراسة ثلاث سنوات.

لا بد ان تحفظ الطالبة في نهايتها القرآن الكريم، وهذه المدارس تقبل طالبات من عمر خمس سنوات الى سبع عشرة سنة، فقد تكون احدى الطالبات في المرحلة الابتدائية، وتدرس معها في الصف نفسه اخرى في المرحلة الثانوية. واستطعنا افتتاح ثلاثة آلاف مدرسة لتحفيظ القرآن للبنين والبنات في تركيا. وعندما كنت مسؤولاً وفقت بحمد الله في ادخال دراسة الدين الى الجامعة، وافتتاح الكثير من مدارس الائمة والخطباء". راجع: فراج، إسماعيل " رسائل من ميت تهز تركيا "، مصدر سبق ذكره، ص 5.

وفي مجال ارتداء الحجاب في الجامعات التركية، تقول انسي شاهباه: " ان كل اسرتها ترتدي الحجاب، وانها تحفظ القرآن الكريم كله ". وفي هذا المعنى تقول نصرا ايفرن: " انها لن تخلع الحجاب". راجع: المصدر نفسه، ص 5.

تقول سيماديير، وهي الطالبة التركية في جامعة استنبول: " ان الله يأمرنا بتغطية شعورنا، ولا يسمح لنا الا باظهار ايدينا واقدامنا ووجوهنا، ولذلك يتوجب علينا ان نرتدي غطاء الرأس. أما اذا كان غطاء الرأس سيصبح أمراً ممنوعاً فسوف اترك الجامعة.

واما زميلة سيماديير وهي طالبة الفلسفة، حنفية كلوجلو فأضافت الى ذلك قولها: " انا احب الدراسة والعلم. اذا ما حرم لبس التوربان فيتوجب عليّ ان اترك الدراسة". راجع: السياسة الكويتية، العدد 6683 في 1987/3/16.

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، القاهرة، 1991، ص 149.=

وقد أثار هذا القرار نقاشاً حاداً بأن ما اذا كان على المسؤولين الاتراك مواصلة العمل بالعرف العلماني في تركيا والذي مضى عليه اكثر من سبعين عاماً، او ان ينصاعوا للجماعات الاسلامية التي تجتاح تركيا هذه الايام، ان التوفيق بين الطرق الحديثة والقيم القديمة لم يكن بالامر الهين في تركيا التي تعدّ دولة علمانية، في حين ان اكثر من تسعة وتسعين بالمئة من السكان هم من المسلمين [1].

وقد ادى هذا القرار الى تصعيد الخلاف بين ايفرن وتوركوت اوزال، وزاد الاحتكاك بين حزب الوطن الام ـ حزب ازوال وقتئذ ـ والحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي [2].

=وبهذا الخصوص تقول الطالبة زهرة كورلين من جامعة استنبول: " لماذا يصبح الناس بهذه الدرجة من العصبية من اجل حجاب او لباس الرأس ". وهناك من لا يقول: " أي شيء لاولئك الذين يرتدون بنطلونات الجينز الزرقاء التنانير القصيرة من الجانب المعارض". راجع: Neweek , Febreuary, 1987.

تقول احدى الطالبات المحجبات: " ما من محجبات في عائلتنا وقد فوجئوا كثيراً حين ارتديت الحجاب، واجبروني على نزعه ونزع المعطف، كانوا يتشبثون انتزاعه وانتزاع ثيابي ولا يتوقفون عن السؤال: لماذا اصبحت هكذا؟ ". راجع: جيل كيبيل ويان ريشار، مصدر سبق ذكره، ص 164.

وقد بعثت الطالبات برسائل الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يدعون الى حرية الملبس.

(1) Le Monde, Op.Cit.

(2) الوول ستريت جورنال الامريكية، مصدر سبق ذكره.

علق الصحفي التركي متين توكر، على هذه التطورات قائلاً: " ان مسألة الحجاب تظهر الاتجاه الخطير الذي تسير فيه الامة، ان الاصوليين في جدلهم حول هذا الموضوع لا يبدون عدوانية، ومع ذلك، فان موضوع الحجاب المتحقق في المدارس اليوم وغداً قد يصل الى مكاتب الحكومة حتى يصلوا الى اهدافهم. راجع:

News week, Op.Cit.

ان ايفرن يمثل التقاليد العلمانية في تركيا، وهـو مؤيـد ثابـت لاصـلاحات اتـاتورك [1]. أمـا اوزال فلا يشارك ايفرن في مخاوفه [2] وهو يسعى لتحسين

(1) تجول ايفرن في تركيا في نهاية عام 1986م فزار المدارس والجامعات ليتحدث عن مخاطر الجماعـات الاسـلامية، وفي كانون الثاني 1987م شجع ايفرن الحكومة على التحكم بالـدورات ودور القـرآن الخاصـة، اذ يـتم تلقـين الطـلاب مبادىء الاسلام بمعزل عن اهاليهم. وتؤكد الدساتير التركية ان تدريس الدين في المدارس يكـون مـن حـق الابـوين اذا كان طالباً بتدريس اطفالهما في هذا المجال. راجع: Walter, F. Weiker, Op.Cit., P. 8-9.

قال ايفرن في اجتماع للمعلمين:" بعض الجمعيات تحت شعار العمـل الخـيري تقـوم بغسـل ادمغـة شـبابنا ". وعبّر ايفرن عن الجهود التي تقوم بها بعض الطوائف لزرع اتباعها في القـوات المسـلحة قـائلاً: " ان المتطـرفين يعرفـون بانـه يجب عليهم لن يسيطروا على الجيش لتحقيق اهدافهم السياسية ". راجـع: الـوول سـتريت جورنـال الامريكيـة، مصـدر سبق ذكره.

(2) في احدى زيارات اوزال الى الاقاليم التركية، توقف هو ومرافقـوه لاداء صـلاة الجمعـة، في حـين انتظرتـه في الخـارج زوجته والوزراء الباقون. راجع: السياسة الكويتية، العدد 6683، 1987/3/16م.

وحريُ بالإشارة، أن يوسف اوزال شقيق توركوت اوزال يرأس هيئة تخطيط الدولـة، وان الانبعـاث الـديني في هيئـة تخطيط الدولة وغيرها من الدوائر الحكومية قد اصبح الهم الرئيس للموظفين المدنيين الـذين لهـم اتجاهـات علمانيـة. راجع: الوول ستريت جورنال، مصدر سبق ذكره.

وقد تم اعتقال مسؤول كبير في هيئة تخطيط الدولة في عام 1986م لادارته خلية اسلامية في مقر الهيئة بهـدف دفـع تركيا الى قطع علاقاتها مع الغرب.

ومن الواضح، أن ايفـرن ورئـيس الأركـان العامـة الجـنرال " نجـدت اوروغ" كانـا قلقـين مـن معالجـة اوزال للحركـة الاسلامية. والتفسير هو ان حزب الوطن الام يضم كثيراً من المدنيين، كما ان اوزال كان من حزب السـلامة الـوطني، ومـا زال الشقيق الاصغر لازوال " كوركوت" من المتدينين، كما انه متهم بكونـه مـن رجـال الاعـمال الـذين يـدعمون الخلايـا السرية. راجع:

Observer, 18-1-1987.

وقد حاول حزب اوزال استقطاب طلاب النور، وصوت هؤلاء الى جانبه لدرجة انهم في بعض الانتخابـات كـانوا احـد العوامل الرئيسة في فوز حزب الوطن الام، ولما حـاول حـزب الـوطن الام ان يسـتقطبهم الى عضـويته للافـادة مـن قـوة تأثيرهم رفضوا ذلك، وقالوا انهم يريدون ان يتفرغوا=

علاقة تركيا مع العالم الاسلامي. كما ان اوزال ينفي وجود حركة اسلامية رغم امتدادها فيا كما يؤكد اوزال ان ارتداء الحجاب من قبل مجموعة صغيرة من الطالبات في تركيا لا يعني العودة بتركيا الى الوراء، الا ان اوزال في حينه كان لا يمتلك تأثيراً قوياً على المجلس الاعلى للجامعات المرتبطة بالرئيس التركي مباشرة [1].

=للدعوة، ويرون ان الحياة الحزبية تفسد ذلك عليهم. راجع: فراج اسماعيل، " رسائل من ميت تهز تركيا"، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(1) يقول اوزال، وهو بصدد تقويمه لهذه الاحداث: " ان الاصولية محصورة جداً، وهو ما اكدته الانتخابات، انا متدين متحمس واذهب الى الجامع كل يوم جمعة لتأدية الصلاة، ويمكنني ان اؤكد ان العائدين للاسلام ليسوا من النوع المتعصب، ان تركيا هي بلد علماني قبل كل شيء". راجع: صحيفة الوطن الكويتية، العدد 4595، 1987/12/6م.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان المسؤولية الاولى في عملية صنع القرار وتنفيذها وقعت على عاتق رئيس الوزراء توركوت اوزال وحكومة حزب الوطن الام في المدة الواقعة 1983-1989، ويمكننا تفسير ذلك، من قناعة ورضا كنعان ايفرن رئيس الجمهورية وقتئذ بهذه الاختصاصات، ولاسيما انها بموجب دستور 1982 اعطيت صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية تجاوزت على دستور عام 1961، الا ان خلفيته العسكرية وافتقاره الى خبرات سياسية او حزبية سابقة، حالت دون فهم صلاحياته الدستورية. راجع: معوض، جلال (دكتور)، " عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية"، المستقبل العربي، العدد 227،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 18.

تجدر الاشارة في هذا المجال الى قيام الصحافة الغربية بشن حملة شديدة على اوزال عندما ذهب عام 1985 لاداء فريضة الحج، واطلقت صحف عديدة وصف السلطان والخليفة العثماني عليه.

وفي هذاالصدد، ذكر كاي ماكريستان في مقال له في صحيفة " الصنداي تايمز في 9 شباط 1986م ما يأتي: " ان اوزال قرب بلاده من الاسلام اكثر من أي وقت مضى منذ وفاة كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة عام 1923م. ولادخال فكرته هذه الى حيز الواقع العملي ترأس وفوداً بلغ مجموع اعضائها الف رجل الى طهران واسلام آباد وطرابلس الغرب".

واشار الكاتب نفسه الى ان المرء صار يشاهد نسخاً من القرآن الكريم في كل دائرة بلدية". =

وقد برر ايفرن هذا الاجراء في النقاط الآتية:

1. تسلل الجماعات الاسلامية الى المدارس والجامعات وجهاز الدولة، وكانت الطلبات بدعم من زملائهن الطلاب ينظمن سلسلة من المظاهرات ضد حظر تم فرضه على ارتداء الحجاب، ويعدّ احتجاجهن تخلياً عن مبادىء اتاتورك العلمانية [1].

2. تسلل الجماعات الاسلامية الى الجيش، فقد كشف ايفرن من بين امور اخرى، ان التنظيمات الاسلامية السرية بدأت تتسلل الى القوات المسلحة، وذلك امركان معظم الاتراك يعتقدون انه لن يحدث أبداً، حيث تم ادخال اكثر من ثمانمائة طالب في الاكاديميات العسكرية، وان مائة منهم غادروا في النهاية هذه الاكاديميات او تم سحبهم منها سراً عقب تلقي طلبات من اسرهم لقيامهم بنشاطات اسلامية [2].وفي هذا المجال قال ايفرن: " لقد كان هدفهم الوصول الى المراتب العليا في القوات المسلحة، ماذا سيحدث لو انهم امسكوا بزمام الجيش ؟ " [3].واضاف قائلاً:" قد يحولون البلاد الى أي نوع من الانظمة التي يريدون،هل هذا هو نشاط ديني ام خيانة ؟" [1].

=ومن جانب آخر، طالب الكاتب من مارغريت تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية وقتئذ بأن تطلب من اوزال ـ وكان في زيارة الى لندن ـ ما يطمئن الغرب بانه لن يسمح بعودة الاسلام الى تركيا. راجع: خليفة، محمد، " صورة الاسلام في تركيا كما يراها الاعلام الغربي"، مصدر سبق ذكره، ص 176.

(1) Observer, 18 January 1987.
(2) Ibid.

(3) Neesweek, February, 1987.=

وقال ايفرن في مناسبة اخرى: " اقرر ان القوات المسلحة والتي ورثت من قبل اتاتورك لا يمكن ان تؤخذ من قبل الخونة، سوف لا يستطيع أي شخص ان يحقق اغراضه الشريرة عن طريق مصالحه العسكرية. ان غاية القوات المسلحة هي الدفاع عن هذه الدولة ضد الاعداء في الداخل والخارج، وان ترى الدولة دائماً في أمن وسعادة الافراد "[2]. فضلاً عن ذلك، فقد كشف ايفرن امام طلبة ادنة عن انه تم تسريح 96 مرشحاً من اصل 813 مرشحاً للجيش بسبب وجهات نظرهم الاسلامية، وجميع هؤلاء المسرّحين ينتمون الى الطبقة الفقيرة جداً، وقد عزا ايفرن ذلك الى حاجة العائلات الفقيرة ورغبتها في ارسال الابناء الاذكياء الى المدارس الدينية التي تؤمن لهم مصاريف الاقامة الى جانب الدراسة، وجاء في تحذير ايفرن قوله:" ما لم يتم اطفاء النار في الوقت المناسب، فان المنزل سيحترق كله" وهذا الرأي يحمله القادة العسكريون في

=كشف تقرير اعده تيومان كوان رئيس جهاز الامن القومي التركي ان عناصر الحركات الاسلامية تسللت الى كل دوائر الدولة وقوات الامن، وان الاسلاميين قد تمكنوا من السيطرة على المراكز الهامة في الدولة. راجع: التقرير الاستراتيجي العربي، 190، القاهرة، 1991، ص 149.

(1) Ibid.

وهناك اسباب عديدة لتغلغل النشاط الاسلامي في المؤسسة العسكرية التركية، منها الحرب القبرصية التي نشبت عام 1964 إذ اشعلت الروح الاسلامية في داخلها، وذلك حين احاطت الدبابات اليونانية بالقرى الاسلامية وحاصرتها ومنعت عنها الطعام والماء والدواء، فانتشرت الاوبئة فيها، فتحرك الجيش بروح اسلامية لصد الهجمات اليونانية.

ان المؤسسة العسكرية في تركيا تعدّ اداة مختارة بيد الولايات المتحدة فاذا سرى الاسلام في الجيش ذاك فما العمل؟ عندئذ اصدرت الولايات المتحدة اوامرها للحكومة التركية باطلاق نشاط الحركات اليسارية في تركيا تستعين بها لصد الاسلام، وذكرت الصحف في حينها ان بعض الوزراء وافقوا على هذا الامر ورفضه آخرون، فأمر المعارضون بتقديم استقالتهم. راجع: قطب، محمد، واقعنا المعاصر، ط2، مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر، السعودية، 1988، ص 356.

(2) Metin Heper, The State Tradition in Turkey, Typeset and Printed of Hull, 1985, P. 126.

تركيا. ففي نهاية كانون الاول 1987م، اجتمع في نادي الجيش بانقرة العديد من الجنرالات اعضاء مجلس الامن القومي التركي برئاسة قائد هيئة الاركان نجدت اوروج، ووضع المجتمعون مذكرة تحذيرية وجهت الى ايفرن جاء فيها:" ان القوات المسلحة تبدي انزعاجها العميق من امتداد تأثير المسلمين الاصوليين،وعليه فان القوات المسلحة تتوقع توقيف الاتجاه الديني المتزايد بشكل سريع "[1].

وفي مناسبة اخرى قال الجنرال نجدت اوروج محذراً عامة الشعب: " ان في هذا البلد توجد قوانين وحكومة ودستور وجيش يعرف ماذا عليه ان يفعل[2].

---

(1) السياسة الكويتية، العدد 6683، 1987/3/16م. قارن مع جريدة الوطن الكويتية، العدد 5136، 1989/6/5.

(2) السياسة الكويتية، مصدر سبق ذكره.

وعلى الرغم من هذه التطور ات، نرى ان العلمانية في تركيا لم تتعرض تعرضاً مهماً للخطر، إذ ان دستور عام 1982م يظل ينص على:" ان جمهورية تركيا هي جمهورية اجتماعية علمانية، وان قانون الاحزاب السياسية يحظر الاحزاب المبنية على الدين(من بين امور اخرى) ". راجع:

Walter F. Welker, Turkey , the Middle East, and Islam, Middle East Review , Spring 1985, P. 29.

المبحث الثاني

النظام السياسي في تركيا بموجب دستور عام 1982

منذان ان استولى الجيش على الحكم في 12 أيلول 1980م شرع بغلق " اتحاد العمل الثوري" واعتقال 306 أعضاء من اعضائه [1]. وفي بداية سنة 1981م تم القاء القبض على اعضاء فرع الطوارىء في جبهة تحرير الشعب التركي [2]، وبعد انقضاء اسبوع من هذا التاريخ تم القبض على 504 من اعضاء الطريق الثوري في انقرة [3].

أما فيما يخص الاحزاب السياسية الاخرى والتي كانت تعمل قبل انقلاب 12 أيلول 1980م، فترى ان تصريحات القادة العسكريين اكدت عدم اعطاء فرصة لهم للقيام بأي دور في الساحة التركية، حيث قال كنعان ايفرن في هذا المجال " بأننا قمنا بتنظيف قذاراتهم، ولهذا لن نسمح لهم بأعادة هذه القذارة مرة اخرى " [4].

(1) هل سيكون الانتظار طويلاً في تركيا(مجلة الشرق الاوسط) مايس 1981م، ص 6. غادرت بهيجة بوران زعيمة حزب العمل التركي بعد الانقلاب، وطالب بعض الزعماء السياسيين حق اللجوء في بعض البلدان مثل سويسرا والنرويج. راجع: المصدر نفسه، ص 7.

(2) هذه المنظمة مسؤولة عن السرقة، وكانت تعمل تحت غطاء لصق الاعلانات. راجع: المصدر نفسه، ص 2.

(3) المصدر نفسه، ص 2-3.

(4) قام حزب السلامة الوطني بشكل خاص بتصدير اعضائه الاكفاء الى المانيا، إذ بامكانهم نشر أفكارهم بسهولة بين العمال الاتراك. راجع: المصدر نفسه، ص7.

ونتيجة لذلك، فقد استقال اجويد زعيم حزب الشعب الجمهوري وعاد الى مهنته القديمة وهي الصحافة، اما توركش وسليمان ديمرئل فانهما ابتعدا عن أي نشاط له علاقة بالعمل السياسي [1].

تجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان جنرالات الجيش في تركيا تشددوا في السلوك السياسي الداخلي في تركيا، إذ يعتقدون بضرورة ابقاء الحكم العسكري في السلطة لسنوات اخرى اذا اريد لتركيا ان لا تعود الى حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التي شهدتها في السبعينات [2].

بينما يرى القادة الآخرون ضرورة الوصول الى تسوية عاجلة قبل فوات الوقت، وهناك اتفاق عام على ان حقوق الانسان في تركيا قد تعرضت للخرق والانتهاك البالغين بسبب عمليات التعذيب في السجون التركية واحكام السجن الطويلة [3].

(1) Turkey Yearbook 1983, Donmez Ofset Basimevi, Ankara, 1983,PP. 596-597.

طالب المدعي العسكري العام انزال عقوبة الاعدام بتوركش و19 متهماً آخر بضمنهم 15 عضواً في اللجنة التنفيذية لحزب الحركة القومي، وتم تحميل توركش المسؤولية الكاملة عن النشاطات السرية وجهود العصابات الفاشية والعنصرية التي نفذتها جمعيات المثاليين، واتهم بأنه اصدر اوامره شخصياً في حالتي اغتيال. وبحلول شباط 1983م، كان هناك ثلاثة فقط من اعضاء المجلس التنفيذ قيد الاعتقال رغم وجود 124 متهماً من مجموع 500 متهم كانوا في السجن ايضاً.وبعد عام من ذلك، كان المنفذ الحزبي الوحيد الذي ما يزال في السجن هو توركش. وكان من المتوقع ان تستمر المحاكمة لبضع سنوات اخرى حيث كان هناك 3000 شاهد يجري استجوابهم. راجع: لوسيل، مصدر سبق ذكره، ص 97.

(2) الدستور 1981/12/28م لندن.

(3) المصدر نفسه.

ونتيجة لهذه الاوضاع في تركيا، قام عدد من السياسيين الاوربيين وممثلي الاتحادات بزيارات الى تركيا للتعرف على الوضع هناك.. وفي هذا المجال اعدّ لودفع شنايز تقريراً لمجلس الجمعية العامة الاوربية ـ وهو عضو في البرلمان النمساوي ـ وقد جاء في تقريره: " انه يؤمن بأخلاص اهتمام الجنرالات بمستقبل تركيا"، واخبر الجمعية المذكورة:" ان المطالبة بأنهاء عضوية تركيا في المجلس لا تنجسم مع الواقع. وان قطع العلاقات مع تركيا لن يساعدها في العودة الى النظام الديمقراطي " [1].

وقررت الجمعية العامة دراسة واقع تركيا في شهر مايس واكدت:" انه من الضروري بالنسبة الى تركيا العودة الى النظام الديمقراطي بأسرع وقت ممكن، واشار التقرير ايضاً الى سجن اعضاء البرلمان والكتّاب والزعماء السياسيين[2].

ونتيجة لهذه التطورات، علق ايفرن بأنه سيتم تشكيل مجلس خاص في المدة الواقعة بين شهر آب وتشرين الاول لاعداد دستور جديد [3]. وعلى هذا الاساس قامت تركيا بأول خطوة رسمية لها نحو اعادة الديمقراطية بالبلاد

(1) هل سيبقى الانتظار طويلاً في تركيا " مجلة الشرق الاوسط "، مصدر سبق ذكره، ص 4.
سئل محمد علي ايبار، الزعيم السابق لحزب العمل التركي، حول انضمامه الى حزب من الاحزاب التركية اجاب قائلاً: " لن انضم الى أي حزب، ولكنني سأنضم الى حزب اشتراكي. ونظراً لان ذلك ليس ممكناً في التركيبة الدستورية اليوم، فانني ببساطة امضي وقتي منتظراً. راجع: نوبار هوفسبيان،مصدر سبق ذكره، ص 257.
(2) "هل سيبقى الانتظار طويلاً في تركيا"، مصدر سبق ذكره، ص 4.
(3) الانوار 1981/10/24م، بيروت.

وذلك في 23 تشرين اول 1981م الى افتتاح جمعية استشارية تقوم بالاعداد لدستور جديد [1].

وقد تم اختيار الاستاذ سعدي ارماك رئيساً للمجلس الاستشاري، وفي هذا المجال قال ارماك: " لا يوجد دستور في العالم يمكنه خلق المعجزات، وان الشعب التركي ومنذ 80 عاماً لم يجد حزباً ينقذه من المأزق، وليس هناك دستور واحد في العالم يستطيع خلق المعجزات، ولا تنتظروا منا ذلك، وان على الشعب قبول الدستور الجديد فأننا لانريد دستوراً كالدستور الالماني والفرنسي اذ انهما غير قابلين للتطبيق، بل نريد العكس يطبق بشكل ليس كاملاً على جميع ابناء الشعب " [2].

ومشروع الدستور الجديد أشرفت على تحضيره لجنة من خمسة عشر خبيراً برئاسة اورهان الديكاشتي استاذ القانون وبالتعاون مع الجمعية الوطنية التأسيسية. والهدف منه هو اعادة تركيا الى النظام الديمقراطي، ولكن في الوقت نفسه تم تأكيد عدم انزلاق تركيا مجدداً الى الفوضى التي كانت غارقة فيها خلال السنوات التي سبقت الانقلاب الاخير [3].

---

(1) ضم المجلس الاستشاري 160 عضواً، عين اربعون منهم بقرار من مجلس الامن الوطني والبقية تم اختيارهم من قائمة ضمن 360 اسماً زود بها مجلس الامن الوطني من قبل حكام الولايات الذين عين اغلبهم من قبل المجلس (ولم يفسح المجال لمن كان عضواً في أي من الاحزاب السياسية حتى تأريخ 11 أيلول 1980م بأن يكون عضواً في المجلس الاستشاري)، راجع:

John H. Mcfadden, Civil-Military Relations in the Third Turkish Republic, The Middle East Journals Vol.39, Np.1, Winter 1985, Middle East Institute, P.71.

(2) Cumhuriet, 15-1-1981.

(3) صحيفة الشرق الاوسط: مصدر سبق ذكره، وكذلك: لوسيل دبلويينفسز، مصدر سبق ذكره، ص 99.

والخطوط العامة للدستور الجديد تنص على تخصيص امتيازات كبيرة للسلطة التنفيذية تفوق ما تمتع به الدستور السابق [1]، فالحكومة الحالية تعزو الفوضى التي حلت بالبلاد في نهاية السبعينات وقبل ان ينقلب الجيش على الحكومة في أيلول 1980م الى السلطة التنفيذية.

وصانعو الدستور الجديد يقتدون الى حد بعيد بالدستور الفرنسي ويريدون اعطاء الرئيس التركي الحق في فرض حالة الطوارىء، وحل البرلمان، والدعوة الى انتخابات جديدة، وبذلك سيكون بامكانه قطع دابر أي محاولة ارهابية، ولكن ليس واضحاً بعد ان كان الرئيس الجديد سينتخب مباشرة، كما كان في فرنسا أو ينتخب بصورة غير مباشرة عن طريق البرلمان كما في الدساتير التركية السابقة [2].

ومع ان واضعي الدستور الجديد يؤكدون انه لن يكون نسخة كوبونية عن دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، الا ان المعارضة ـ وبخاصة الليبراليون ـ

(1) أصدر مجلس الثورة التركي قانوناً في كانون الثاني 1981م ينظم عمل المجلس، ويتيح له البقاء في الحكم لحقبة مطولة لا علاقة لها باعلان الدستور الجديد. وعلى الرغم من ان القانون الجديد لا يحدد مدة حكم مجلس الامن القومي، الا ان بنود القانون الجديد تتيح للمجلس الاستمرار الى اجل غير مسمى، فأحد بنود القانون الجديد الرئيسة تحدد كيفية شغل مقاعده ان خلا احدها، كما الغت القيود المفروضة على العضوية بسبب السن او انتهاء المدة المحددة للخدمة العسكرية. وطبقاً لذلك يستمر ايفرن في منصبه الرئاسي لمدة غير محددة. وفي حالة تقاعده او استقالته يليه في رئاسة المجلس قائد الجيش الجنرال نور الدين ارسين. راجع: الحوادث، عدد 1981/1/19، لندن.

(2) الدستور، 1982/7/5م، وكذلك لوسيل دبليوبيفسن، مصدر سبق ذكره، ص 100،99.

تبدي تخوفاً من منح المزيد من السلطات التنفيذية خشية تعميق سلطة الحكومة[1].

يتألف الدستور الجديد من مقدمة و7 أجزاء، تتضمن 177 مادة وايضاً 16 مادة مؤقتة [2].

أما السلطة التشريعية [3] فستتألف من مجلس واحد سيتم انتخابه من قبل ناخبين لا يتجاوز عددهم 21 ناخباً. واقترح ايضاً ان يكون هناك مجلس

(1) المصدر نفسه.

صادق مجلس الامن القومي على مشروع الدستور بالقانون رقم 2709.

تم إجراء استفتاء على هذا الدستور في تشرين الثاني عام 1982م، وقد تمت الموافقة عليه بنسبة 92% من الاصوات. شارك في هذا الاستفتاء 5ر88% من الناخبين، وصوّت 17017 الف ناخب لصالح الرئيس الجديد و1623 ضده.وقد علق علي كوشمان رئيس اتحاد الصناعيين ورجل الاعمال الاتراك، انه لم يكن يتوقع ان تزيد الاصوات الموافقة على 70% واردف قائلاً: " لقد برز الاختيار الحاسم تماماً: لقد قالت الامة التركية:" لا للفوضى والارهاب والتضخم. ان الثقة في شخص السيد ايفرن قد لعبت دوراً كبيراً. راجع: نوبار هوفسبيان،مصدر سبق ذكره، ص 251.وكذلك: لوسيل دبليوبيفسر، مصدر سبق ذكره، ص 101. ودانيلوف، مصدر سبق ذكره، ص 428-429.

أما فيما يخص نور الله شيرجين، رئيس غرفة الصناعات في استنبول فان: " الاصوات الموافقة بمثل هذه النسبة العالية كانت تذكرة بأن المجتمع التركي لم ينس ايام ما قبل 12 أيلول / سبتمبر". أما بالنسبة الى خالد نارين، رئيس اتحاد نقابات اصحاب الاعمال الاتراك، عبّر عن سروره قائلاً: " يجب ان نعمل بفهم لديمقراطية لا تتخذ من الغرب انموذجاً لها، بل ان تصبح هي انموذجاً للغرب". راجع: نوبار هوفسبيان، مصدر سبق ذكره، ص 251.

(2) دانيلوف، مصدر سبق ذكره، ص 429.

(3) اضافت المادة الشرطية انه في حالة انعقاد اول مجلس وطني منتخب، فأن الاعضاء الآخرين من مجلس الامن الوطني سيشكلون من انفسهم هيئة تنفيذية جديدة تدعى" المجلس الرئاسي"=

استشاري ليضم اعضاء المجلس العسكري الحاكم، وربما غيرها. والمقصود من هذه الخطوة هو الاحتفاظ ببعض السيطرة للعسكر على السياسة، سيما وانه بات في حكم الاكيد ان الجنرال ايفرن سيكون اول رئيس للجمهورية [1].

تضمن دستور عام 1982م مادة شرطية نصت على فرض الحظر على جميع من كان في سدة الحكم بتأريخ 12/أيلول/1982م من المشاركة في النشاطات السياسية لمدة عشر سنوات، والذين كانوا اعضاءً في المجلس الوطني التركي الكبير لمدة خمس سنوات وكانت نهاية مرحلة مهمة في السلوك السياسي الداخلي التركي[2].

يتميز النظام السياسي الذي اطاح به العسكر بلبراليته الى حد بعيد، فقد اشتمل دستور عام 1961م على تسهيلات معارضة النشاط السياسي من قبل المجاميع الاقتصادية والاجتماعية المنظمة حديثاً [3].

وقد شجع نظام التمثيل النسبي في المجلس الوطني التركي الكبير على تضخم عدد الاحزاب السياسية، كما ادى تقليل الضوابط على العديد من الحركات السياسية الى اختلاف واسع في وجهات النظر السياسية، ومعظم هذه الفلسفات السياسية غدت ممثلة على الصعيد القومي.

=والتي ستعمل لست سنوات واعطت المادة الشرطية التاسعة الحق في الاعتراف بالتعديلات الدستورية لمدة ست سنوات، راجع:

John H. Mcfadden, Civil-Military Relations in the Third Turkish Republic,Op.Cit., P.73.

(1) وهذا يعني وبموجب الدستور الجديد، ان الصلاحيات التي ينص عليها الدستور الصادر عام 1961م على اثر سقوط حكومة مندريس تتوسع كثيراً في هذا الدستور الجديد.

(2) John H. Mcfadden, Civil-Military Relations in the Third Turkish Republic,Op.Cit., P.69.

(3) Ibid.

واكد دستور عام 1982م على الشروط السابقة لدستور عام 1961م من حيث عدم مخالفة مبادىء اتاتورك في الجمهورية والعلمانية والديمقراطية.وقد حظرت المحكمة الدستورية مجموعة من الاحزاب التي كانت قائمة في الستينات والسبعينات، ولكن الدستور الجديد كان اكثر دقة وذا نطاق واسع على حد سواء. وهذه المسألة واضحة في المادة 13 والتي تؤكد على حظر احزاب مثل حزب العمل التركي، وحزب الحركة القومي، وحزب السلامة الوطني، على أساس انها قائمة على الاشتراكية والفاشية والدينية، فضلاً عن ذلك ان الاحزاب يجب ان لا تقوم على أساس " طبقة او مجموعة" [1].

ومن ناحية اخرى، أشار دستور عام 1982م الى التعليم، إذ اصبح التعليم وتدريس الدين والاخلاق تحت سيطرة الدولة [2].

وبموجب ذلك خصصت دورات الزامية في المدارس الابتدائية والمتوسطة لتدريس الدين والاخلاق [3].

---

(1) لوسيل، دبليو، مصدر سبق ذكره، ص 115. و Geyikdagi, Op.Cit., P.144.

(2) Geyikdagi, Op.Cit., P.144.

عدّت المادة 24 من الدستور الدروس الدينية والاخلاقية مادة اجبارية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة من التعليم.

راجع: نور الدين، محمد، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(3) كان التعليم في العهد العثماني تعليماً اسلامياً متقدماً، وكان نظام التعليم في تطور مستمر، اتخذ محورين هما:

1- التعليم الشعبي: تمثل في حلقات دراسية مبسطة تبدأ من المنازل بتحفيظ القرآن الكريم وبعض الاحاديث النبوية الشريفة واسس الفقه ومابدىء اللغة العربية وكتابتها ويتم الانتقال الى حلقات اعلى في الكتاتيب، فيتبع الطالب منهاجاً أكثر تطوراً يقوم على حفظ المتون الاساسية في النحو والصرف والعقائد والفقه واصوله.

بعد الكتاتيب ينتقل الطالب الى المعاهد الوقفية لدراسة شرح المتون المحفوظة وحواشيها، وفي المرحلة الاخيرة، يتم حصول الطالب على اجازة الشيوخ في التعليم الاسلامي.=

أما في حالة الحصول على تعليم ديني خاص (أي تدريس الدين من قبل الاشخاص) يكون بناء على طلب وبأسس قانونية [1].

= 2- التعليم الرسمي: وهو اكثر تنظيماً وينقسم الى ثلاث مراحل رئيسة: ابتدائية، ورشدية، وعالية.ومن اضخم المؤسسات التعليمية في تركيا مدرسة الفاتح ويعود تأريخ انشائها الى منتصف القرن الخامس الميلادي، تليها مدرسة السليمانية والتي انشئت في 1555م. راجع: سمير، هبة،" ازمة التعليم الديني في تركيا"، السياسة الدولية، عدد 131، يناير 1998، ص 182ـ183؛ وروبنسن، مصدر سبق ذكره، ص 55.

(1) في نهاية عام 1981م، كان هناك اجتماع مغلق بين وزارة التعليم الوطني مع كلية الالهيات بجامعة انقرة، اعدتا برنامجاً دينياً اجبارياً. وقد تلقى المدرسون الدينيون برنامج تدريب خاص اعدّ من قبل وزارة التعليم الوطني.

وقد درست المناهج الدينية الاجبارية لاي سنة من مراحل اربع في المدارس الابتدائية وفي المرحلة الاخيرة من المدارس العالية. وقد اعطيت المناهج بمعدل ساعتين اسبوعياً ما عدا السنوات الثلاثة الاخيرة، درست هذه الدورات بواقع ساعة واحدة اسبوعياً.

ان الغرض من مناهج الدين والاخلاق يكمن في: اعطاء الطلاب في المدارس الابتدائية والمتوسطة معلومات عن الدين بصورة عامة والدين الاسلامي والاخلاق والمعرفة الاساسية الكافية الخاصة بهذه الامور، وعلى خط السياسة التعليمية العامة ومبادئها، وعلى خط مبادىء اتاتورك العلمانية. لم تشمل المناهج الدينية والاخلاق على اكثر من 80٫000 سجين في جميع سجون تركيا، وقامت الوزارة بتعليم الاميين من السجناء القراءة والكتابة.

تناولت الصحافة التركية، موضوع الدورات الدينية الاجبارية، وقد كتب اوكتاي أقبال في صحيفة " الجمهوريت" مقالة جاء فيها: " ان هناك دورات دينية اجبارية في المدارس، واكثر من الف دورة في القرآن في جميع انحاء تركيا، إذ اصبحت فائضة، وعليه يجب ان تغلق. راجع: Geyikadgi, Op.Cit., PP. 141-142.

وبهذا الخصوص، لا بد ان نشير الى الاتفاق الذي تم بين حزبي الطريق الصحيح والاجتماعي الشعبي الديمقراطي في البروتوكول الثاني الذي وقعاه لتشكيل الحكومة الجديدة في 24 حزيران 1993 على الغاء الزامية التعليم الديني في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وجعله طوعياً. ويتطلب تنفيذ هذا الالغاء تعديل المادة 24 من الدستور التي توجب الزامية التعليم، علماً ان تعديل الدستور يتطلب غالبية الثلثين من اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، وهو أمر من الصعوبة بمكان تحقيق=

ووضحت المادة 24 من الدستور حرية المعتقد والاحكام الدينية، إذ ان الفرد يمارس طقوس العبادة والمراسيم الدينية بحرية، شريطة ان لا تتعارض مع الشروط المنصوص عليها في المادة 14 [1].

وتشير المادة 24 من الدستور الى ان الشخص لا يجبر على العبادة او الاشتراك في المراسيم الدينية، ولن يلام أي فرد او يتهم بسبب معتقداته الدينية[2].

=ذلك. وفسرت موافقة حزب الطريق الصحيح على مطلب الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي الغاء الزامية التعليم الديني على انها مقابل موافقة الحزب الاخير على تحويل مؤسسة البريد والاتصالات PTT التابعة للقطاع العام الى قطاع خاص. راجع: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مصدر سبق ذكره، ص 88.

وفي معرض تقويم دورات القرآن، قال ترمين اوزتوش المراقب العام لوزارة التربية الوطنية: " ان دورات القرآن لم تكن لها أسس قانونية، تتعارض مع الدستور، ويقوم معلمون غير اكفاء بالتدريس فيها".

وكتب حسن بولر في صحيفة " حريت" مؤيداً بقوة الدورات الدينية والاخلاقية في المدارس قائلاً: " انه خلال اطار العلمانية، ان الشعب وبموجب مفهوم الحياة يجب ان تكون لهم معرفة حول الدين، ويجب ان لا تترك هذه الامور للمتعصبين الجهلة والانتهازيين والمحتكرين السياسيين". راجع: Geyikadgi, Op.Cit., P.142.

(1) Ibid.

اشارت المادة 96 من قانون الاحزاب السياسية انه لا يسمح باستخدام مصطلحات الشيوعية والفاشية والاشتراكية والقومية والدين والعرق واللغة والمذهب والمنطقة، وكلمات تعطي المفاهيم نفسها.

(2) Ibid.,; Kano Ekslogiu , Siyasi Partiler Yasasi, Ankara, 1983,ss.53-45.

جاء في المادة 83 من قانون الاحزاب السياسية ما يلي: " ان جميع الاشخاص متساوون امام القانون بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والعرقية وافكارهم السياسية او معتقداتهم الدينية او الفلسفية او ما شابهها.

أشارت المادة الخامسة من قانون الاحزاب السياسية الى المعنى نفسه، إذ جاء فيها: " لا يجوز تفضيل طبقة اجتماعية على طبقة اجتماعية اخرى او التمييز في المذهب والدين والعرق=

وفي تطور آخر، كشفت صحيفة " ترف " التركية في شهر كانون الثاني 2010، من أن اثنين من كبار المسئولين العسكريين هما أوزدان اورناك وإبراهيم فيرتينا القائدين السابقين لسلاحي البحرية والجو اللذان أطلق سراحهما بأمر من النيابة بعد استجوابيهما، كان لهما علاقة بخطة الانقلاب التي أعدت في 3003 في صفوف العسكر باستنبول بعيد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002. وكان سلاح البحرية في ذلك التاريخ تحت أمرة أردوغان الذي قام بدور أساسي في الحملة التي شنها عسكريون في عام 1997، وأدت إلى استقالة الدكتور نجم أربكان.

وفي خضم ذلك، قامت الحكومة باعتقال 29 عسكريا آخر، ونتيجة لذلك حذر رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان في 27 شباط 2010 الجيش قائلا: " لا أحد فوق القانون ". وأبدى أردوغان تشددا واضحا من خلال رفض أي استثناء من العقاب في هذه القضية التي أثارت أزمة خطرة في تركيا. وقال أردوغان خلال اجتماع لحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه: " على الذين يعدون مخططات في الخفاء لسحق إرادة الشعب، أن يدركوا أنهم، ابتداء من الآن، سيواجهون العدالة. فلا أحد فوق القانون، ولا يمكن لأحد الإفلات من العقاب ".

من ناحية أخرى، أبطلت المحكمة الدستورية في 8 تموز من العام 2010 تعديلات على دستور البلاد أقرها المجلس الوطني التركي الكبير قبل شهرين، وأثارت جدلا وبخاصة تلك المتعلقة بإصلاح النظام القانوني وهو ما يقلص من أهمية هذه التعديلات.

=واللغةوخلق فروقات اقليمية ومنع أي مفاهيم وافكار تؤدي الى الاغراض نفسها او تأسيس نظام دولة يستند الى الدكتاتورية.

وقال رئيس المحكمة، هاشم كليج في مؤتمر صحافي مخصص للإعلان عن قرار المحكمة: " أن التعديلات على مواد الدستور بشأن تغيير تشكيلة المحكمة الدستورية، وكذلك تعديل طريقة اختيار المدعين العامين والقضاة غير دستورية إلى جانب توسيع صلاحيات الرئيس للمسألة أمام محاكم مدنية ". وأضاف كليج: " أن المحكمة التي قبلت سابقا الطعن المقدم من بعض النواب المعارضين لحزمة التعديلات الدستورية المقدمة من الحكومة قررت إبطال الفقرات المتعلقة بالمحكمة الدستورية ومجلس القضاة والمدعين العامين والمعني باختيار أعضاء السلك القضائي.

وأوضح كليج، أن القرار جاء بعد مداولات استمرت تسع ساعات، وأن القضاة اجمعوا على قرار إبطال تلك التعديلات لكونها تتعارض مع نصوص الدستور، كما تمثل تدخلا صارخا في اختصاصات السلطة القضائية، وهو ما يتعارض مع مبدأ فصل السلطات المعمول به دستوريا.

ويعني إبطال هذه التعديلات إلغاءها وعدم إدراجها في حزمة التعديلات الدستورية التي تتضمن 26 تعديلات دستورية المقرر أن تطرح في استفتاء شعبي عام كي تأخذ مفعولها الدستوري.

وسبق للمجلس الوطني التركي الكبير أن أقر حزمة التعديلات المذكورة في أيار من العام 2010 بعد مناقشات استمرت شهرا كاملا، وجرى التصويت عليها مادة تلو المادة وسط معارضة شديدة من أحزاب المعارضة العلمانية والقومية، وقد سارع حزب الشعب الجمهوري، وهو من أكبر الأحزاب العلمانية المعارضة إلى تقديم مذكرة مستعجلة للمحكمة الدستورية تطعن ببعض المواد المعدلة لاسيما المتعلقة بالنظام القضائي والمؤسسة العسكرية.

ونتيجة لذلك، تعهد العلمانيون في تركيا بالدعوة إلى التصويت الذي يجري في 12 أيلول من العام نفسه على التعديلات بالرفض. بينما تستعد الحكومة التركية لطرح القسم الأساسي من مشروع إصلاح الدستور للاستفتاء بعد إلغاء المحكمة التعديلات.

ويرى المعارضون بأن الإصلاحات هي محاولة من الحكومة لفرض سيطرتها في الدولة وتقويض المبادىء العلمانية على كل مصادر السلطة.

كان من نتائج ذلك، أن ارتفعت قيمة الليرة التركية والسندات والذي يزيل فكرة إجراء انتخابات مبكرة كان المتوقع أن تدعو إليها الحكومة في حال عدم إقرار التعديلات.

في هذا الشأن، قال زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كليجدار أوغلو والذي طالب برفض التعديلات المقترحة كلها أنه يجب أن تجري الانتخابات المقبلة قبل تموز من العام 2011. مضيفا: " سوف نصوت بلا في 12 أيلول القادم ". ولكن كليجدار أوغلو يوافق على حاجة تركيا إلى تحديث دستور وضع تحت الحكم العسكري بعد انقلاب 12 أيلول من العام 1980، مشيرا إلى أن تركيا تحتاج إلى دستور أكثر معاصرة وحداثة. وقد دعا زعيم حزب الحركة القومي، دولت بهجلي، الاتجاه نفسه.

وفي هذا المجال لابد من التأكيد، من أن التعديلات الدستورية الجديدة تضمن الاستقلالية للمجلس الأعلى للقضاة والنواب العامين [1]. ورفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 إلى 17، يعين المجلس الوطني التركي الكبير ثلاثة منهم فقط. كما تشير هذه التعديلات إلى إخضاع قرارات مجلس الشورى

1) Radekal , 2 Augist , 2010.

العسكري لمراقبة القضاء. تعديلات المادة 51 من الدستور تمهد الطريق لمحاكمة العسكريين المتورطين في انقلابات عسكرية أمام محاكم مدنية. وتجعل حظر الأحزاب أكثر صعوبة. فضلا عن ذلك أن التعديلات الدستورية تعطي مزيدا من الحقوق للعمال والموظفين.

ونددت الحكومة التركية بالقرار متهمة المحكمة الدستورية بتخطي صلاحياتها بإصدارها حكما حول الجوهر وليس فقط حول الشكل. وقال وزير العدل التركي سعد الله أرجين: " إن التعديلات تشكل مراجعة مهمة للدستور، حتى وإن حذفت بعض الجمل. واعتبارا من الآن ندخل في عملية الاستفتاء، وأن المواد التي ألغتها المحكمة ستخضع أيضا من جهة أخرى للاستفتاء.

في خضم هذه التطورات، أشارت الصحف التركية بأن التعديلات الملغاة جزئيا في طريقها إلى محكمة حقوق الإنسان الأوربية. وتجدر الإشارة في هذا المجال، أن الاتحاد الأوربي هو أكثر رضا من التعديلات الدستورية، وجاء رد الفعل الأوربي مؤيدا لذلك، فأعربت المفوضية الأوربية عن اعتقادها بإيجابية ذلك، معدة إياها بأنها خطوة أخرى نحو حزمة الإصلاحات الدستوري التركية، كونها تحقق معايير الاتحاد الأوربي.

ومن ناحيته، قال أردوغان: " ادفنوا دستور الانقلاب في صندوق الاستفتاء". إلى ذلك، تحرك أردوغان لتغيير المادة 35 من القانون الداخلي للجيش[1] مشيرا إلى استعداده أن يمد يده إلى يد المعارضة لتغيير هذه المادة. إلا

---

1) حري بالإشارة هنا، من أن الحكومة التركية وجهت الاتهام ل 196 شخصا بينهم عسكريون ومتقاعدون، كانوا قد اشتركوا في محاولة اغتيال رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان في عام 2003. وقد عاملت محكمة الجنايات التركية جنرالات الجيش معاملة الهاربين من =

أن زعيم حزب الشعب الجمهوري، كمال قلجدار تراجع عن طلبه لتغيير المادة المذكورة [1]. وفي غضون ذلك، وجه رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان كلامه إلى المعارضة التركية قائلا: " إن كنتم صادقين فتعالوا لنغير المادة 35 من القانون الداخلي للجيش " ([2]). فضلا عن مطالبته الشعب التركي بكسر القيود كافة التي تكبل البلد [3].

من هذا المنطلق، ذهبت صحيفة **Radekal** التركية قائلة: " ستصبح المادة 35 من القانون الداخلي للجيش في عداد التاريخ [4]".

وفي غضون ذلك، قال رئيس بلدية من حزب الشعب الجمهوري " نعم " للاستفتاء، فطالبوا بطرده من الحزب، وهو يدعم حملة حزب العدالة والتنمية لتأييد التعديلات الدستورية)[5](.

وفي هذا الشأن، وجه الشيخ فتح الله غولن أحد قادة طلاب النور رسالة انتقاد إلى رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، في تصريح له مع صحيفة " الزمان " حول استفتاء الدستور في 12 أيلول من العام 2010، وقد جاء فيه: "

=القضاء. إلى ذلك، بدأت الترقيات العسكرية تتعثر بعد صدور قرار اعتقال عدد من الجنرالات، ونتيجة لذلك، واجه عدد من الضباط الطرد من الجيش أو التقاعد المبكر. راجع:

Taraf, 26 July , 2010 ; habar Turk , 26 July , 2010.

1 (July , 2010. Sabah , 25
2) Yeni Safak , 25 Yuly , 2010.
3) Turkiye , 26 July , 2010.
4) Radikal , 25 July , 2010.
(4) Star , 26 July , 2010 ; Sabah , 26 July , 2010.

لا يجوز استخدام الاستفتاء بمثابة الانتقام من الآخرين، لأن المؤمن يدعو إلى الإصلاح والسلام بعيدا عن ذلك " [1].

وبناء على ذلك، فقد تم إجراء استفتاء شعبي على التعديلات الدستورية في 12 أيلول من العام 2010، كان من نتائجه قبول 58 % من الشعب التركي هذه التعديلات أمام 42 % منه من معارضيها. كانت نسبة المشاركة عالية حيث بلغت 76 %، حيث أن 63 محافظة من أصل 81 محافظة أيدت التعديلات الدستورية. في الوقت الذي قاطع الأكراد في جنوب شرق الأناضول، الاستفتاء بسبب أن هذه الإصلاحات لا تستجيب تحقيق مطالبهم.

وفي خضم ذلك، أبدت المعارضة مخاوفها من أن تؤدي هذه التعديلات إلى تهديد استقلال القضاء، وللفصل بين السلطات.

تحدث رئيس الوزراء التركي، أمام حزبه " العدالة والتنمية " في استنبول بعد إعلان النتائج مباشرة مشيرا إلى أن " الموافقة على التعديل الدستوري يعد حدثا تاريخيا، وأن يوم 12 أيلول تعبير عن الديمقراطية، والفائز اليوم هو الديمقراطية التركية، الاستفتاء منعطف لتحقيق سيادة القانون، والمضي في ديمقراطية أكثر نضجا. وأن مؤيدي الانقلابات العسكرية هزموا في الاستفتاء. خطوتنا القادمة هي إعداد دستور جديد للبلد، وأن تركيا غير قابلة للانقلابات. نريد قانونا يتحكم بالساسة وليس العكس. من هذا المنطلق، أدعو قادة المعارضة قبول نتائج الانتخابات والتعاون من أجل فتح صفحة جديدة. وفي هذا الشأن لابد من التأكيد من أن حزب العدالة والتنمية لم تكن في نيته أي أهداف للتراجع عن العلمانية التقليدية للجمهورية ".

1) Gumhurret , 2 Augist, 2010. =

كانت هناك ردود فعل في تركيا إزاء هذا الاستفتاء، حيث أشار رئيس حزب السعادة إلى ذلك قائلا: " نحترم قرار الشعب التركي، ونعده الكلمة الفصل ". وفي الوقت نفسه، دعم الشيخ فتح الله كولن هذه التعديلات. فضلا عن ذلك، قبل زعيم المعارضة كمال كليجدار أوغلو دعوة الحكومة للحوار حول صياغة دستور جديد. مشيرا " أن حزبه يؤيد هذه التعديلات رغم أنها مخالفة للدستور، إلا أن الشعب أيد ذلك، ونحن نحترم إرادة الشعب ".

على مستوى وسائل الإعلام التركي، فقد أشارت صحيفة " ملليت " بأن " الشعب صوت بنعم بفارق ستة ملايين صوت، وأن هذا يعد انقلابا شعبيا على دستور العسكر "[1]. أما صحيفتي ستار وطرف فقد أشارتا بأن " الشعب يسيطر على الحكم [2]. وفيما يخص صحيفة برغون فإنها ذهبت قائلة: " الشعب قام بانقلاب على الدستور العسكري "[3]. إلى ذلك أشارت صحيفة تركيا بأن " الشعب يفرض التغيير السياسي "[4].

أما على المستوى الخارجي، فقد أشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بنسبة المشاركة في الاستفتاء بشأن التعديلات الدستورية في تركيا، مشيرا إلى أن نجاح الاستفتاء في تركيا هو خطوة نحو تعزيز الديمقراطية، وأن ذلك يمثل حيوية الديمقراطية في تركيا ".

في حين، أشارت المفوضية الأوروبية إلى ذلك قائلة: " موافقة الأتراك على الإصلاحات الدستورية خطوة بالاتجاه الصحيح ". إلى ذلك قال وزير خارجية

=(Millet , 12 Aylul , 2010.
(2Star , 12 Aylul 2010.
(3) Ber Gun , 12 Aylul 2010.
(4) Turkiye , 12 Aylul 2010.

ألمانيا الاتحادية، جويد وفيستر فيل: " أن نتيجة الاستفتاء في تركيا خطوة مهمة تجاه أوربا ".

يمكننا أن نتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات من خلال قراءة الإصلاحات الدستورية الأخيرة في تركيا والتي تتلخص في الآتي: -

1. أصيب العسكريون والكماليون بنكسة كبيرة على يد الهيئة الانتخابية منذ تموز 2007، حيث لم يستطيعوا أن يحشدوا أنصارا كثيرين داخل البلاد، يرغبون في تهديد استقرار البلد بانقلاب ضد الحزب الحاكم. كل هذه الأمور أوجدت أرضية جديدة لهزيمة العسكر في استفتاء 12 أيلول 2010.
2. أن قوة النخبة الاقتصادية الجديدة أظهرت استقلالها عن القطاعات السابقة المرتبطة بالدولة، وقدمت لحزب العدالة والتنمية اقتراعا على الثقة، حيث حملت معظم القطاعات الاقتصادية معها. كان من شأن ذلك، وقوف هذه الشريحة مع حزب العدالة والتنمية في الاستفتاء الأخير.
3. كان لحزب العدالة والتنمية منذ فوزه في انتخابات عام 2002، ومرورا بانتخابات تموز 2007 جملة من الإنجازات الداخلية، كان في مقدمتها إلغاء عقوبة الإعدام، ومحاكم أمن الدولة وتخفيض سن الترشيح إلى المجلس الوطني التركي الكبير إلى 25 سنة.
4. نزعت التعديلات الدستورية الأخيرة من المؤسسة القضائية احتكار القرار بحل الأحزاب السياسية، حيث استخدم القضاء هذا الحق منذ صدور دستور عام 1982، وبموجب ذلك تم حل حزب الرفاه وحزب الفضيلة في نهاية التسعينات من القرن الماضي.

المبحث الثالث

حزب الرفاه

تكونت أحزاب سياسية إسلامية بعد العودة إلى الحكم المدني، من هذه الاحـزاب: حـزب الرفاه، حيث قام المحامي علي توركان بتأسيس هذا الحزب، إذ قدم طلباً بقائمة تضم 33 اسـماً كأعضاء للهيئة التأسيسية للحزب، وقد اعترف مجلس الامن القومي على 29 اسماً في القائمـة في 9 آب 1983م، والاسماء التي تمت الموافقـة عليهـا هـم: عبـد الـرحمن سردادر، واحمـد توبـال أوغلو، وأحمد تكدال، وحسن يلدز. ونتيجة لذلك أصبح أحمد تكدال رئيساً للحزب [1]، واصبح رضا Ulucak، وعمر ايكجي عبد القادر Oncel، وباهري زنكين نواباً للـرئيس، وصـار جهـاد إيهان السكرتير العام للحزب [2].

قدّم الحزب قائمة جديدة بـ 29 أسماً، اعترض مجلس الامن القومي عـلى 25 مـنهم في 29 آب 1983م، في 6 أيلول قدم الحزب قائمة جديدة بـ 25 عضواً لم يتم الاعتراض عليها.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، إنه انضم الى حزب الرفاه بشكل جماعـي قبـل الانتخابـات المحلية خمسة عشر عضواً من البرلمانيين السابقين.

أكد حزب الرفاه في المادة الثانية من نظامه الـداخلي أنـه يعمـل وفـق الدسـتور وقـانون الاحزاب السياسية [3]. أما الشكل التنظيمي للحزب فقد وضحته المادة 8 من النظام الذي يقوم على الآتي:

---

(1) Turkey 1986, Alamanac Turkish Daily New Publication, Editor Inur Gevik, 1986,P. 157.

(2) Ibid., Political Handbook of the World 1980. Ed. Arthur S. Banks,P. 265.

(3) Refah Partisi Tuzugu, Ankara, 1989, S.1.

1- الهيئات المركزية التي تتكون من:

أ- المؤتمر العام: يعدّ هذا المؤتمر من التشكيلات الكبيرة للحزب، إذ يتكون من نواب الحزب المنتخبين ورئيس الحزب وأعضاء اللجنة المركزية ورئيس وأعضاء مجلس الانضباط العام وأعضاء الحزب من وزراء الحزب وممثليه في المجلس الوطني التركي الكبير [1].

أشارت المادة العاشرة من النظام الداخلي للحزب الى أن المؤتمر العام يعقد اجتماعاته الاولى بعد عامين من تشكيل الحزب. أما فيما يخص وظائف المؤتمر العام، وبموجب المادة الحادية عشرة فإنها تقوم باختيار رئيس الحزب وأعضاء اللجنة المركزية ومجلس الانضباط المركزي، وكل تغير قد يطرأ على برنامج الحزب ونظامه الداخلي واتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع والدولة. فضلاً عن ذلك فأن المؤتمر العام له صلاحية حل الحزب أو الاندماج مع حزب آخر[2].

ب- رئيس الحزب [3]:

---

(1) A.g.e,S.4.

(2) A.g.e., SS.4-5.

(3) عقد حزب الرفاه مؤتمره الخامس في انقرة في 13 تشرين الاول 1996، تم فيه انتخاب نجم الدين اربكان زعيماً له باغلبية 956 صوتاً من أصل 964 من الاصوات من مجموع المندوبين البالغ عددهم 1254 نائب. علماً أن هذه النسبة التي حصل عليها اربكان تفوق النسبة التي حصل عليها في المؤتمر الرابع للحزب الذي عقد في عام 1993. راجع: صحيفة اللواء، العدد الصادر في 13 تشرين الثاني 1996.

تعهد أعضاء حزب الرفاه في المؤتمر الرابع له بانقاذ القدس وفلسطين وقبرص والبوسنة والهرسك وأذربيجان، في حين أقسم الاعضاء في المؤتمر الخامس بالعمل من أجل رفاهية الاقطار الاسلامية. راجع: نور الدين، محمد، " حزب الرفاه قوة سياسية ونيابية في إطار وطني واقليمي متنازع"، صحيفة الحياة، عدد9، 123في 1996/11/7.

يقوم المؤتمر العام بانتخاب رئيس الحزب بالاغلبية البسيطة، وفي حالة عدم التوصل إلى هذه النسبة في المرحلة الاولى والثانية من الانتخابات يتم حسم الموضوع في المرحلة الثالثة من خلال الحصول على أكثر الاصوات من بين المرشحين شريطة أن لا يتجاوز على ثلاث سنوات لمدة واحدة، فضلاً عن عدم انتخابه بشكل مستمر لاكثر من خمس مرات، وكي يتمكن من ترشيح نفسه لا بد من انقضاء مدة ثلاث سنوات [1].

وبما ان رئيس الحزب يقوم بوظائف كثيرة، ومن أجل ذلك أشار النظام الداخلي للحزب الى اختيار مساعديه، فضلاً عن أمين عام ومحاسب عام. وفيما يخص المساعدين فلهم مهمات معينة تتركز في: شؤون التنظيم وشؤون الانتخاب وواجبات الدعاية والاعلام.

عالجت المادة 16 من النظام الداخلي للحزب، إنه في حالة وجود فراغ في منصب الرئيس، يتم اختيار أحد اعضاء اللجنة المركزية في هذه الوظيفة حتى موعد اجتماع المؤتمر العام [2].

ج- اللجنة المركزية:

يقوم المؤتمر العام بانتخاب أعضاء اللجنة المركزية وبواقع 25 عضواً، فضلاً عن عدد مساو من الاعضاء الاحتياط. وتقوم اللجنة بدعوة أعضائها إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من الانتخاب. وتقوم اللجنة بتعيين أربعة من مساعدي رئيس الحزب، وبعض المساعدين الآخرين متى ما دعت الحاجة الى ذلك والامين العام ومحاسب عام وعضوين آخرين يقومان بوظيفة مفتش.

(1) A.g.e.
(2) A.g.SS. 9-10.

يقوم رئيس الحزب ومساعدوه والامين العام والمحاسب العام باعداد جدول أعمال اللجنة المركزية.

أما الامين العام فله وظيفة تبليغ الهيئات والامكنة ذات العلاقة بقرارات اللجنة المركزية للحزب. فضلاً عن ذلك يقوم الامين العام بوظيفة الاشراف على الملاك العامل والاموال الثابتة في المركز العام والاشراف على مكتب الادارة [1].

يقوم المحاسب العام بوظيفة مسك الدفاتر الحسابية وقضايا المحاسبة الاخرى في المركز العام وتسهيل الامور المالية. وفي هذا المجال يقوم رئيس الحزب ومساعده مع المحاسب العام بالتوقيع معاً على أوراق الصرف.

أما بالنسبة للمفتشين فيقومان بمراقبة حسابات المركز، وتدقيق دفتر المحاسب العام واوراق المحاسبة والصرف عليها في حالة طلبها إلى ذلك. ويقومان أيضاً بتقديم تقرير عن الوضع المالي للحزب كل ثلاثة أشهر وتقديم المقترحات في شأن ذلك [2].

د- مجلس الانضباط المركزي:

يقوم المؤتمر العام بانتخاب سبعة أعضاء كي يقوموا بوظيفة مجلس الانضباط المركزي، وعدد مساو لهذا العدد بمثابة أعضاء احتياط. ويتم اختيار الرئيس والسكرتير من بينهم، ويقوم مجلس الانضباط المركزي بوظيفة التنبيه والتوبيخ والطرد المؤقت والطرد النهائي [3].

---

(1) A.g.e.
(2) A.g.e., SS. 11-12.
(3) A.g.e.,S. 13.

2- مجالس المحافظات والاقضية: اشارت المادة 23 من النظام الداخلي الى تشكيلات الحزب في المحافظة التي تتكون من مؤتمر الحزب في المحافظة ورئيس الحزب واللجنة المركزية للحزب فيها[1].

يتكون مؤتمر المحافظة من النواب المسجلين شريطة أن لا يزيد عدد النواب المسجلين عن 600 عضو، أما فيما يخص أعضاء مجلس الادارة الخاصة بالحزب في المحافظة فإنه يتكون من 15 عضواً بما فيهم الرئيس، أما المحافظات الكبيرة فتتكون من 25 عضواً.

أما فيما يخص تشكيلات الاقضية فإنها تتكون من مؤتمر الحزب في القضاء ورئيس الحزب فيه ولجنته المركزية، شريطة أن لا يزيد عدد نواب مجلس الحزب في القضاء عن 400 عضو منتخب. أما مجلس ادارة الحزب في القضاء فأنه يتكون من 11 عضواً في القضاء الذي يزيد عدد سكانه على 50 ألف شخص[2].

3- المجموعة البرلمانية في المجلس الوطني التركي الكبير.

4- جماعات مجلس المحافظة العام.

5- جماعات مجالس البلديات.

ولا بد ان نؤكد في هذا المجال،إن الجيش حاول ان يحرم اشتراك حزب الرفاه في انتخابات عام 1983م، وكان هذا سبباً في وصف هذه الانتخابات بأنها غير ديمقراطية [3].

(1) A.g.e., S.18.
(2) A.g.e., S. 20.
(3) Turkey 1986,Op.Cit., P. 1579.

وقد انتقد حزب الرفاه الرأسمالية والصهيونية والشيوعية، مؤكداً في أدبياته أن نظام الاستعباد المطبق في تركيا لم يوجد صدفة، بل أن الرأسمالية العالمية والصهيونية وبمنتهى الوسائل هي التي أوصلت النظام الاقتصادي التركي الى هذه المرحلة [1].

وفي هذا المجال، جاء في ادبيات حزب الرفاه ما يأتي: اليهود هم الذين يوجهون الرأسمالية العالمية، والرأسمالية المستغلة هي التي تحكم وتتحكم بالعالم، فالدول الرأسمالية هي التي تتحكم في الحقيقة بمقدرات الدول والانسان " [2].

ويرى حزب الرفاه، ان الرأسمالية والصهيونية تؤيدان الاحزاب التقليدية".

في تركيا تؤمنان لهذه الاحزاب احتياجاتها، ونتيجة لهذا التعاون والتعاضد فإن تركيا ومنذ أربعين سنة تحكمها احزاب تختلف بالاسم ولا تختلف ذرة في المحتوى. هذه الاحزاب كلها تسير حسب خطة صندوق النقد الدولي الذي يؤمن القروض الخارجية. وهذه القروض عندما تنوء الدولة بحملها، وتصبح في وقت من الاوقات عاجزة حتى عن سداد فوائدها 00 هي الوسيلة لادخال الدولة في إطار التبعية " [3].

---

(1) حزب الرفاه، النظام الاقتصادي العادل (العلاج)، انقرة، 1991، ص 5.

(2) المصدر نفسه، ص 5.

(3) يعدّ حزب الرفاه، حزب الوطن الام من أحد الاحزاب التقليدية التي تسير في اطار الاستغلال العالمي. في هذا المجال جاء في أدبيات الحزب: " عندما استلم حزب الوطن الام السلطة عام 1983 م كانت نسبة العمل بالنسبة لمجموع الدخل 78ر24%. أما نسبة الربا فكانت 22ر75%.

وفي معرض انتقاد حزب الرفاه للشيوعية، أكد الحزب: " لقد سقطت الشيوعية بعد أن ظلمت الانسان لمدة سبعين عاماً. والرأسمالية هي الاخرى تظلم الانسان وستسقط في وقت قريب وسبب عدم سقوطها مع الشيوعية هو الحلف المثلث الذي أقامته مع الصهيونية والامبريالية، مما جعلها أثبت واقوى من الشيوعية نسبياً.. هذا وبالرغم من أن كلا النظامين أساسهما باطل ولا يؤمن السعادة لبني البشر "[1].

وفي عام 1990م تغيرت النسبة فأصبحت نسبة العمل 14% والربا 86% وهذه الارقام توضح كيف أصبحت حالة المواطن الذي انسحق تحت وطأة الغلاء والتضخم". راجع: المصدر نفسه، ص 185.

في خضم ذلك يقوّم حزب الرفاه الحياة السياسية في تركيا قائلاً: "اني اعد الامة التركية على أنها الزعيمة التلقائية للعالم المسلم، ويجب أن تسود فيها الاخلاق الاسلامية، فمن كان مسلماً، توجب عليه أن يقبل القرآن بكليته، بما في ذلك الجزء المتعلق بالنظام البرلماني، وكيف تريدون أن نعلّم الاسلام في ظل نظام متعدد الاحزاب". راجع: جيل كيبيل ويان ريشار، مصدر سبق ذكره، ص 159.

يذهب حزب الرفاه قائلاً:: لنأخذ مثلاً ما يعنينا في سياق التطور الياباني لاسيما دور الدين. لقد استخدم اليابانيون دينهم كعنصر فعال في عملية التنمية، وانا أيضاً، أريد أن استخدم معتقدي: ان أحكام الاسلام لا تناقض الحضارة المادية فأيها يشكل عائقاً؟ الصلاة ؟ الصوم؟الحج ؟أي منها لا يشكل عائقاً. راجع: المصدر نفسه، ص 161.

(1) المصدر نفسه.

وقد تحدث حزب الرفاه عن " النظام الاقتصادي العادل" [1] فجاء تعريفه بأنه " هو النظام الذي يقوم على مبدأ إن الحق هو الاعلى.. وهو النظام الذي لا يسمح في أي وقت وتحت أي ظرف باستعباد الانسان والذي يعطي كل انسان حقه والذي يساوي بين الناس في الغرض [2] والذي يؤازر كل مجهود بناء فاعل يقوم به الانسان، وهو النظام الذي يزيل كل العقبات والمعوقات التي تحول دون تقدم الانسان ورفاهيته وسعادته.. وهو النظام العادل الذي يسمح بالربح كعامل تشجيع ويمنع الربا ويسمح بالاسواق المفتوحة ويمنع الاحتكار. هذا هو النظام الذي فيه الحق فوق كل شيء.

ويضيف حزب الرفاه قائلاً: " في دول السوق الاوربية المشتركة على سبيل المثال 10% من الفوائد و35% من قيمة التأمين تضاف إلى اسعار وتكاليف السلع. ومن هنا فأن السلع التي تنتج في بلد يخضع للنظام العادل ستكون أرخص من قرينتها في أي مكان آخر. ولهذا سيزيد الطلب على هذه السلع الرخيصة، وبالتالي ستزيد الصادرات.

ومن هذا المنطلق، عارض حزب الرفاه انضمام تركيا الى السوق الاوربية المشتركة، وقد عدّ الحزب محاولات هذا الانضمام الى الاخيرة:" بأنها محاولة

(1) لا يستطيع حزب الرفاه بموجب الدستور التركي، وقانون الاحزاب السياسية أن يطلق على نفسه " الحزب الاسلامي" او استخدامه لمصطلح النظام الاسلامي، وعليه فإنه يشير في أدبياته إلى مفهوم النظام العادل. ولا يحق لزعيمه أن يستهل كلمته أمام المجلس الوطني التركي الكبير بذكر اسم الله او آيات من القرآن الكريم، ويستخدم محل ذلك ذكر اسمه ومصدره. راجع: غانم، توفيق، " تركيا: اهمية المكان وصناعة الزمان"، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) تحدث حزب الرفاه عن عدم المساواة في تركيا، مؤكداً " ان الدولة حرمت الحزب وأصحاب الالتزام الوطني" من أن يقولوا كلمة واحدة في الراديو والتلفزيون، في حين ترى ان الدولة فتحت أمام المرابين واليساريين واصحاب الاحزاب التقليدية جميع ابواب الاعلام.

تخريب تركيا من الناحيتين المعنوية والمادية، وتصبح تركيا بأخلاقها وتراثها وتأريخها دولة واحدة مع اسرائيل".

ويوضح حزب الرفاه محاولات انضمام تركيا الى السوق الاوربية المشتركة قائلاً: إن نظام الحكم الحالي ليس أكثر من حارس لمصالح الغرب: وعلى وصول الاموال إلى المصارف الخارجية التي تمد إسرائيل بماء الحياة. ليس هذا فحسب، بل إن انضمام تركيا إلى السوق الاوربية المشتركة الدولة رقم 13 فإن اسرائيل ستكون الدولة رقم 14 في منظومة الدول الاوربية 000 وهكذا ستكون مع اسرائيل دولة واحدة 00 ان الهدف الذي يسعى له السياسيون بكل قوة لضم تركيا للسوق الاوربية المشتركة له نتيجةواحدة وهو ايصال الاموال الى اسرائيل مباشرة، بدلاً من ارسالها عن طريق المصارف اليهودية في امريكا[1].

وفي هذا المعنى يقول اربكان: " في المفهوم الرأسمالي، السمكة الكبيرة تبتلع السمكة الصغيرة. ان تشيللر تكرر الحديث عن الوحدة الكمركية كل يوم، وهذه الاتفاقية ليست سوى وسيط، وتشيللر لا تملك عقلاً لادراكها00 فهل من المعقول أن تزيل الحواجز الكمركية أمام اسرائيل وتضعها أمام الدول الاسلامية ؟ أيفعل ذلك من له عقل أو إنصاف ؟ [2].

(1) يعلق حزب الرفاه عن علاقة تركيا مع المصارف الاجنبية قائلاً: " المبالغ التي اقترضتها المصارف في تركيا من المصارف الخارجية واكثرها يهودية في حدود 6 مليارات دولار، وهي تدفع هذه الديون بفوائد مرتفعة. راجع: المصدر نفسه، ص 8ـ9.

(2) ماذا يقول زعماء الحزب عن الانتخابات، قضايا دولية، العدد 311، 18ـ24 ديسمبر، اسلام آباد، باكستان، ص 28.

وقد هاجم الحزب من جانب آخر، حلف شمال الاطلسي، مؤكداً أن اسلحة نووية نصبت في تركيا، وطالب بانسحاب القوات الامريكية من البلاد وقوامها 1500 جندي [1]، وعدّ الحزب نفسه جزءاً من الحركة الاسلامية الدولية [2].

من هذا المنطلق يتحدث حزب الرفاه عن امكانيات العالم الاسلامي الممتد على مساحات مهمة.. وسكانه اكثر من 5ر1 مليار نسمة ويمتلك ثروات هائلة من هذا.. هذا العالم لو أقام سوقاً اقتصادية مشتركة.. لبت في البداية احتياجاته..ستكون وسيلة عظيمة لنهضة شاملة تفوق كل تقدير " [3].

وعلى الرغم من معارضة الجيش في اشتراك حزب الرفاه في انتخابات عام 1983، الا أنه خاض الانتخابات فحصل على نسبة 5% من الاصوات[4].

---

(1) يقاوم حزب الرفاه السياسات الغربية التي تبناها اوزال، وينقد بشدة بيوت الدعارة، وتناول المشروبات الكحولية ولعب القمار ونشر صور عارية في الصحف. وسماح الحكومة بهذا كله. وفي هذا المجال أصدر المجلس الوطني التركي الكبير في عام 1986 م قانوناً يقضي بالسجن لمدة سنتين لكل من يوجه إهانة الى أي دين، وان الاعلانات عن المشروبات الكحولية لم تعد تظهر في التلفزيون التركي الذي تمتلكه الدولة. راجع: Newsweek, February 1987.

(2) بدعوى من حزب الرفاه التقى في مدينة استنبول في المدة الواقعة 30ـ31 مايس 1994 أكثر من مئة مندوب يمثلون الحركات والتجمعات الاسلامية في العالم. راجع: حزب الرفاه، المؤتمر العالمي الثالث لممثلي الحركات والتجمعات الاسلامية، انقرة 1995ـ ص 1.

(3) ينادي حزب الرفاه لايجاد بر لمان اسلامي، يضم جميع الدول الاسلامية من أجل الدفاع عن العالم الاسلامي، راجع: تقرير وفد المجلس الوطني العراقي الذي زار انقرة في المدة الواقعة بين 5ـ8 حزيران 1995.

(4) John H. Mefadden," Civil-Military Relations in the Third Turkish Republic", Op.Cit., P.83

حصل حزب الوطن الام في انتخابات تشرين اول 1983 على 827ر823ر7 أي بنسبة 15ر45% في حين حصل الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي على 698ر277ر5 من =

وقد صرح اربكان في وقته قائلاً:" ان الحاجز الذي وضعته الاحزاب التقليدية لمنع دخول الرفاه إلى المجلس سيكون في المستقبل الحاجز والسد الذي تخرج منه هذه الاحزاب، وتدور الايام وتقوى حزب الرفاه، وتضعف الاحزاب التقليدية فصارت هذه الاحزاب تستجير من حاجز النسبة وتطلب بالغائه أو بتخفيض نسبته الى 5% "[1].

ثم اشترك حزب الرفاه في الانتخابات المحلية التي اجريت في 25 آذار 1984، إذ حصل فيها على 43% /757 من الاصوات أي بنسبة 4ر73 في ولايتين مع رئاسة البلدية في خمس مدن[2].

فضلاً عن ذلك، اشترك حزب الرفاه في انتخابات تشرين اول 1987 م إذ فاز بـ 7ر06% من الاصوات[3].

ثم حصل حزب الرفاه على فوز كبير في الانتخابات البلدية العامة التي جرت في تركيا يوم 27 آذار 1994، إذ فاز بـ 28 بلدية كبرى (ولاية) من مجموع 76 ولاية في أنحاء تركيا، وكان من بين هذه الولايات استنبول وانقرة.

=الاصوات أي بنسبة 30ر46%، أما الحزب الديمقراطي الوطني فانه حصل على 4ر032ر46 أي بنسبة 23ر27%. أما بخصوص المستقلين فانهم حصلوا على 146ر195 أي بنسبة 1ر12%.

ونتيجة لذلك، أصبح لحزب الوطن الام 211 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير، أما الحزب الشعبي فانه حصل على 117 مقعداً، في حين حصل الحزب الديمقراطي الوطني على 71 مقعداً.راجع:

Turkish Yearbook 1983, Op.Cit., P. 244.

(1) طورسون، داوود، " الاحزاب السياسية: تطورها وقواعدها الاجتماعية"، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(2) مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، الانتخابات المحلية التركية، 1984، ص 4.و:

I.U.B.Fisher, Turkey Physical Social Geography, Op.Cit., P. 721.

(3) Daily News, No: 4594, 24-25 October 1987, P.3.

وحصل ايضاً على 314 بلدية متوسطة وصغرى (في المدن الصغيرة والقرى)[1].

وهذا يعني أن حزب الرفاه حصل في هذه الانتخابات 1ر19% من مجموع الاصوات، وبالتالي أصبحت مرتبته ثالثة بعد حزب الطريق الصحيح برئاسة تشيللر الذي حصل على نسبة 01ر21% من مجموع الاصوات (المرتبة الثانية). في الوقت الذي حصل الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي برئاسة مراد قرة يالجن على نسبة 65ر13% (المرتبة الرابعة) [2].

(1) أبو امين، عادل، " مفاجأة حزب الرفاه في الانتخابات البلدية بتركيا"، شؤون دولية، العدد 223، 11 أبريل 1994، ص 22. قارن مع: نور الدين، محمد،" الانتخابات البلدية التركية صعود الاسلام السياسي "، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، عدد 28، 1994، ص9.

(2) المصدر نفسه، ص 22.

تقام الانتخابات البلدية مرة كل خمس سنوات. وقد جرت الانتخابات في ظل ظروف داخلية صعبة، إذ بلغ الدين الداخلي والخارجي 70 مليار دولار، وعجز في التجارة الخارجية بلغ عام 1993 الـ 15 مليار دولار، وبلغ سعر الليرة التركية 31 ألف ليرة. راجع: المصدر نفسه، ص 8.

وجاءت الانتخابات البلدية في ظل الصراع القائم بين حزب العمال الكردستاني وقوات الدولة والتضييق على الحركة السياسية للنواب الأكراد في المجلس الوطني التركي الكبير، الذي تمثّل في رفع الحصانة عن سبعة منهم باستثناء واحد، إلى حزب" الديمقراطية " الذي يعد الواجهة البرلمانية للحركة الكردية في تركيا.

وتزامنت الانتخابات في ظل تصاعد الصراع بين العلمانيين والاسلاميين إلى درجة قامت تشيللر في شباط 1994 بالدفاع عن العلمانية والاتاتوركية. راجع: المصدر نفسه، ص 8.

والجدول الآتي يوضح نتائج الانتخابات البلدية في تركيا [1]:

الاحزاب المشاركة في الانتخابات	عدد الاصوات	النسبة المئوية للاصوات	البلديات الكبيرة	البلديات المتوسطة / الصغيرة
حزب الطريق الصحيح	5459007	كر21%	12	863
حزب الوطن الام	5335051	21ر01%	14	782
حزب الرفاه	4850583	19ر1%	28	314
حزب الشعب الاجتماعي	3466ر94	13ر65%	10	422
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	2286720	9ر000	30	22
حزبالعمل القومي	1937243	7ر63	7	112
حزب الشعب الجمهوري	1166879	4ر59	5	56
حزب الاتحاد الكبير	322573	1ر27	0	11
الحزب الديمقراطي	130957	0ر52	0	6
حزب الملة	111703	0ر44	0	0
المستقلون	81933	0ر32	0	43
حزب العمال	72369	0ر28	0	0
حزب الاتحاد الاشتراكي	71761	0ر28	0	0

وتعترف مختلف الاطراف السياسية في تركيا، بأن الرابح الاكبر في الانتخابات البلدية العامة هو الاتجاه الاسلامي، على الرغم من أن حزب الرفاه يعدّ الثالث من حيث نسبة الاصوات التي حصل عليها. وترى هذه الاطراف السياسية أن فوز الاتجاه الاسلامي يكمن في النقاط الثلاث الآتية:

1- إن حزب الرفاه قد حقق في هذه الانتخابات نسبة 19ر1% من مجموع الاصوات، في الوقت الذي لم يتجاوز نسبة 9ر6 في انتخابات بلدية

(1) المصدر نفسه، ص 26.

جرت عام 1989[1] وبالتالي يكون حزب الرفاه قد حقق شعبية قد زادت بنسبة 100% أي انها تضاعفت خلال أربعة أعوام فقط.

واجريت انتخابات بلدية تكميلية في 5 حزيران 1995 في اقليمين مع اربع وثلاثين مقاطعة، حصل فيها حزب الرفاه على 17ر44% من الاصوات أي المرتبة الثالثة بعد حزب الطريق الصحيح وحزب الشعب الجمهوري [2].

والجدول الآتي يوضح نسبة الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب[3]:

الحزب	النسبة المئوية	الدائرة الانتخابية	المقاطعة
حزب الطريق الصحيح	%39ر10	2	2
حزب الشعب الجمهوري	%22ر14	0	4
حزب الرفاه	%17ر44	0	3
الحزب اليساري الديمقراطي	%14ر00	0	0
حزب الوطن الام	%13ر42	0	5
حزب الحركة القومي	%6ر97	0	2
Dogu Perinceks Workers Party JP	%0ر21	0	0

2- حصل حزب الرفاه على عدد كبير من الولايات الكبرى بما في ذلك انقرة واستنبول في الوقت الذي كان في حوزته أربع بلديات كبرى فقط حصل عليها في انتخابات عام 1989، وهذا يفسر انتقال شعبية حزب الرفاه من المدن الصغيرة الى المدن الكبرى.

(1) أبو ايمن، عادل، " مفاجأة حزب الرفاه في الانتخابات البلدية بتركيا"، مصدر سبق ذكره، ص 22. قارن مع نور الدين محمد،" الانتخابات البلدية التركية صعود الاسلام السياسي"، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(2) TDN., No: 7687, June7, 1995, PP. 1-A8.

(3) TDN., No: 7687,June6, 1995, PP. 1-A8.

3- إن النسبة التي حصل عليها حزب الرفاه -1ر19% من الاصوات - تفسر بمقدرة حزب الرفاه الحصول على ثلث مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير على وجه التقريب في حالة اجراء انتخابات تشريعية.

والحق ان هناك اسباباً متعددة لفرز حزب الرفاه بالامكان ايجازها في الآتي:

1- البرنامج الانتخابي لحزب الرفاه ازاء القضية الكردية في تركيا، وفي هذا المجال فسرت بعض الاطراف السياسية الاسلامية التركية فوز حزب الرفاه في المناطق الكردية، وان الاكراد يقولون نعم للحل الاسلامي للقضية الكردية [1].

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان اربكان زعيم حزب الرفاه، طرح القضية الكردية في برنامجه الانتخابي مثل الانتخابات البلدية العامة في تركيا، إذ قال اربكان في المؤتمر الرابع لحزب الرفاه في انقرة في 10 تشرين الاول 1993: " ان حزب الرفاه سيأتي إلى السلطة، وانه يرحب بالجميع سواء أكانوا اتراكاً ام اكراداً سنّة أم شيعة[2].. وان النظام الموالي للغرب لم يعدّ عملياً وانه وزملاؤه

(1) المصدر نفسه، ص 22.

(2) قام صراع في ايار 1991 بين مجموعة تسمى " الابداع" وهي حركة اسلامية، ومجموعة حزب الله المؤيدة لايران خلال " معرض الكتاب" عبر تعليق صور السلطان الاول الذي هزم الشيعة في بلاد فارس في معركة جالديران عام 1914م أصيب في هذا الحادث كثير بجروح فأطلق مجموعة الابداع على هذه المعركة اسم " جالديران الصغرى".

راجع: شاكر، روشين، " الحركة الاسلامية في تركيا"، مصدر سبق ذكره، ص 21.

وعلق على هذا وبشكل ضمني حزب الرفاه في عشية انتخابات 24 كانون الاول 1995. وقد جاء ذلك من خلال مقابلة مراسل صحيفة " توركش ديلي نيوز مع باهري زنكين Bahri Zengin نائب رئيس حزب الرفاه الذي أجاب قائلاً: " انه من العبث تغيير حياة شعبنا ونحن الوحيدون=

سيقيمون نظامهم العادل، وان الواقع الاسلامي يجب ان يأخذ في الحسبان تسوية المسألة الكردية. وان الحزب يدافع عن حقوق الاكراد للتعليم بلغتهم والاذاعة والتعلم بها، الا انني وزملائي ضد الارهاب وتقسيم البلاد" [1].

ولا بد أن نؤكد في هذا المجال، أنه لا توجد احصائية رسمية عن عدد النواب الاكراد في المجلس الوطني التركي الكبير، الا أن هذا العدد واضح في نواب الرفاه، ان هناك 140 نائباً كردياً من حزب الرفاه، أي بنسبة 3ر23% من مجموع نوابه الـ 158 في المجلس المذكور [2].

= الذين ذهبنا الى القول " ان أي مواطن في تركيا له حق الحياة بموجب العقيدة التي يختارها. هناك كماليون في تركيا لهم الحرية المعتدة والى جانب ذلك هناك الملاحدة ومن حقهم اختيار الطريق الذي يرتأونه.

فضلاً عن ذلك فان مجتمعنا يضم العلويين، فالشيء نفسه ينطبق عليهم، في الوقت الذي ننتمي فيه إلى أهل السنّة. والحق ان النظام الحالي لا يسمح لهؤلاء جميعاً حرية ما يعتقدونه". راجع:

T.D.N., December 6, 1995, PP. 87-88.

(1) في اجتماع لنساء حزب الرفاه عقد في استنبول في 24 نيسان 1993، تحدثت اليف اربكان ـ ابنة الدكتور نجم الدين اربكان ـ عن النظام العادل والتقليدية في تركيا قائلة: " ان أهم المسائل التي ترجوها تركيا هي التقليدية، كانت الامة التركية قبل احتوالها من قبل التقليديين من أشرف أمم الارض واكثرها حضارة". وفي حديثها عارضت اليف: " انضمام تركيا الى السوق الاوربية المشتركة، بسبب ان الاخيرة تهدف الى اقامة دولة واحدة، لتفقد الدول بالتالي سيادتها". راجع: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مصدر سبق ذكره، ص 87.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، إلى أن الجناح النسائي لحزب الرفاه يبلغ عدده مليون امرأة هو الانشط على مستوى بقية الاحزاب، إذ يعتمد الرفاه على النساء في الدعاية عبر الاتصال الشخصي بالزيارات وفي مجالس الشاي. راجع: غانم، توفيق، " تركيا00أهمية المكان وصناعة الزمان"، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(2) وزارة الخارجية العراقية، منشورات الدول المجاورة، العدد 6778/2/23 في 1993/10/20. قارن مع: =

ويردف اربكان قائلاً: " النظم المقلدة للغرب هي التي أوجدت هذه القضية، ودواء الارهاب هو حزب الرفاه، ففي ظل النظام الالي أجبر جميع الناس على ان يكونوا اتراكاً، مما يولد ردود أفعال سلبية في تلك المناطق ازاء ذلك، بينما المدة الاساسية لوحدتنا هي الدين، والنظام يعمل ما من شأنه تدمير وحدة الدولة والامة " [1].

وفي هذا المعنى يقول باهري زنكين **Bahri Zengin** نائب رئيس حزب الرفاه في مقابلة له مع صحيفة " توركش ديلي نيوز ": " هناك حرب اهلية في جنوب شرقي الاناضول، هذه المنطقة التي تتكون من طرفين: يكمن الاول من وجود الاكراد فيها، في حين يتركز الثاني في وجود الحزب الديمقراطي الكردستاني **PKK** لنا اعتقاد ان الاقطار الغربية تساند الحزب المذكور، وفي هذا المجال لا بد أن نؤكد أن أية حكومة قوية عليها أن لا تتجاهل هذه المسألة في العلاقات الخارجية، أما على مستوى السلوك السياسي الداخلي ينبغي وجوب حل هذه المعضلة. وفي اعتقادنا أن المواطنين يجب ان يتصفوا بهويتهم الذاتية، وعليه على الدولة أن تضع جانباً نظرية السلالة العرقية. أن الشعب جميعه حارب في خلال الحرب العالمية الاول في غاليبولي، أما الآن فبدأ الواحد منهم يحارب الثاني. أن أسباب النزاع من الممكن ان نوضحه في الآتي: ان الشعب لا يرتبط مع ماضيه المشترك، الذي لا يولي أهمية الى ذلك، فضلاً عن

=Refah Partisi: 4, Duyuk Kondrc, Ankara,S.13.

ان شعار الاخوة الاسلامية الذي رفعه حزب الرفاه في الانتخابات البلدية ساعده في الحصول على الاصوات الكردية في جنوب شرق الاناضول، وان 63% من الاصوات التي نالها مرشحا الرفاه في استنبول وانقرة كانت اصواتاً كردية. راجع: نور الدين، محمد، " الانتخابات البلدية التركية صعود الاسلام السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(1) ماذا يقول زعاء الاحزاب عن الانتخابات"، مصدر سبق ذكره، ص 29.

ذلك أن الروابط بينه تكون قد اضمحلت. وعليه فأنه يولي كل الاهتمام ويبني الآمال للمستقبل. ويدعم الغرب حزب العمال الكردستاني. وفي الوقت نفسه يساند تركيا ا تحاول الحكومة أن تنظم الامور في الدولة بموجب المفاهيم الغربية ولكنها لا تعمل شيئاً من أجل شرقي الاناضول، بسبب علاقة كلا الطرفين بالغرب، وعليه نطالب سلطة مستقلة في تركيا، وبعدها يتمتع كل مواطن في الدولة بما فيهم الاكراد بحقوقهم الثقافية "[1].

وقد وجه ياووز بايدر مراسل صحيفة " توركش ديلي نيوز " سؤالاً لزنكين تضمن الآتي: " هل بامكان الدخول في حوار مع عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني ؟" اجاب زنكين قائلاً: " ان أبا جهل كان عدواً للنبي والاسلام، ولكن الرسول ﷺ بعث أكثر من خمسين مقترحاً له يدعو فيه حسم الموضوع معه. وقد خاطب الله سبحانه وتعالى نبيه موسى التحدث مع الفرعون بوسائل سلمية.وعليه نرى من جانبنا أن تركيا بامكانها أن تضع حداً للحرب في جنوب شرقي الاناضول بالوسائل السالفة الذكر "[2].

2- فضلاً عن ذلك، فان حزب الرفاه، خرج من برنامجه الانتخابي وقد اكد على مساواة الشيعة في تركيا مع السنّة،وفي هذا الصدد قال اربكان في المؤتمر الرابع لحزب الرفاه في 10 تشرين الاول 1993:" ان حزب الرفاه يتصف بالشعبية في تركيا، وان الحزب يهدف الى احلال السعادة لكل فرد، ويجب منح حقوق متساوية لكل فرد[3].

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) المصدر نفسه. =

3- ان المواقف العلمانية لحزب الشعب الجمهوري الذي احتكر السلطة في تركيا في ظروف ما قبل السبعينات تعدّ عاملاً رئيساً في دفع الشريحة المتدينة في تركيا الى تأييد الحركات الاسلامية بما فيها حزب الرفاه.

4- ان قوى اجتماعية جديدة ترى المشاركة في مجالات الحياة كافة كالسياسة والتجارة والاقتصاد والثقافة والتربية والفن والصحة والرياضة، وترى هذه القوى في الاسلام عاملاً أساسياً للتنمية، ولهذا السبب ذهبت أصوات هؤلاء الى حزب الرفاه.

5- الى جانب خطوات التحرر الاقتصادي التي بدأها اوزال منذ مطلع الثمانينات التي تعدّ مستمرة لحد الآن، مع قرارات 5 نيسان التي اعلنتها تشيللر لتزيد من الفوارق الاجتماعية بين الاغنياء والفقراء وابناء الريف الذين تدفقوا إلى المدن مشكلين مدن الصفيح، وقد ذهبت معظم اصوات هؤلاء الى حزب الرفاه.

6- يمتاز حزب الرفاه عن غيره من الاحزاب بحسن التنظيم والانتشار والدعاية وباتساع الحضور النسائي في قاعدته الامر الذي أكسبه أصواتاً إضافية[1].

=يقول اربكان أن العلوية معناها حب سيدنا علي، واذا كان الامر كذلك فكل علوي سني وكل سني علوي، واننا لا نتبع تجاه العلويين سياسة التفريق، بل الذين يقومون بذلك هم الاحزاب اليسارية الذين قبلوا بعنوان العلويين للوصول الى اهدافهم ..".

(1) نور الدين، محمد، " الحركة الاسلامية في تركيا والديمقراطية"، شؤون تركية، عدد 13، خريف 1994، ص 24-25. =

7- الصورة النظيفة التي ظهر فيها رؤساء البلديات من حزب الرفاه لجهة السلوك والاستقامة والخدمات التي قدموها للمواطنين، إلى درجة لم تجد الصحافة العلمانية أية ثغرة تنفذ منها من أجل تشويه سمعتهم. في حين كانت الاحزاب الحاكمة تخرج من فضيحة لتدخل في أخرى، بحيث شغلت أخبار الرشاوى والاختلاسات جانباً كبيراً من اهتمام الاعلام التركي منذ ربيع 1993 [1].

=يرى الكاتب الاسلامي فهمي قورة، ان حزب الرفاه لم يفكر حتى الآن بأسس السلطة في حالة تقلدها". راجع: المصدر نفسه، ص 26. وسنجر، أشرف محمود، " الوزارة الائتلافية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار"، مصدر سبق ذكره، ص 185.

(1) سنجر، أشرف محمود، " الوزارة الائتلافية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار"، مصدر سبق ذكره، ص 184.

قدم رؤساء بلديات حزب الرفاه، خدمات جلية في بلدياتهم، لعل من بين هؤلاء، رجب طيب اردوغان رئيس بلدية استنبول، الذي تميز بالعمل الدائب المستمر وحسن الادارة والتنظيم، وقد قام بمهمات عديدة، فضلاً عن مهمة الارشاد والوعظ، من بينها على سبيل المثال تجميد عمل النوادي والبارات الليلية من ميدان التقسيم، المنطقة الواقعة في وسط استنبول. ولتنفيذ ذلك قام اردوغان بتقديم مشروع الى المجلس الوطني التركي الكبير يقضي باغلاق تلك النوادي، ونوادي القمار، وأقر المجلس هذا المشروع.

واكثر من هذا، فقد قام اردوغان بتخفيض سعر الخبز واللحم الى النصف، وخفض أجور الماء والكهرباء لكبار السن والمتقاعدين بمقدار 50%. فضلاً عن ذلك قدم خدمات صحية واجتماعية ومحاربة عصابات الاجرام في حي غازي عثمان باشا وهو من الاحياء الفقيرة في استنبول وقام اردوغان ايضاً بتوزيع الوقود على العائلات وتوفير ما يسمى بنظام الطعام على عائلات، إذ يقوم موظفو البلدية بنقل الاطعمة الساخنة من الشاحنات الى بيوت العوائل الفقيرة يومياً. أما في مدينة انقرة، فقد قدم رئيس البلدية 40 ألف وجبة طعام يومياً الى المحتاجين والمعوزين من سكنة الاحياء الفقيرة ومدن الصفيح، ويقوم بعمليات الصرف من خلال التنظيم المالي ومكافحة الفساد والرشوة معتمداً على التمويل الذاتي من الشركات والتجارة التي يمتلكها افراده. راجع: دير شبيغل الالمانية، " هل تصبح تركيا دولة اسلامية خلال سبع سنوات "، 1996/1/3.=

8- انقسام احزاب اليمين واحزاب اليسار فيما بينها، الامر الذي ساعد حزب الرفاه التغلغل وسط هذه الانقسامات الى سلطة البلديات. وتجدر الاشارة في هذا المجال ان احزاب اليمين منقسمة بين حزبي الطريق الصحيح والوطن الام، وجبهة اليسار كانت موزعة على ثلاثة احزاب، هي: الشعبي الاجتماعي الديمقراطي واليسار الديمقراطي والشعب الجمهوري [1].

وعقب نجاح حزب الرفاه في الانتخابات البلدية العامة عقد اربكان مؤتمراً صحفياً في مقر حزبه بانقرة قال فيه: " ان الشعب التركي قال كلمته، وقد اختار النظام العادل، وان الفوز الكبير الذي حققه حزب الرفاه انتصار للشعب التركي على زمرة المختلسين ومصاصي الدماء الذين يتحكمون في قوته. وان الشعب التركي اختار حزب الرفاه لتخليصه من أصحاب البطون الكبيرة.وان الشعب التركي يعاني الأمرين بسبب السياسات الاقتصادية الظالمة وانعدام العدالة الاجتماعية. وان الشعب يريد ادارة نظيفة أمينة على مصالحه. ولذلك اعطى صوته بقوة لحزب الرفاه. وان فوز حزب الرفاه رسالة واضحة من الشعب التركي الى الاحزاب التقليدية ليقول لهم لقد أفلست سياستكم. وان فوزه ايضاً رسالة الى كل العالم يؤكد فيها الشعب التركي التأكيد على اصالته

=وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان الاحزاب العلمانية لم تنجز في السنوات السابقة سوى اربعة ملايين متر مربع من تعبيد الشوارع، في حين تم انجاز وتعبيد 45 مليون متر مربع بالاسفلت، وعبّد 45 مليون متر آخر، وتضاعفت الطرق المعبدة 20 مرة وشجرت حدائق مساحتها 3 مليون متر مربع. راجع: صحيفة اللواء، 1996/11/6.

(1) نور الدين، محمد، " الانتخابات البلدية التركية صعود الاسلام السياسي "، مصدر سبق ذكره، ص 14.

من خلال اختياره لحزب الرفاه الذي يناضل منذ سنوات من أجل حماية هوية الشعب التركي وأصالته " [1].

وقد أحدثت نتائج الانتخابات البلدية العامة وفوز حزب الرفاه فيها أزمة كبيرة داخل حكومة تشيللر، وبدأ الانشقاق يظهر داخل الحكومة الائتلافية التي تتألف من حزب الطريق الصحيح والحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي، لقد أبلغ ما يقارب مئة نائب برلماني من حزب الطريق الصحيح تشيللر عدم رغبتهم في مواصلة التحالف مع الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي الذي تبين من خلال نتائج الانتخابات البلدية أنه حزب هزيل وفقد مصداقيته لدى الشعب " [2].

وقد علق مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الام على الانتخابات البلدية العامة قائلاً: " ان الرابح الوحيد في هذه الانتخابات هو الاصولية الاسلامية، وان نتائج هذه الانتخابات رسالة من الشعب التركي الى كل الاحزاب التي عجزت عن تحقيق طموحاته في التقدم والاستقرار، يجب ان نعترف جميعاً بالفشل ليس امام الاصولية الاسلامية بل أمام الشعب التركي " [3].

ودعت اطراف سياسية عديدة في تركيا ضرورة التحالف فيما بينها لمحاصرة الاتجاه الاسلامي وأبدت تخوفاً من المستقبل ولاسيما أن تركيا كانت تنتظر انتخابات برلمانية عام 1996. وقال بعضهم: انه إذا لم يحصل أي تحالف بين الاحزاب الليبرالية، فسيكون من السهل على حزب الرفاه والاحزاب الصغرى

(1) ابو أمين، عادل، " مفاجأة حزب الرفاه"، في الانتخابات البلدية لتركيا"، مصدر سبق ذكره، ص 24.
(2) المصدر نفسه، ص 24.
(3) المصدر نفسه، ص 26.

الاخرى ذات التوجه الاسلامي أن تحصل على ثلث المقاعد في المجلس الوطني التركي الكبير وبالتالي أن تصل الى المشاركة الفعلية في القرار السياسي 00 وربما في الحكومة " [1].

وقد شنت الصحافة العلمانية في تركيا حملة ضد الاتجاه الاسلامي، محذرة الشعب التركي مما أسمته " بالوباء الاسلامي". وفي هذا المجال وصف زلفي ليواتكي مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي لرئاسة بلدية استنبول فوز حزب الرفاه في الانتخابات بالزلزال الكبير الذي يهز تركيا، ويجب على تركيا أن تحدد هويتها لانه لا يمكن أن تكون هناك علمانية واسلامية في الوقت نفسه" [2].

ونتيجة لذلك، فقد بدأ حزب الرفاه يمهد نفسه لانتخابات تشرين الاول 1996، إلا أن الازمة الاقتصادية ـ التي واجهتها تركيا نتيجة للقرارات التي اتخذتها الحكومة في نيسان 1994، التي كانت من نتائجها ارتفاع سعر الدولار في ليلة واحدة من 17 ألف ليرة إلى 40 ألفاً، ثم بلغ سعر صرف الدولار 54 ألف ليرة في المدة الاخيرة وهو الامر الذي أدى الى حدوث افلاس للعديد من الشركات التجارية الصغيرة والى فقدان الثقة في الليرة التركية والازمة الامنية ـ نتيجة ارتفاع معدل العمليات العسكرية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني **PKK** في جنوب شرقي الاناضول وانتقال ذلك الى استنبول وازمير وأدنة ـ والازمة الوزارية التي أدت الى عدم تشكيل حكومة ائتلافية [3]

(1) المصدر نفسه، ص 26.

(2) المصدر نفسه، ص 26.

(3) نصت المادة 116 من دستور عام 1982: " في حالة فشل مجلس الوزراء في الحصول على تصويت بالثقة بموجب المادة 110، وأن يكون مجبراً على الاستقالة بوساطة التصويت، = =تحجب الثقة بموجب المادة 99 أو 111، واذا لم يكن بالامكان تشكيل مجلس جديد للوزراء خلال خمسة واربعين يوماً، أو في حالة فشل مجلس الوزراء الحصول على تصويت بالثقة فان على رئيس الجمهورية يتشاور مع رئيس المجلس الوطني التركي الكبير أن يدعو الى اجراء انتخابات جديدة. اذا لم يكن بالامكان تشكيل مجلس جديد للوزارة خلال خمسة واربعين يوماً من تأريخ استقالة رئيس الوزراء دون ان يهزم بالتصويت بالثقة، أو خلال خمسة واربعين يوماً أيضاً من انتخابات مكتب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير المنتخب حديثاً، فانه قديكون على رئيس الجمهورية وبالتشاور مع رئيس المجلس الوطني التركي الكبير ان يدعو الى انتخابات جديدة. راجع:
Turkey Yearbook 1983, Op.Cit., P. 628.

أدت في نهاية الامر، الى التبكير بالانتخابات، إذ تم الاتفاق على اجرائها في 24 كانون الاول 1995[1].

وفي خضم هذه التطورات، خاض حزب الرفاه انتخابات 24 كانون الاول 1995، إذ فاز بـ 38ر21% من الاصوات أي بواقع 158 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير من مجموع 550مقعداً في المجلس، في حين حصل

(1) طلبت احزاب المعارضة اجراء انتخابات مبكرة من اجل تشكيل حكومة قوية، وفي هذا المجال طالب حزب الوطن الام باجراء انتخابات مبكرة ولاسيما كان هناك 22 مقعداً خالياً في المجلس الوطني التركي الكبير منذ اكثر من سنة، أما حزب الشعب الجمهوري وهو الحزب الذي شارك في السلطة فانه طالب هو الآخر بضرورة اجراء انتخابات مبكرة.

أما حزب الرفاه فانه نادى بعد ظهور نتائج الانتخابات العامة للبلديات في آذار 1995 باجراء انتخابات مبكرة، وفي هذا المجال قال اربكان: " لقد قلنا من قبل أن من يفوز بانقرة فانه فاز بتركيا كلها، ومن يفوز باستنبول فانه فاز بالدنيا، سوف نأخذ الحكم والسلطة في يوم 12/25 وسنعمل لاجل رفاهية الانسان في العالم كله وليس في تركيا أو في العالم الاسلامي ".

أما فيما يخص الحزب اليساري الديمقراطي فانه كان يرفض دائماً اجراء انتخابات مبكرة. أما حزب الطريق الصحيح ـ الحزب ـ الحاكم ـ كان هو الآخر يرفض اجراءا انتخابات مبكرة أو حتى اجراء انتخابات للمقاعد الـ 22 الخالية. راجع: عبد المجيد، سعد، " التبكير بالانتخابات: الاسباب والمواقف"، قضايا دولية، العدد 311، اسلام آباد، باكستان، 18ـ24 ديسمبر 1995، ص 23ـ25.

حزب الطريق الصحيح على 19ر19% أي 135 مقعداً، أما حزب الوطن الام فجاء في المرتبة الثالثة، حاصلاً على 1ر19% أي 131 مقعداً في المجلس،بينما حصل حزب اليسار الديمقراطي على 64ر14%، أي 76 مقعداً، أما حزب الشعب الجمهوري فقد حصل على 71ر10% وبواقع 50 مقعداً في البرلمان[1].

وأمام فوز حزب الرفاه في انتخابات 24 كانون الاول 1995، بالامكان أن نقدم الملاحظات الآتية:

1- ان نجاح حزب الرفاه في هذه الانتخابات يعدّ نصراً كبيراً للحركة الاسلامية في تركيا، من شأنه أن يؤدي الى انتعاش هذه الحركة وتعزيز دورها في الحياة السياسية التركية.

(1) دحروج طارق، "تركيا: الانتخابات وابعاد الازمة الداخلية"، السياسة الدولية، العدد 123، يناير 1996، ص 257.
وسنجر: أشرف محمود، " الوزارة الائتلافية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار"، السياسة الدولية، عدد 128، ابريل 1997، ص 158.

قدمت احزاب: الطريق الصحيح والوطن الام والشعب الجمهوري واليساري الديمقراطي والحركة القومية مجموعة من المرشحات لعضوية المجلس الوطني التركي الكبير، امتنع حزب الرفاه عن وضع النساء بين قوائمه، وعلى الرغم من ان هناك مجموعة من اعضائه من النساء قد طلبن ذلك، ولكن قيادات الحزب اعلنت ان الوضع في تركيا والمجلس الوطني التركي الكبير بوجه خاص لا يسمح للنساء المحجبات، وستحدث مشكلة في حالة فوزهن، والحزب لا ينبغي له الدخول في معضلة من هذا النوع. فالحزب من الناحية المبدئية ليس له أي اعتراض، ولكن الاعتراض يأتي عن طريق النظام العلماني الذي يفرض على اعضاء وعضوات المجلس الوطني التركي الكبير ارتداء ملابس محددة. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان البرلمان التركي السابق لعام 1995 ضم في عضويته سيدتين فقط. راجع: " مشاهد من الانتخابات التركية"، قضايا دولية، العدد 311، اسلام آباد، باكستان، 18ـ24 ديسمبر 1995، ص 30.

2- إن عدم حصول حزب الرفاه على الاصوات الكافية التي تؤهله الى تشكيل حكومته لوحده، قد يؤدي الى ائتلاف الاحزاب العلمانية ضده، وبالتالي عدم التعاون معه في تشكيل حكومة ائتلافية.

3- تحسب المؤسسة العسكرية التركية حسابات بعيدة على فوز حزب الرفاه في الانتخابات الاخيرة، إذ أنها تعدّ نفسها الحامية لمبادىء اتاتورك، علماً أن هذه المؤسسة قامت في تجربتين بحركة انقلابية ضد الحكم المدني في تركيا، هما تجربة 27 مايس 1960 و12 أيلول 1980، مؤكدة في تبرير عملها هذا من خلال حماية المبادىء الست لاتاتورك.

4- إن عدم تعاون حزبي الطريق الصحيح والوطن الام مع الرفاه في تشكيل حكومة ائتلافية قد يؤدي على المدى البعيد الى حدوث انشقاقات داخلية فيهما، ولاسيما إذا عرفنا، من أن هناك اتجاهات اسلامية في داخلهما، مما قد يؤدي بهؤلاء الى الانضمام إلى حزب الرفاه الذي من شأنه تقوية الاخير وتعزيز دوره في الحياة السياسية التركية.

5- بموجب المادة 116 من دستور عام 1982 التي تشير الى أنه في حالة فشل مجلس الوزراء في الحصول على تصويت بالثقة، وإذا لم يكن بالامكان تشكيل مجلس جديد للوزراء خلال خمسة واربعين يوماً فأن على رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس الوطني التركي الكبير أن يدعو الى اجراء انتخابات جديدة. إن هذا قد يؤدي الى قيام بعض الاسلاميين الذين صوتوا الى جانب الاحزاب العلمانية التحول نحو حزب الرفاه في حالة اجراء انتخابات جديدة.

6- في حالة حصول حزب الرفاه على الاغلبية التي تؤهله الى تشكيل حكومة بمفرده، يكون هناك في الغالب تحرك من المؤسسة العسكرية للقيام بحركة انقلابية من أجل عدم وصول الرفاه الى السلطة، لأن الرفاه قد يقوم بتغيرات جذرية في السياستين الداخلية والخارجية مما قد تعدها المؤسسة العسكرية بمثابة خروج على مفهوم ما يسمى بـ " قومية السياسة الخارجية".

7- استطاع الاسلاميون في السنوات الاخيرة من التسلل الى داخل المؤسسة العسكرية من خلال إنشاء المدارس الثانوية فيها، إن هذا قد يؤدي الى نشوء نخبة من الضباط الشباب الذين قد يقفون ضد العقليات الغربية من الرتب الكبيرة في الجيش، ومن شأن ذلك ان ينعكس على الاتجاهات الفكرية للمؤسسة التركية على المدى البعيد.والحق، يحسب الغرب حساباته ازاء تنامي هذا النشاط فيها.

8- استطاع حزب الرفاه الحصول على 38ر21% من الاصوات في الانتخابات الاخيرة، وإذا أضفنا الى هذه النسبة أصوات الاسلاميين التي تذهب الى مرشحين اسلاميين على قوائم الاحزاب العلمانية المعتدلة، لنجد أن نسبة المؤيدين لعودة البلاد الى الاسلام تتجاوز نصف المجتمع الذي أبعد عن الاسلام عنوة ووضع تحت هيمنة القوانين العلمانية.

وكان من نتائج الانتخابات الاخيرة، خروج حزب الحركة القومي من المجلس الوطني التركي الكبير، إذ حصل الحزب على نسبة 18ر8% وما يزيد على المليوني صوت، أي بفارق ضئيل جداً في تخطي حاجز 10%. وقد فسر الب أرسلان توركش ذلك لسببين: الاول، يخص الاستطلاعات التي كانت

تنشر وتعطي حزبه ارقاماً متحفظة،وتضخم الاعلام لدعوة أحد مرشحي الحزب، مدعي عام أمن الدولة السابق نصرت ديمرئل، رفع الآذان باللغة التركية بدلاً عن العربية، وكان هذا سبباً في فقدان الحزب أصوات الاسلاميين[1].

والجدول الآتي يوضح نتائج الانتخابات القومية التي جرت في 24 كانون الاول 1995 [2]:

الحــزب	مجموع الاصوات التي نالها	النسبة المئوية	عدد النواب
الرفاه	6,012,450	21,38	158
الوطن الام	5,527,288	19,65	132
الطريق المستقيم	5,396,009	19,18	
اليسارالديمقراطي	4,118,025	14,64	76
الشعب الجمهوري	3,011,076	10,71	49
الحركة القومي	2,103,343	8,18	-
الديمقراطية الشعبية	1,171,623	4,17	-
حركة الديمقراطية الجديدة	133,889	0,48	-
الامــة	127,630	0,45	-
الولادة الجديدة	95,484	0,45	-
العمــال	61,428	0,22	-
الحزب الجديد	36,853	0,13	-
مستقلون	133,895	0,48	-
المجموع	28,126,993	100,00	550

وفي خضم هذه التطورات، انتقد رئيس فرع استنبول في حزب الرفاه، الدولة التي تفتقد إلى الديمقراطية، قائلاً: " يمكن بمفهوم ما، خارج الايديولوجيا الرسمية ايجاد حل للازمات الحالية في المجتمع التركي. اننا لا نجرؤ حتى مجرد

(1) نور الدين، محمد، مصدر سبق ذكره، ص 69.
(2) المصدر نفسه، ص 71.

الحديث ومناقشة قضايانا الراهنة في ظل ضغط الايديولوجيا الرسمية وتهديدها. اننا عندما نتحادث ونتناقش نكون وجهاً لوجه امام خطر المعاقبة.ان لم تحل هذه المسألة. فمن المتعذر حل المشكلات الاخرى. أنظر اليوم لا نستطيع أن نناقش بالصراحة الكافية، المسألة الكردية. لقد تشكل في تركيا مجتمع مغلق مستند على القمع والخوف باسم الايديولوجيا الرسمية التي توصل حتى الآن خصوصية كونها طوطماً " [1].

وبعد فوز حزب الرفاه في الانتخابات، أفصح الحزب عن برنامجه،وفي هذا المجال يقول مليح غوكجيك العضو في حزب الرفاه ورئيس بلدية انقرة: " ان اول ما سنطبقه هو تحريم المشروبات الروحية 00 سنسعى بكل قوتنا لمنعه عبر اقناع الناس ان هذه الظاهرة خطأ. انني لا أرى انتاج الكحول عملاً سليماً ولا في أي وقت ستغلق مصانع انتاج الكحول ونستبدلها بمصانع أخرى.لن يبقى أحد من دون عمل، وستمنع الدعارة وتقفل " البيوت العمومية اذا كان من حاجة جنسية لاحد فيمكن تحقيقها عبر الطرق المشروعة،ويتحتم على الدولة ايجاد مورد مالي لكل من يريد الزواج " [2].

---

(1) قام حسن خرازي نائب حزب الرفاه سابقاً بسب اتاتورك بصورة علنية، والدعوة بوقف تقليد زيارة ضريحه في انقرة. وتجدر الاشارة في هذا المجال، أن المادة 14 من دستور عام 1982 تؤكد عدم جواز استخدام الحريات والحقوق الممنوحة في الدستور بطريق قد يؤدي الى تفتيت الوحدة، من خلال انقسامات لغوية وعرقية ودينية ومذهبية. راجع: نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحوّل قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، 1997، ص 58، 59، 88.

(2) كانت هناك محاولات من قبل حزب الرفاه، من جعل يوم الجمعة عطلة رسمية، وفي هذا المجال يقول طوغا تميش الذي يمثل الاتجاه العلماني في تركيا:" فالنقابات الاكثر يسارية كانت تقطع اجتماعاتها لاداء صلاة الجمعة. ولم يقل ماركسي واحد: ما علاقتنا بذلك. ان واقع التعطيل كان قائماً. الهدف الآن ليس أكل العنب بل قتل الناطور". وفي هذا الشأن يقول دوغو ارغيل=

استقبل الرئيس التركي سليمان ديميرئل في 10 كانون الثاني 1996 [1] زعماء الاحزاب التي فازت بمقاعد المجلس الوطني التركي الكبير في الانتخابات الاخيرة واستمع للجميع وبعد انصرافهم عقدوا مؤتمرات صحفية ضد حزب الرفاه لكن زعيم الرفاه قال: " أيدينا ممدودة لكل مؤمن بالله حريص على مصلحة الوطن" وفي اليوم نفسه كلف الرئيس التركي نجم الدين اربكان بتشكيل الحكومة التركية، وبعد التكليف صرح اربكان " ان تشكيل الحكومة لن يخضع لحسابات الربح والخسارة بالمنظور السياسي الضيق وانما ستشكل حسب مقياس التعاون والجدارة والكفاءة والايمان وحب الوطن "وقال: " سبق لنا الاتفاق مع الاحزاب الاخرى في حكومات سابقة " وتلك اشارة الى ائتلافه مع كل من ديميرئل واجويد، وأبدى استعداداً للتعاون مع ما أسماهم الاخيار الا انه يبدو ان ما ذكره المراقبون قبل قيام الرئيس التركي سليمان ديميرئل تكليف

=من الاساتذة العلمانيين في كلية العلوم السياسية بجامعة انقرة:" ان مجال الايمان حر، ومنع ذلك مخالف للعلمانية. أما رئاسة الشؤون الدينية مما انتقدت مشروع القانون. لان الجمعة في الاساس في الاسلام يوم عطلة، ولا حاجة لسن قانون لذلك.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، أنه توجد في داخل حزبي الطريق الصحيح والوطن الام، اتجاهات اسلامية قوية تدعو الى التعطيل أثناء صلاة الجمعة.

اكثر من هذا، أن بولند اجويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي وافق على التعطيل ليس أثناء صلاة الجمعة فحسب بل اثناء صلاة الظهر كل أيام العمل وفي كل انحاء تركيا. ورأى اجويد أنه ليس من الضروري اصدار قانون بالتعطيل اثناء صلاة الجمعة، إذ تستطيع رئاسة الشؤون الدينية أن تحدد ذلك بقرار. فالمسألة ليست مسألة نظام او سياسة، بل هي مسألة فنية". راجع: نور الدين، محمد، مصدر سبق ذكره، ص 82، 87.

(1) لا يلزم دستور عام 1982 رئيس الجمهورية التركية تكليف رئيس الحزب الاول تشكيل الحكومة، لكن الاعراف المتبعة الآن تقضي ان يكلف رئيس الجمهورية الحزب الاول بهذه المهمة. من هنا قام اربكان بدعوة ديميرئل الى احترام الاصول الديمقراطية، أي تكليفه تشكيل الحكومة.راجع: المصدر نفسه، ص 70.

نجم الدين اربكان بتشكيل الحكومة من أنه لن يقدم على هذه الخطوة إلا إذا كان متأكداً من فشل اربكان في تشكيل الحكومة التركية الثانية والخمسين قد صدق فقد أعاد اربكان خطاب التكليف الى الرئيس التركي بسبب رفض أي من الاحزاب التركية الاخرى الفائزة في الانتخابات والممثلة في المجلس الوطني التركي الكبير في ائتلافه مع حزب الرفاه لتشكيل الحكومة رغم التنازلات التي قدمها الحزب وزعيمه اربكان [1].

إذ أعلن في تصريحات له بأنه يؤمن بالعلمانية الاتاتوركية التي تعني حرية العقيدة ولا يؤمن بالعلمانية التركية التي تعني رفض الدين وكل ما يمت إليه بصلة.

كلف الرئيس التركي تانسو تشيللر بتشكيل الحكومة التركية الجديدة بعد فشل نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه في ذلك كانت جميع التوقعات تشير الى ان الضغوط التي يمارسها الجيش والمؤسسات العلمانية في المجتمع التركي سوف تنجح في دأب الصدع بين حزبي (يمين الوسط) الطريق الصحيح بزعامة تانسو تشيللر. والوطن الام بزعامة مسعود يلماز والائتلاف من اجل تشكيل حكومة يدعمها أحد الحزبين اليساريين الديمقراطيين الفائزين وهما حزب الشعب الجمهوري بزعامة دنيزبايكال او الحزب اليساري الديمقراطي برئاسة اجويد أو قد تختار التحالف مع كليهما لتحصل حكومتهما الجديدة على أغلبية كبيرة في البرلمان تصل الى 392 مقعداً وتساعدها على اتخاذ القرارات الحازمة فيما يخص قضايا السياسة الداخلية والخارجية، وهو ما تحتاج اليه تركيا في مرحلتها الراهنة، إلا ان اصرار تشيللر على تسلم الوزارة أو على الاقل تسلمها في المدة الاولى إذا تم الاخذ بنظام التناوب واصرار مسعود يلماز

(1) ياسر، " تركيا 00 وازمة التشكيل الوزاري الجديد"، مصدر سبق ذكره، ص 64.

زعيم حزب الوطن الام على رفض أي ائتلاف مـع الطريـق الصـحيح طالما أصرت تشـيللر على البقاء كرئيسة للوزراء أدى الى عرقلة تشكيل الحكومـة، إذ صرح يلـماز في مـؤتمر صـحفي قائلاً: ((ونحن مصممون على رفض المشاركة في حكومة برئاسة رئيسة وزراء أوصـلت تركيـا الى الوضع السيء الذي بلغته احياناً، واذا قبلنا الائتلاف مع حزب الطريق الصحيح فسـيكون ذلـك مع شخص آخر كرئيس للوزراء، ويرى المراقبون ان هذا الكلام يعكس عمق الخـلاف الشخصي بين يلماز وتشيللر والذي يصعب تجاوزه)) [1].

وبعد كل هذه التطورات، كلف الرئيس سليمان ديمرئل زعيم حزب الـوطن الام مسـعود يلماز بتشكيل الحكومة بعدما تخلت رئيسة الوزراء المكلفة وزعيمـة حـزب الطريـق الصـحيح تانسو تشيللر عن هذه المهمة.

واكدت تشيللر بعـد تكليـف يلـماز رفضـها مسـبقاً التعـاون معـه " ونصـحته" بـألا يفاتحها في شأن ائتلاف معه لانه رفض كل اقتراحاتها ولم يقدم لها أي اقتراح يمكن قبوله.

ويرى المراقبـون أن المشـكلة التـي واجهـت تشـكيل الحكومـة التركيـة وقتئـذ ترجـع الى التناقضات الحادة بين طرفي الائتلاف السابق وهـما حـزب الشـعب الجمهـوري ممثـل اليسـار وحزب الطريق الصحيح ممثل اليمين وذلك بسـبب السياسـة الاقتصـادية التـي تبنتهـا تشـيللر واصرارها على تنفيذ برنامجها للتقشـف الاقتصـادي ومـا يمكـن أن يـؤدي اليـه مـن مشـكلات اجتماعية لاسيما في ضوء احتمال دخول اتحاد العمال التركي اللعبة السياسية.

(1) المصدر نفسه، ص 65.

فضلاً عن ذلك فأنه على الرغم من أن حزبي الوطن الام والطريق الصحيح يتبنيان سياسات ليبرالية محافظة كما أن لهما توجهات أوربية خارجية وسياسات داخلية تتماشى مع المفاهيم الاوربية الا أنهما يختلفان بشأن عدة قضايا من اهمها السياسات الاقتصادية الواجب تنفيذها لوقف التدهور الاقتصادي في تركيا، كما يختلفان بشأن المشكلة الكردية والوحدة الجمركية مع الاتحاد الاوربي [1]. ويثار سؤال في هذا المجال: ما هي فرص واحتمالات نجاح يلماز من فشله في تشكيل الحكومة الجديدة؟

يبدو في الوهلة الاولى، أنه لم يكن أمام مسعود يلماز سوى إقامة حلف مع حزب الرفاه، وفي تحليل لفشل جميع محاولات الائتلاف بين يلماز زعيم حزب الوطن الام ومنافسته تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق الصحيح خرجت إحدى الصحف في أول شباط 1996 بعنوان " كل الطرق تؤدي الى حزب الرفاه " إذ أشارت الصحيفة الى أن استبعاد تشيللر مقدماً وقبل تكليف يلماز لاي تعاون معه بسبب رفضه عروض الائتلاف التي قدمتها اليه يدفع يلماز الى الاسلاميين، وكانت تشيللر قد صرحت بعد ردها على خطاب التكليف بتشكيل الوزارة للرئيس السابق سليمان ديميرئل بأنه " بما ان يلماز رفض كل الاقتراحات التي تقدمت بها فقد بات من الواضح استحالة تشكيل ائتلاف بين حزبينا، واذا ما كلف يلماز بتشكيل الحكومة فلن يكون لديه سوى جهة واحدة يلجأ اليها هي الرفاه [2].

(1) المصدر نفسه، ص 65.

(2) المصدر نفسه، ص 65-66.

اقترح اجويد زعيم الحزب اليساري الديمقراطي ضرورة الاخذ بالانموذج الاسكندنافي في الحكم بعد أن أقرت الانتخابات البرلمانية التركية نتائج مماثلة للانتخابات في الدول الاسكندنافية، ولهذا يجب على تركيا الاخذ بأنموذج الحكم الاسكندنافي القائم على تفاهم الاحزاب الممثلة في البرلمان=

وقد واجه هذا الخيار أمام يلماز مجموعة من العراقيل [1]:

1. إن هناك بعض العناصر داخل حزب الرفاه نفسه تفضل البقاء داخل المعارضة، ذلك لانهم يجادلون بأن أية حكومة قادمة لن يكون بوسعها حل مشكلات تركيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة ولذلك فان أعضاء الرفاه لو كانوا داخل السلطة لفقدوا مصداقيتهم وواجهوا هزيمة في الانتخابات القادمة. وتبعاً لهذا فأن حزب الرفاه سيكون قادراً على الفوز بأغلبية حاسمة لو هو باق خارج التشكيل الحكومي حالياً.

2. التهديد الذي يواجهه يلماز بانشقاق كبير داخل حزبه في حالة اصراره على التحالف مع حزب الرفاه إذ أعلن أربعون نائباً من حزب الوطن الام الذي يتزعمه يلماز أنهم سيقدمون استقالاتهم من الحزب في حالة ائتلافه مع حزب الرفاه وهو مايفقد الائتلاف جدواه. إذن يفقد بذلك ائتلاف الوطن الام / الرفاه الاغلبية التي تمكنه من نيل ثقة المجلس الوطني التركي الكبير وتشكيل الحكومة (276 نائباً).

3. إن اربكان يطالب هو ايضاً برئاسة الحكومة معتمداً على الانتصار الكبير الذي حققه في الانتخابات البرلمانية الماضية، ولذلك فقد يصعب عليه الاكتفاء بشغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة يقودها يلماز. ويرى المحللون أن اربكان سيبدي رفضاً مهذباً ليلماز إذا عرض عليه الائتلاف مع ترك الباب مفتوحاً الى المستقبل، وسيعني

=حول القضايا العامة الرئيسة في سياسة وطنية ثابتة الاسس على ان تقوم هذه الاحزاب بتاليف حكومات أقلية دورية بمساندة الاحزاب الاخرى. راجع: المصدر نفسه، ص 66.

(1) المصدر نفسه.

ذلك أن اربكان ينتظر تكليفه بتشكيل الحكومة بعد يلماز، وهذه المرة سيقترح على يلماز اتفاقاً يصعب عليه رفضه، كما أن يلماز نفسه أشار إلى هذه النقطة عندما قال في الثاني من شهر شباط 1996 " اذا تمكنت من تشكيل حكومة برئاستي سأفعل واذا وجدت أن بالامكان إتام ذلك بقيادة حزب سأتوجه الى الرئيس واقترح عليه تكليف هذا الحزب "[1].

وعلى الرغم من ذلك، فقد تم في النهاية الاتفاق بين مسعود يلماز وتنشيللر على تشكيل حكومة ائتلافية إذ تم الاتفاق على ان يكون يلماز في البداية رئيساً للوزراء، وتعقبه بعد ذلك تشيللر في المرحلة اللاحقة.

على الرغم من المحاولات التي بذلت لاخفاق نتائج انتخابات عام 1995، استطاع حزب الرفاه أن يدخل في ائتلاف حكومي مع حزب الطريق الصحيح وذلك في نهاية شهر حزيران 1996، وقد تم منح الثقة للحكومة الائتلافية من قبل المجلس الوطني التركي الكبير في 8 تموز من السنة نفسها وبواقع 278 لصالحها مقابل 265 كمعارضة للحكومة المذكورة.وكان من نتائج ذلك تحالف حزب الوحدة الكبرى BBP مع حزب الوطن الام ANAP [2].

وقد تم بموجب ذلك التقاسم الدوري لمنصب رئيس الوزراء، وبروتوكول مشترك يوضح برنامج الحكومة. ونتيجة لذلك استلم حزب الطريق الصحيح وزارات الدفاع والتعليم والداخلية والمؤسسات الاقتصادية والمالية (وزارتي المالية والاقتصاد)، والمناصب الادارية والشركات الكبيرة وهيئة تخطيط الدولة ووكلاء الوزارات وبعض بنوك الدولة الكبيرة، وبناء على ذلك أصبحت تانسو

(1) المصدر نفسه.

(2) Middle East Monitor, Vol. 6, No: 8, 1996, P. 15.

تشيللر نائبة لرئيس الوزراء ووزيرة للخارجية. في حين استلم حزب الرفاه وزارات العمل والاشغال العامة والطاقة والزراعة والبيئة والثقافة [1].

واجه حزب الرفاه مجموعة من المعضلات في السياستين الداخلية والخارجية، يمكننا إيجازها في الآتي:-

أولاً: على مستوى السياسة الداخلية.

1- المشكلة الكردية:-

كان هناك نشاط كبير في تركيا في المدة الواقعة بين 27ـ30 تموز 1996 من أجل حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً، وقد جاءت هذه المحاولات من الكاتب الاسلامي إسماعيل ناجار [2] الناطق باسم لجنة السلام والاخوة والتضامن [3] الذي قام بزيارة الدكتور نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وقتئذ بوساطة فتح الله ارباش نائب ولاية وان عن حزب الرفاه واحد المتخصصين في الشؤون الكردية، من أجل امكانية حل القضية المذكورة، ولاسيما إذا عرفنا أن ناجار استطاع أن يحقق اللقاء مع عبد الله اوجلان في بروكسل، وفي هذا المجال ذكر فاتح جيكركه الذي اجرى لقاء مع ناجار بأنه عندما اتصل باوجلان حول

(1) Ibid.

(2) يعدّ إسماعيل ناجار من المتخصصين في القضية الكردية، وفي العلاقات الايرانية السورية، وله علاقات بالاسلاميين في تركيا. راجع: الداقوقي، إبراهيم(دكتور)، " لربكان والمعضلة الكردية هل ينجح المثقفون والسياسيون بما فشل فيه العسكريون"؟، قضايا دولية، عدد 347، 26 أغسطس ـ 1 سبتمبر 1996، ص 20.

(3) تضم لجنة السلام والاخوة والتضامن النواب السابقين والحاليين للمنطقة الكردية، فضلاً عن بعض المثقفين واساتذة الجامعات. راجع: المصدر نفسه، ص 20.

ذلك قال له الاخير: " إنني مع الحل السلمي حتى مـن خـلال الضـوء الاخضر ـ الضـعيف الذي يبدو من خرم الابرة "[1].

وقد اكد هذا اللقاء اوجلان في مقابلة نشرتها مجلة المصور المصريـة، والتـي جـاء فيهـا: " هناك اتصالات جرت بالفعل مع حكومة اربكان، لكنها لم تتعد لحد الآن مرحلـة التمهيـد،ومن الصعب أن نتكهن بأي نتائج لها أوحتى باستمرارها. الوضع في انقرة يـزداد تعقيـداً وتشـابكاً "[2].

ومن ناحية اخرى، وصف اوجلان،اربكان بأنه قومي تركي بعيد عن جوهر الاسلام، ولكنـه يستخدم الاسلام لتحقيق أهداف قومية طورانية، واعادة الخلافة الاسلامية للاتراك "[3].

وهنا لا نتفق مع ما طرحه اوجلان عن اربكان، إذ أن اربكان لا يعدو قومياً أو طورانيـاً، لان المنهج الفكري لاربكان وحزب الرفاه واضح في هذا المجال، فضلاً عـن موقـف الاسـلام مـن الفكر القومي. كما أن اعادة الخلافة تتناقض كلياً مع الاهـداف القوميـة، لأن حركـة مصـطفى كمال القومية، كان من أهدافها الغـاء السـلطنة والخلافـة في الدولـة العثمانيـة، في مثـل هـذه الحالة كيف يمكن الجمع بين الاهداف القومية وفكرة اعادة الخلافة في تركيا.

ومن ناحية أخرى، قام إسماعيل ناجار برفقـة النائـب فـتح اللــه أربـاش وبموافقـة وزير العدل السابق شوكت قازان بزيارة مراد بوزلاق رئيس حزب

---

(1) المصدر نفسه، ص 20.

(2) T.D.N., August.

(3) Ibid.

قارن مع: الطحاوي، أميرة، " التوجهات الخارجية لحزب العمال الكردستاني "، مصدر سبق ذكره، ص 189.

الديمقراطيين الاحرار HADEP الموقوف مع 28 شخصاً من رفاقه بتهمة انزال العلم التركي من قبل PKK في المؤتمر العام للحزب في 6 تموز 1995، إذ تم الاتفاق مع بوزلاق على الاسس العامة للحل السلمي [1].

يعلق اريك رولو على ذلك قائلاً: " إن الاتراك المسلمين أصبحوا يرون في الاسلام مخرجاً للقضية الكردية، وطريقاً لتوحيد الاتراك كما كان الوضع خلال حقبة الدولة العثمانية، وان القضية الكردية هي من بين الاسباب التي أسهمت باحياء الاسلام في تركيا كما تشير نتائج الانتخابات التركية في العام الماضي، إذ أيد العديد من الاتراك حزب الرفاه " [2].

وفي هذه المدة بالذات، برزت مشكلة " صيام الموت" للسجناء السياسيين الذين أضربوا عن الطعام حتى الموت. ونتيجة لذلك قام وزير العدل السابق شوكت قازان بالتعاون مع اللجنة الرباعية المؤلفة من الروائي التركي العالمي يشار كمال والاديب والصحفي زلفي ليوانلي والمدعي العام في استنبول وباش اكمز النائب عن حزب الرفاه لحل هذه الازمة. وفي هذا الشأن وجه وزير الصحة" اق طونا" عن حزب الرفاه نداء ورسائل الى ليوانلي للقيام بخطوة جديدة بأسم المثقفين لحل القضية الكردية بصورة سلمية [3].

والحق، يعارض رئيس الجمهورية السابق سليمان ديمرئل فكرة قيام المثقفين بحل القضية الكردية بالحل السلمي، وقد أكد ذلك للصحفيين في لقاء معهم في 31 تموز 1996 قائلاً: " اذا كان وزير الصحة يعتقد ان المثقفين هم

---

(1) الداقوقي، ابراهيم (دكتور)، " اربكان والمعضلة الكردية هل ينجح المثقفون والسياسيون فيما فشل فيه العسكريون "، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(2) Rulo, Irek, " Turkey After Ataturk", 1996.

(3) قضايا دولية، العدد 345، 12 أغسطس 1996، ص 9.

الذين حلوا مشكلة اضراب السجناء السياسيين فانني أقول اننا قبل ثلاثة ايام فقط قمنا بدفن 16 شهيداً من قواتنا المسلحة،فأي حوار يمكن أن تجرونه مع هؤلاء الجناة ؟ أن هؤلاء يحاربون الدولة فكيف يمكن لنا ان نرفع لهم غصن الزيتون، ان الدولة التركية قوية ولديها الحل لجميع المشكلات "[1].

وقد قام ليوانلي بالرد على ديمرئل في آب 1996 قائلاً: " القى السياسيون الانهزاميون مهمة حل مشكلة جنوب شرقي البلاد على كاهل القوات المسلحة التركية برغم علمهم ان أية قوة عسكرية، ومهما كانت جبروتها وقوتها لا يمكنها القضاء على حرب العصابات بشكل كامل "[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص 9.

(2) المصدر نفسه، ص 9.

كان من نتائج الحركة الكردية في تركيا أن وقعت خسائر بشرية ضخمة خلال السنوات الماضية والتي تتراوح ضحيتها ما بين 18,000 قتيل بموجب الاحصائيات الحكومية الرسمية و 30,000 قتيل حسب احصاء الحزب العمالي الكردستاني، فضلاً عن ذلك فان نفقات الحرب بلغت في عام واحد 8,2 مليار دولار أي 20% من ميزانية الدولة، مما يعادل ضعف العجز السنوي. وهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن مجمل تكاليف الحرب خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية قد بلغت 40 مليار دولار. راجع:

Rulo, Irek, " Turkey After Ataturk",Op.Cit.

وقد أكد الحقائق السالفة الذكر وزير الدفاع التركي السابق عام 1992 عندما قال: " ان الحرب مع حزب العمال الكردستاني PKK تكلف تركيا سنوياً ما يقارب 1 مليار دولار ".

وهناك من يشير، الى أن محاولة واحدة لاغتيال عبد الله اوجلان في دمشق تكلفت 60 مليون دولار، على الرغم من اخفاقها. راجع: تعقيب درية عوني على بحث الدكتور جلال معوض" عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، مصدر سبق ذكره، ص 41.

وفي هذا الشأن علق " فليح عاشق" على تصريحات ديميرئل قائلاً: " يجب على المثقفين قبل حل مشكلة جنوب شرقي البلاد أن يتوسطوا لحل الاشكالات بين الديمقراطية وديميرئل" [1].

2- المشكلة العلوية:

قام العلويون في السنوات الاخيرة بالهجرة المكثفة إلى ضواحي المدن الكبرى مشكلين أحياء علوية، فالعلويون الذين لم يكونوا يشكلون مشكلة عندما كانوا في القرى والارياف، صاروا الآن يخلقون المشكلات في المدن من خلال تأييدهم تنظيمات عديدة وانشائهم الحسينيات. والعلويون همن المدافعون الرئيسيون عن العلمانية في تركيا، وقد عارضوا الزامية تدريس الدين في المدارس، وانزعاجهم من المدارس للائمة والخطباء، ووقوفهم في وجه الاتجاهات الاسلامية، فضلاً عن انضمامهم الى المنظمات الارهابية. وهناك اعتقاد في تركيا أن الذين قاموا بالاضراب عن الطعام حتى الموت في السجون هم من العلويين [2].

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان العلويين في تركيا قد تغلغلوا في وزارة العدل والوزارات الاخرى التي كانت بيد وزراء علويين من الحكومات السابقة. وقد اعترف وزير العمل السابق محمد مغولكاي أنه وظف في وزارته أكثر من ثلاثة آلاف علوي [3].

(1) قضايا دولية، العدد 245، مصدر سبق ذكره، ص 41.
(2) طورسون، داوود، " مشكلات التركيبة المجتمعية والدولة الجمهورية". قضايا دولية، العدد 347، اسلام آباد، باكستان، اغسطس 1996، ص 14.
(3) المصدر نفسه، ص 14.

ثانياً: على مستوى السياسة الخارجية

1- مشكلة قوة المطرقة المتأهبة:

يؤكد حزب الرفاه أن قوة المطرقة هي قوة غازية استعمارية تعمل على تقسيم العراق وتركيا، وان هذه القوة تعمل من خلال المنظمات السرية الـ 70 العاملة في شمال العراق بتوجيهات مركز المخابرات الامريكية في زاخو على إقامة الدولة الكردية في المستقبل في هذه المنطقة، وان معظمها تمارس شأنها تبشيرياً ملحوظاً بين الاكراد العراقيين وبالتالي بين اكراد تركيا، وان جمعية الكتاب المقدس التركية تقوم بارسال آلاف النسخ من الكتاب المقدس باللغتين العربية والتركية الى المنطقة. وانطلاقاً من ذلك عارض حزب الرفاه تمديد بقاء قوة المطرقة في تركيا 26 مرة منذ عام 1991 [1].

وبعد وصول حزب الرفاه الى السلطة، وأثناء مناقشة تمديد مدة المطرقة المتأهبة، طالبت حكومة اربكان في مقابل التمديد لها بجملة شروط، لعل من بينها عدم المساس بوحدة اراضي العراق، وعدم السماح بقيام دولة كردية، وتعزيز فكرة الحوار بين القيادات الكردية والحكومة العراقية، وتفريغ واخلاء معسكر اللاجئين بمنطقة اتروش وعدم السماح لمؤسسات غير رسمية بالقيام بنشاطات تبشيرية في شمال العراق، والتنسيق المشترك في تأمين الحدود العراقية التركية وقبول بيع فرقاطات وطائرات كوبرا أمريكية لتركيا، والسماح لتركيا بالتعامل التجاري مع العراق كالحالة مع الاردن، والحد من طلعات الطائرات الجديدة لقوات التحالف مع ضرورة الحصول المسبق على اذن من تركيا [2].

(1) قضايا دولية، العدد 345، مصدر سبق ذكره، ص 20.
(2) المصدر نفسه، ص 20.

وقد رفضت قوة التحالف طلبين هما: مركز التنسيق العسكري الى داخل الحدود التركية، ورفع الحظر الاقتصادي والتجاري بين تركيا والعراق. عدّ اربكان قبول قوة التحالف للشروط التي وضعها نصراً لحزب الرفاه الذي لم يغير رأيه بشأن وجود هذه القوات، وانه استطاع بذلك أن يقيد حركة هذه القوات [1].

2- علاقات تركيا الخارجية:

قام اربكان بعد توليه منصب رئيس الوزراء بأول جولة الى خارج تركيا، التي شملت ايران وباكستان وسنغافورة واندونوسيا وماليزيا. وفي هذا المجال قال حسان حسين جيلان عضو المجلس الوطني التركي الكبير من حزب الرفاه، عضو الوفد المرافق لاربكان: " إن علاقات تركيا بالدول الاسلامية تراجعت بالاعوام الاخيرة الماضية، لان انقرة كانت تسعى الى دور أكبر في اوربا، وجولة اربكان تهدف الى تعزيز هذه العلاقات " [2].

وفي هذا المعنى، قال اربكان في جاكارتا:" تولي تركيا أهمية كبيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية مع الدول الاسلامية[3].

ومن ضمن الدول التي زارها اربكان، إيران، التي بدأت في 10 آب 1996، وتزامنت هذه الزيارة مع صدور قانون داماتو الذي أصدره الرئيس

(1) المصدر نفسه، ص 20.

(2) T.D.N. August 1997.

(3) تجدر الاشارة في هذا المجال، من أن اربكان دعا مجموعة الثماني الاسلامية. راجع: معوض، جلال عبد الله،" الازمة السياسية التركية واحتمالات تطورها"، السياسة الدولية، العدد 131، يناير 1998.

الامريكي كلنتون، والقاضي بمعاقبة الشركات الاجنبية التي تستثمر مع ايران وليبيا أكثر من 40 مليون دولار سنوياً[1].

وعند وصول اربكان الى طهران، صرح قائلاً: " هناك مجالات كبيرة لتوسيع العلاقات بين تركيا وايران، ستبدأ من الآن حقبة جديدة من العلاقات الثنائية[2].

وقد تمخضت زيارة اربكان الى طهران عن ابرام مجموعة من الاتفاقيات، ومن ابرزها تلك الاتفاقيات التي ستزود ايران بموجبها تركيا بثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً ابتداء من عام 1999 ولغاية عام 2005 تزيد بعده ايران من كمية الغاز الطبيعي المصدر الى تركيا لتصل إلى عشرة مليارات متر مكعب سنوياً، وقد بلغت قيمة هذه الاتفاقية وحدها 23 مليار دولار. فضلاً عن ذلك تم ابرام اتفاقية أخرى لرفع ميزان التبادل التجاري بين البلدين من 900 مليون دولار الى 2ر5 مليار دولار ابتداء من العام القادم. وتم أيضاً ابرام اتفاقية ثالثة ستزود ايران بموجبها تركيا بالطاقة الكهربائية، واتفاقية رابعة لربط البلدين بشبكة للسكك الحديدية، وافتتاح خط جوي آخر بين تبريز واستنبول[3].

---

(1) البحراني، محمد حسن، " زيارة اربكان الى طهران، آفاق العلاقات الايرانية التركية، قضايا دولية، عدد 347، 26 اغسطس ـ 1 سبتمبر 1996، ص 4.

(2) T.D.N., Op.cit..

(3) البحراني، محمد حسن، " زيارة اربكان إلى طهران، آفاق العلاقات الإيرانية التركية، مصدر سبق ذكره، ص 5.

وكان هناك رد فعل في الولايات المتحدة ازاء ابرام هـذه الاتفاقيـات مـع ايـران، وفي هـذا المجال حثَّ عضو مجلس الشيوخ الامريكي الفونسو داماتو إدارة الرئيس كلينتون على ممارسـة ضغوط على تركيا للتخلي عن صفقة الغاز [1].

وقد علق وزير الدولة للشؤون الخارجية التركي السابق عبد اللـه كول على ذلك قـائلاً: " يجب ان لا يفهم من هذه الزيارة بأنها تحد لواشنطن، إن الولايات المتحدة حليف مهم لتركيا، ولكن ايران أيضاً دولة مجاورة وصديقة لها، فضـلاً عـن ذلـك أن تركيـا دولـة مسـتقلة ليسـت بحاجة لإذن مسبق من واشنطن " [2].

ومن سلسلة الاجراءات الاسلامية التي قام بها اربكان منذ توليه رئاسـة الحكومـة، رغبتـه في بناء مسجد في منطقة التقسيم في استنبول ومسجد آخر في انقرة، وان لم تنفذ هـذه الرغبـة لحد الآن. ومن جانب آخر، قام باقر يلديز رئيس بلدية سنجان القريبـة مـن انقـرة وهـو مـن حزب الرفاه بتنظيم نـدوة اطلـق عليهـا " امسـية القـدس" وذلـك في 4 شـباط 1997 ورفعـت شعارات تؤيد حزب اللـه وحماس وأطلقت هتافات تسقط إسرائيل، شـارك فيهـا رضـا بـاقري سـفير ايـران في انقـرة الـذي اعلـن أن النصرـ سـيكون للاسـلام في العـالم بـاسره "، مؤكـداً " أن الاسلاميين يجب ألا يخشوا أن يصفهم الآخرون بأنهم اصوليون"، الامـر الـذي أدى الى اسـتدعاء باقري الى وزارة الخارجية التركية وتسليمه مذكرة احتجاج. وفي هذا الشأن طالب بولند اجويـد زعم حزب اليسار الديمقراطي بطرد باقري فوراً، في حين نظم حزب الشعب الجمهوري تظاهرة احتجاج في شوارع

(1) T.D.N.,Op.Cit.

(2) Ibid.

منذ أن تولى اربكان السلطة في تركيا قامت المؤسسـة العسكرية التركية بدعم التحالف مع الكيان الصهيوني وتكثيـف التدخل في شمال العراق كوسيلة للضـغط عـلى اربكـان. راجـع: عـوض، جـلال عبـد اللـه،" الازمـة السياسـية التركيـة واحتمالات تطورها"، مصدر سبق ذكره، ص 115.

سنجان ؟ وقد أدت هذه التطورات الى عزل باقري يلديز رئيس البلدية من منصبه ومن قبل مرال اكسيير وزير الداخلية، كما أن محكمة أمن الدولة أصدرت مذكرة توقيف بحقه، وبدأ التحقيق بموجب قانون مكافحة الارهاب، لأن يلديز القى خطاباً مناهضاً للعلمانية وعرض صوراً لقادة من حزب الله وحركة حماس [1].

وقد أثارت هذه المبادرات من قبل حزب الرفاه، رد فعل في داخل شريكه الائتلافي حزب الطريق الصحيح، إذ عارض الاخير بناء مسجدين في استنبول وانقرة، ومشروع قانون يسمح للنساء بارتداء الحجاب في المؤسسات العامة والجامعات. وفي هذا المجال قالت اكتونا وزيرة الصحة ـ من حزب الطريق الصحيح: " إن توجيه رسائل أيديولوجية عبر بناء مساجد ليس عملاً ذكياً، ان رمز جمهورية تركيا ليس المسجد بل عملها، ولا يحق لاي حزب استخدام الدين أداة سياسية". أما فيما يخص تورهان تايان وزير الدفاع من حزب الطريق الصحيح ذكر قائلا:" ان حزبه يعارض أي لباس يطلق كركز سيامي ويرفض أيضاً تسييس الدين [2].

---

(1) T.D.N., March , 1997.

وكانت تظاهرات احياء يوم القدس أصبحت منذ عام 1987 حدثاً سنوياً في مدن الاناضول كافة.راجع: ياووز، حاقان، "العلاقات التركية الاسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"، مصدر سبق ذكره، ص 5.

أجرت مؤسسة علمانية في تركيا استطلاعاً حول اجراء انتخابات مبكرة في حالة الفشل في انشاء حكومة ائتلافية وتبين أنه بامكان حزب الرفاه أن يفوز بنسبة تتراوح بين 35ـ40% من الاصوات، أما حزب الوطن الام فيحصل على نسبة 16% وحزب الطريق الصحيح يحصل على نسبة 14%.

(2) Ibid.

أقرت لجنة الموازنة بالمجلس الوطني التركي الكبير ضريبة جديدة تسمى " ضريبة المساجد "، وتقضي بدفع البنوك وشركات التأمين ضريبة مقدارها 2% من ارباحها السنوية تخصص للانفاق على=

وكانت زعيمة حزب الطريق الصحيح عدّت: ان من الخطأ إدخال السياسة الى المساجد والثكن والمدارس". وعليه فانها طالبت من حكام المقاطعات تشديد القوانين العلمانية للحد من نشاط الاسلاميين تمشياً مع مطالب الجيش. وفي هذا المجال قالت تشيللر:" أود أن اطلب منكم شخصياً انهاء بعض الانتهاكات في بلادنا، وتطبيق القوانين بعناية كما تناولها مجلس الامن القومي ".

وطلبت تشيللر حكام المقاطعات الذين يتمتعون بسلطات أمنية واسعة بتعزيز القوانين قائلة: " اريدكم ان تنسوا ان الاصولية مشكلة هامة". وجاء تحذير تشيللر بعد توجيهات أصدرها وزير الداخلية لحكام المقاطعات بتطبيق اجراءات مناقضة للاسلاميين "[1]. وتقول تشيللر في هذا الشأن: " ان عودة النشاطات الرجعية حقيقة واقعة، لكنها نتيجة أحداث متراكمة منذ مدة طويلة ربما منذ عشرين عاماً.واذا كانت دروس القرآن ومدارس إمام خطيب " المخصصة لاعداد ائمة المساجد تعزيز مصادر للنشاطات الرجعية، فان المسؤول عن ذلك ليس الحكومة الحالية، ان البعض يريد تسييس الدين وادخال السياسة الى المساجد انه موقف خاطيء وينبغي ألا يمارس أحد السياسة انطلاقاً من الدين وتمويل بناء مسجد فتحاً للقسطنطينية "[2].

أما فيما يخص سليمان ديميرئل رئيس الجمهورية السابق فانه أكد أن تركيا ستحتفظ بعلمانيتها التي صارت بفضلها " الدولة الاسلامية الاكثر تطوراً ". وقال أمام طلاب مدرسة ثانوية أن: " تركيا العلمانية تفصل بين شؤون الدولة

=المساجد والاماكن الدينية الاخرى. راجع: التقرير الاستراتيجي العربي، 1990، مصدر سبق ذكره، ص 149.

(1) Turkish Probe, Vol.4, 1997.

(2) Dis politika Foreign Policy ,Vol.3, No. 6, 1997, P. 46.

والدين ولا تخشى شيئاً لان تركيا ستبقى علمانية.. ان تركيا مدينة بمستوى تطورها للفلسفة العلمانية والديمقراطية للجمهورية التي أسسها أتاتورك، ولا يستطيع أحد أن ينكر ان الجمهورية التركية هي الدولة العلمانية الوحيدة بين الدول الاسلامية التي شهدت أكبر تطور في هذا القرن"[1]. والحق وجه ديمرئل رسالة الى اربكان طلب منه وقف كل نشاط ضد العلمانية والا سيكون قد تحمل العواقب، وجاء في رسالته: " هناك اعتقاد سائد بأنكم انحرفتم عن طريق الجمهورية العلمانية وانا واثق بهذا الاعتقاد وثمة استياء بسبب موقف حكومتكم، واقتناع أيضاً أن النظام في خطر ولا تستطيع تركيا في أي شكل من الاشكال أن تنحرف عن النظام العلماني والديمقراطي، ويثير بعض مبادرات حكومتكم ونشاطاتها ردود فعل سلبية لدى الرأي العام واذا ما تمسكتم كحكومة بموقفكم الحالي فالاستياء يعم صفوف الجيش والجامعات والشارع، ويتعين تجنب اتخاذ المبادرات التي من شأنها أن تؤجج الاستياء "[2].

أما بالنسبة لموقف المؤسسة العسكرية التركية من النشاطات الاسلامية لحزب الرفاه، فقد أنذرت حكومة اربكان بوقف هذه النشاطات التي تهدد دستور تركيا العلماني، وفي الموقف نفسه نزل الجيش في شوارع سنجان موجهاً رسالته الى حزب الرفاه، بشأن انتهاكات باقر يلديز رئيس بلدية سنجان للمظاهر العلمانية. وفي هذا الشأن اعلن رئيس اركان الجيش أن قنصل ايران في ارضروم سيعدّ شخصاً غير مرغوب فيه " بعد انتقاداته العنيفة للجيش

(1) T.D.N., Op.Cit.

(2) Nur, The light,March , 1997, P.16.

والجنرالات، كما اتهم رئيس الاركان ايران بمساندة الاسلاميين في تركيا خلال زيارته الاخيرة الى الولايات المتحدة [1].

ومن جانب آخر دعا الجيش البلديات التي يسيطر عليها حزب الرفاه الى الكف عن توظيف الضباط المسرّحين بسبب ميولهم الاسلامية، وشدد على منع بيع بنادق الصيد المتعددة الفوهات، ووضع قائمة بمشتري هذه البنادق. وازداد بيع البنادق في الاشهر الاخيرة، ويعتقد العلمانيون ان ذلك عائد الى اقبال الناشطين على التسلح [2].

---

(1) يعدّ مجلس الامن القومي التركي المصدر الرئيس في عملية صنع القرار، يتألف هذا المجلس وبموجب المادة 118 من رئيس الوزراء ورئيس الاركان العامة ووزراء الدفاع والشؤون الداخلية والخارجية وقيادات الجيش من صنف: القوات البرية والقوات البحرية والجوية والقائد العام للجندرمة وذلك تحت رئاسة رئيس الجمهورية.

والعلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الامن القومي متداخلة ومتشابكة. فبينما يتبع مجلس الامن القومي (المعني بشؤون الدفاع والامن) مجلس الوزراء (المعني بسياسة الدولة) في اتخاذ القرارات، والالتزام بسياسة الدولة داخل المؤسسة، وتنفيذ السياسة الامنية، فان مجلس الوزراء عليه أن يعطي الاولوية لقرارات مجلس الامن القومي، فيما يخص الاجراءات التي تبدو ضرورية لحفظ وجود الدولة واستقلالها، وتكامل الوطن ووحدته، وسلامة المجتمع وأمنه.

وفي الغالب، فقد طغى دور مجلس الامن القومي على دور مجلس الوزراء، إذ احتفظ المجلس لنفسه بسلطة الاعتراض دون ابداء الاسباب، والمجلس من الناحية الرسمية هو هيئة استشارية، وبالرغم من ذلك، فلم يحدث ان اتخذت الحكومة قراراً يتناقض مع قرار المجلس. ويلتزم مجلس الوزراء عادة بالنصائح التي يتقدم بها العسكريون في الحكومة، ويصدق على القرارات التي تأتي من الجيش بطريقة آلية.

أنكر سليمان ديميرل عندما كان رئيساً للوزراء وذلك في عام 1992، أن تكون الحكومة تنفذ ما تمليه عليها المؤسسة العسكرية، قائلاً:" ان مجلس الامن القومي هو منبر لتبادل الآراء بين جناحي المؤسسة الحاكمة، في محاولة لان يقنع أحدهما الآخر". راجع: سلامة، معتز محمد،" الجيش والسياسة في تركيا"، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(2) T.D.N., Op.Cit.

والحق، يرتأي الجيش في احياء المادة 163 من قانون العقوبات، وكانت هذه المادة قد ألغيت في عهد حكومة حزب الوطن الام عام 1991. ومطالب الجيش تتضمن الامور الآتية [1]:

1. تحريم العمل في صورة مطلقة ضد النظام الديمقراطي العلماني المفروض بقوة القانون.
2. التطبيق الكامل لجميع القوانين في المادة 174 من الدستور، وتتعلق بعدم مس الاصطلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923.
3. على المدعين العامين اتخاذ اجراءات فورية ضد أي عمل يعدّ انتهاكاً للقوانين، أما المؤسسات الدينية التي تنتهكها فتغلق.
4. منع تشجيع ارتداء ازياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها في القانون [2].
5. اغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها الاسلاميون ووقف تعيين اسلاميين في المؤسسات الحكومية.

(1) Ibid.

أكد اربكان، ان الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، معلناً بانه سيعرض مقررات مجلس الامن القومي على البرلمان لمناقشتها. راجع: فارول، احمد، " ماذا يجري في تركيا "، مجلة السبيل، عدد18 في 1997/4/24.

(2) قامت حكومة مسعود يلماز التي جاءت بعد حكومة الرفاه بغلق المدارس الاسلامية وفرض قانون الزي الحديث. راجع: نور الدين، محمد، " المواجهة بين العسكر والاسلاميين "، صحيفة الحياة، عدد 12494، 1997/5/15.

6. المراقبة الدقيقة للمؤسسات المالية التابعة للجماعات ومنع تحولها الى قوة اقتصادية.

7. مراقبة الاعلام المرئي والمسموع الذي ينتهج خطاً مناهضاً للعلمانية والزامه مبادىء الدستور.

8. منع تسلم مجالس بلدية تمويلاً من منظمات دينية في اوربا. ولاسيما عبر شبكته " المنظور الوطني Milli Gorus النشطة في المانيا بين العمال الاتراك [1].

9. اغلاق المدارس الدينية غير الرسمية، وزيادة مدة التعليم الالزامي من 5 الى 8 سنوات بفرض الحد من اقبال تلاميذ هذا التعليم على الالتحاق بالمدارس الدينية الاسلامية لتخريج الائمة والخطباء [2]، وبالتالي خفض عدد هذه الدارس، ويعدها العلمانيون " المصدر الرئيس لحصول الرفاه على ملاكاته واتباعه. وهذا يعني توجيه ضربة شديدة الى مدارس الائمة والخطباء التي يبلغ عددها 550 مدرسة تضم 500 ألف طالب. ان خريجي هذه المدارس لا يقتصرون العمل كأئمة وخطباء، وانما وصل العديد منهم الى مراكز عليا في حزب

(1) معوض، جلال عبد الله، " الازمة السياسية التركية واحتمالات تطورها"، مصدر سبق ذكره، ص 115.

(2) بدأ دور المؤسسة العسكرية واضحاً في مجال التعليم، عندما طالب مجلس الامن القومي من ديميرل للضغط على حكومة اربكان لالغاء نظام التعليم والغاء مدارس الائمة والخطباء، وتحديد التعليم الاسلامي، راجع:
M. Hakan Yavus, " The Assassination of Collective Memory: The Case of Turkey", Op.Cit., P. 205-206.

الرفاه، وتولى بعضهم مناصب وزارية في حكومة اربكان، فضلاً عن عضويتهم في المجلس الوطني التركي الكبير [1].

وقد قام اربكان في بداية الامر برفض اللائحة، وبادر حزب الرفاه الى التهديد باجراء انتخابات جديدة لتعزيز موقف الحكومة أمام قادة الجيش. وفي هذا المجال، دعا مساعد قريب لاربكان الى اجراء انتخابات عامة من أجل الحصول على تفويض اقوى في صراع الحكومة مع الجيش. وقال عبد الله كل مساعد رئيس الوزراء " عندما يصل الامر الى الرجوع للشعب سيتغير سلوك الجيش ". ولكن اربكان أضطر بعد ذلك وتحت ضغط الجيش الى اقرارها في 5 آذار 1997 [2].

والحق، يعزى قبول اربكان هذه اللائحة الى سببين رئيسين: اولهما تقدير اربكان أن وقوع معظم الوزارات المعنية بتنفيذ هذه المطالب ضمن نصيب حزب تشيللر في الحكومة سيتيح لحزب الرفاه مواصلة تدعيم البيروقراطية الحكومية بأنصاره والاستعداد لاجراء انتخابات مبكرة. وثانيهما: اعتقاده ان بمقدوره كسب الوقت من خلال التنفيذ التدريجي لمطالب الجيش على ثلاث

(1) تقدمت حكومة مسعود يلماز، التي تشكلت في 29 حزيران 1997، بمشروع قانون الى المجلس الوطني التركي الكبير، يقضي بمد التعليم الالزامي من 5 الى 8 سنوات. حاول حزب الرفاه عرقلة هذا المشروع الذي رفضته في 5 آب 1997 اللجنة البرلمانية للتعليم التي يسيطر عليها نواب الحزب باعتباره مخالفاً للدستور، وقد وافق المجلس الوطني التركي الكبير على هذا القانون في 16 آب باغلبية 277 عضواً مقابل اعتراض 242 عضواً. راجع: معوض، جلال عبد الله(دكتور)، " الازمة السياسية التركية واحتمالات تطورها"، مصدر سبق ذكره، ص 118-119.

(2) معوض، جلال عبد الله (دكتور)، " الازمة السياسية التركية واحتمالات تطورها"، مصدر سبق ذكره، ص 115.

مراحل على أمل ان يستكمل العام الثاني لرئاسته للحكومة، وربما ليفض الائتلاف مع تشيللر قبل حزيران 1998 ويدعو الى انتخابات مبكرة قد يفوز فيها الرفاه بأغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده [1].

(1) اتخذ الوزراء المعنيون من حزب تشيللر التدابير المطلوبة لتنفيذ لائحة الجيش، إذ أصدرت وزيرة الداخلية في 8 نيسان 1997 أمراً الى حكام الاقاليم باغلاق مدارس تحفيظ القرآن غير المرخصة ومكاتب الطرق الصوفية غير المرخص لها وسبقها وزير الصحة العامة. راجع: المصدر نفسه، ص 116.

والحق، لم يساند اربكان في صراعه مع الجيش من خارج حكومته سوى سبعة نواب بحزب الوحدة الكبرى BBP برئاسة محسن يازجي اوغلو. وكانت هذه المساندة مهمة لاربكان بالنظر الى توالي الانشقاقات عن حكومته ولاسيما من الطريق الصحيح. وقد ظهرت هذه الاهمية في انقاذ الحكومة من السقوط في 20 مايس 1997 لدى رفض المجلس الوطني التركي الكبير مذكرة تقدمت بها احزاب المعارضة العلمانية لتوجيه اللوم الى الحكومة، وكان من شأنها قبولها التمهيد بسحب الثقة منها في غضون اسبوعين.

ونتيجة لهذه التطورات رفع الادعاء العام دعوى الى المحكمة الدستورية في مايس 1997 مطالباً بحظر الرفاه لاتهامه بأنه يعمل على إثارة حرب اهلية وتغيير النظام العلماني للدولة. ومن بين ما تستند اليه هذه الدعوى انتقاد اربكان في مقابلة مع صحيفة مصرية 1994 " تركيا العلمانية واتاتورك"، ومطالبة الجيش باتخاذ اجراء قانوني ضد النائب بالرفاه " شوقي يلماز " لاهانته القوات المسلحة في كلمة كان قد ألقاها قبل أربع سنوات. راجع: المصدر نفسه، ص 116.

وفي هذا الشأن قال الجنرال إسماعيل حقي قره داي في أيلول 1996:" ان حرية المعتقد لا يمكن ان تكون مضمونة الا في اطار النظام الديمقراطي ". راجع: معتز، محمد سلامة، " الجيش والسياسة في تركيا"، مصدر سبق ذكره، ص 125.

يحدد اربكان، العلاقة بين حزب الرفاه والمؤسسة العسكرية، قائلاً:" لا ارى احتمالاً لحدوث انقلاب عسكري يقطع الطريق على تسلم الرفاه السلطة. فتركيا ليست الجزائر. من لا يريد ان يكسب عشرة أضعاف؟ ان حزب الرفاه سوف يضاعف المكاسب عشرة أضعاف. لذا من غير الممكن ان يكون للانقلاب أي نصير لا داخل الجيش ولا داخل المجتمع المدني. ان حزب الرفاه جاء عبر الديمقراطية برغبة الامة ودعمها ".أما حسن مزارجي فلا يعتقد ان علاقات الرفاه مع الجيش ستكون سيئة:" الجيش هو جيشنا، ونحن ضد الانقلابات ".=

وفي تصعيد آخر للجيش، سربت رئاسة الاركان أن ممثليها عرضوا خلال اجتماع مجلس الامن القومي ما وصفوه بأنه نص قسم يؤديه الاطفال الذين يتعلمون في مدارس حفظ القرآن التابعة لحزب الرفاه ولجماعات اسلامية أخرى. وينص القسم على الآتي: " أقسم بالله أن اجاهد من اجل إقامة دولة تقوم على أساس الدين والشريعة الاسلامية في تركيا وأهب نفسي للحرب على الحاد مصطفى كمال" [1].

ومن خلال الاجتماع المذكور تم عرض شريط فيديو، ظهر فيه اطفال إحدى تلك المدارس وهم يبصقون على تمثال لاتاتورك. بينما ذكر أن 160 ألف طفل تركي يدرسون الاسلام في مدارس غير مشروعة لتعليم القرآن. وأشارت المعلومات ذاتها إلى أن فرض سلطة وزارة التعليم على هذه المدارس كان من بين المطالب التي قدمها الجنرالات في اجتماع مجلس الامن القومي التركي الشهير والحاكم [2].

وقد كشف تقرير اويكن ـ اطلسي محدود التداول أن اربكان أطلق ديناميات العمل السري في حزب الرفاه على ثلاثة مستويات: تعبوي ـ تنظيمي ـ لوجستي وعسكري مليشياتي، وظهرت طلائع ميليشيا الرفاه في الاناضول الوسطى وتحديداً قونيا، الامر الذي أثار رعب الجيش. ويشير التقرير الامريكي

=وفي المعنى نفسه يقول روشين تشاكير:" في الجزائر لم يسمح الجيش للاسلاميين باستلام السلطة، أما في تركيا، ومع ان واقع الانقلاب قائم، الا انه من المرجح أن تتاح لـ" الرفاه" ممارسة السلطة. وان لم يقم بممارسات خاطئة فلن يحدث انقلاب عسكري وفي حالة وصول الرفاه الى السلطة، سيصبح الجيش أكثر قوة من ذي قبل، لان الذين يعارضونه من احزاب ورأي عام سيرون في الجيش المنقذ الوحيد وسيشكرون اللـه على وجود جيش يحظى بدعم اجتماعي قوي". راجع: نور الدين، محمد، مصدر سبق ذكره، ص 61، 83.

(1) Ibid.

(2) Ibid.

الى ان ميليشيات الرفاه تضم مجموعات مدربة بقيادة ضباط سرحوا من الجيش بسبب انتماءاتهم الاسلامية. والمعروف ان أكثر من 700 ضابط وضابط صف قد ابعدوا عن الجيش منذ 1994 وانضمت غالبيتهم الى ميليشيا الرفاه التي لها امتدادات اسلامية من الخارج وبعض ملاكاتها خدم في البوسنة والبعض الآخر في الشيشان. كما أن حزب الرفاه كان قد زود البوسنيين والشيشان بمعدات اتصال متقدمة وتلقوا دروساً اسلامية من مراكز تابعة للرفاه في أزمير وبورصة[1].

وبعد تشكيل حزب الرفاه، والانتصار الذي حققه في السياسة الداخلية التركية، بدأت الحركة الاسلامية في نشاط مستمر ملحوظ في المدن التركية كافة[2] وحتى المحافظات الكبرى بعد ان كانت هذه الظاهرة منتشرة في المناطق الفقيرة والمتخلفة وبدأت تظهرالجماعات الاسلامية في استنبول مثل جماعة محمد واسطة اوغلو بمنطقة فاتح وهي تؤيد حزب الرفاه، ونشوء جماعة اسلامية أخرى في محافظة ارزنجان بزعامة محمد رشدي، وتوسيع نطاق نشاط الطرق النقشبندية والقادرية التي تتركز في استنبول. ويعدّ الشيخ محمد زاهد كوكلوز

(1) Ibid.

سعى اربكان للمضي في بعض الخطوات الاسلامية منها دعوة بعض الطرق الدينية الى حفل افطار رمضاني في كانون الثاني 1997، مما عد انتهاكاً لدستور علم 1982 والذي يحظر أي نشاط للطرق الدينية. راجع: سمير، هبة." لزمة التعليم الديني في تركيا ". مصدر سبق ذكره، ص 184.

(2) اعلن سيروي كاراكوتش وهو شاعر شعبي تأسيس حزب الانبعاث في 26 آذار 1990، وفي برنامجه الحزبي يشير كاراكوتش:" ان ميداننا الاساس هو الحقيقة، أما العلم فهو الطريقة، والنهج هو الاداة الرئيسة لبلوغ الحقيقة".

وبعد الغاء المادة 163 من قانون العقوبات التركي، اعلن ايرجمنت اوزكان انه قد يؤسس حزباً للاسلام يكون ضد العلمانية. واوزكان معروف بانتقاداته لنزعة التصوف الاسلامي. راجع: شاكر، روشين." الحركة الاسلامية في تركيا". مصدر سبق ذكره، ص 23.

المتوفى عام 1980 زعيماً روحياً للنقشبندية يتزعمها حالياً أسعد جوشان، ولهذه الجماعات فروع في مختلف أنحاء البلاد، ولها فروع في عدد من الاقطار الاوربية ولاسيما في المانيا الاتحادية وهولندا، إذ توجد أعداد كبيرة من العمال الاتراك. فضلاً عن ذلك ازدياد قوة النشاط الاسلامي بين صفوف المدارس والمعاهد الدينية مثل مدارس الائمة والخطباء وفروعها المنتشرة في عدد من المحافظات التركية وكلية الالهيات واقتحام المتدينين بشكل واسع الجامعات التركية [1].

(1) الملحقية الصحفية، السفارة العراقية في انقرة، مصدر سبق ذكره.

تضاعف عدد المساجد في تركيا في السنوات الاخيرة أكثر من ثلاث مرات حتى وصل عددها 72,000 مسجد الآن علماً انه لا توجد مدارس في اكثر من 600 ولاية، الا ان كل قرية فيها مسجد، وقد اصبح التعليم من أجل ان يصبح المرء إماماً او خطيباً شيئاً مرغوباً جداً. ففي عام 1961م كان هناك 4200 طالب في 19 مدرسة يريدون ان يتأهلوا لوظائف دينية بينما في العام 1985م اصبح عددهم 229,000 طالب ينتمون الى 716 مدرسة. راجع: السياسة الكويتية، العدد 6683 في 1987/3/11.

كما ان هناك النمو السريع لتدريب معلمي القرآن الذي نما من 170 دورة تضم 11568 طالباً في عام 1951ـ1982 الى 643 دورة تضم 27677 طالباً في عام 1960ـ1961م، والى 1298 دورة تضم 56109 طلاب في 1968ـ1969. وان عدد الطلبة في الثانويات التي تخرج الائمة والخطباء زاد بسرعة رغم ان معظم المتخصصين يعزون ذلك جزئياً الى المنح الدراسية السخية التي منحتها هذه المدارس. واخيراً فبين المهاجرين من المناطق الريفية الى المدن ظلت الجوامع مراكز لانشطة وتنظيم الجمهور رغم ان ذلك كان أيضاً جزئياً للاخفاق في إقامة مؤسسات بديلة. راجع:

Walter F. Welker, Turkey, The Middl East and Islam ,Op.Cit., P. 29.

هناك 331650 طالباً مسجلين في الثانويات الاسلامية ويشكلون 9% من مجموع طلاب المرحلة الثانوية طبقاً لاحصائية وزارة التربية. راجع: الوول ستريت جورنال الامريكية في 1987/2/21. وفضلاً عن ذلك، تنتشر في تركيا آلاف من الكتب واشرطة الكاسيت، والمجلات والصحف الاسلامية، ومن أشهر الكاسيتات الشعبية سلسلة من الروحانيات الاسلامية يغنيها يوسف اسلام، وهو المغني الشعبي كاستيفنس الذي شهر اسلامه وغيّر اسمه. =

واستمـــر الحـــال حتـــى تسلـــم اوزال السلطـــة وهـــو المتعاطـــف مـــع الحركـــــــة الاسلاميـــة [1]، إذ بـــدأت السلطـــة بتسلـــم اوزال مرحلـــة

=وجد مسح أجرته مؤسسة " داتا" ان 67ر1% من الرأي العام التركي يريد تطبيق الشريعة، وكانت النسبة بين الطلاب 7ر1 بالمائة واكثر من ذلك، نشرت صحيفة " حريت" التركية خبراً مفاده أن الجماعات الاسلامية في تركيا في تنام مستمر، مقدمة احصاءات تعـزز هـذا الرأي وبموجب هـذه الاحصاءات، بلغ عـدد الطلاب الموجـودين في الاقسـام الداخلية للجماعـات الاسـلامية 302ر187 منـه 000ر10 طالـب جـامعي، والبقيـة الباقيـة طـلاب في المراحـل الابتدائيـة والثانوية.راجع:.Hurryet , Jaunary , 1990

ومن ناحية اخرى ازداد عدد الحجاج الاتراك الى مكة، وقد بلغ هذا العدد في عام 1987 ما يتجاوز 108000 تركي. راجع: روبنس، مصدر سبق ذكره، ص 58.

(1) ولد اوزال في مالاتيا شرقي تركيا عام 1927م، تخرج من الجامعة التكنولوجية في اسـتنبول عـام 1950م كمهنـدس كهربائي وبعد التخرج منها ذهب اوزال الى الولايات المتحدة عام 1952 لدراسة الاقتصاد والهندسة، وبعـد عودتـه عمل في دراسة المشـاريع المتعلقـة بـالقوى الهيدروليكيـة بمـا فيهـا Hirfanli .Demirkopru، وتخطـيط كهربـة الدولـة. وقـد اشـترك بشـكل مبـاشر في تنفيـذ مشـاريع عامـة ودراسـات كهربائيـة وبحـوث الادارة. وفي الخدمـة العسكرية عام 1961م عمل في اللجنة الاستشارية العلمية في وزارة الدفاع. وأسهم في هيئة التخطيط المركـزي في انقرة، وفي تأسيس هيئة تخطيط الدولة، إذ أصبح رئيساً لها لمدة اربع سنوات (1967ـ1971م).

وبعد خدمته العسكرية اشترك اوزال في الجامعة التكنولوجيـة " الشرق الاوسـط" محـاضراً في مـادة الكهربـاء فيهـا، واشترك في بحـوث اناضـول الشرقية لمشـاريع Trgris ومشـاريع Euphrates، وعمـل في مشروع سـد كيبـان ومحطـة الهيدروليك بالقرب من مدينة مالاتيا، وقام بمهمة كبيرة في بناء جسر بسـفور الاول ومركـب النحـاس في البحـر الاسـود، ومعمل الطاقة في انبرلي Ambarli باستنبول ومعمـل الالمنيـوم في Seydishir.راجـع: .Alamanc 1986, Op.C it., P 433، وعمل مشرفاً خاصاً فنياً لرئيس الوزراء سليمان ديميريل في 1965ـ1967م قبـل وصـوله الى هيئـة تخطـيط الدولـة. وعمل أيضاً رئيساً في لجنة التنسيق الاقتصادي ولجنة RCD والمجتمع الاوربي. راجع: Ibid.

وخدم اوزال بين سنتي 1972ـ1973م كمشرف على مشاريع خاصة للمصرف العالمي، وبعـد عودتـه الى تركيا اختير اوزال مساعداً لرئيس الوزراء في الوزارة الرابعة لديميرئل في 31 آذار =

جديـدة مــــن الظاهــرة الاسلاميـة ولاسيمـا وان أعـداداً كبيــرة مــن قيــادة حزبــه ـ حــزب الوطن الام [1] ـ من الوجوه الاسلامية

=1975م وعمل مساعداً لهيئة تخطيط الدولة. وعندما شكل ديميرل وزارته السادسة في تشرين اول 1979م أسهم اوزال في اعداد التدابير الصارمة لانقاذ الاقتصاد من الانهيار. راجع: Turgut Taylan, :وكذلك Ibid., PP. 433-434. وكذلك: نظرة شمولية على تركيا: مجلة الايكونومست Capital & the State in Contemporary Turkey, P. 39. البريطانية، ص 94-95. واصبح اوزال بعد انقلاب 12 أيلول 1980م نائباً لرئيس الوزراء.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان اوزال كان مرشحاً من حزب السلامة الوطني في عام 1977م من أزمير، ولكنه لم يفز في الانتخابات ولو انه فاز فيها لكان الآن محروماً من ممارسة السياسة حتى عام 1988م.

لم يقترح اوزال تحسين الروابط مع الاقطار الاوربية بعد الانقلاب،راجع: نظرة شمولية علىتركيا، تقرير مجلة الايكونومست البريطانية، ص94.

ولكنه اقترح أيضاً ايجاد العلاقات الجيدة مع العالم الاسلامي والعربي، وهو يؤكد ان تركيا هي حلقة وصل بين الغرب والشرق، راجع: Ibid., P. 435.

(1) تأسس حزب الوطن الام: Anavatan Partisi في 20 آذار 1983م من قبل تورغوت اوزال، ومجموعة من اصدقائه، ان شعار الحزب هو نحلة على خارطة تركيا.

لم يفضل الجيش اشتراك حزب الوطن الام في الانتخابات، وقد حاول ان يستخدم الفيتو ضد 30 عضواً عند تأسيس الحزب. أمام هذا القرار حاول اوزال أخذ موافقة 30 عضواً ـ موافقة مجلس الامن القومي ـ NSC. راجع: Ibid.,P.149. اشترك حزب الوطن الام في انتخابات 6 تشرين الثاني 1983م، وفاز بأغلبية كبيرة.

وهناك اتجاهات اربعة لحزب الوطن الام، وتتكون من اتجاه الديمقراطية الاجتماعي المتمثل في حزب الشعب الجمهوري واليمين الوسط يمثله حزب العدالة، واتجاه القومية المتطرفة والمتمثل في حزب الحركة القومي والاتجاه الاسلامي المتمثل في حزب السلامة الوطني. Ibid., P. 150.

في السنوات الاولى من نشأة الحزب كان هناك صراع في داخل الحزب بين المساندين لحزب الحركة القومي وحزب السلامة الوطني، الا ان قوة اوزال في داخل الحزب أدت الى امتصاص هذا النزاع. أصبح حزب الوطن الام عضواً في الاتحاد الديمقراطي الاوربي FOU، وقد ارتبط الحزب بعلاقات مع نظيره الليبرالي في اوربا. راجع: Ibid. وقد مثّل الجناح الاسلامي في حزب الوطن الام محمد=

المعروفة في تركيا، وفي مقدمة هؤلاء محمد كجبلر، ويعدّ من أم الوجوه الاسلامية المعروفة في تركيا،وكان يحتل موقعاً قيادياً في داخل حزب السلامة الوطني، وكذلك كوركوت اوزال شقيق اوزال، وحتى الاخير كان من الملاكات المتقدمة في حزب السلامة الوطني.

من هنا نلاحظ أن حكومة اوزال قد أعطت الضوء الاخضر للحركة الاسلامية من أجل الانتشار والظهور العلني على الساحة التركية ولاسيما بعد تعيين كل من كاظم اكصوي، ووهبي وبنجرلر، ويلدرم اكبلوت أعضاء بارزين في حكومة اوزال، وهم من المتدينين. ويعدّ كاظم اكصوي وزير الدولة المشرف على الشؤون الدينية من الشخصيات البارزة في هذا المجال، وبفضل اشرافه على الجوامع والمدارس الدينية فقد ارتفع عدد دورات القرآن الكريم من 200 دورة رسمية في بداية الثمانينات الى 3000 دورة في عام 1987م. ونشطت أيضاً الطرق الصوفية في تركيا حيث توجد هناك خمس مناطق تحتل أهمية

=كجبلر الذي لم يكن عضواً في الحكومة أو المجلس الوطني التركي الكبير، ولكن له تأثير أكبر من تأثير العديد من الوزراء، ولا يتورع منتقدوه ومنافسوه في الحزب عن القول بأنه مصدر متاعبهم. عمل محمد كجبلر كقائمقام في عدد من الولايات قبل ان يدرس الادارة العامة في السوربون في اوسط السبعينات، ومارس العمل السياسي في عام 1977م، عندما انتخب محافظاً لمدينة قونيا عن حزب السلامة الوطني، وقد علق عليه أحد الموظفين الكبار في وزارة الداخلية قائلاً: " انه رجل من المستحيل عدم احترام قدراته واستقامته مهما اختلفت مع آرائه الشخصية". اعلن كجبلر في أكثر من مناسبة معارضته لمنع بيع البيرة والمطبوعات الهزيلة. ويقول كجبلر عندما يوجه التحدي من بعض الاحزاب المتدينين أكثر من غيرهم: " ولكن ذلك يجب ان لا يؤثر في دورنا في الحزب. ان لديّ مبادىء منذ ان كنت شاباً يافعاً وانا رجل محافظ ولكن ذلك لا يؤثر في رغبتي في تركيا حديثة ".

لم يقرر كجبلر بعد، هل يخوض الانتخابات الفرعية، ويقول: إنني أتلقى طلباً من جمهور الناخبين في قونيا بأن أرشح نفسي هنا وليس في أي مكان آخر. لذلك ربما يتوجب عليّ أن أنتظر. راجع: صحيفة القبس الكويتية، العدد 5035، 1986/5/21م.

خاصة بالنسبة لنشر الحركة الاسلامية في تركيا، وهي محافظة قونيا، ويتزعم الحركة الاسلامية فيها: شيبان كوجه بيك، ومحافظة بورصا يتزعمها سري يوكسال، محافظة ارضروم " لطيف امام" ومحافظة سوت" عبد القادر اوغلو "ومحافظة هاتاي " معمر يوسوفلي" [1].

وعمد كاظم اكصوي أيضاً الى جعل بعض المؤسسات الدينية والبنوك مثل بنك الاوقاف من اهم المراكز التي تغذي الحركة الاسلامية في تركيا [2].

(1) الملحقية الصحفية، السفارة العراقية في انقرة.

ظهرت منظمات اسلامية اخرى في تركيا، مثل حزب التحرير Hizb– UlTahrir إذ كان مركز قيادة الحزب في الاردن، الذي تأسس بصورة سرية فيها منذ عام 1960م. وقد أصبح حزب التحرير فعالاً في تركيا لسنوات، واصبحت هذه الفعالية واضحة في تشرين الثاني 1982م.

ونتيجة لذلك، قامت الشرطة التركية باعتقال أعضاء فرع تركيا والذين بلغ عددهم بين 22.17 شخصاً، كانوا يحملون جنسيات اردنية وفلسطينية، وهم من الدارسين في تركيا، بلغ عدد الاتراك خمسة اشخاص فقط. راجع:

Geylkdegi,Op.Cit., P.151.

وقد اصدرت محكمة أمن الدولة في انقرة احكاماً بالسجن في 17 تموز 1986م على سبعة من اعضاء حزب التحرير لممارستهم الدعوة الاسلامية وعقد اجتماعات سرية، وانتهاكهم لمبادىء العلمانية، وحوكم على ستة منهم بالسجن لمدة اربعة اعوام وشهرين، بينما حكم على الشخص السابع بالسجن لمدة ستة اعوام وثمانية أشهر. راجع: مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، 1986/9/22، ص 29. وبعد الاستجواب في المحكمة تبين ان احد اعضاء حزب التحرير ألف كتاباً اطلق عليه الدستور الاسلامي بموجب كتاب الله وسنة رسوله طبع ووزع في تركيا، ويؤكد الحزب في مبادئه أن جميع الاقطار الاسلامية يجب ان تتوحد في دولة واحدة تحت قيادة الخليفة. راجع:

Geylkdegi,Op.Cit., P.151.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شؤون تركية، عدد 8 صيف 1993، ص 88.87.

والحق، أن نشاط الحركة الاسلامية في تركيا كان واضحاً، منذ ان بدت صحيفة ايدنليك التركية في 27 آيار 1993 في نشر مقاطع من كتاب الكاتب البريطاني سلمان رشدي وفي شكل فصول [1].

وقد قام الكاتب التركي عزيز نيسين بترجمة مقتطفات من كتاب سلمان رشدي الموسوم بـ " الايات الشيطانية " [2].

وفي هذا المجال، القى نيسين خطابا في " سيفاس " قال فيه" انه ليس هناك من سبب يدعوه للاعتقاد بالقرآن الذي تمت كتابته قبل 1400 سنة" [3].

ونتيجة لذلك، فقد قام ما يقارب من خمسمائة شخص في 28 آيار 1993 بتظاهرة احتجاج على صحيفة ايدنليك وخرج المتظاهرون الى الشارع بعد انتهاء صلاة الجمعة في جامع قاسم باشا جزري في محلة جافال اوغلو في استنبول واطلقوا هتافات بالموت للكاتب البريطاني من أصل هندي وبقطع كل يد تتطاول على الاسلام وجرت اشتباكات مع الشرطة [4].

وقد اتخذت السلطات التركية الاجراءات اللازمة للحفاظ على الوضع العام، وفي هذا المجال أشار محافظ ديار بكر إبراهيم شاهين الى ان عناصر الشرطة ستؤمن الحماية لمكاتب صحيفة ايدنليك [5].

(1) المصدر نفسه.
(2) سفارة جمهورية العراق في انقرة، الرقم 354/4/5 في 1993/7/9.
(3) المصدر نفسه.
(4) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مصدر سبق ذكره، ص 87.
(5) المصدر نفسه، ص 87-88.

وكان من نتائج هذه التطورات، ان هاجم عشرة آلاف متظاهر في مدينة " سيفاس " في الثاني من تموز 1993 الفندق الذي كان يتواجد فيه الكاتب عزيز نيسين، ونتيجة لحريق اندلع أثناء الهجوم في الفندق قتل خنقاً بالدخان اربعين شخصاً في داخله [1].

وعقب حادث حريق الفندق في سيفاس، طالبت رئيسة الوزراء تانسو تشيللر من الرأي العام الحفاظ على مصالح الدولة، مؤكدة أن هناك " مصادمات اجتماعية " في البلاد، وأن البلاد ستتخذ اجراءات طوارىء ضده. وقد تحدثت تشيللر الى المجموعة البرلمانية لحزبها في 8 تموز 1993 قائلة أن بعض البلاغات " باسم المسلمين " وزعت في سيفاس قبل الاحتفالات الخاصة بير سلطان ابدال [2] وان هتافات مؤيدة لحكم الشريعة الاسلامية قد وردت خلال المظاهرات. الا ان قضية واحدة مسرة برزت من هذه الاحداث الحزينة ـ وهذه هي حقيقة ـ وهي ان اهالي " سيفاس" لم يثاروا باستفزازات مصطنعة وتمييزية. وان تركيا ستصبح قوة كبرى ولن يستطيع أحد أن ينافسها اذا توفر لنا التكافل والوحدة" [3].

(1) المصدر نفسه، ص 88.

قام عزيز نيسين وهو من الادباء الاتراك بترجمة رواية سلمان رشدي " الآيات الشيطانية " الى اللغة التركية، وقد أحيلت هذه المسألة الى محكمة أمن الدولة. إذ اتخذت المحكمة قراراً في 27 آيار 1995 الذي القى مسؤولية احداث سيفاس على عاتق عزيز نيسين (توفي في تموز 1995) بسبب تصريحاته المثيرة للفتنة. راجع: نور الدين، محمد، مصدر سبق ذكره، ص 89ـ91.

(2) بير سلطان ابدال، شاعر شيعي.

(3) نفت السلطات التركية أن يكون وراء احداث سيفاس بوادر نزاع شيعي ـ سني داخل تركيا. راجع: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مصدر سبق ذكره، 88.

ونتيجة لهذه التطورات، اتخذت السلطات التركية قراراً بطرد محافظ سيفاس ومدير الشرطة، واتخذت قراراً بتعليق رئيس البلدية من منصبه وذلك بسبب اهمالهم في منع الاحداث [1].

وقرر مجلس الوزراء التركي في 8 تموز 1993 باقصاء وكيل وزارة الداخلية ومدير الامن العام من منصبيهما.وبعد اجتماع للمجلس دام ثلاث ساعات قال الناطق الرسمي باسم الحكومة وزير الدولة يلدرم اكتونا ووزير الداخلية محمد غازي اوغلو في مؤتمرهما الصحفي المشترك، أن محافظ سيفاس أحمد كارا بيلغين ومدير الشرطة دوكان اونر تم فصلهما من منصبيهما بسبب أهمالهما في وقوع هذه الاحداث. فضلاً عن ذلك تم تعليق عضوية رئيس البلدية تمل أكر اللـه اوغلو ـ من حزب الرفاه، وتعليق عضو مجلس البلدية جعفر ارجماك ـ من حزب الرفاه، من منصبه بسبب دور الاخير في إثارة حشد المتظاهرين لمهاجمة الفندق [2].

وقد ادى حادث سيفاس إلى وقوع خلافات داخل الحكومة الائتلافية التي تكونت من حزب الطريق الصحيح والحزب الشعبي الديمقراطي، إذ طالب كاراكاش من الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي باستقالة وزير الداخلية،

---

(1) سفارة جمهورية العراق في انقرة، مصدر سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

وجاء قرار اقصاء وكيل وزارة الداخلية فخري لوزنورك ومديرالامن العام يلماز ارغون من منصبيهما على أثر اهمالهما في نقل المعلومات الامنية والحقيقية حول الحادث الى وزير الداخلية. وقد تم تعيين محافظ أدنة بكر اكسوي وكيلاً لوزارة الداخلية، ومحافظ ارضروم محمد اغا مديراً عاماً جديداً للشرطة. وقال اكتونا وزير الدولة، وغازي اوغلو وزير الداخلية أن فريقاً للازمات سيتم تشكيله داخل رئاسة الوزارة من اجل معالجة تنسيق المعلومات والقرارات في حالات الطوارئ، كحالة " سيفاس". راجع: سفارة جمهورية العراق في انقرة، مصدر سبق ذكره.

ادى الى احتجاجات من نواب حزب الطريق الصحيح. وفي هذا المجال قال النواب علي إبراهيم توتو وممتاز سويسال ومحمد كريم اوغلو إذا لم يستقيل وزير الداخلية فإن الحكومة يجب ان تنظر في استقالتها ككل، وقال سويسال: " يمكننا أن نتحدث ايضاً عن انسحاب الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي من الائتلاف. ومن جانب آخر قال كويلن اوغلو من حزب الطريق الصحيح أن على وزير الثقافة فكري صاغلر أن يستقيل اذا لم يستطع إعادة نصب الشاعر الشيعي بير سلطان ابدال الذي دمر خلال الحادث في سيفاس حيث تم في الاصل نصبه من قبل صاغلر نفسه [1].

قوّم اردل اينونو زعيم الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي وقتئذ حوادث سيفاس في خطاب له في 7 تموز 1993 قائلاً: " نعم الحكومة مسؤولة عن كل شيء ولكن استقالة هذه الحكومة لن يحسن وضع اولئك المواطنين بأي شكل كان.. إن حادث سيفاس كان حركة دينية متطرفة، وان هذه الحركة ليست واسعة الانتشار في تركيا وسوف أعمل كل ما في وسعي لجعل نظام الدولة العلماني حياً في تركيا ونحميه بالديمقراطية. ان احداثاً مثل هذه تجعل الناس يلتقون حول مستقبل النظام العلماني ولكن لا: العلمانية ستحمى بالديمقراطية... إن الجهود تبذل لخلق معركة بين الفئتين العلمانية والدينية، وان الامن الشخصي للمواطنين الشيعة في تركيا هو في أيدي الدولة ويجب ان لا يشعروا بأنهم مهددين " [2].

ثم وقف النائب كوزيلي اوغلو، ووجه سؤالاً الى اينونو: " ما علاقة العواطف بكل هذا؟، إذ تحولت البلاد الى مقبرة ؟ ان الاصوليين سيحرقون

(1) سفارة جمهورية العراق في انقرة، الرقم 351/4/5 في 1993/7/8.
(2) المصدر نفسه.

ضريح اتاتورك في المرة القادمة، وان قبر والدكم الرئيس المرحوم اينونو هناك.. ولكنك سترحل بعد خمسة وستين يوماً، لقد تبعناك لانك ابن عصمت اينونو"[1].

وقال ارجان كاراكاش الناطق الرسمي باسم الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي: " ان حادث سيفاس كان جريمة مخططة ومنظمة ارتكبت ضد النظام العلماني والديمقراطي. لقد كان حادث سيفاس عاراً علينا جميعاً. ان الشرطة والمخابرات والبلدية كلها تتحمل مسؤولية ثقيلة لذلك [2].

أما بخصوص حزب الوطن الام المعارض، فقد تحدث احد نوابه لطف الله كايالارحول احداث سيفاس في مؤتمر صحفي عقده في انقرة قائلاً: " ان تفسيراً رسمياً للاحداث يجب ان يقدم فوراً وانها تعدّ مذبحة برمتها. وقد أظهرت هذه الحادثة ان هناك انتقاداً للسلطة في البلاد " [3].

ومن ناحية أخرى، أدان رئيس المحكمة الدستورية يكتاعونغور اوزديف الاحداث ووصفها بانها عنف، وانها تظاهرة للرجعية الموالية للشريعة تضع اللوم على الكاتب عزيز نيسين لعدوانها .. انه حتى وفي النظام القضائي هناك اشخاص يدعمون بقوة استبدال النظام العلماني والديمقراطي في تركيا بنظام الشريعة الاسلامية [4].

---

(1) المصدر نفسه.
(2) سفارة جمهورية العراق في انقرة، الرقم 345/4/5 في 1993/7/9.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.

المبحث الرابع

حزب الفضيلة:

في ظل اجراءات مجلس الأمن القومي التركي في محاربة الاتجاه الاسلامي والتي ادت الى استقالة اربكان، ومن ثم خطر حزب الرفاه من قبل المحكمة الدستورية وغلقه في 1998/1/16، تأسس حزب الفضيلة في 1997/12/17 قبل شهر من قرار غلق حزب الرفاه، حيث قام اسماعيل ألب تكين بهذه المهمة ـ وهو محامي عن اربكان ـ وقد كلفه الاخير القيام بهذا الدور بعد ان شعر بان حزب الرفاه في طريقه الى الانتهاء، وبعد صدور قرار غلق حزب الرفاه في الجريدة الرسمية في 28 شباط 1998 انضم نوابه الذين اصبحوا مستقلين في المجلس الوطني التركي الكبير الى حزب الفضيلة مجموعة بعد مجموعة، ولما لم يكن رئيس الحزب الب تكين عضواً في المجلس المذكور، ترأس المجموعة البرلمانية رجائي كوتان [1]، في الوقت الذي قام الحزب بفتح فروعه في المحافظات التركية، واستعان بالاعضاء السابقين في حزب الرفاه في اعداد تشكيلاته الحزبية في تلك المناطق استعداداً للانتخابات المقبلة. والمعروف ان 141 نائباً من حزب الرفاه انضموا الى الحزب الجديد [2].

ونتيجة لهذه التطورات، جرت انتخابات 18 نيسان 1999 النيابية، وكانت النتيجة تبوأ الاحزاب العلمانية مكان الصدارة، وكان حزب اليسار

(1) وزارة الخارجية / جمهورية العراق.
(2) الشرق الاوسط، العدد 7077، 1998/4/14.

الديمقراطي في المقدمة [1]. في حين جاء ترتيب حزب الفضيلة في المرتبة الثالثة، والجدول الآتي يوضح ذلك :

---

(1) تعاقب على زعامة حزب الشعب الجمهوري بعد وفاة مصطفى كمال كل من عصمت اينونو، إذ استمر في زعامة الحزب الى عام 1972 وبولند اجويد والذي كان يمثل يسار الوسط في الحزب. حل الحزب بعد انقلاب 12 أيلول 1980م، الا ان الحزب عاد بتسمية أخرى وباسم " الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي بعد انتخابات عام 1983م وبزعامة اردل اينونو (ينتمي اليه يمين الوسط، يجذب اعضاء من الحزب الشيوعي التركي المحظور، ويتعاطف الحزب دولياً مع منظومة الدولية الاشتراكية.وقد حصل الحزب على 99 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير وبواقع 24,72%".

واردل اينونو وهو ابن الرئيس عصمت اينونو، يبلغ من العمر 57 عاماً، استاذ في الفيزياء، لم يسبق له ان خاض العمل السياسي حتى ذلك التأريخ، وقد شغل مناصب اكاديمية عديدة، كان رئيساً للجامعة وعميداً واستاذاً للفيزياء، في جامعة الشرق الاوسط الفنية،واستاذاً في جامعة البسفور، ان كلا الجامعتين تعدان من الجامعات الرئيسة في تركيا. راجع:

Alamnac 1986, Op.Cit., P. 150; john H. McFadden, (Civil-Military…) Op.Cit., P. 74.

وكذلك: لوسيل دبليو بنفر، " ازمة السياسة التركية"، مصدر سبق ذكره، ص 118.

فضلاً عن العمل في منظمة اليونسكو. راجع: ملحق صحيفة الفاينتشال تايمز:

Financial Times , Monday 20/1985.

وقد انسحب اردل اينونو من الحزب الديمقراطي الاجتماعي. تأسس الحزب الديمقراطي الاجتماعي في 16 مايس 1983م، وتحت قيادة الجنرال المتقاعد تورغوت سونالب، وقد اعطى الجيش دعمه لهذا الحزب. راجع:

Daily News ,No.4607, Monday 1987, P.7.

يقول اجويد: " ان الحركات اليسارية الديمقراطية في السنوات الاخيرة قد نجحت في ضمان مصالح القومية التركية مع دول كبيرة". وفي هذا المجال اعطى اجويد مثالاً على ذلك قبرص وقضايا بحر ايجة. راجع: Ibid.

كما اكد اجويد في مناسبة اخرى:" ان هناك منفعة كبيرة في حالة وصول الحزب الديمقراطي اليساري الى السلطة وانه سوف يحاول اجراء تغييرات اساسية والتي لها علاقة بالتوازنات الدولية. راجع:=

=Daily News, No. 4667,P. 7.

ولكن من جانب آخر، صرح اجويد بعد الانتخابات أي في عام 1987م الذي حصل على 8,56 وهذه النسبة لا تؤهل الحزب للوصول الى المجلس الوطني التركي الكبير. انه اعتزل العمل السياسي، ولكنه صرح من ناحية أخرى، بأنه لم يفاجأ بنتائج الانتخابات، لانه كما اكد لا يمكن عبور 10% من الاصوات للدخول الى البرلمان. راجع:

Daily News ,No. 4626, 1 December 1987; Ibid., No. 4594, 24-25 October 1987, P. 3.

والحق، لم يبين اجويد للصحفيين حول الخطط المستقبلية للحزب. راجع:

Ibid., No. 4626, Tuesday, December 1987.

هناك اسباب لانخفاض شعبية الحزب الديمقراطي اليساري، وبالامكان ايجازها في الآتي:

1. الاخطاء التي وقع فيها اجويد هو وقيادته خلال مدة ابتعاده من العمل السياسي.

2. ان زوجة اجويد لم تكن على قدر كاف من الاهلية السياسية ومقومات الزعامة الحزبية، باستثناء كونها تحمل اسم زوجها. راجع: مجلة المجلة، العدد 408، 2ـ1987/12/8م.

وقد لاقى الحزب الشعبي هزيمة كبيرة في الاقتراع المحلي لاربعة أشهر بعد الانتخابات، حيث فاز الحزب بـ 31,30% من الاصوات(5,277,698) أي بنسبة 68,75%. راجع: .The Middle East and North Africa,P. 718

كان هناك اضطراب داخل الحزب الشعبي عندما اسقط نائب انتاليا Antalya البروفسور ايدن كون كوركن Aydin Guve Gurkan كاتب من الانتخابات العامة للحزب الشعبي. راجع: .Alamanac,Op.Cit., PP151-152

وقد اتخذت القيادة الجديدة استراتيجية العمل لتنفيذ قرار الاتفاق، أو ميثاق توحيد اليسار، وبدأ كوركن في هذا المجال بعقد سلسلة من الاجتماعات مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي، واستمر كوركن بالاجتماع مع اينونو الذي قاد الى ايجاد النواة الاولى لمستقبل الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي. ان الزعيمين قاما بتوقيع بروتوكول الاندماج في 21 أيلول 1985م.وقد خول البروتوكول بأن يحتفظ الحزب الشعبي بوضعه القانوني، بينما حل الحزب الاجتماعي الديمقراطي. راجع: .Alamanac,Op.Cit., P. 152

درس تنظيم الحزب واعادة تسمية الحزب الى الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي. ونتيجة لذلك أصبح كوركن هو الرئيس للحزب الجديد، وفي اليوم التالي قامت ملاكات الحزب الديمقراطي الاجتماعي بالانخراط في الحزب الجديد ـ الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي ـ كما=

اسم الحزب	مجموع الاصوات بالملايين	نسبة الاصوات %	عدد النواب	نسبة النواب في البرلمان
حزب اليسار الديمقراطي	6ر919ر678	22ر19	136	24ر73
حزب الحركة القومي	5ر606ر583	17ر98	129	23ر45
حزب الفضيلة	4ر805ر381	15ر41	111	20ر18
حزب الوطن الام	4ر122,929	13ر22	86	15ر64
حزب الطريق الصحيح	3ر745ر417	12ر01	85	15ر45
حزب الشعب الجمهوري	2ر716ر094	8ر71	-	-
حزب ديمقراطية الشعب	1ر482ر196	4ر75	-	-

وكانت استطلاعات الرأي العام تشير، الى ان حزب الفضيلة سوف يأتي في مقدمة الاحزاب السياسية في انتخابات 18 نيسان 1999، الا ان نتائج الانتخابات كانت على عكس ذلك، حيث سجّل الحزب تراجعه بمعدل 6 نقاط عن انتخابات 1995 عندما كان باسم حزب الرفاه من 21ر68% الى 15ر41% واحتل المركز الثالث بـ 111 مقعداً نيابياً ونال تأييد اربعة ملايين و805 آلاف ناخب. ولا بد ان تكون هناك اسباب عديدة لانخفاض عدد اصوات الحزب في هذه الانتخابات، يمكننا اجمالها في الآتي [1]:

=عقد الاتفاق الاول في مايس 1986م بين الحزبين، وخلاله اصبح اينونو رئيساً للحزب، وانتخب كوركن في اللجنة التنفيذية، لكنه فضل ان يكون السكرتير العام.

ان هذا الاندماج الذي تم بين الحزبين، وجه التهديد الى حزب الوطن الام، وقد اصبحت شعبية الحزب واضحة في انتخابات 28 أيلول 1986م، التي جرت في عشر مدن، ومن خلال احدى عشرة مقاطعة. راجع:

Alamanac 1986, Op.Cit., P. 152;The Middle East and North Africa,Op.Cit., PP. 719-720.

وقد حصل الحزب الشعبي الديمقراطي في انتخابات تشرين اول 1987م على 99 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير، أي بنسبة 24ر72%. راجع:

Daily News ,No,4594-24-25 October 1987, P. 3.

(1) محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 288.

1. ساد اعتقاد عند الناخبين الاتراك، انه حتى في حالة فوز حزب الفضيلة وبنسبة 99ر99% من الاصوات، انه لا يمكن ان يصل الى السلطة، وكان امامهم تجربة حزب الرفاه كان هذا سبباً في دفع الناخبين الاسلاميين والذين قدّر عددهم بـ 4ـ5% ان يصوتوا الى جانب حزب الحركة القومي، إذ ان قسماً من ملاكاته له اتجاه اسلامي، الامر الذي ادى الى صعود الحزب الى المرتبة الثانية في هذه الانتخابات.

2. ان التجربة القاسية لحزب الرفاه مع القضاء، كانت لها نصيبها مع حزب الفضيلة حيث تم انهاكه بجملة من المشكلات بين حظر وسجن وتهديد بالحظر والسجن، الامر الذي حال من الاعداد الجيد في هذه الانتخابات، وهذه الامور جميعها انعكست على الناخبين.

3. قامت المؤسسة العسكرية قبل الانتخابات باجراءات عديدة ضد الحركة الاسلامية في المدارس الدينية ومنع المحجبات من دخول الجامعات، اسهمت هذه الامور الى تحويل تأييد القوى الاسلامية الاخرى من حزب الفضيلة الى احزاب اليمين الاخرى.

4. دخل حزب الفضيلة الانتخابات وبغياب رموزه الحقيقية امثال اربكان وشوكت قازان ورجب طيب اردوغان، وكان هذا سبباً في فقدان معنى القيادة والكاريزما عند الرأي العام.

5. سجّل الناخب الاسلامي اعتراضه على حزب الفضيلة فيما يخص الاداء السياسي للحزب، الا انه منحه ثقته على ادائه " الخدماتي " حيث كان الحزب في المرتبة الاولى في الانتخابات البلدية بنسبة 23%،

يليه حزب اليسار الديمقراطي وبنسبة 19% ثم حزب الحركة القومية وبنسبة 17% مع احتفاظ حزب الفضيلة ببلدية استنبول وانقرة.

وبعد انقضاء مدة من الزمن على هذه الانتخابات، اتهم الحزب بانه خرق مبادىء اتاتورك، ونتيجة لذلك نظرت المحكمة الدستورية بالدعوى المقامة على حزب الفضيلة من قبل رئيس الادعاء العام للمحكمة بتأريخ 7 مايس 1999 و5 شباط 2001 الذي اتهم الحزب بانه اصبح مركزاً للمعارضة العلمانية، فضلاً عن اتهامه بانه استمرار لحزب الرفاه واستناداً الى نص المادتين 68 و69 للدستور التركي. قررت المحكمة بجلستها المنعقدة في 22 حزيران 2001 وباغلبية 8 أصوات ضد 3 من أصل اعضاء المحكمة البالغ عددهم 11 عضو ما يأتي:

1. غلق حزب الفضيلة بشكل نهائي وتحويل ممتلكاته وامواله الى خزينة الدولة.
2. اسقاط عضوية النائبة نازلي اليجاك عن مدينة استنبول،وعضوية النائب بكر سوباجي عن مدينة توقات المنسوبان الى حزب الفضيلة من المجلس الوطني التركي الكبير لممارستهما ونشاطاتهما المعارضة لمبادىء اتاتورك.
3. الحظر على خمسة من اعضاء حزب الفضيلة من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات وهم كل من: نازلي

اليجاك[1] وبكر سوباجي[2] ومروى كاواكجي[3] ورمضان يني دهده[4] ومحمد سيلاي[5].

4. انهاء الوجود المعنوي لحزب الفضيلة اعتباراً من تأريخ اتخاذ القرار اعلاه، أما غلق الحزب نهائياً وسقوط عضوية نازلي اليجاك وبكر سوباجي من المجلس الوطني التركي الكبير يكون نافذاً من تأريخ نشر قرار المحكمة في الجريدة الرسمية.

وبعد غلق حزب الفضيلة، اصبح التمثيل في المجلس الوطني التركي الكبير كالآتي [6]:

حزب اليسار الديمقراطي 132 عضواً.

(1) نازلي اليجاك: عضوة في المجلس الوطني التركي الكبير من مدينة استنبول، صحفية لها مقالات في صحيفة ملي كازيتة التي لها اتجاهات اسلامية. شاركت زميلها بكر سوباجي بوصف متخذي قرارات 28 شباط بان عليهم فاسد.

(2) بكر سوباجي: عضو في المجلس الوطني التركي الكبير،وصف في احد جلسات المجلس الوطني التركي الكبير متخذي قرارات مجلس الامن القومي في 28 شباط 1997 بان عليهم فاسد مما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية.

(3) مروى كاوكجي: بعد فوزها في انتخابات 19 نيسان 1999، دخلت الى مبنى المجلس الوطني التركي الكبير بالحجاب وهذا ما يخالف قرارات مجلس الامن القومي التركي في 28 شباط 1997 واصرارها على اداء اليمين في البرلمان وهي مرتدية الحجاب.

(4) رمضان يني ده ده: عضو برلماني سابق عن حزب الرفاه، وصف النساء اللواتي يرتدين الملابس الحديثة بانهن رمز الفاحشات.

(5) محمد سيلاي: عضو برلماني سابق عن حزب الرفاه، استهدف في نشاطاته التشهير بقادة الجيش التركي.

(6) وزارة الخارجية/ جمهورية العراق، مصدر سبق ذكره.

حزب الحركة القومية ـ حزب دولة بهجالي ـ 126 عضواً.

المستقلون 113 عضواً.

حزب الوطن الام 88 عضواً.

حزب الطريق الصحيح 83 عضواً.

الشاغر 8 أعضاء.

المجموع 550 عضواً

وبمناسبة غلق حزب الفضيلة، صرح اربكان قائلاً وفي تجمع كبير في استنبول: " اننا عازمون على بناء تركيا الكبيرة من جديد، وان قرار غلق حزب الفضيلة لا يستند الى سند قانوني ". وقد طالب اربكان انصار الحزب بشراء صحيفة مللي كازيتة مع شرائهم الخبز يومياً لكي يسهموا في حل مشاكل تركيا الاقتصادية.

أما رجائي كوتان رئيس حزب الفضيلة، فقد علق على قرار غلق حزبه قائلاً:" تم اغلاق حزبنا، ولكننا لم ننهزم وسنستمر في طريقنا، لان قضيتنا لا تتاثر بهبوب النسيم.

المبحث الخامس

حزب العدالة والتنمية

وعلى أثر غلق حزب الفضيلة، انشق برلمانيو الحزب الى جناحين، حيث اعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب باسم حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان الذي قال اثناء مؤتمر صحفي: " ان شعبنا يصبو الى السعادة 00 سنقوم بخدمة كل الشعب التركي من دون أي تمييز وسنجاهر بتميزنا واخلاصنا للقيم الاخلاقية والوطنية 00 وسنناضل من اجل الحريات الدينية في تركيا العلمانية". ويتضمن برنامج الحزب الغاء محاكم أمن الدولة وانشاء محاكم للنظر بقضايا حقوق الانسان [1].

وقد قام رجائي كوتان فعلاً بتقديم طلب الى وزارة الداخلية في 20 تموز 2001 بتشكيل حزب السعادة الذي ضم 46 برلمانياً، ضم الحزب في صفوفه الشخصيات التقليدية المحافظة التي تتمسك بالزعامة الروحية لاربكان[2].

---

(1) الوطن، العدد 2148، 21 تموز 2001.

(2) وزارة الخارجية/ جمهورية العراق، مصدر سبق ذكره.

رجائي كوتان: (70 سنة) خريج جامعة استنبول التقنية / قسم الهندسة، كان من الاعضاء البارزين في جمعية مكافحة الشيوعية، تولى الوزارة في الحكومات التي دخلها اربكان في السبعينات والتسعينات، وهو نائب عن ملاطيا. راجع: محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيامصدر سبق ذكره، ص 229ـ230.

كانت هناك قوتان في داخل حزب الفضيلة، قوة بزعامة كوتان (خاض المعركة على زعامة الحزب تحت شعار:" دعوتنا للجميع،والانتقال بتركيا من التقليد الى المستقبل"، مشبهاً نفسه بانه سائق " بوسطة " حزب الفضيلة، وقوة أخرى قادها عبد اللـه كل (يبلغ من العمر الخمسين سنة، خريج كلية الاقتصاد في جامعة استنبول، من المتاثرين بافكار الداعية الاسلامي بديع الزمان سعيد النورسي والشاعر الاسلامي نجيب فاضل قصاكورك. في هذا المجال يقول عبد اللـه كل:" لقد أهمل مفكرو=

أما الجناح الثاني، الذي ادى الى ايجاد حزب العدالة والتنمية، فقد قاده الشباب، ويعدّ جناحاً متجدداً، وبزعامة رجب طيب اردوغان، رئيس بلدية استنبول السابق والذي سبق وان حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة سنة بسبب احدى خطبه المعارضة لمبادىء اتاتورك العلمانية، الذي سمح له بالعودة الى الحياة السياسية الذي حرم منه مدى الحياة، وذلك بقرار صدر عن المحكمة الدستورية وينص على عفو جديد ينطبق على حالته وحالات أخرى. وقد رفع عنه هذا القرار الحظر الذي فرضته عليه المحكمة الدستورية قبل عامين بسبب خطاب عدته بمثابة تحريض على الجانب العرقي والديني. وقد كتب احد الصحفيين في صحيفة "صباح" عنه قائلاً: " ان السياسة التركية لم تنجب في العقد الاخير سوى شخصية واحدة يتمتع صاحبها بمظهر الزعيم السياسي الا وهو اردوغان ". وكانت الصحيفة تشير الى ان عودة اردوغان ستؤدي الى انشاء قوة دينامية على الساحة السياسية ستقلق حزبي وسط اليمين في البرلمان وهما حزب الوطن الام وحزب الطريق الصحيح [1].

=تركيا. لو ان الشخصية الاسلامية لتركيا ظلت اكثر خصوصية مع بديع الزمان سعيد النورسي ونجيب فاضل وسيزاني قرة قوتش وغيرهم وبعض علماء الدين، لكان الامر مختلفاً، وتطورت من ضمن خصوصيتها، وما كان لبعض الاخطاء ان تقع " عمل خبيراً اقتصادياً في بنك التنمية الاسلامي، سجن في سجن متريس العسكري في استنبول بعد انقلاب 12 أيلول 1980. اصبح وزيراً للدولة في حكومة اربكان عام 1996، واصبح مسؤولاً عن العلاقات الخارجية لحزب الرفاه وناطقاً باسم الحكومة نافس عبد الله كل في قيادة الحزب كوتان، الا ان الاخير فاز عليه بواقع 633 صوتاً، في حين حصل كل على 521 صوتاً. راجع: محمد نور الدين، حجاب وخراب وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 229ـ23، 238.

(1) الوطن، مصدر سبق ذكره.

ولد رجب طيب اردوغان في استنبول عام 1954، تخرج في ثانوية الائمة والخطباء وكلية الاقتصاد بجامعة مرمرة. ويحكى أن مدرس التربية الدينية سأل الطلاب عمن يستطيع أداء الصلاة=

ان اختيار اردوغان لتأسيس حزب العدالة والتنمية جاء لاعتبارات كونه شخصاً مقبولاً لدى الاوساط السياسية والاجتماعية في تركيا لما حققه من رصيد شعبي من خلال الانجازات التي قدمها لولاية استنبول عندما كان رئيساً لبلديتها للمدة من 1994ـ1999، فضلاً عن تمتعه بمواصفات رجل الدعوة والداعية في الفكر الاسلامي [1].

ركز حزب العدالة والتنمية في برنامجه على سعيه لحصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي والتأكيد على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا. وفيما يخص برنامج الحزب في السياسة الخارجية فانه اكد على تطوير علاقاته مع الاقطار العربية وفي اطار منظمة المؤتمر الاسلامي، وحول الصراع العربي ـ الصهيوني أشار الحزب الى ان استمرار العنف في الشرق الاوسط قد ادى الى شعور الحزب والرأي العام التركي بالاسى العميق بسبب العلاقات التأريخية والحضارية التي تربط تركيا بالمنطقة، وان حزبهم يعتقد ان تحقيق السلام الدائم هو المخرج الوحيد لهذا العنف [2]. وبعد تأسيس حزب السعادة والعدالة والتنمية، اصبحت التشكيلة الجديدة في المجلس الوطني التركي الكبير كالآتي:

=في الفصل ليتسنى للطلاب أن يتعلموا منه، رفع رجب يده ولما قام ناوله المدرس صحيفة ليصلي عليها، فما كان من رجب إلا أن رفض أن يصلي عليها لما فيها من صور لنساء سافرات، دهش المعلم وأطلق عليه لقب " الشيخ رجب ".

(1) وزارة الخارجية / جمهورية العراق، مصدر سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

Ak- Parti Rdalet ve Kalkinma Partis: Kalkinma ve Demojratiklesme Programi, Ankara, 2002,S. 107-112.

اسم الحزب	عدد المقاعد البرلمانية
اليسار الديمقراطي	132
الحركة القومية	126
الوطن الام	86
الطريق الصحيح	80
العدالة والتنمية	51
السعادة	48
المستقلون	19
مقاعد شاغرة	8

ان قضية غلق الاحزاب الاسلامية ستظل قائمة في السياسة الداخلية التركية وفي اطار النظام العلماني وبموجب المادة 118 من الدستور التركي التي تنص على ان مجلس الامن القومي مسؤول عن رسم سياسة الامن القومي للدولة وحماية وحدة البلاد واستقلالها وأمنها ورفاهية المجتمع، وما يبرهن على ذلك اعتراض رئيس اركان الجيش التركي في اجتماع المجلس الاعتيادي لشهر حزيران 2001 على المداولات الجارية في المجلس الوطني التركي الكبير للتوصية بتغيير المادة 69 من الدستور والتي تمنح الحق للمحكمة الدستورية باتخاذ قرار بغلق أي حزب تقام ضده دعوى من الادعاء العام بتهمة نشاطاته وممارساته المناهضة لمبادىء اتاتورك.

ومن ناحية اخرى، ان رسم سياسة الامن القومي من قبل مجلس الامن القومي سيشجع المؤسسة العسكرية على ممارسة الضغط على الاسلاميين لاكتساب اوضاع سياسية جديدة من حيث اضعاف الاتجاه الاسلامي من ناحية، وتحقيق المزيد من المكتسبات للاتجاهات العلمانية من ناحية أخرى.

في خضم هذه التطورات تم الاعلان عن اجـراء انتخابـات المجلـس الـوطني في 3 تشرـين الثاني 2002، وقد اكد اجويد ان هذه الانتخابات ستجري في موعدها المقرر، رافضاً بذلك دعوة شركاته في الائتلاف الحكـومي الى ارجائهـا. وقـال اجويـد في كلمـة امـام تجمـع لحـزب اليسـار الديمقراطي في محافظة زوتغولدان التركية ان من كانوا يريدون انتخابات مبكـرة يقومـون الآن بكل شيء للتخلص منها، واوضح ان ارجاء الانتخابات سيؤدي الى اضطرابات اقتصادية في وقـت تنتظر فيه انقرة استلام قرض قيمته 16 مليار دولار من صندوق النقد الدولي لاخراج البلاد من اسوأ مرحلة انكماش تشهدها منذ عام 1945 [1].

وكان نائب رئيس الوزراء الـتركي مسـعود يلـماز اقـترح ارجـاء الانتخابـات التشرـيعية الى منتصف كانون الاول القادم بهدف منح البلاد المزيد من الوقت لتعزيز فرص ترشيحها لعضوية الاتحاد الاوربي قبل القمة الاوربية المزمـع عقـدها بكوبنهـاكن يـوم 12 كـانون الاول مـن عـام 2003 [2].

ومن ناحية اخرى، اقام المدعي العام لمحـاكم التمييـز التركيـة صـبيح قنـاد اوغلـو وقبـل الانتخابات بعشرة أيـام دعـوى لحـل حـزب العدالـة والتنميـة. ووصـف زعـيم حـزب العدالـة والتنمية رجب طيب اردوغان الدعوى بانها ضربة موجهـة الى الديمقراطيـة التركيـة، واكـد ان الدعوى القضائية لن تؤثر سلباً في حزبه في الانتخابات القادمـة بـل سـتزيده قـوة. واسـتقبلت دول الاتحاد الاوربي نبأ الدعوى القضائية لحل الحـزب بدهشـة، ووصـف العديـد مـن اعضـاء البرلمان الاوربي هذا التطور بانـه جنـون أصـاب تركيـا في وقـت تحـاول فيـه أخـذ موعـد لبـدء مباحثات العضوية. وعلى الصعيد ذاته صرح رئيس المحكمة

(1) http/ www .al- Jazeera. Com/ News /Asia/ 2002/9/9-16-1.htm. 111 10/02.
(2) Ibid.

الدستورية التركية مصطفى بومين ان الدعوى التي اقامها المدعي العام في محاكم التمييز التركية لحل حزب العدالة والتنمية لا يمكن الانتهاء منها في غضون مدة زمنية قريبة [1].

وقد اصدرت لجنة الانتخابات العليا حكماً بعدم اهلية اردوغان لعضوية المجلس الوطني التركي الكبير، أي لن يتمكن زعيم اكبرحزب في تركيا مـن دخـول البرلمـان ولا مـن تـولي منصـب رئيس الوزراء، الامر الذي أثار تساؤلات عديدة وانعكـاس ذلـك عـلى اصـوات الحـزب سـلباً أو ايجاباً [2].

وفي ظل هذه التطورات، خاض حزب العدالة والتنمية هذه الانتخابات، حيث خرج منهـا منتصراً على منافسيه من الاحزاب، حاصلاً على 34% من الاصـوات أي بواقـع 350 مقعـداً مـن اصل 550 عدد مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير وهو ما يؤهله لتشـكيل الحكومـة التركيـة المقبلة دون الحاجة لشريك [3].

أما فيما يخص حزب الشعب الجمهوري وبزعامة دنيز بايكال فانه جاء في المرتبـة الثانيـة الذي نجح في الحصول على 19%، أما احزاب الائـتلاف الحـاكم فكانـت في خسـارة كبـيرة إذ لم يحصل حزب اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه بولند اجويد الا على 2ر1% مـن الاصـوات رغـم انه كان المنتصر في انتخابات عام 1999 حيث حصل على 1ر22% من الاصوات ودخل المجلـس الوطني الـتركي الكبـير في المركـز الاول آنـذاك.لم يكـن الحـزب اليسـاري الـديمقراطي وحيـداً في خسارته الانتخابية، بل شاركه في ذلـك حـزب العمـل القـومي بزعامـة دولـت بهجـلي الـذي لم يستطع في اجتياز الحاجز الانتخابي وكسب 3ر8% في الوقت

(1) File /A: 11010.htm , 08/09/23.
(2) File// A: 11-1-3 htm , 12/11/2002.
(3) http// ww, alzeera, New /News/asia/2002/11/11-3-14.

الذي حصل في انتخابات عام 1999 على 9ر17% من الاصوات، وفيما يخص حزب الوطن الام، فانه حصل على 1ر5%، في الوقت الذي شارك في الحكم لوحده وذلك بعد انتخابات عام 1983 و1987، وشارك في الحكومات الائتلافية المتعاقبة عدة مرات. أما بالنسبة لحزب الطريق الصحيح فانه شارف على تجاوز نسبة 10% لكنه بقي تحت الحاجز حاصلاً على 5ر9%. كما انخفضت نسبة حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان الى 5ر2% [1].

وتمخضت هذه النتائج عن استقالة كل من زعيم حزب العمل القومي دولت بهجلي وزعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيللر وزعيم حزب الوطن الام مسعود يلماز [2].

ولا شك في ان لهذه الصورة دلالات عديدة، يمكننا تلخيصها في الآتي: ان الرأي العام التركي يكون في هذه الانتخابات قد استعاد السلطة التي اعطاها للاحزاب التقليدية قبل ثلاث سنوات، إذ رأى انها هي السبب في الازمة الاقتصادية وانها فقدت القدرة على حل مشكلات المجتمع واتى عوضاً عنها باحزاب جديدة ووجوه جديدة ايقن انها قادرة بحمل تركيا الى الامام أو على الاقل اعتقد انه لا بد من اعطاء فرصة لتتم تجربتها ايضاً، ومن ثم تعدّ هذه الانتخابات عملية تصفية من قبل الرأي العام، وهذا يعني ان الرأي العام يريد تغييراً جذرياً في السياسة والاقتصاد والديمقراطية ومجالات الحياة كافة. ومن ناحية أخرى، تعدّ نتائج الانتخابات بمثابة تحد للجهاز القضائي لمراجعة نفسه واجرائه بعض التغييرات والتعديلات في طريقة معالجته لبعض القضايا. ومن دلالات هذه الانتخابات ايضاً، ان الشعب التركي بحاجة الى شخصية كارزمية قيادية ـ تنقذه من المشكلات التي يعيش فيها.ومن ثم وجد في شخصية رجب

---

(1) File // A: 11-7-1, htm.
(2) Ibid.

طيب اردوغان القوية والكاريزمية فهو جديد وشاب يدعو الى التجديد والتغيير، وقد أثبت جدارته بالحكم عندما كان رئيساً لبلدية استنبول. لقد سئم الشعب اساليب الضغط والخوف والادانة بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير، واعرب في هذه الانتخابات عن انه يريد بلداً أكثر حرية وديمقراطية يتمكن فيه من ممارسة حريته الفكرية والدينية في اوسع حدودها [1].

لا شك في ان الاقتصاد المتردي كان له دور رئيس في تشكل خريطة النتائج الحالية، لان الرأي العام عدّ الائتلاف الحاكم هو المسؤول عن الازمة الاقتصادية التي نشبت في شباط 2001، وكانت ثورة عنيفة فاقت اضراره وتأثيراته الذي تعرضت له تركيا عام 1999 فقدت الليرة التركية 50% من قيمتها امام الدولار وارتفع التضخم بشكل هائل.

بدون شك، في ان الخسارة التي منيت بها احزاب اليمين ستدفعهم الى مراجعة مواقفهم مرة اخرى. وسيلجأون الى تشكيل انفسهم وبنيتهم من جديد تحت ضوء مطالب الرأي العام ودون الوقوع في الاخطاء التي سقطوا فيها سابقاً.

ان المؤسسات العلمانية وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية ستراقب عن كثب حزب العدالة والتنمية والذي له اتجاهات اسلامية، لمعرفة ماذا كان سينفذ ما تعهد به ام لا [2].

---

(1) شارك حزب الشعب الديمقراطي الذي يمثل الاكراد في المحافظات الجنوبية الشرقية من تركيا، الا انه لم يستطع بدخول المجلس الوطني التركي الكبير بسبب بقائه تحت الحاجز الانتخابي المطلوب 10%. راجع:

File: // A: -7-1-htm.

(2) اقر المجلس الوطني التركي الكبير في 2004/5/12 تعديلاً في قانون التعليم يجيز لخريجي مدارس الائمة والخطباء القبول في جميع المؤسسات الجامعية والعمل في المؤسسات الحكومية.=

ويراقب الاتحاد الاوربي الذي تسعى تركيا للانضمام اليه عن كثب هذه الانتخابات، كما يترقب نتائجها المستثمرون الذين تنتابهم مخاوف ازاء مستقبل خطة انقاذ لصندوق النقد الدولي بقيمة 16 مليار دولار تستهدف مساعدة تركيا على تجاوز الازمة المالية التي تعرضت لها العام الماضي.

=حيث كان بموجب القانون القديم لا يحق لهؤلاء قبولهم في المعاهد والجامعات التركية والعمل في مؤسسات الدولة.

المبحث السادس

نتائج الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا:

تأتي قوة الاتجاه الاسلامي في تركيا، من كون الاحزاب السياسية التركية تعتمد اعتمادا كبيرا في الانتخابات على الجماعات الاسلامية الى درجة نرى ان احزابا كبيرة، برامجها كانت علمانية، لكن مواقفها اختلفت عن هذه البرامج. من هذه الاحزاب على سبيل المثال حزب الشعب الجمهوري، الحزب الذي اسسه مصطفى كمال في عام 1922م، اذ ارسى هذا الحزب معالم العلمانية في تركيا حتى وفاة مؤسسه في عام 1938م. وقد قام هذا الحزب بسلسلة من الاجراءات القانونية كان الغرض منها، جعل الدستور التركي دستورا علمانيا، وتكللت جهوده بالنجاح في عام 1937م، وعن طريق المبادئ الستة لمصطفى اتاتورك[1].

الا ان حزب الشعب الجمهوري، بدأ يغير من اتجاهاته العلمانية منذ الانتقال الى ظاهرة التعدد الحزبي، حين وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها، اذ وافق الحزب على انشاء كلية الالهيات، ومعهد العلوم الاسلامية في انقرة.

واعتمد الحزب الديمقراطي على الجماعات الاسلامية في انتخابات 14 ايار 1950م، وكان سببا رئيسا في فوزه على حزب الشعب الجمهوري، وفضلا

---

(1) محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص297.

تعاقب على زعامة حزب الشعب الجمهوري بعد وفاة مصطفى كمال كل من عصمت اينونو، اذ استمر في زعامة الحزب الى عام 1972 وبولند اجويد، الذي كان يمثل يسار الوسط في الحزب. حل الحزب بعد انقلاب 12 ايلول 1980م، الا ان الحزب عاد بتسمية اخرى وباسم (الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي) بعد انتخابات عام 1983م، وبزعامة اردل اينونو.

عن ذلك، اعتمدت احزاب اخرى على الجماعات السالفة الذكر، مثل حزب العدالة في المدة الواقع بين 1961-1980م.

اما حزب الطريق المستقيم، الذي يعد امتدادا لحزب العدالة، فانه يستمد قوته في الوقت الحاضر من الرأي العام الاسلامي.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان زعيم حزب الطريق المستقيم (سليمان ديميرئل) ظل على عجلة من امره في انتخابات عام 1987م بدون تحضير كاف، وفي ظل صراع داخلي في صفوف حزبه بين الوجوه السياسية التقليدية القديمة والجديدة استطاع عن طريق بعض الجماعات الاسلامية الحصول على اصوات دفعته الى البرلمان، واستطاع توركوت اوزال زعيم حزب الوطن الام استقطاب فئات واسعة من الناخبين الاسلاميين. وغير حزب العمل القومي بزعامة ألب ارسلان توركش (حزب الحركة القومي سابقا) مفهومه عن العلمانية وقد بدأ بالتقرب من الرأي العام الاسلامي وكان شعار زعيم هذا الحزب (ألب ارسلان توركش) في انتخابات 1987م: (دليلنا القرآن، وهدفنا الطوران).

وقد استمد حزب السلامة الوطني في المدة الواقعة بين 1972-1980م قوته بالدرجة الاولى من الرأي العام الاسلامي. وتنامى دور هذا الحزب بعد 11 شباط 1979م، وبدأ عن طريق صحيفته الرسمية (مللي كازينة) انتقاد العلمانية في تركيا، بل لم يكن الحزب ليتردد في ان يرفع شعار اقامة (الدولة الاسلامية) وعن طريق العودة الى الشريعة الاسلامية.

وفي اعتقادنـا، ان قيـام انقـلاب 12 ايلـول 1980م، كـان سـببه الـرئيس تقـويض الاتجـاه الاسلامي الـذي رفـع شـعار حـزب السـلامة الـوطني، لان الجـيش في تركيـا يعـد نفسـه بمثابـة (الحصن الحصين) لحماية المبادئ الستة لاتاتورك[1].

والحـق، شـهدت تركيـا نمـو الأسـلام وتـأثيره الـذي بلـغ ذروتـه في نجاحـات حـزب الرفـاه في الأنتخابات. وقد أدى بروز حزب الرفاه لاعبا سياسيا رئيسا الى التعجيل بأزمة ثقافيـة وسياسـية تضع النخب السياسية ضد الأسلاميين. وكما لاحظ هاكـان يـاووز عنـدما قـال: " لأن العلمانيـة لاتفصل بين الدين والسياسة، وأنما تخضع الدين لحكم السياسة، فأنها طـورت عمليـة تسـييس الأسلام والصراع بين العلمانيين والأسلاميين من أجل السيطرة على الدولة ".(2)

ونستنتج من هذا العرض السريع، ان الاحزاب السياسية في تركيا بدأت بالتقرب من الرأي العام الاسلامي وبدأت في تقـديم تفسـير جديـد لمفهـوم العلمانيـة، يعـد مغـايرا ومتناقضـامع الدساتير التركية لعام 1924 و 1961 و 1982م، وقانون العقوبات التركي.

وبالامكان تفسير هذه التطورات في السـلوك السـياسي الـداخلي الـتركي، ان هنـاك علاقـة (فاعلة) عضوية بين الاحزاب السياسية التركية والرأي العام الاسلامي، اذ بمقدور الاخير ان يغير نتائج الانتخابات.

(1) يقول الكاتب الاسلامي يشار كبلان: (ازاء خطر شيوعي محتمل يريدون تنصيب الاسلام ضمانا للنظام ولكن نظـرا الى ان الاسلام يعد خطرا اكبر لكونه متأصلا بحق في البلاد، فانهم يريدون ايضا قطع الطريـق عليـه وبمـا انـه لم يعـد ممكنا وقفه عبر ايديولوجيا اخرى، فهم يحاولون وضع اسلام مشوه في مواجهة الاسلام، انهـا فرصـتهم الوحيـدة). راجع: شاكر، روشن، (الحركة الاسلامية في تركيا)، مصدر سبق ذكره، ص87.

(2) جون ل. أسبوزيتو، ص284.

تأتي قوة الاتجاه الاسلامي في تركيا ايضا من كون الريف التركي احتفظ بطابعه الاسلامي على الرغم من انقضاء مدة زمنية طويلة، ومنذ عام 1928م على تبني العلمانية في تركيا، ولا سيما ان هناك قرى نائية في تركيا لم تصلها وسائل المدنية الحديثة بسبب سوء طرق المواصلات فيها.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان اهالي الارياف هذه بدأت ترسل اولادها الى المدارس والجامعات الاسلامية في الاقطار العربية وبصورة خاصة الى مدارس البحوث الاسلامية وجامعة الازهر في القاهرة. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان هناك احزابا في تركيا ما زالت تعتمد على الريف التركي في السلوك السياسي الداخلي.

من نتائج الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، أنه في عشية إنتخابات رئاسة الجمهورية المقررة إجرائها في عام 2007، وأمام إحتمال ترشح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لها، أعلن ناطق رسمي بإسم المؤسسة العسكرية، في 14 نيسان 2007، من أن النظام العلماني في خطر، في حين أعلن رئيس الجمهورية التركية أحمد سيزر، من أن العلمانية في تركيا تواجه أكبر خطر منذ إنشاء الجمهورية في عام 1923.

أمام هذه التصريحات، أعلن العلمانيون من أنهم ينظمون تظاهرة مليونية ضد مناوئي العلمانية، ولكن لم يشترك في هذه التظاهرة التي انطلقت في أنقرة في 14 نيسان 2007، الا 150 ألف شخص، وقد نادى هؤلاء بشعارات ضد الإسلاميين، وضد عدم ترشح أردوغان للرئاسة، وأن تركيا هي علمانية، وتبقى علمانية.

والحق، يحاول أردوغان، من خلال سياسة الإعتدال، التي تبناها منذ فوز حزبه في الإنتخابات الأخيرة، الوصول إلى قمة الهرم السياسي.

وفيما يخص الدستور التركي، أنه يقر لأي مواطن تركي أن يرشح نفسه كرئيس للجمهورية، ولم تكن هناك قيود على ذلك، وهذا مأشار اليه رئيس هيئة الأركان التركي يشار بيو كانيت.

وأضاف بيوكانيت قائلا: " إنه يأمل كمواطن وجندي أن يتم اختيار رئيس جمهورية يلتزم بقيم الجمهورية الأساسية بالأفعال لا بالأقوال.. ومهما يكن من أمر فإن الجيش لـن يتحـرك الآ في حدود القانون ".

ومن ناحية أخرى، أشارت الحكومة التركية في 28 نيسان 2007، بأن قيادة الجيش ستبقى تحت أمر رئيس الوزراء، وتأخذ الأوامر منه وفقا للدستور. وفي هذا المجال، أعلن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، بأن الشعب التركي لن يسمح بزعزعة استقرار البلاد.

وفي خضم هذه التطورات، رشح حزب العدالة والتنمية، وزير الخارجية عبد الـلـه كل،[1] رئيسا للجمهورية، وقد أعلن عـن ذلـك، رئـيس الـوزراء رجـب طيـب أردوغـان أمـام المجلـس الوطني التركي الكبير.

---

1) ولد عبد الـلـه كل، في 29 تشرين الأول 1950 في محافظة قيصرية مـن عائلـة متواضـعة،. تخـرج مـن كليـة الإقتصـاد بجامعة إستنبول عام 1972، ثم حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من بريطانيا في موضوع تطور العلاقـات بين تركيا والعالم الإسلامي. عين مدرسا في قسم الهندسة الصناعية في جامعة سـقاريا في تركيـا، ثـم عمـل في بنـك التنمية الإسلامي في جدة كخبير إقتصادي بين عامي 1983 – 1991، وفي العـام نفسـه، حصـل عـلى درجـة أسـتاذ مساعد في الإقتصاد الدولي.

بدأ نشاطه السياسي مبكرا، حيث كان في التاسعة من عمره، حينما بدأ رئيس الـوزراء الأسـبق نجـم الـدين أربكـان، نشاطه السياسي عام 1969. أنتخب عضوا بحزب الرفاه عن محافظة قيصرية عام 1991. وفي عام 1993، أصبح مسـؤولا عن العلاقات الخارجية لحزب الرفـاه. وبـين عـامي 1996 و 1997 عينـه أربكـان وزيـرا للدولـة للشـؤون الخارجيـة، في حكومته الإئتلافية، حيث كلف=

=بالعلاقات الخارجية، وبينها ملف قبرص الشائك. إنضم عقب حظر حزب الرفاه، والإطاحة به من الحكم، إلى حزب الفضيلة عام 1998.

في أيار من عام 2000، قاد حركة التجديد في حزب الفضيلة، ورشح نفسه، لرئاسة الحزب ضد رجائي قوطان زعيم الحزب الذي كان مدعوما من أربكان، لكنه لم ينجح. ولأن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، كان ممنوعا من ممارسة النشاط السياسي، فقد تولى عبد الله كل، رئاسة الوزراء في شهر تشرين الثاني عام 2002، عقب فوز حزبه بالإنتخابات التشريعية.

بقي كل في منصبه أربعة أشهر، رفع خلالها الحظر السياسي عن أردوغان، فتنازل عن رئاسة الوزراء لصالح زعيم الحزب ورفيقه أردوغان، وتولى وزارة الخارجية، ومنصب نائب رئيس الوزراء.

قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 3003، قام بجولة في الدول العربية، وأسس مؤتمر دول الجوار. ظل عضوا في المجلس الأوربي لمدة عشر سنوات، وحصل على ميدالية شرفية كعضو دائم بالمجلس، حيث كان يعبر عن قضايا الدول المسلمة، مثل الجزائر والبوسنة والشيشان. نجح عام 2005 في بدء مفاوضات تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي.

أحدثت قضية الحجاب الذي ترتديه زوجة كل إنقساما في المجتمع التركي. واحتج علمانيون أتراك، على أن تكون السيدة الأولى في تركيا محجبة. وفي هذا المجال، قالت صحيفة " جمهوريت " العلمانية المعارضة " أن الحجاب يكاد يصل إلى القصر الرئاسي ". في حين عقب صحيفة " وطن " إلى الديمقراطية بقولها: " نصف الشعب وافق على تولي كل للرئاسة، وعلى النصف الأخر، أن يحترم ذلك ". في إشارة إلى حصول حزب العدالة على 6 و 46 % من الأصوات. وفي استطلاع للرأي العام التركي، وجد أن ثلاثة أرباع الأتراك لا يعارضون لرتداء سيدتهم الأولى للحجاب. وتجدر الإشارة في هذا المجال، أن زوجة كل، لم تستطع إكمال تحصيلها العلمي بسبب حجابها. تجدر الإشارة في هذا المجال، من أن إحدى بنات أردوغان تدرس في الولايات المتحدة لعدم السماح لها بالدراسة في الجامعات التركية بحجابها. وهنا لابد من الإشارة بأن أمينة أردوغان قد منعت في 30 كانون الثاني من العام 2010 من دخول مستشفى جولهان العسكري لقيادة الممثلة نجاة أويجور، بسبب الحجاب الاسلامي الذي ترتديه، والذي سبب لها ولزوجة غول، مشاكل لا تحصى في الماضي مع المؤسسة الكمالية التركية والعسكرية. يذكر أن المجلس الوطني التركي الكبير أقر في شهر شباط من العام 2010 رفع الحظر المفروض على ارتداء الحجاب في الجامعات بعد استمراره لأكثر من 12 عاما، مما أثار جدلا سياسيا حادا، حيث عد العلمانيون الذين عارضوا القرار إن " الجمهورية الأتاتوركية " في طريقها للزوال واتهموا حزب العدالة والتنمية بالتخطيط " لأسلمة تركيا ". =

بدأت الجولة الأولى من الانتخابات في المجلس الوطني التركي الكبير، أمام اعتراض حزب الشعب الجمهوري بعدم اكتمال النصاب القانوني، بدعوى أهمية حضور ثلثا أعضاء البرلمان، أو 367 عضوا، حتى يكون التصويت صحيحا. حيث حصل وزير الخارجية عبد الله كل على 358 صوت، في حين حصل سلفه السابق رئيس الجمهورية الحالي أحمد سيزر على 330 صوت الذي أوصله إلى السلطة، وفي هذا المجال صرح كل قائلا: " لم يحصل أي رئيس على هذه النسبة في تاريخ تركيا ". وعليه، فإن الحزب المعارض قدم شكوى إلى المحكمة الدستورية بنقض الجولة الأولى من الانتخابات، حيث قامت بإبطالها، التي عدتها " غير مسئولة ". وفي هذا الشأن أصدرت المحكمة بيانا، جاء فيه: " إن ملاحظات مثل الرصاصة أطلقت على الديمقراطية هي غير مسئولة، وتتعدى نيتها الأصلية، وتحول المؤسسة إلى هدف ".

علق عبد الله كل على قرار المحكمة الدستورية العليا قائلا: " أن قرار المحكمة الدستورية العليا ليس المشكلة، وإنما المشكلة في البيان الذي أصدرته رئاسة الأركان التركية في وقت سابق والتي حملت فيه على الحكومة، معدة ما تقوم به القوى الرجعية (الإسلامية) تحديا للنظام العلماني ".

أمام هذا الصراع بين الجيش والحكومة اجتاحت تظاهرات مدينة استنبول في 29 نيسان 2007، نظمها أنصار العلمانية، وبواقع أكثر من مليون متظاهر، شارك فيها 400 منظمة غير حكومية، بما فيها ثلاث منظمات نسائية.

=ونتيجة لذلك، أقر المجلس الوطني التركي الكبير تعديلات على المادتين 10 و 42 من الدستور التركي واللتين تتعلقان بالمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون والحق في التعليم والقواعد الخاصة بعملية التعليم الجامعي.

أشار هؤلاء النسوة في هذه المظاهرة، بأن الغاية منها، هي منع الجيش من القيام بالانقلاب، والاحتفاظ بالعلمانية. والحق تخشى النساء العلمانيات من حجاب المرأة المسلمة.

إلى جانب هذا، شارك في هذه المظاهرة، أكبر رابطة أعمال في تركيا، حثوا على إجراء انتخابات برلمانية مبكرة للخروج من هذه الأزمة.

والحق، أراد العلمانيون من هذه المظاهرة، التماس مع الإسلاميين في الشارع التركي لإحراجهم أمام المؤسسة العسكرية، لكن الإسلاميين امتنعوا عن ذلك، وبمعنى أدق لم تكن هناك مظاهرة إسلامية بهذا الصدد لأن تركيا لا تحتمل ذلك، وابتعاد الحزب الحاكم من المواجهة مع الجيش.

أمام كل هذه الضغوطات، خرج الناطق الرسمي باسم الحكومة جميل شيشك، برفض تهديد الجيش، قائلا: لا يتصور في دولة قانون تحكمها الديمقراطية، أن تصدر مثل هذه التصريحات عن هيئة خاضعة لرئيس الوزراء، واتهم قيادة الأركان ب " محاولة التأثير على مجرى العدالة بإصدار بيانها في الوقت الذي تبحث المحكمة الدستورية طعنا من المعارضة لإلغاء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. أما عبد الله كل، فانه صرح قائلا: " أنه لا ينوي من سحب ترشيحه ".

وفيما يخص رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، فإنه قال في خطاب أمام اجتماع للهلال الأحمر التركي في أنقرة: " إن هذه الأمة دفعت ثمنا غاليا ومؤلما عندما فقدت أسس الاستقرار والثقة. لكنها لم تعد تسكت أبدا عن الانتهازيين الذين ينتظرون ويفتحون الطريق أمام الكارثة".

والحق، أخفق المجلس الوطني التركي الكبير وللمرة الثانية، في إكمال النصاب القانوني اللازم لعقد جلسة اقتراع على ترشيح عبد الله كول، حيث

غاب ثماني أعضاء حالوا دون توفر نصاب الثلثين، الأمر الذي دفعه من سحب ترشحه لرئاسة الجمهورية.

وفي خضم هذه التطورات، قدم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان مقترحا بالدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة في 22 تموز من عام 2007، وذلك قبل موعدها بأكثر من ثلاثة أشهر. وطرح أردوغان أيضا أن يتم تعديل عمر المرشح إلى 25 عاما، ما سيتيح الفرصة أمام الشباب لدخول المجلس الوطني التركي الكبير. ومن ناحية أخرى، أقر المجلس الوطني التركي الكبير في 10 مايس 2007 تعديلا يسمح بانتخاب الرئيس عبر الانتخاب المباشر. ولكن الرئيس أحمد سيزر رفض تعديل الدستور بالانتخاب المباشر للرئيس.[1]

أن حزب العدالة والتنمية، أمامه خيارين: أما الثبات على مبادئه، وهذا يعني التضحية بالسلطة، أو قبول طلبات الجيش.

على المستوى الخارجي، كان هناك رد فعل من الولايات المتحدة، والإتحاد الأوربي، حيث حثت الأولى، تركيا على احترام الديمقراطية، أن الإتحاد الأوربي فأنه حذر الجيش التركي، وطالبه الإبتعاد عن السياسة. في بروكسل دعا المفوض الأوربي لشؤون التوسيع اوللي رين الجيش التركي إلى البقاء خارج العملية الإنتخابية في تركيا قائلا: " من المهم أن يترك الصلاحيات الديمقراطية للحكومة المنتخبة ".

1) إتجه الناخبون الأتراك في 21 تشرين الأول من العام 2007، إلى صناديق الإقتراع، حول تعديل الدستور، الذي يقضي بإنتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب وليس عن طريق المجلس الوطني التركي الكبير، وتقليص مدة الرئاسة من سبع إلى خمس سنوات، وتقليص مدة العضوية في البرلمان من خمس إلى أربع سنوات، وقد وافق الناخبون على ذلك بنسبة 70 %.

وعد أن ذلك يمثل اختبارا لرؤية ما إذا كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية الديمقراطية والتنظيم الديمقراطي للعلاقات بين المدنيين والعسكريين، مؤكدا مع ذلك احترامه الكبير للجيش.

وفي برلين، أعلنت الرئاسة الألمانية للإتحاد الأوربي أن الانتخابات الرئاسية في تركيا يجب أن تجري طبقا للقواعد الديمقراطية بعيدا من الضغوط الخارجية. وأضافت أن " رئاسة الإتحاد الأوربي تتابع باهتمام كبير الوضع في تركيا بعد الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية.. يريد الإتحاد من جميع المسئولين السياسيين أن يسهموا كي تجري الانتخابات الرئاسية طبقا للقواعد الديمقراطية ودولة القانون التي يحددها الدستور وخصوصا أن لا تقع الانتخابات والمحكمة الدستورية تحت تأثير ضغوطا خارجية ".

والحق، أن القصر الرئاسي في تشانكايا الذي سكنه للمرة الأولى أتاتورك مؤسس الجمهورية بقي باستمرار " قلعة علمانية "، غير أن مجيء مسلم ملتزم ومعه زوجته التي ترتدي الحجاب للإقامة في القصر، سيحدث ما يمكن أن يسمى "ثورة" في الحياة العامة التركية. وهنا لابد من التأكيد من أن حكومة أردوغان، كانت أكثر انفتاحا وتقدمية وفعالية في تحريك الاقتصاد والمجتمع التركيين من كل الحكومات العلمانية، واثبت اردوغان أنه زعيم سياسي ناجح تمكن من تحقيق الازدهار للاقتصاد التركي، ومضاعفة مردوده خلال السنوات الخمس من حكمه.

تعد أزمة الانتخابات الحالية أكبر أزمة سياسية يواجهها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان منذ توليه السلطة في عام 2003، وكانت الأسواق المالية التركية سجلت أكبر خسائرها منذ عام جراء تهديد القوات المسلحة بالتدخل في انتخابات الرئاسة. وفي ظل هذه التطورات، اضطر رئيس الوزراء رجب

طيب اردوغان للدعوة إلى انتخابات مبكرة بعد خسارة معركة تعيين رئيس الجمهورية. وقد تم اجرائها فعلا في 22 تموز 2007، وأظهرت النتائج شبه النهائية حصول حزب العدالة والتنمية بزعامة اردوغان على نحو6 و46 %، أي بزيادة تقدر بنحو 12 % عما حققه في انتخابات العام 2002.

وتعد هذه المرة الأولى منذ نحو 52 عاما في تركيا التي يتمكن فيها حزب حاكم من زيادة نسبة الأصوات التي حصل عليها.

ولم يتجاوز حاجز ال 10 % الضرورية كحد أدنى لدخول المجلس الوطني التركي الكبير سوى حزبيين علمانيين اخرين هما حزب الشعب الجمهوري حيث حصل على 20 %، وحزب الحركة القومي الذي حصل على 15 %.

في ضوء ذلك، سيشغل حزب العدالة والتنمية 341 مقعدا من أصل 550 في المجلس الوطني التركي الكبير الجديد، وكان يشغل في المجلس المنتهي ولايته 352 مقعدا، لأن تمثيل عدد أحزاب أكبر في البرلمان أدى لتناقص مقاعد الحزب الحاكم رغم الزيادة التي حققها.

وسيشغل حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال 119 مقعدا، وحزب الحركة القومي 70 مقعدا.

ومن النتائج اللافتة فوز 27 مرشحا مستقلا بمقاعد في المجلس الوطني التركي الكبير، بينهم 24 كرديا، وذلك بعد استبعاد الأكراد عن الحياة البرلمانية ل 13 عاما، وانتخب النواب الأكراد في محافظتي شرق الآناضول وجنوب شرقه.

وركز المرشحون الأكراد في حملتهم على المصالحة مع الحكومة التركية، وطالبوا أنقرة بالتخلي عن الخيار العسكري ضد عناصر حزب العمال الكردستاني، ومنح الأقلية الكردية في تركيا مزيدا من الحقوق.

وفي هذا المجال، يمكننا أن نذهب إلى القول، من أن أردوغان نجح في تجاوز تبعات الأزمة التي اندلعت في نيسان من العام 2007، عندما رشح وزير خارجيته عبدالله كل لتولي رئاسة الجمهورية.

وفي اطار ردود الفعل الدولية، هنا رئيس المفوضية الأوربية خوزيه مانويل باروسو، أردوغان على فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم في الإنتخابات البرلمانية. وقال باروسو في بيان، إن هذا الفوز يأتي في وقت مهم للشعب التركي، بينما تتحرك البلاد إلى الأمام بإصلاحاتها السياسية والإقتصادية، مشيرا إلى أن أردوغان قدم التزامه الشخصي بالتحرك الثابت صوب الإنضمام للاتحاد الأوربي.

وبعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة، أوضح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب، أن عبد اللـه كل، هو مرشح حزب العدالة والتنمية في انتخابات رئاسة الجمهورية. من ناحية أخرى، لمح كل، إلى أنه سيحاول ثانية الفوز بالرئاسة، على الرغم من المعارضة القوية من النخبة العلمانية ذات النفوذ التي تضم جنرالات الجيش.

أن النصاب المطلوب لإتمام الجلسة الانتخابية يبلغ ثلثي أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير أي 367 نائبا. وبعد جولتين انتخابيتين بالأكثرية الموصوفة (أكثرية الثلثين) يصبح حزب العدالة والتنمية، قادرا لوحده على

إيصال مرشحه إلى الرئاسة، اعتبارا من الجولة الثالثة التي يمكن انتخاب الرئيس فيها بالأكثرية المطلقة أي 267 صوتا.

قام عبد الله كل، بعد ترشحه بالرئاسة، بزيارة زعماء أحزاب المعارضة، حيث زار أولا زعيم حزب الحركة القومي دولت بهجلي في 14 آب 2007.

وفي خضم هذه التطورات، تم إجراء الانتخابات في 20 آب 2007، إلآ أن عبد الله كل، فشل الحصول على ثلثي الأصوات في الجولة الأولى، حيث حصل على 341 صوتا من أصوات أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، وهو عدد المقاعد الذي حصل عليه في الانتخابات البرلمانية. فضلا عن ذلك، فإن كل، قد أخفق من الحصول على الأصوات الكافية في الجولة الثانية التي أجريت في 24 آب 2007، حيث حصل على 337 صوتا. إذ أنه من المفروض أن يحصل على 367 صوتا.

إزاء ذلك، قرر حزب المجتمع الديمقراطي (الحزب الكردي الوحيد في تركيا) دعم عبد الله كل في الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في 28 آب 2007. وفي هذا المجال، أعلن النواب الأكراد في المجلس الوطني التركي الكبير، وعددهم 20 نائبا، دعم كل في الانتخابات، رغم أن الرئاسة محسومة أساسا لصالحه، حيث لا يحتاج سوى 267 صوتا، وحزب العدالة والتنمية قادر منفردا على توفيرها لامتلاكه 341 مقعدا في المجلس الوطني التركي الكبير.

والحق، أن الأكراد الذين امتنعوا عن التصويت في الجولتين الأولى والثانية لصالح كل، بسبب عدم استجابة حزب العدالة والتنمية الحاكم للمطالب المتعلقة بالمسألة الكردية، قد غيروا موقفهم أخيرا بناء على طلب ناخبيهم. إن هذا التغيير المفاجيء في موقف حزب المجتمع الكردي، بأنه رد فعل إيجابي

منهم، على ترك الحزب الحاكم، الباب مفتوحا، أمام اللغة الكردية في الدستور الجديد.

في ظل هذه التطورات، جاء تصريحات، رئيس هيئة الأركان التركي، يشار بيو كانيت، في 27 آب 2007، أي قبل يوم واحد من إجراء الجولة الثالثة من الانتخابات، في بيان قبيل احتفالات عيد النصر التي تصادف ال 30 من شهر آب من عام 2007. حيث أشار فيها: " للأسف في كل يوم تتكشف مخططات خبيثة بصور مختلفة، تهدف إلى الرجوع عن خطوات التطور الحديث، وإفساد البنيتين العلمانية والديمقراطية في البلاد ".

وفي اعتقادنا، إن تصريحات بيو كانيت، جاءت أمام مقترحات، رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، حول الدستور الجديد، الذي جاء خاليا من الرموز الكمالية، وتبني اللغة الكردية، ومصير المؤسسة العسكرية في الدستور المقترح.

في خضم ذلك، أجريت الجولة الثالثة من انتخابات الرئاسة، حيث فاز فيها كل، حاصلا على 339 صوتا من أصل 550 مقعدا، متخطيا بفارق كبير ال 267 صوتا، في حين حصل مرشح حزب الحركة القومي صباح الدين تشاكمك أوغلو على 70 صوتا، وحصل مرشح اليسار الديمقراطي علي طيفون إيتشلي على 13 صوتا. وبهذا يكون كل الرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية.

أدى كل، اليمين الدستورية، كأول رئيس لتركيا ذي خلفية إسلامية، وقد تعهد بحماية مبدأ فصل الدين عن الدولة، والحفاظ على النظام العلماني، قائلا: " العلمانية التي تفرض حرية الدين والمعتقد، ستكون من أهم التزاماتنا ".

على الرغم من المحاولات التي جرت من المعارضة العلمانية بعدم فوز كل في انتخابات الرئاسة، إلآ أنها لم تستطع من منعه على الفوز، أمام دعم الجماهير وتأييده، مقابل هزيمة العلمانيين، بعد سنوات طويلة من المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين.

على المستوى الخارجي، كان هناك ترحيب دولي بانتخاب كل، رئيسا للجمهورية، وأدائه لليمين الدستورية، حيث رحبت الولايات المتحدة بذلك، مشيرة إلى أنها عملت معه، عندما كان وزيرا للخارجية. أما المفوضية الأوربية، فإنها أكدت، من أن انتخاب كل، من شأنه أن يؤدي إلى استمرار التفاوض لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي. ومن التطورات المهمة في تركيا، نجاح حزب العدالة والتنمية في مناقشة مسألة عودة الطالبات المحجبات إلى الجامعات التركية – أي تخفيف القيود على الحجاب في الجامعات - في المجلس الوطني التركي الكبير، وفي هذا الشأن، قال رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان: " لازالت تركيا منذ أربعين عاما تناقش موضوع الحجاب، هل نحتاج مناقشته لأربعين سنة القادمة ؟ ".

والحق، قدم هذا الطلب من الحزبين الرئيسين في المجلس الوطني التركي الكبير: وهما العدالة والتنمية، والحركة القومي، وقد تم مناقشة ذلك في جلسة البرلمان في 6 شباط 2008 في قراءة أولية لمسألة الحجاب، وبعد مناقشات طويلة استغرقت ثلاثة عشر ساعة، صوت 404 صوت لصالح رفع الحظر عن الحجاب في الجامعات مقابل معارضة حزب الشعب الجمهوري لذلك.

وقد تم حسم هذا الموضوع في جلسة البرلمان في 9 شباط 2008، حيث تم اقرار ذلك بواقع 413 صوت لصالح تخفيف القيود على الحجاب في الجامعات، مقابل 103 صوت من المعارضين لذلك.

إن المعارضين لتخفيف القيود على الحجاب في الجامعات، والذين يتمثلون في الحزب الشعب الجمهوري [1]، والمجلس الأعلى للجامعات، ينطلقون من أن الحجاب يعد رمزا لما يسمى بالإسلام السياسي، وعودة لتركيا إلى عصر الخلافة.

أدت هذه التطورات، أن قام النائب العام عبد الرحمن ياجينكايا في تركيا بطلب إلى المحكمة الدستورية في 14 آذار من العام 2008 بحظر نشاط 71 من شخصيات حزب العدالة والتنمية من المشاركة في الأنشطة السياسية الحزبية لمدة خمس سنوات، بمن فيهم الرئيس التركي عبدالله جول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. بحجة خرق المبادىء العلمانية، وبالتحديد المادتين: 2[2] و69[3]() من دستور عام 1982.

وعلى أثر ذلك، صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قائلا: " إن طلب الإدعاء العام من المحكمة الدستورية لمناقشة إلغاء حزب العدالة

1) قام رئيس الحزب الجمهوري، دنيز بايكال، في 20 تشرين الثاني 2008، من تكريم بعض المحجبات في تركيا، ويعد هذا نقلة نوعية في سياسة الحزب من الحجاب. ويمكن تفسير ذلك، إلى حاجة الحزب إلى أصوات الناخبين الإسلاميين في الإنتخابات القادمة.

2) تنص المادة الثانية من الدستور التركي: " الجمهورية التركية هي: ديمقراطية، وعلمانية، ودولة إجتماعية، تدار بموجب القانون. وتعد هذا، دعامة لمفاهيم السلم العام، والوحدة الوطنية، والعدالة، وإحترام حقوق الإنسان، والولاء لوطنية آتاتورك، والتي تقوم على أساس العقائد الأساسية حصرا في مقدمة الدستور ". راجع: Turkey Yearbook 1983 , Prime Ministry Directorate General of Press & Information , Donmez Ofset basimevi , Ankara , 1983 , P. 595.

3) جاء في المادة 69 من الدستور مايلي: " لا يشارك الأحزاب السياسية في فعاليات خارج خطوط نظامها الأساسي وبرامجها، وأن لا تتعارض مع التقييدات، حصرا في المادة 14 من الدستور. وهذه الإنتهاكات سوف يؤدي إلى حلها باستمرار ". راجع: Ibid. , P. 612.

والتنمية، يعد هجوما على إرادة الأمة. لا يحق لأحد محاسبتنا، كوننا نستمد القوة من الشعب ".

وقد وافقت المحكمة الدستورية بالإجماع في 31 آذار من العام 2008 قبول طلب النائب العام حول مناقشة حظر حزب العدالة والتنمية.

وهنا، لابد من التأكيد، أن المحكمة الدستورية في تركيا، تعد من إحدى واجهات العلمانية.

ونتيجة لذلك، حذر الإتحاد الأوربي من عواقب تدخل القضاء في قضايا سياسية وديمقراطية، وأن حظر حزب العدالة والتنمية سيعوق برنامج الإصلاحات في تركيا.

وتزامنا لذلك، إتخذت المحكمة الدستورية قرارا في 5 حزيران من العام 2008، يقضي إلغاء قانون برلماني يجيز إرتداء الحجاب في الجامعات التركية. والحق، إن ثلثي النساء في تركيا يرتدين الحجاب، وأن 80 % من الرأي العام التركي يؤيد إجازته. وهذا يعني أن حظر الحجاب يحرم قطاعا واسعا من التركيات في العمل الإجتماعي والسياسي، فضلا عن ذلك، يعد هذا القرار من المحاولات الخطرة التي تهدد الحرية الشخصية والدينية.

وهنا ينبغي التأكيد عليه، من أن التعديلات الدستورية التي جاء بها المجلس الوطني التركي الكبير بشأن عودة الطالبات المحجبات إلى الجامعات التركية، تم تبنيها في البرلمان التركي ليس فقط من حزب العدالة والتنمية، بل أيضا من حزب الحركة القومي، وأن إلغاء هذه التعديلات، تعد بمثابة تحد للإرادة الشعبية، من شأن ذلك، تقوية مفهوم مايسمى بدولة القضاء، ولاسيما أن هذا الأخير قام بهذا الدور قبل ذلك في عام 1998 من خلال إلغاء حزب الرفاه بزعامة الدكتور نجم الدين أربكان، وإقدامه بعد ذلك من إلغاء حزب الفضيلة.

كل هذا يعني تحول القضاء التركي إلى دكتاتورية الجهاز الوحيد في ممارسة السلطة بحجة حماية مبادىء أتاتورك، في الوقت الذى نرى أن المحكمة الدستورية قد تجاوزت صلاحياتها بموجب المادة 148 من دستور عام 1982، والتي تشير إلى قيامها بفحص مدى مطابقة الأحكام والقوانين الصادرة من المجلس الوطني التركي الكبير من حيث الشكل والجوهر، فضلا عن تنفيذ أحكام القانون العرفي، أو القوانين الصادرة في أوقات الحرب. وهذا يعني، أن المحكمة الدستورية في تركيا تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين في القانون. ويعين القانون الإختصاصات الأخرى للمحكمة، وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها (1)".

وفي هذا الشأن، إنتقد رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، قرار المحكمة الدستورية، الذي ألغى قانونا برلمانيا يجيز إرتداء الحجاب في الجامعات.

وفي الوقت نفسه، علق رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان على قرار المحكمة الدستورية قائلا: " المحكمة الدستورية تجاوزت صلاحياتها بإلغاء قانون إرتداء الحجاب في الجامعات، وعليها شرح قرارها بخصوص حظر إرتداء الحجاب بالجامعات. لن يقبل المجلس الوطني التركي الكبير، وصاية الغير عليه، ولي إستعداد أن أعمل أي شيء من أجل الديمقراطية ".

والحق، يعد قرار المحكمة الدستورية، تمهيدا لحظر حزب العدالة والتنمية، وفي حالة ذلك، فإن تركيا قد تدخل إلى حالة من ظاهرة عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي، حيث قد يؤدي إلى قيام حكومات إئتلافية ضعيفة.

1) Donmez Ofset Basimevi , Ankara , 1983 , PP. 640 – 641. Turkey Yearbook 1983 ,

تذكرنا بالحياة السياسية التي مرت بها تركيا في السبعينات والتسعينات من القرن الماضي.

بدأت المحكمة الدستورية في 28 تموز 2008، النظر في قضية مصير حزب العدالة والتنمية، حيث اتخذت المحكمة الدستورية في 30تموز 2008 قرارا للإبقاء على حزب العدالة والتنمية،واكتفت بإنذار ومعاقبة الحزب مالية، أي بمعنى آخر، قررت تقليص مساعدات الدولة له بنسبة 50 %، أي بحرمانه من نصف تمويله العام، وبواقع 6 قضاة من بين 11 قاضيا صوتوا لصالح حزب العدالة والتنمية، وقاضيا واحدا رد الدعوة.

وفي هذا الصدد، ذكر رئيس المحكمة الدستورية التركية هاشم كيليتش، بأن الحكم يعد بمثابة إنذار للحزب الحاكم. في حين علق وزير العمل التركي فاروق جليك على قرار المحكمة، بأنه انتصار للديمقراطية. وفي خضم ذلك، تعهد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بإحترام العلمانية، مشيرا بأن حزبه لم يكن يوما بؤرة لأنشطة مناهضة للعلمانية.

وعلى أثر ذلك، رحب الإتحاد الأوربي بقرار المحكمة الدستورية بعدم حظر حزب العدالة والتنمية، وكان الإتحاد الأوربي، انتقد القضية قائلا: " إن نوعية الإتهامات التي أثارها الإدعاء العام يجب أن تناقش في البرلمان، وإتخاذ قرار بشأنها في صناديق الإقتراع وليس في قاعة المحكمة ". وفي هذا الشأن، رأى سولانا في رفض المحكمة الدستورية التركية حظر الحزب الحاكم نبأ سارا، معربا عن أمله، في أن يعيد القرار الإستقرار السياسي إلى تركيا. أما المفوضية الأوربية فإنها أخذت علما بحكم المحكمة التركية، ودعت إلى إصلاحات في تركيا.

ويتوقع أن يضع الحكم حدا لحالة عدم اليقين السياسي التي تسود البلاد منذ شهور، وكان لها أبلغ الأثر على الأسواق المالية التركية بسبب إحتمال

إغلاق الحزب المنتخب ديمقراطيا، والـذي حقـق فـوزا سـاحقا في الإنتخابـات الأخـيرة في تركيا.

ارتفعت أسواق المال خلال الأسبوع المنصرم بسبب التفاؤل مـن أن المحكمـة الدسـتورية لن تحظـر الحـزب الحـاكم. وارتفعـت الـليرة التركيـة مايقـارب 5 و 1 % أمـام الـدولار، كـما ارتفعت الأسهم 3 %.

من جانب آخر، خسر حزب العدالـة والتنميـة للمـرة الأولى منـذ وصـوله إلى السـلطة في تركيـا عـام 2002، أصـواتا في الإنتخابـات البلديـة التـي جـرت في 29 آذار 2009 بالمقارنـة مـع الإنتخابات السابقة، في حدث عدت الصحف أنه تحذير إلى الحكومة.

وقد فاز حزب العدالة والتنمية بفارق كبير على 39 % من الأصوات بعد فـرز 99 % مـن النتائج، محتفظا بمعظم مدنه ومنها إستنبول وأنقرة.

غير أن النتيجة التي حققها حزب العدالة والتنمية كانت أدنى مستوى منها في الإنتخابات البلدية عام 2004 (7 و 41 %) وخصوصـا في الإنتخابـات التشريـعية عـام 2007(6 و 46) متراجعا للمرة الأولى بعد تسجيله تقدما متواصلا.

وفي المقابل، فاز حزب الشعب الجمهوري، أكبر القوى المعارضة في المجلس الوطني الـتركي الكبير ب 2 و23 % من الأصوات مستعيدا أحد معاقله، أنطاليـا في جنـوب تركيـا، فـيما حصـل حزب العمل القومي على 1 و 16 % من الأصوات.

عدت صحيفة " صباح " الواسعة الإنتشـار، أن نتـائج الإنتخابـات هـي مـن تـأثير الأزمـة الإقتصادية العالمية التي أدت في تركيا إلى زيادة كبرى في نسبة

البطالة إلى27 و 3 مليون عاطل عن العمل في نهاية 2008 يمثلون 6 و 13من القوى العاملة بزيادة 838 ألفا خلال عام.

وفي صحيفة (مليت) سلط المحرر فكرت بيلا الضوء على فشل حزب العدالة والتنمية في الأناضول جنوب شرق البلاد الذي تسكنه غالبية كردية، وحيث فشل الحزب الحاكم، رغم بذل جهود كبرى في إنتزاع أي مدينة من حزب المجتمع الديمقراطي، بل إنتزع منه هذا الحزب المؤيد للأكراد مدينتين هما: وان وسيرت.

وأوضح أن الدعم إزداد في هذه المنطقة لسياسات حزب المجتمع الديمقراطي المرتكزة على الهوية التركية، بالرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومة على صعيد حقوق الأكراد الثقافية.

ورأى المحلل السياسي، روسن شكير في صحيفة وطن الشعبية، أن إنتخابات يوم 29 آذار 2009 عبرت في نهاية المطاف عن " إنتهاء حقبة ".

وكتب شكير قائلا: " بات واضحا أن أسطورة حزب العدالة والتنمية التي يزيد عدد الأصوات المؤيدة له في كل إنتخابات سقطت، ومهمة رئيس الوزراء أردوغان الرئيس إعتبارا من 30 آذار ستمكن في وقف سقوطه، وهذا لن يكون سهلا ".

وفي موقف مماثل، رأى المحلل مراد تكين في صحيفة " راديكال " الليبرالية، أن حزب العدالة والتنمية لم يعد الخيار الوحيد المتاح كحزب حاكم في تركيا، فيما تحدث مدير تحرير الصحيفة عصمت بركان عن " ستالينغراد " صغيرة لأردوغان.

وقد عنونت " زمان " " حزب العدالة والتنمية إحتفظ بنتيجة عام 2004 رغم الأزمة ". فيما كتب يني سافاك " المعاقل لم تسقط "، فإن أردوغان نفسه أقر بأنه تلقى الرسالة، وقال في تصريح له: من الواضح أننا سنأخذ في الإعتبار الرسالة التي إنبثقت من نتائج الإنتخابات، وإننا سننجز عملنا في المدة المقبلة بشكل مختلف ".

ومع كل هذه التطورات، بإمكاننا أن نذهب إلى القول، بأن الحركة الإسلامية في تركيا قد تمكنت من تحقيق هدفين حاسمين، الأول أنها كسبت حسا بالشرعية السياسة في عيون الدولة العلمانية التركية، والثاني نيلها دعم الطبقة البراغماتية المتوسطة، وطبقة إدارة الأعمال والمثقفين الليبراليين.

الخاتمـــة

استطاع مصطفى كمال بعد حرب الاستقلال، تغيير النظام السياسي العثماني الذي استمر في التطبيق لعشرات السنين، وكان من الصعوبة بمكان أن يقوم قائد سياسي وقتئذٍ باتخاذ خطوات من شأنها تغيير أدوات هذا العمل في مجتمع يغلب عليه الطابع الإسلامي، فضلاً عن قوة التنظيمات الإسلامية التي شاركت وبفعالية لطرد القوات الأجنبية في حرب الاستقلال.

والحق، أن سلوك مصطفى كمال لم يكن منسجماً ومتوازناً مع العمل السياسي الذي كان ينادي به، لأنه لم يقدم لنا فلسفة سياسية يحتذى بها على مستوى البيئة الداخلية التركية، وكان بإمكانه بعد أن أدخل تغييرات جذرية في النظام السياسي، إذ استطاع أن يتخلص من منافسين في داخل المجلس الوطني التركي الكبير، وأن يجعل النظام نظاماً أوليكارشيا وعن طريق حزب الشعب الجمهوري.

أما المعارضة التي قامت في داخل المجلس الوطني التركي الكبير، فإنها كانت معارضة شكلية، لأنها أوجدت بوحي من إرادته من جهة، كما أنها انتهت في وقت قصير من جهة أخرى.

ومن خلال ما قدمناه من معلومات عن النظام السياسي التركي، يمكننا أن نقدم مجموعة من الملاحظات، والتي تتركز في:

1. ينتمي مصطفى كمال إلى ولاية سلانيك التي عدت في حينها محور الحركات السياسية في الدولة العثمانية، حيث كانت مركزاً لكبريات الجمعيات، مثل جمعية تركيا الفتاة، وجمعية الاتحاد والترقي، والتي كانت مصدراً لظاهرة القلق السياسي وعدم الاستقرار في الدولة

العثمانية، كان من نتائجها الاستحواذ على السلطة الحقيقية فيها ابتداءً من عودة الدستور العثماني في عام 1908 وانتهاءً بخلع السلطان عبد الحميد في 27/نيسان 1909.

في هذه الولاية الصغيرة، انتمى مصطفى كمال إلى جمعية الاتحاد والترقي، ثم قيامه بتأسيس جمعية الوطن والحرية، وتعد هذه الولاية بمثابة المصدر الرئيس للفكر السياسي له، ثم الانطلاق منها كي يتعامل مع مركز اتخاذ القرار في القسطنطينية.

2. انضم مصطفى كمال إلى الحركة الوطنية في الأناضول في عام 1919، حيث كان هناك قادة آخرون في حرب الاستقلال، إلاّ أنه استحوذ فيما بعد على مركز القيادة فيها، ويبدو أن خبرة سلانيك ساعدته كثيراً أن يتبوأ هذا المركز القيادي في داخل الحركة الوطنية.

3. كانت الحركة الوطنية في الأناضول ائتلافاً بين شتى الطبقات في الدولة العثمانية، وكانت غاية هذا الائتلاف طرد القوات الغازية من القسطنطينية وأزمير، ولم يكن هدفها المساس بمركز اتخاذ القرار في العاصمة القسطنطينية، وعليه فقد كان هناك في بداية الأمر نوع من التنسيق بين الحركة الوطنية في الأناضول والخليفة في القسطنطينية.

4. بعد أن تنامت حركة مصطفى كمال ريثما انتهت حرب الاستقلال في عام 1922، انتقل مصطفى كمال إلى مرحلة جديدة، والتي تكمن في مرحلة إلغاء السلطنة والخلافة في المدة الواقعة بين 1923-1924، ثم تبني العلمانية في عام 1928.

وأخيراً إضافة المبادئ الست لمفهوم أتاتورك في دستور عام 1924 وذلك بموجب تعديل عام 1937.

5. انتقلت تركيا وبصورة سلمية من نظام الحزب الواحد إلى ظاهرة التعددية الحزبية في عام 1945، وكان من نتائج ذلك، إجراء انتخابات جديدة في عام 1946، ثم إجراء انتخابات 14 أيار 1950، والتي فاز بها الحزب الديمقراطي بزعامة جلال بايار، وهزيمة حزب الشعب الجمهوري.

6. استمر الحزب الديمقراطي في السلطة من المدة الواقعة بين 14 أيار 1950 إلى 27 مايس 1960، إذ أطاح الجيش به، وكان من نتائج ذلك، محاكمة قادة الحزب الديمقراطي في محاكمات يسا أدة، وسن دستور عام 1961، والذي استمر إلى 12 أيلول 1980.

7. تميزت المدة الواقعة بين 1961-1980، بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، مع اختبار تجربة الائتلاف الحكومية، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة العنف بين اليسار التركي بزعامة حزب العمل التركي، واليمين بزعامة حزب الحركة القومي، وقد أسهمت هذه الأمور فيما بعد في قيام انقلاب 12 أيلول 1980.

8. قام الانقلابيون بسن دستور عام 1982، وتشريع قانون الأحزاب السياسية، والقانون الانتخابي وتسليم السلطة إلى المدنيين في عام 1983.

9. أكد دستور عام 1982 على المبادئ الست لأتاتورك في ديباجته كالحالة مع دستوري عام 1924 و 1961، ولكن مع ذلك، كان هناك خرق من قبل بعض الأحزاب لهذه المبادئ، ولعل تجربة

حزب الرفاه واضحة في هذا المجال، حيث استطاع هذا الحزب في عام 1995 في الانتخابات البلدية والقومية، الحصول على المرتبة الأولى في الانتخابات، وكان هذا يعني أن هناك نوعاً من التحدي للعلمانية، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى إلغاء هذا الحزب من لدن المحكمة الدستورية، ومحاكمة بعض قادته. وعلى الرغم من ذلك حل حزب الفضيلة محله، وبموجب الانتخابات القومية وقتئذ في تركيا حصل الحزب على المرتبة الثالثة في المجلس الوطني التركي الكبير. ثم جاء دور حزب العدالة والتنمية ليضيف صفحة جديدة في تنامي الحركة الاسلامية في تركيا.

10. إن سلسلة الانقلابات الثلاث التي شهدتها تركيا، تشير إلى مجموعة ملاحظات، يمكننا إيجازها في الآتي:

أ. هناك دور ملموس وواضح للمؤسسة العسكرية في تركيا، ويتمثل هذا الدور في كونها تعد نفسها بأنها الحامية للمبادئ الست لأتاتورك، وتجربة انقلاب 27 مايس 1960 و 12 أيلول 19800 خير دليل على ذلك، إذ أنه في كلا التجربتين، هناك إدانة من العسكريين للمؤسسة المدنية بخرقها هذه المبادئ، ومحاولة منها للخروج على الأتاتوركية.

ب. تحاول المؤسسة العسكرية بين حين وآخر وتحت ستار حماية آثار أتاتورك من إثبات وجودها في الحياة السياسية، مشيرة إلى نوع من الصراع الخفي بين العسكريين والمدنيين، وتقربنا هذه الحالة بأكثر الانقلابات التي شهدتها دول العالم الثالث في القرن الماضي.

ج. إن عودة العسكر في تركيا إلى الحياة السياسية بين حين وآخر، تثبت أن المؤسسة العسكرية تقوم بدور جماعات الضغط، على الرغم من أنها أصبحت جزءاً من النظام السياسي، وعلى مستوى المؤسسات الدستورية منذ انقلاب 12 أيلول 1980 وبموجب دستور عام 1982.

أصبح لمجلس الأمن القومي التركي وبموجب دستور عام 1982، صلاحية البت في شرعية تكوين الأحزاب السياسية، ومن خلال إصدار قانون الأحزاب السياسية لعام 1982، حيث كان لهذا المجلس الدور الكبير بالموافقة من عدمها لإنشاء أحزاب سياسية بعد انقلاب 12 أيلول 1980.

11. إن قيام المحكمة الدستورية في تركيا وفي حقب زمنية معينة كحظر أحزاب ذات صفة إسلامية كالذي حصل مع حزب النظام الوطني في عام 1970، وحزب السلامة الوطني بعد انقلاب 12 أيلول 1980، وحزب الرفاه في عام 1998، والمحاولة الأخيرة لحظر حزب الفضيلة، يمثل ثغرة كبيرة في الديمقراطية التركية، إذ أن الغرب سبق تاريخياً من تبني العلمانية في دستوره، ولكنه سمح بإيجاد أحزاب مسيحية، وتجربة العالم الأوربي في الأحزاب المسيحية دليل على ذلك. وهذا ما يفسر لنا أن العلمانية في تركيا لها خصوصية معينة تتباين عن مفهوم العلمانية في الغرب، وهي تشير إلى الطابع الإلحادي في تركيا.

12. إن صدارة حزب الرفاه في انتخابات عام 1995، وحصول حزب الفضيلة على المرتبة الثالثة في المجلس الوطني التركي الكبير وفوز

حـزب العدالـة والتنميـة في الانتخابـات الاخـيرة، وممارسـة جماعـات إسـلامية لنشاطها الكبير في تركيا وخارج البرلمان كطلاب النـور عـلى سـبيل المثـال، عـلى الرغم من قسوة التشريعات الدستورية والقانونية في تركيا، تؤكد عودة الأتراك إلى الإسلام من جديد. وفي اعتقادنا أن هذا يمثل صراعاً حقيقياً في داخل الهوية التركية، والتي تتمثل في هوية الانـتماء إلى الإسـلام، والهويـة الأتاتوركيـة، إذ أن الأخيرة بدأت تتراجع في الحيـاة السياسـية التركيـة، كـما اتضـح لنـا مـن نتـائج الانتخابات في القرن المـاضي والقـرن الجديـد. وهـذا يعنـي أن الأتاتوركيـة تـم استهلاكها في الوقت الحاضر، وأن هناك عودة للإسلام، وبعد انقضـاء أكـثر مـن سبعة وسبعين عاماً لتطبيـق العلمانيـة في تركيـا، ومحـاولات الأتـاتوركيين مـن إبعاد الرأي العام التركي عن ماضيها وتراثها الإسلامي.

13. مـارس الجـيش بعـد صـدارة حـزب الرفـاه في الانتخابـات البلديـة والقوميـة ضغوطات على الأحزاب السياسية من أجل عـدم الـدخول في ائـتلاف حكـومي معه. والحق، أن هذه الضغوطات لم يحالفها النجاح، وقد دخل حزب الشـعب الجمهوري في ائتلاف مع حـزب السـلامة الـوطني بعـد انتخابـات عـام 1973، وحزب العدالة مع الحزب المذكور بعد انتخابات عـام 1977، وحـزب الطريـق الصحيح مع حزب الرفاه بعد انتخابات عام 1995، وكان هذا نجاحاً بحد ذاتـه للاتجاه الإسلامي في تركيا.

14. استطاع الجيش في عام 1998 من ممارسـة الضـغط عـلى نجـم الـدين أربكـان والذي دخل في ائتلاف حكومي مع تانسو تشيللر زعيمة

حـزب الطريـق الصـحيح، مـتهماً إيـاه بانتهـاك العلمانيـة، ثـم قيـام المحكمـة الدستورية بإلغاء حزب الرفاه، وتقديم قادته الى المحاكمة. وقد مارس الجـيش الضغط على حزب الفضيلة والـذي كـان يعـد ثالـث حـزب في داخـل المجلـس الوطني التركي الكبير، من أجـل إقصـائه مـن الحيـاة السياسـية كسـلفه حـزب الرفاه. إن دل هذا على شيء إنما يدل على أن الجيش في تركيا لـه اليـد الطـولى في عملية صنع القرار، حيث استطاع خلق قنوات خلفية خارج النظام السياسي لمراقبـة سـلوك الأحـزاب السياسـية تجـاه المبـادئ السـت لأتـاتورك، وإثبـات وجودها في الحياة السياسية التركية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المصادر العربية

الوثائق:

- تقرير وفد المجلس الوطني العراقي الذي زار أنقرة في المدة الواقعة بين 5-8 حزيران 1995.
- حزب الرفاه، النظام الاقتصادي العادل (العلاج)، أنقرة 1991.
- حزب الرفاه، المؤتمر العالي الثالث لممثلي الحركات والتجمعات الإسلامية، أنقرة، 1995.
- الدستور التركي في الموسوعة العربية للدساتير العالمية، الجمهورية العربية المتحدة، مجلس الأمة، الإدارة العامة للتشريع والفتوى، 1966.
- سفارة جمهورية العراق في أنقرة، الرقم 354/4/5 في 1993/7/9.
- سفارة جمهورية العراق في أنقرة، الرقم 351/4/5 في 1993/7/8
- القانون الأساسي لعام 1876.
- وزارة الخارجية العراقية، منشورات الدول المجاورة، العدد 6778/11/2/23 في 1993/10/20.
- وزارة الخارجية التركية، إسماعيل جيم في تركيا والعالم 2010-2020 ظهور طرف فاعل جديد.

الكتب:

- ابن بطوطة، الرحلة، جـ1، المطبعة الأزهرية 1346هـ-1928م.

- أبو غنيمة، زياد، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، عمان، 1983.
- أرسلان، الامير شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، جمع أصوله وحققه وعلق عليه حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، دمشق، 2001.
- الارحيم، فيصل محمد، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين بين 1908-1914، الموصل، 1975.
- أورخان، محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، الرمادي، 1987.
- أورخان، محمد علي، النورسي رجل القدر في حياة أمة، شركة النسل للطباعة، استنبول، 1995.
- البستاني، سليمان، عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1978.
- بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية، ثورة العرب ضد الأتراك مقدمتها، أسبابها ونتائجها، دار التضامن، بيروت، 1993.
- البنداق، محمد صالح (دكتور)، المستشرقون وترجمة القرآن الكريم، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1982.
- جرجس، فواز (دكتور)، السياسة الأمريكية تجاه العرب ومن يصنعها، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- الجمال، أحمد عبد القادر، من مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1995.

- الجندي، أنور، الإسلام وحركة التاريخ رؤيا في فلسفة تاريخ الإسلام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980.
- حيدري، نبيل (دكتور)، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، دار صيدا للطباعة والنشر، 1986.
- الخربوطلي، علي حسين (دكتور)، الإسلام والخلافة، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، 1969.
- خضر، أحمد إبراهيم (دكتور)، الإسلام والكونجرس: حقائق ووثائق حول ما أسماه الأمريكيون بحركة الأصولية، جدة، 1993.
- الخياط، جعفر، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، جـ1، 1971.
- الداقوقي، إبراهيم (دكتور)، صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- دروزة، محمد عزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت 1946.
- دروزة، محمد عزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، منشورات المكتبة المصرية، بيروت، صيدا، 1971.
- الدسوقي، محمد كمال، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة، 1976.
- دقاق، ياسين، تركيا بين جبارين، بيروت، 1974.
- الدملوجي، صديق، مدحت باشا، مطبعة الزمان، 1953.
- رفعت، محمد، تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط وتياراته السياسية، دار الكتاب العربي، القاهرة 1959.

- الريس، محمد ضياء الـدين (دكتـور)، الإسـلام والخلافـة في العصرـ الحـديث نقـد كتـاب الإسلام وأصول الحكم، شؤون العصر الحديث، 1973.
- الريس، محمد ضياء الدين (دكتور)، النظريات السياسية الإسلامية، ط6، القاهرة، 1976.
- الزين، مصطفى، أتاتورك أمة رجل، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.
- زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتـي سـوريا ولبنـان، دار النهار للنشر، بيروت، 1977.
- زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربيـة مـع دراسـة تاريخيـة في العلاقـات العربيـة التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1979.
- الشوابكة، أحمد فهمي بركات، حركة الجامعة الإسلامية، الزرقاء، الأردن، 1984.
- الشناوي، عبد العزيز محمد (دكتور)، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجـزء الأول، مكتبة الإنجلو مصرية، القاهرة، 1980.
- الشهرستاني، أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمـد، الملـل والنحـل، تحقيـق: محمد سيد كيلاني، القاهرة، 1961.
- الصويص، سليم، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، عمان، 1970.
- عبد الحميد، مذكرات السلطان، ترجمة: محمد حرب عبد الحميد، دار الأنصار، القـاهرة، 1978.
- عبد الحميد، السلطان، مذكراتي السياسـية 1891-1908، ط3، مؤسسـة الرسـالة، بـيروت، 1982.

- عمارة، محمد، الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق دراسة ووثائق، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت، 1972.
- غرايبة، عبد الكريم محمود، مقدمة تاريخ العرب الحديث 1500-1918، مطبعة جامعة دمشق، 1960.
- فريد بك، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الخليل، بيروت، (بلا) تاريخ.
- قاسملو، عبد الرحمن (دكتور)، كردستان والأكراد، دراسة سياسية واقتصادية، المؤسسة العامة للنشر، بيروت، 1970.
- قدري، محمد علي، مصطفى كمال أتاتورك محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة، 1983.
- قطب، محمد، واقعنا المعاصر، ط2، السعودية، 1987.
- كشك، محمد جلال، حوار في أنقرة، القاهرة، 1975.
- الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، كتاب الأحكام السلطانية، مطبعة السعادة، مصر، 1909.
- مجموعة باحثين: الاستعمار الصهيوني في فلسطين 1882، 1988، جـ1، معهد البحوث والدراسات العربية، دار نافع للطباعة والنشر، 1975.
- المحافظة، علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ط2، 1798/1914، بيروت، 1978.
- محمد، سمير رجب (دكتور)، الداعية الإسلامي بديع الزمان سعيد النورسي، دار الهاشمي لطباعة الأوفسيت، القاهرة، 1986.

- محمد، محمد توفيق، كمال أتاتورك، دار الهلال، مصر، 1936.
- مراد، خليل علي (دكتور) وإبراهيم خليل أحمد (دكتور)، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992.
- مقدمة العلامة ابن خلدون، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مطبعة الكشاف، بيروت، (بلا).
- مغيزل، جوزيف، العروبة والعلمانية، دار النهار للنشر، بيروت، 1980.
- الندوي، أبو الحسن علي الحسني، الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية، دار القلم، الكويت، 1985.
- النعيمي، أحمد نوري (دكتور)، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975.
- النعيمي، أحمد نوري (دكتور)، تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، 1980.
- النعيمي، احمد نوري (دكتور)، تأثير الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1982.
- النعيمي، أحمد نوري (دكتور)، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919-1938، دار الحرية، بغداد، 1990.
- النعيمي، أحمد نوري (دكتور)، يهود الدونمة دراسة في الأصول والعقائد والمواقف، دار البشير، عمان، 1995.

- نوار، عبد العزيز سليمان (دكتور)، الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1973.
- نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، 1997.

الكتب المترجمة:

- ارنولد، السير توماس، الخلافة، ترجمة جميل معلى، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1946
- أسبوزيتو، جون ل.، التهديد الأسلامي خرافة أم حقيقة، ط2.
- ترجمة د. قاسم عبده قاسم، دار الشروق، القاهرة، 2002.
- أفندي، محمود رئيف، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، ترجمة: د.خالد زيادة، طرابلس، لبنان، 1985.
- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب: تاريخ حركة القومية العربية، ترجمة: ناصر الدين الأسدي و د. إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، 1974.
- أمبروز، ستيفن إلي، الارتقاء إلى العالمية السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938، ترجمة: نادية محمد الحسيني، المكتبة العالمية، القاهرة، 1994.
- بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، نبيه امين فارس، منير البعلبكي، ط9، دار العلم للملايين، بيروت، 1981.
- جودمان، ملفين، موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينات في امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، تحرير: فيبي مار ووليم

لويس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996.

- جيرمزي، لويس، أتاتورك وجمهوريته، ترجمة: م. ب. م، مجلس قيادة الثورة، بغداد، 1985.
- حتي، فيليب، خمسة آلاف من تاريخ الشرق الأدنى، المجلد الثاني، ط2، بيروت، 1982.
- حتي، فيليب، موجز تاريخ الشرق الأدنى، ترجمة: الدكتور أمين فريحة، دار الثقافة، بيروت، 1965.
- حوراني، البرت، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939، ترجمة: كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، ط3، 1977.
- ديفرجيه، موريس، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد و عبد الحق سعد، ط2، دار النهار، بيروت، 1980.
- رامزور، ارنست، تركيا الفتاة وثورة 1908، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960.
- ستوارد، لوثر، محاضر العالم الإسلامي، ترجمة: عجاج نويهض، ط4، دار الفكر للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 1973.
- سيمونز، جيف، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، 2004.
- فلاديمير ايفانوفيتش، دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.

- قرنو، ف. و. د.، يقظة العالم الإسلامي، ترجمة بهيج شعبان، جـ1، دار الحكمة، بيروت، 1956.
- كلينتون، بيل، حياتي، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الرأي، دمشق، 2004
- كيبل، جيبل، وبان ريشار، المثقف والمناضل في الإسلام المعاصر، ترجمة: بسام حجار، دار الساقي، بيروت، 1994.
- كيبل، جيبل، الفتنة حروب في ديار المسلمين، ترجمة: نزار أورفلي، دار الساقي، بيروت، 2004.
- نوبار، هوفسيبان وفيروز أحمد وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1965.
- هاملتون، جب، وهارولد بودن، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، جـ1، دار المعارف بمصر، 1971.

الرسائل الجامعية:

- الخربوطلي، أميرة محمد كامل، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1972.

الدوريات:

- أبو أمين، عادل، " مفاجأة حزب الرفاه في الانتخابات البلدية في تركيا "، شؤون دولية، العدد 223، 11 أبريل 1994.

- أبو عامود، محمد سعيد (دكتور)، " تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا "، السياسة الدولية، العدد 147، 2001
- حرب، محمد (دكتور)، " آليات الحركة الإسلامية في تركيا "، السياسة الدولية، العدد 131، يناير، 1998.
- الداقوقي، إبراهيم (دكتور)، " أربكان والمعضلة الكردية هل ينجح المثقفون والسياسيون بما فشل فيه العسكريون ؟ قضايا دولية، عدد 347، 26 أغسطس - 1 سبتمبر 1996.
- دحدوح، طارق، " تركيا: الانتخابات وأبعاد الأزمة الداخلية "، السياسة الدولية، العدد 123، يناير 1996.
- سلامة، معتز محمد، " الجيش والسياسة في تركيا "، السياسة الدولية، العدد 131، يناير، 1998.
- سنجر، أشرف محمود، " الوزارة الائتلافية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار "، السياسة الدولية، عدد 128، أبريل، 1997.
- شيئر، سامي، " صراع الهوية بين الأوربية والإسلامية"، قضايا دولية، العدد 311، باكستان، 1995.
- صباح الدين، زعيم، " تقويم تطبيقات التربية الإسلامية في سياق النهج العلماني في تركيا "، ترجمة: صلاح سليم علي، أوراق تركية معاصرة، العدد 2/3، مركز الدراسات التركية، 1989.
- ماذا يقول زعماء الأحزاب عن الانتخابات "، قضايا دولية، العدد 311، 18-24 ديسمبر، إسلام أباد، باكستان.

- " مشاهد من الانتخابات التركية "، قضايا دولية، العدد 311، إسلام آباد، باكستان، 18-24 ديسمبر 1995.
- معوض، جلال (دكتور)، " عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية "، المستقبل العربي، العدد 227، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- موفاكو، محمد، " البكتاشية انتسبوا للإسلام وأعفوا أنفسهم من كل التكاليف والعبادات "، العربي، العدد 220، آذار، 1977.
- نور الدين، محمد، " الحركة الإسلامية في تركيا والديمقراطية "، شؤون تركية، عدد 13، خريف 1994.
- نور الدين، محمد، " الانتخابات البلدية التركية صعود الإسلام السياسي "، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، عدد 28، 1994.
- نور الدين، محمد " حزب الرفاه قوة سياسية ونيابية في إطار وطني وإقليمي متنازع "، صحيفة الحياة، عدد 12309 في 1996/11/7.
- نور الدين، محمد " المواجهة بين العسكر والإسلاميين "، صحيفة الحياة، عدد 12494، 1997/5/15.
- ياووز، حاقان، "العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية "، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 33، شتاء 1988.

المجلات:

- شؤون تركية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، عدد 8، صيف 1993.

- مجلة الوطن العربي، العدد 108، 15 مايس، 1979.
- مجلة الكفاح العربي، العدد 696، 1978/11/17.

الصحف:

- الأنباء الكويتية، 1996/12/6.
- الأهرام، العدد 41261، 25 نوفمبر 1999.
- التضامن، لندن، 1986/11/22.
- الحوادث، عدد 1981/1/19، لندن.
- السياسة الكويتية، العدد 6683 في 1987/3/16.
- القبس الكويتية، العدد 5035، 1986/5/21.
- الوطن الكويتية، العدد 4595، 1987/12/6.
- الوول ستريت جورنال الأمريكية، 1987/2/21.
- الوطن الكويتية، العدد 4281، 1987/1/20.

Documents:

Refah Partisi: 4, duyuk Kondre, Ankara.

T. D. N, No: 7687, June 7, 1995,

T. D. N, No: 7687, June 6, 1995.

T. D. N, December 6, 1995.

T. D. N, August.

T. D. N, august, 1997.

T. D. N, March, 1997.

W. Clinton, A. National Security Strategy for New Century, Wite House, May, 1997.

Books:

Abadom –unat, Nermin, " Patterns of political Modernization and Turkish Democarcy", Miltet lerarsi Munasebetler. Yurkyeligi, the Turkish Yearbook of International Relations, XIII, A. U. S. B. F, Ve, Basinyay in Yuksek okulu Basimevi, Ankara, 1983.

Administrative Science Quarterly, December 1968, Published by. The Graduate school of Business and Public Administrative Cornel University, New York.

Ahmed. Feroze, the Turkish Experiment in Democracy 1951-1975, West view press, the Royal Institute of International Affairs, London 1977.

Andrew Mango, Turkey, Thames and Hardson ltd, London, 1968.

Basgeil, Ali Fuad, Dinve Laik lik, Dir, Neder ? din Hurriyetine demektir? Ikinici baski, Istanbul, 1962.

Beduzzamam Said Nursive Devlet Felesfesi, Istanbol, 1076.

Berkes, Niyazi, The Development of Secularism In Turkey, Monteral me Gill University Press, Canada, 1964.

Bill James A., Spring Borge, Robert Politices of Middle East, Fourth Edition Harper Collins College publishers, 1994.

B. Lewis, The Emergence of Modern Turkey, U.K., U.S.A., 1968.

Chaen, Clande, Pre – Ottoman Turkey, Sidgurick and Jackson, London, 1968.

C. Dewdney, Turkey, Chatto and the State Incontemporary Turkey.

H. dodd, Politics and Government in Turkey, Unv. Of California Press, 1969.

C.H. Dodd, Democracy and Development in Turkey, University of Hill, 1979.

David, Kushner, the Rise of Turkish Nationalism, 1876-1908, London, 1977.

Dererux Roberk, The Ottoman Constitutional A study of Midat Constitution and Parliament, Baltimors, the John Hopkins press, 1963.

Edib, Halide, Memoirs of Halide Edib, Arno press, A New York.

E. J. Brill, Turkey Geographic and Social Pres Peative Eglium, 1974.

Erem, Faruk, Turk Ceza Hukuku, citt, 11, Hususi, Hukumler, Birincici basi Basi, Ankara, 1962.

Eren, Nuri, Turkey Today and Tomorrow, Frederich praeger publisher N.Y. London, 1963.

Feroze, Ahed, the Committe of Union: Progress in Turkish Politics 1908-1914, Oxford at the Clarendar Press, 1906.

Feroze, Muhamned Rashid, Islam and Secularism in Part-Kemalist – Turkey, Islamic Research Institute Islam Abad, Pakistan, 1976.

f. Hustev Tokin, Turk Tarihinde Siyasi Partiler, Estanbul, 1965.

Fisher, Sydncy Nettleton, The Middle East Ahistory, London, 1960.

F. Jaddane, The Nations of the State in Contermporary Arab-Islamic writings.

Fredrick, N. J., Experiment in Westernization, 1983.

Geoffery Lewis, Turkey, Ernest Benn ltd, London, 1969.

Girtili, Ismet, Fisty years of Turkish Political Development 1919-1960, Fakulteler Matbass, Istanbul, 1969.

Girtili, Ismet, Turkiyenin Gazete Tarihi, Istanbul 1971.

Hale, William, The Political and Economic Development of Modern Turkey, prented and bound in Great Britain, 1981.

Halide Edib, Conflict of East and West in Turkey, Kashmiri bazur, Lahore, 1963.

Halpern, Manfred, The politics of Social Change in the Middle East and North Africa Princetion University Press, 1963.

Henry fisha Allen, The Turkish Transformation a Study in Social and Religions Development, New York, 1968.

Jacab M. Landau, Middle Eastern Themes papers in History and Politics, Frankcoss, London, 1973.

Joan Haslip, the Sultan, The life of Abdul Hamid, Gassell, London, 1958.

Joseph. S. Szyliowicz, Mouton and co., Political Change in Rural Turkey, the Hauge, Paris, 1966.

Kedouric ele, Politics in the Middle East, Oxford New York, Oxford university press, 1992.

Kisakurk, Necip fazil, Son Devrin Din Mazlumlari, Istanbol, 1969.

Lenczowski, g., Political Elite in the Middle East American Institute for public policy Research Washington, D.C., 1972.

LGel, Kayhan, Kitle Huber Resme Hukuku, Istanbul, 1977.

Mahamet Yassar, Political Purties in Turkey U.S.A. 1984.

Mango, Andrew, Turkey, Thames and Hudson ltd. 1, London, 1968.

Matin Tamkoc, the Warrior Diplomacy Guaradians of the National Security and Modernization of Turkey Univ 6 of Niah Press Salt city, 1976.

Maurice, Harari, Government and Policics of the Middle East Prentice Hall, Englewood cliffs, N.J., 1962.

Metin Heper, the State Tradition in Turkey, Typeset and Printed of Hull 1985.

Michael, Cirits, Religion and Politics in the Middle East, West view Press Boulder Colorado printed and bound in the United States of America, 1981.

Nursd, Safe, Bediuzaman Said Nurse Ve devilet Pelsefesi, Istanbul, 1979.

Nutuk Kemal Ataturk, Cit: 11, 1920-1927, Turk Devrim Tarihi, Enstitusu, Istambul.

Pembenoz Yorgun, the Womens Questions and Difficults of Feminlesm in turkey, Khasin.

Peter Sluglett and Marion farouk-sluglett, the Middle East the Arab Word and i Neibours, Second Edition, 1993.

Political and Social Though in the Contemporary Middle East, Printed in the United States of America, 1970.

Religion in the Middle East, the Religion in Concord and Conflict Subsect Editors, E.L.J. Arberry Resbnthal (Sudaism) M.A.C. Warren (Christianity) C.E. camridge at the Cambridge, at the University press.

Roderic Davison, Turkey, New Jersey, 1968.

Spencer William, Political Evolution in The Middle East, U.S.A. 1962.

Sencer Muzaffar, Turkiyede Siyasal parlilein Sosyal Temelleri, Istanbul, 1974.

Serif Mardin, The Genesis of Young ottoman Thought a Study in Modernization of Turkish political Ideas, Princeton University press, 1962.

Smith, Wilfred Cant well, Islam in Modern History. Princeton, 1957.

Spencer William, Political Evolution in the Middle East, U.S.A. 1962.

Stanford J. Show and Ezd Kurel shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Yol 11, Cambridge, University Press, 1977.

Super Westernization in Urban life in the Ottoman Empire in the East Quarter of the Ninctecth Century, Serif Mardin.

Szylowicz, Joseph, s., Mounton and co. Political change, Rural Turkey, the Hange, 1966.

Turkey 1986, Almanac, Turkish Daily New Publication, Editory Inur Gevik, 1986.

Turk Dil Karumunca Yayinlanmis Vepeaim Atly Trarafindon Baskisi, 1968.

Turkey Al-Amanc 1998, Intermedia, Stanbul, Turkey, 1998.

Unsal, Artun, Attaturks Refoms: Realization of an Utopia, the Turkish- yearbook of International Relations, 179 x VIII, Ankara, 1983.

W.B. Fisher, physical and Social Geography in the Middle East and North Africa, 1982-1983, Twenty-ninth edition, printed in England, 1982.

William r. Dolkand Richard L. Chammer Beginnings of Modernization in the Middle East, London, 1968.

Articles and Researches:

Deverex Robert, "The Second Turkish Republic", " The New Constitution" " Middle East Affair, No.: 8 October, 1961.

Dispolitika foreign Policy, vol. 3, No. 6, 1997.

George C. Meghee, "Turkey Joins the West", Foreign Affairs, vol. 32, No. 4, July 1954.

Guveny, bockurt, " Secular Trends and Turkish Identity", Perceptions, vol. 11, No. 4, 1990.

Gulek, Kasim, Democracy Takes Root in Turkey, Foreign Affairs, vol: 30, No.: 1, October 1951.

Gvuen, George, "Turkey's Relations with Israel and it Arab Neighbors, Middle East Review, Vol. XVXII, No. 3, Spring, 1985.

Ghnry Fisha Allen, The Turkish Trans Formation A Study in social and Religions Development, New York, 1968.

Heper, Metein, "Islam Polity and Society in Turkey a Middle Eastern Prespective", the Middle East Journal, Vol.: 32, No. 3, Summer 1981.

Howard, A, Reed, Revival of Islam in Secular Turkey, the Middle East Journal, No. 3, Vol. 8, Summer, the Middle East Institute, Washington, 1954.

John H. Mefadden, Civil-Military Relations in the third Turkish Republic, the Middle East Journals Vol. 39, No. 1, Winter 1985, Middle East Institute.

Justine, Mccarthy, "Foundation of Turkish Republic Social and Economic Change, Eastern Studies, Vol. 19, No. 2, April, 1982.

Karpat, Kemal H., The people's Houses in Turkey: Establishment and Growth, Middle East Journal, Vol. 17, No. 1-2, 1963.

Kemal H. Karpat, "Recent Political Development in Turkish and their Social background", International Affairs, vol. 38, No. 3, July, 1962.

Kidourie, Eli, Young Turkes, Free Masons and Jew, Middle Eastern Studies, vol. 1, No. 2, January, 1965.

Lewis, b., History – Writing and National Revival in Turkey, Middle Eastern Affairs, Vol. 4, No. 6-7, July, 1953.

Lewis V. Thomas, "Recent Development in Turkish Islam", The Middle East, Vol. 6, No. 1, 1965.

Menemecioglu, Nermin, "Namik Kemal Albroad Acentenary", Middle Eastern Stuties, No. 1, Vo., 4, 1976.

Michael, M. Fine frock, "Lassces-Faire, the Lzmir Economic Congress and Early Turkish Development Policy in Political Perspective", Middle Eastern Studies, Vo. 17, No. 3, July 1981.

- The Middle East, Vol, 8, No. 3, 1954.
- The Middle East, Vol. 6, No. 8, August, 1996
- The Middle East, No.126, April 1985.
- The Middle East, No. 2972, 17 January 1987.

Nermin A adan, Unat, "The Modernization of Turkish Women", The Middle East Journal, Summer, Vol. 32, No. 3, 1978.

Nhkshoy C. Vhatterji, Muddle of the Middle East, Vol. 11, Abhinar publication India, 1973.

Rauf Orbay, "Rauf orbin Matiratari, Yakin Tarihinizu, No. 41, Arilik6, 1962.

Turkish probe, Vol. 4, No. 2, 1997.

Walter F. Weiker, Turkey, the Middle East and Islam. Middle East Review, Spring 1985.

Welsb and Edward, Turkish, Foreign policy 1943-1945, Small-State Diplomacy and Great Power Politics, University Press, 1972.

Wieker, W. F., "The Aydemir Case and Turkeys political Delemma, the Middle Eastern Affair, No.9, Vol. 14, 1963.

Yasin Aslan, "Turkey Hdds the key to the Caucaus Conflict", Eurasian Studies, No. 1, Ankara, Spring, 1994.

News paper:

Daily News, No 4594, 24-25 October, 1987.

Financial times, 1 April 1985,

Observer, 18 January 1987.

News week, 29 January, 1979.

News week, February, 1987.

النظام السياسي في تركيا







المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس: 0096265331289 ص.ب 1170 عمان - الرمز البريدي: 11941 الأردن

E-mail:zahran.publishers@gmail.com www.darzahran.net